

International Ethics Standards
Board for Accountants®

دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

يشمل
معايير الاستقلال الدولية

طبعة عام ٢٠٢٤

النسخة الأصلية

IESBA

International
Ethics Standards
Board for Accountants®

ترجمة ونشر



إتساع الذوق إلى الماسين الكانيسين

دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

يشمل
معايير الاستقلال الدولية

طبعة عام ٢٠٢٤

لا تتحمل المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق (IFEA)، ولا مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (IESBA)، ولا الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، أي مسؤولية ناجمة عن أي خسائر تلحق بأي شخص يعمل أو يمتنع عن العمل اعتماداً على المادة الواردة في هذا الإصدار، سواءً كانت تلك الخسارة ناجمة عن الإهمال أو لأسباب أخرى.

تصدر قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ومسودات العرض وأوراق التشاور وغيرها من إصدارات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وهي حقوق تأليف خاصة به.

القواعد الأخلاقية المهنية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (وتشمل المعايير الدولية للاستقلالية)، وعدم الامتثال للقوانين والنظم (NOCLAR)، وشعارات المجلس وعلاماته التجارية أو العلامات التجارية المسجلة أو علامات الخدمات جميعها مملوكة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى. المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق والاختصاص الإنجليزي (IFEA) هي علامات تجارية للمؤسسة، أو علامات تجارية مسجلة وعلامات خدمات مملوكة للمؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى.

حقوق التأليف محفوظة © أغسطس ٢٠٢٤ للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة. يمكن تنزيل هذا الإصدار أو اقتناؤه لأغراض الاستخدام الشخصي من على الموقع الإلكتروني www.ethicsboard.org، كما يجب طلب إذن خطي من الاتحاد الدولي للمحاسبين لنسخ أو تخزين أو نقل هذه الوثيقة أو لأية استخدامات أخرى باستثناء الاستخدام الشخصي غير التجاري فقط.

ISBN: 978-1-60815-571-2

تسهل المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق الهياكل والعمليات التي تدعم تشغيل مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. للاطلاع على حقوق النشر والعلامة التجارية ومعلومات عن التصاريح، يرجى زيارة صفحة التصاريح permission أو التواصل على البريد الإلكتروني permissions@ifac.org

نشر الإتحاد الدولي للمحاسبين في أغسطس ٢٠٢٤ النسخة الإنجليزية لعام ٢٠٢٤ من دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (وقام المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA بترجمتها إلى العربية في ديسمبر ٢٠٢٤) ويتم نسخها بموافقة الإتحاد الدولي للمحاسبين. وأخذ الإتحاد الدولي للمحاسبين عملية ترجمة الكتاب بعين الاعتبار وتمت الترجمة وفقاً " لبيان السياسة - ترجمة المعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين". وإن النص الموافق عليه لجميع المعايير المشمولة هنا هو ذاته الذي قام بنشره الإتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.

"يعتبر النص باللغة الإنجليزية لدليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين طبعة عام ٢٠٢٤ حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة".

"يعتبر النص باللغة العربية لدليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين طبعة عام ٢٠٢٤ (ترجمة عام ٢٠٢٤) حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة".

العنوان الأصلي – دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين طبعة عام ٢٠٢٤ - ISBN : 978-1-60815-571-2

"Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants 2024 Edition – ISBN 978-1-60815-571-2

ISBN : ٩٧٨-٩٩٢٣-٧٦٦-٠٢-٥

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية: ٢٠٢٢/١٢/٦٠٤٧

نشر من قبل:



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٢٢/١٢/٦٠٤٧)

٦٥٧

الاتحاد الدولي للمحاسبين

قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين القانونيين ٢٠٢١ / الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ ترجمة طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر. - ط٣؛ مزيدة ومنقحة. - جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٢٢.

() ص.

ر.إ.: ٢٠٢٢/١٢/٦٠٤٧.

الوصفات: المحاسبة // المحاسبون // السلوك الأخلاقي // إدارة الأعمال

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

(ويشمل معايير الاستقلالية الدولية)

إصدار عام ٢٠٢٤

كيفية ترتيب هذا الدليل

محتويات هذا الدليل مرتبة على أقسام وفقاً لما يلي:

١	المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق.....
١	مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين.....
٢	دور الاتحاد الدولي للمحاسبين.....
٣	تغييرات المواد عن دليل عام ٢٠٢٣.....
٥	دليل لقواعد السلوك الأخلاقي.....
١٠	جدول المحتويات.....
١٤	مقدمة.....
١٥	الجزء (١): الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي، المبادئ الأساسية وإطار المفاهيم.....
٣٩	الجزء (٢): المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال.....
٨١	الجزء (٣): المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة..... معايير الاستقلال الدولية (الأجزاء ٤ أ و ٤ ب)
١٣٦	الجزء ٤ أ – استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة.....
٢٦٤	الجزء ٤ ب – استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة.....
٣١٢	قائمة مصطلحات، تشمل قوائم الاختصارات.....
٣٣٢	تاريخ النفاذ.....
٣٣٣	التغييرات على قواعد السلوك.....
٣٦٨	التغييرات على قواعد السلوك- تاريخ النفاذ.....

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA

موقع إلكتروني: www.iascasociety.org

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

International Federation of Accountants

529 Fifth Avenue

New York, New York 10017

www.ethicsboard.org

حقوق التأليف والترجمة

ينشر الاتحاد الدولي للمحاسبين أدلة ومعايير قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين وغيرها من الإصدارات ويملك حقوق التأليف الخاصة بها.

يعترف الاتحاد الدولي للمحاسبين بأهمية اطلاع معدي ومستخدمي البيانات المالية والمدققين والمحاسبين المهنيين الآخرين والمنظمين والجهات الوطنية لوضع المعايير والهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين والمحامين والأكاديميين والطلاب والمجموعات الأخرى المعنية في الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية على المعايير بلغتهم الأم، كما أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يشجع ويسهل نسخ أو ترجمة ونسخ إصداراته.

تم تحديد سياسة الاتحاد الدولي للمحاسبين بخصوص ترجمة ونسخ إصداراته المحمية بحقوق تأليف في "سياسة ترجمة ونسخ المعايير المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"سياسة نسخ إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين". وعلى الجهات الراغبة بنسخ أو ترجمة ونسخ هذا الدليل الاتصال عبر البريد الإلكتروني: permissions@ifac.org للاطلاع على الشروط والأحكام ذات الصلة.

المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق

المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق هي منظمة غير هادفة للربح تدعم إعداد معايير دولية عالية الجودة في مجالات المعايير الأخلاقية والتدقيق والتأكد بما يحقق المصلحة العامة. تنفذ المؤسسة مهمتها بالاستعانة بمجلسي إعداد المعايير التابعين لها: مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

والمؤسسة هي بمثابة تطبيق للتوصية الرئيسية لمجموعة المراقبة التي انعقدت في يوليو ٢٠٢٠ لتعزيز نظام إعداد معايير التدقيق ومعايير السلوك المهني الأخلاقي الدولية.

مهمة المؤسسة هي دعم إعداد معايير دولية عالية الجودة تتناول معايير السلوك المهني الأخلاقي والتدقيق والتأكد من خلال:-

- التأكيد على إتمام عمليات إعداد معايير تتسم بالاستقلالية والخبرة العملية والمتانة لأغراض الأخلاقيات المهنية والتدقيق والتأكد؛
- دعم المصلحة العامة على مدار عملية إعداد المعايير في مجالات السلوكيات الأخلاقية المهنية والتدقيق والتأكد؛ و
- إجراء الأبحاث لدعم تطوير المعايير الدولية وتطبيقها للمساعدة في تقديم المعلومات للأطراف المعنية وتوعيتهم بها بالاستعانة بمجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

المعايير الدولية عالية الجودة والشفافية هي ركائز بالغة الأهمية للبنية العالمية لإعداد تقارير عالمية شاملة. يحسن تطبيق المعايير وتنفيذها من إتاحة معلومات مالية وغير مالية عالية الجودة للأطراف المعنية بما في ذلك المستثمرين والجمهور، مما يدعم الثقة في التقارير الشاملة والتأكد ويعزز النمو الاقتصادي.

www.ethicsandaudit.org زيارة الموقع الإلكتروني للمؤسسة

مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين

مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين هو مجلس دولي مستقل لإعداد المعايير. يخدم المجلس المصلحة العامة بوضع معايير عالية الجودة للسلوك الأخلاقي المهني (بما في ذلك معايير الاستقلالية) باعتبارها حجر أساس للسلوك الأخلاقي في الشركات والمنظمات وكذلك للمعلومات المالية وغير المالية التي تحوز ثقة الجمهور والتي تعتبر بدورها ركيزة للعمل بكفاءة واستدامة في المنظمات والأسواق المالية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. رابط الاطلاع على القواعد الأخلاقية المهنية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (وتشمل المعايير الدولية للاستقلالية).

ويعد المجلس ويصدر المعايير بشكل مستقل ووفقاً لعمليات معتمدة وأصولية مستندة إلى إطار المصلحة العامة الذي يشرف عليه مجلس الإشراف على المصلحة العامة. واجتماعات المجلس متاحة للجمهور العام، وكذلك جدول الأعمال والمواد على الموقع الإلكتروني للمجلس www.iesba.org.

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلس www.ethicsboard.org لمزيد من المعلومات.

دور الاتحاد الدولي للمحاسبين

الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة الدولية المعنية بمهنة المحاسبة. يخدم الاتحاد المصلحة العامة بالعمل مع المنظمات الأعضاء للمساعدة على إنشاء قوة عمل تتسم بالمهارة والمعرفة والسلوكيات الأخلاقية المهنية من المحاسبين المهنيين حول العالم؛ بالمساهمة في تطوير منظمات مستدامة في القطاعين العام والخاص؛ وبدعم أسواق مالية عالمية واقتصادات قوية.

يضم الاتحاد أكثر من ١٨٠ منظمة محاسبة مهنية في أكثر من ١٣٥ دولة، تمثل أكثر من ٣ مليون محاسب مهني في الممارسة العامة والصناعة والحكومات والتعليم.

ويساهم الاتحاد، ضمن مهامه الرئيسية، في إعداد معايير دولية عالية الجودة وتطبيقها.

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للاتحاد www.ifac.org لمزيد من المعلومات.

التغييرات في الجوهر عن إصدار عام ٢٠٢٣ (قواعد السلوك الأخلاقي)

يحل هذا الدليل محل إصدار عام ٢٠٢٣ من دليل قواعد السلوك الاخلاقي (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، ويشمل المراجعات التالية التي ستصبح سارية في ديسمبر ٢٠٢٤:-

• التعريف المنقح لمنشآت المصلحة العامة والذي، من بين مسائل أخرى، يحدد قائمة أشمل للفئات الإلزامية من تلك المنشآت، وتشمل فئة جديدة "المنشآت المتداولة علناً" بدلاً من فئة "المنشآت المدرجة". يسري نفاذ هذا التعريف والأحكام المتعلقة به على تدقيق البيانات المالية للفتترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أو بعد ذلك، ويُسمح بالتطبيق المبكر.

نُشرت التغييرات على الموقع الإلكتروني للمجلس في ابريل ٢٠٢٢.

• نشأت التغييرات على تعريفات "عميل التدقيق" و"عميل تدقيق المجموعات" في قائمة المصطلحات نتيجة للمراجعات التي اعتمدت على تعريفات المنشأة المدرجة ومنشأة المصلحة العامة. يسري نفاذ هذا التعريف على تدقيق البيانات المالية للفتترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أو بعد ذلك.

• أحكام القواعد الأخلاقية المهنية المتعلقة بالتكنولوجيا.

يسري نفاذ المراجعات المتعلقة بالتكنولوجيا والمدرجة في الأجزاء من ١ إلى ٣ اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤.

• يسري نفاذ المراجعات المتعلقة بالتكنولوجيا في الجزء ٤ على عمليات التدقيق والمراجعة للبيانات المالية للفتترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أو بعد ذلك، ويُسمح بالتطبيق المبكر.

نُشرت التغييرات على الموقع الإلكتروني للمجلس في فبراير ٢٠٢٣.

التعديلات المعتمدة التي لم تصبح سارية بعد

يشمل إصدار عام ٢٠٢٤ من الدليل ما يلي:-

• التخطيط الضريبي وأحكام القواعد الأخلاقية المهنية ذات العلاقة.

يسري نفاذ القسم ٢٨٠ على مهام التخطيط الضريبي بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

يسري نفاذ القسم ٣٨٠ والتعديلات المترتبة عليه والمدرجة على القسم ٣١٢ على أعمال التخطيط الضريبي بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

أحكام انتقالية: بالنسبة لخدمات التخطيط الضريبي أو تلك التي ستبدأ بعد تاريخ النفاذ المذكور أعلاه، فيمكن الاستمرار فيها واستكمالها وفقاً للأحكام الحالية للقواعد الأخلاقية المهنية.

ويُسمح بالتطبيق المبكر.

نُشرت التغييرات على الموقع الإلكتروني للمجلس في ابريل ٢٠٢٤.

التغييرات على قواعد السلوك الاخلاقي الصادرة بعد ابريل ٢٠٢٤ ومسودات العرض
للمعلومات عن آخر التطورات وللاطلاع على أحدث الإصدارات التي صدرت بعد ابريل ٢٠٢٤ أو
للاطلاع على مسودات العرض القائمة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني لمجلس معايير السلوك الأخلاقي
الدولية للمحاسبين www.ethicsboard.org.

دليل لقواعد السلوك

(هذا الدليل يمثل مساعدة غير إلزامية لاستخدام قواعد السلوك)

الغرض من قواعد السلوك

١. توضح قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية) (قواعد السلوك) المبادئ الأساسية لسلوكيات المحاسبين المهنيين، وتعكس اعتراف مهنة المحاسبة بمسؤوليتها تجاه المصلحة العامة. تؤسس هذه المبادئ لمعايير السلوك المتوقع أن يتبناها المحاسبون المهنيون. والمبادئ الأساسية هي: النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، والسلوك المهني.
٢. تقدم قواعد السلوك إطار مفاهيم يطبقه المحاسبون المهنيون ويمكنهم من تعريف، وتقييم، وتناول التهديدات التي قد تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتوضح قواعد السلوك المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بمواضيع متنوعة لمساعدة المحاسبين على تطبيق إطار المفاهيم على تلك المواضيع.
٣. في حالات عمليات التدقيق، والمراجعة، وعمليات التأكيد الأخرى، توضح قواعد السلوك معايير الاستقلال الدولية، والتي وضعت من خلال تطبيق إطار المفاهيم على التهديدات التي تمس الاستقلالية فيما يتعلق بتلك العمليات.

كيفية تنظيم قواعد السلوك

٤. تحتوي قواعد السلوك على المادة التالية:

- الجزء ١ - الالتزام بقواعد السلوك، والمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم، والذي يشمل المبادئ الأساسية وإطار المفاهيم وهو قابل للتطبيق على جميع المحاسبين المهنيين.
- الجزء ٢ - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال، والذي يوضح مواد إضافية قابلة للتطبيق على المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال عند أدائهم للأنشطة المهنية. ويندرج تحت مسمى المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال المحاسبون المهنيون الذين يعملون كموظفين، أو المشتركين في العمليات، أو المتعاقد معهم بصفة تنفيذية أو غير تنفيذية، في المجالات التالية على سبيل المثال:
 - التجارة، أو الصناعة، أو الخدمات.
 - القطاع العام.
 - التعليم.
 - القطاع غير الهادف للربح.
 - الهيئات التنظيمية أو المهنية.

والجزء الثاني قابل أيضاً للتطبيق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وذلك عند تأديتهم لأنشطة مهنية نتيجة لعلاقتهم بالشركة، سواء باعتبارهم متعاقدين، أو موظفين، أو مالكين.

- الجزء ٣ - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة، يوضح مواد إضافية قابلة للتطبيق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وذلك عند تقديمهم للخدمات المهنية.
- معايير الاستقلال الدولية، توضح مواد إضافية قابلة للتطبيق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة عند تقديمهم لخدمات التأكيد، وفقاً لما يلي:
 - الجزء ٤أ - استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة، والذي يطبق عند أداء عمليات التدقيق أو المراجعة.
 - الجزء ٤ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة، والذي يطبق عند أداء عمليات التدقيق التي ليست من عمليات التدقيق أو المراجعة.
- قائمة المصطلحات، والتي تشمل المصطلحات المُعرّفة (إضافة إلى تفسيرات إضافية حيثما أمكن) وتصف تلك القائمة المصطلحات ذات المعاني المحددة في أجزاء معينة من قواعد السلوك. على سبيل المثال، مصطلح "عملية التدقيق" يطبق بشكل متساوٍ على عمليات التدقيق والمراجعة. وتشمل قائمة المصطلحات كذلك قائمة بالاختصارات التي تم استخدامها في قواعد السلوك والمعايير الأخرى التي تشير إليها قواعد السلوك إشارة مرجعية.

٥. تشمل قواعد السلوك أقساماً تتناول مواضيع محددة، حيث تشمل بعض الأقسام أقساماً فرعية تتعامل مع جوانب محددة من تلك المواضيع. وتم تنظيم كل قسم من أقسام قواعد السلوك، حيثما أمكن، وفقاً لما يلي:

- مقدمة - توضح المادة التي يتم تناولها في القسم، وتقدم المتطلبات والمواد التطبيقية في سياق إطار المفاهيم. وتشمل المادة التقديمية معلومات، بما في ذلك شرح للمصطلحات المستخدمة، والتي لها أهمية لتسهيل فهم وتطبيق كل جزء وأقسامه.
- متطلبات - توضح الالتزامات العامة والمحددة فيما يتعلق بالمادة التي يتم تناولها.
- المواد التطبيقية - وتقدم سياق، وتفسيرات، ومقترحات للإجراءات أو المسائل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، والتوضيحات والإرشادات الأخرى التي تساعد على الالتزام بالمتطلبات.

كيفية استخدام قواعد السلوك

المبادئ الأساسية، والاستقلالية وإطار المفاهيم

٦. تتطلب قواعد السلوك الاخلاقي من المحاسبين المهنيين الامتثال للمبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية. وتتطلب منهم أيضاً تطبيق إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الامتثال للمبادئ الأساسية

وتقييمها ومعالجتها. ويتطلب تطبيق إطار المفاهيم وجود عقلية استفسارية، وممارسة الحكم المهني، والاستعانة باختبارات يجربها طرف ثالث معقول ومطلع.

٧. يقر إطار المفاهيم بأن وجود ظروف، أو سياسات، أو إجراءات محددة من قبل المهنة، أو التشريعات، أو التنظيمات، أو الشركات، أو أصحاب العمل قد يؤثر على تحديد التهديدات. وتلك الظروف، أو السياسات، أو الإجراءات قد تمثل أيضاً عاملاً هاماً في تقييم المحاسبين المهنيين لوقوع التهديد في نطاق المستوى المقبول من التهديدات. وعندما لا تكون التهديدات ضمن المستوى المقبول، يتطلب إطار المفاهيم من المحاسب أن يعالج تلك التهديدات. وتطبيق الإجراءات الوقائية هو من بين الطرق التي يمكن من خلالها معالجة التهديدات. والإجراءات الوقائية هي الإجراءات التي يتخذها المحاسب بصورة فردية أو مجمعة وتؤثر على التخلص من التهديدات بصورة فعالة وتضعها في مستوى مقبول.

٨. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب قواعد السلوك من المحاسبين المهنيين أن يكونوا مستقلين عند إجرائهم للتدقيق، أو المراجعة أو عمليات التأكيد الأخرى. ويطبق إطار المفاهيم بنفس الطريقة على تعريف، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية.

٩. يتطلب الالتزام بمعايير السلوك معرفة، وفهم، وتطبيق ما يلي:-

- جميع الأحكام ذات الصلة الخاصة بقسم معين في سياق الجزء ١، جنباً إلى جنب مع المادة الإضافية الموضحة في الأقسام ٢٠٠، و٣٠٠، و٤٠٠، و٩٠٠ حيثما أمكن.
- جميع الأحكام ذات الصلة الخاصة بقسم معين، على سبيل المثال، تطبيق الأحكام الموضحة تحت العناوين الفرعية "عام" و"جميع عملاء التدقيق" علاوة على الأحكام الإضافية المحددة والتي تشمل الأحكام الموضحة تحت العناوين الفرعية "عملاء التدقيق الذين ليسوا منشآت مصلحة عامة" أو "عملاء التدقيق الذين هم منشآت مصلحة عامة".
- جميع الأحكام ذات الصلة الموضحة في قسم معين جنباً إلى جنب مع أية أحكام إضافية موضحة في أي قسم فرعي ذو علاقة.

المتطلبات ومادة التطبيق

١٠. يتعين قراءة وتطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية بهدف الالتزام بالمبادئ الأساسية، وتطبيق إطار المفاهيم، والاحتفاظ بالاستقلالية عند أداء التدقيق، والمراجعة، وعمليات التأكيد الأخرى.

المتطلبات

١١. تم تعريف المتطلبات بكلمة "متطلبات"، وغالباً ما تتضمن الفعل "يجب". فيفرض استخدام الفعل "يجب" في قواعد السلوك تعهداً على المحاسب المهني أو الشركة بالالتزام بالأحكام المحددة التي تم فيها استخدام هذا الفعل.
١٢. في بعض الحالات، تقدم قواعد السلوك استثناءً من المتطلبات. وفي مثل تلك الحالات، يتم تعريف المتطلبات باستخدام كلمة "متطلبات" ولكن باستخدام الفعل "يجوز" أو باستخدام صياغة شرطية.
١٣. عند استخدام الفعل "يجوز" في قواعد السلوك، فإنه يشير إلى السماح باتخاذ إجراء معين في ظروف معينة، باعتبارها استثناءً من المتطلبات. فهو لا يستخدم هنا للإشارة إلى الاحتمالية.
١٤. عند استخدام كلمة "قد" في قواعد السلوك، فإنها تشير إلى احتمالية المسألة، أو الحدث الذي قد يقع أو الإجراءات التي قد يتم اتخاذها. ولا تصف تلك الكلمة أي مستوى من الاحتمالية أو الترجيح عندما يتم استخدامها مصاحبة لتهديد، حيث يعتمد تقييم مستوى التهديد على الحقائق والظروف الخاصة بأية مسألة، أو حدث أو إجراءات معينة.

المواد التطبيقية

١٥. بالإضافة إلى على المتطلبات، تشمل قواعد السلوك مواداً تطبيقية تقدم سياقاً ذا صلة بالفهم المناسب لقواعد السلوك. وبشكل خاص، تهدف المواد التطبيقية إلى مساعدة المحاسب المهني على فهم كيفية تطبيق إطار المفاهيم على مجموعة معينة من الظروف وفهم مطلب محدد والالتزام به. وفي حين أن المواد التطبيقية لا تفرض بحد ذاتها مطلباً، إلا أن أخذها بعين الاعتبار هو أمر ضروري لتحقيق التطبيق الملائم لمتطلبات قواعد السلوك، بما في ذلك تطبيق إطار المفاهيم. وتم تمييز المواد التطبيقية بالكلمة "تطبيق".

١٦. رغم أن المواد التطبيقية تشمل قوائم بالأمثلة، إلا أن تلك القوائم ليست شاملة لجميع الأمثلة.

الملحق بدليل قواعد السلوك

١٧. يقدم الملحق بهذا الدليل لمحة عامة على قواعد السلوك.

الجزء ١

الالتزام بقواعد السلوك، والمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم
(جميع المحاسبين المهنيين - الأقسام من ١٠٠ إلى ١٩٩)

الجزء ٢

المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال
(الأقسام من ٢٠٠ إلى ٢٩٩)
(الجزء ٢ قابل أيضاً للتطبيق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة
عند أدائهم للأنشطة المهنية بناءً على علاقتهم بالشركة)

الجزء ٣

المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة
(الأقسام من ٣٠٠ إلى ٣٩٩)

معايير الاستقلال الدولية

(الأجزاء ٤أ و٤ب)

الجزء ٤أ - استقلالية عمليات التدقيق والتأكيد

(الأقسام من ٤٠٠ إلى ٨٩٩)

الجزء ٤ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق

والمراجعة

(الأقسام من ٩٠٠ إلى ٩٩٩)

قائمة المصطلحات

(جميع المحاسبين المهنيين)

دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين
(يشمل معايير الاستقلال الدولية)
جدول المحتويات

الصفحة	
١٤	تمهيد
١٥	الجزء (١): الالتزام بقواعد السلوك، والمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم
١٦	١٠٠ الالتزام بقواعد السلوك.....
١٩	١١٠ المبادئ الأساسية.....
٢٠	١١١ النزاهة.....
٢١	١١٢ الموضوعية.....
٢١	١١٣ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة.....
٢٢	١١٤ السرية.....
٢٥	١١٥ السلوك المهني.....
٢٧	١٢٠ إطار المفاهيم.....
٣٩	الجزء (٢): المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال
٤٠	٢٠٠ تطبيق إطار المفاهيم - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال.....
٤٦	٢١٠ تضارب المصالح.....
٤٩	٢٢٠ إعداد المعلومات وعرضها.....
٥٥	٢٣٠ العمل وفق خبرة كافية.....
٥٧	٢٤٠ المصالح المالية، التعويضات والمغريات المرتبطة بإعداد التقارير المالية واتخاذ القرار
٥٩	٢٥٠ المغريات، وتشمل الهدايا والضيافة.....
٦٦	٢٦٠ الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح.....
٧٧	٢٧٠ الضغط لانتهاك المبادئ الأساسية.....

٨١	الجزء (٣): المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة.
٨٢	٣٠٠ تطبيق إطار المفاهيم – المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة
٩١	٣١٠ تضارب المصالح
٩٨	٣٢٠ التعيين المهني
١٠٤	٣٢١ الآراء الثانية
١٠٥	٣٢٥ موضوعية المراجعين على جودة العمليات وغيرهم من المراجعين المختصين
١٠٨	٣٣٠ الأتعاب والأنواع الأخرى من المكافآت
١١١	٣٤٠ المغريات، وتشمل الهدايا والضيافة
١١٧	٣٥٠ الوصاية على أصول العملاء
١١٩	٣٦٠ الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح
١٣٦	معايير الاستقلال الدولية (الأجزاء ٤أ و ٤ب)
١٣٦	الجزء ٤أ – استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة
١٣٨	٤٠٠ تطبيق إطار المفاهيم لتحقيق استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة
١٥٩	٤٠٥ التدقيق على المجموعات
١٦٩	٤١٠ الأتعاب
١٨٤	٤١١ سياسات التعويض والتقييم
١٨٥	٤٢٠ الهدايا والضيافة
١٨٦	٤٣٠ المقاضاة الفعلية أو المهدد بها
١٨٧	٥١٠ المصالح المالية
١٩٢	٥١١ القروض والضمانات
١٩٤	٥٢٠ علاقات العمل
١٩٧	٥٢١ العلاقات الأسرية والشخصية
٢٠١	٥٢٢ الخدمة الأخيرة لدى عميل تدقيق
٢٠٣	٥٢٣ العمل كمدير أو مسؤول لدى عميل تدقيق
٢٠٤	٥٢٤ التوظيف لدى عميل تدقيق
٢٠٨	٥٢٥ تعيين موظفين مؤقتين
٢١٠	٥٤٠ ارتباط طويل الأمد بين الموظفين (بما فيهم استبدال الشركاء) و عميل تدقيق

٢١٦تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى عميل التدقيق	٦٠٠
٢٢٧خدمات المحاسبة وإعداد السجلات المحاسبية	٦٠١
٢٣٠الخدمات الإدارية	٦٠٢
٢٣٠خدمات التقييم	٦٠٣
٢٣٣الخدمات الضريبية	٦٠٤
٢٤٢خدمات التدقيق الداخلي	٦٠٥
٢٤٦خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات	٦٠٦
٢٤٩خدمات دعم المقاضاة	٦٠٧
٢٥١الخدمات القانونية	٦٠٨
٢٥٥خدمات التوظيف	٦٠٩
٢٥٧خدمات تمويل الشركات	٦١٠
	التقارير حول البيانات المالية ذات الغرض العام التي تحتوي على قيود على الاستخدام والتوزيع (عمليات التدقيق والمراجعة)	٨٠٠
٢٦٠	
٢٦٤	الجزء ٤ب - استقلالية عمليات التأكد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة	
	تطبيق إطار المفاهيم على استقلالية عمليات التأكد بخلاف عمليات المراجعة والتدقيق	٩٠٠
٢٦٥	
٢٧٦الأتعاب	٩٠٥
٢٨١الهدايا والضيافة	٩٠٦
٢٨٢المقاضاة الفعلية أو المهدد بها	٩٠٧
٢٨٣المصالح المالية	٩١٠
٢٨٧القروض والضمانات	٩١١
٢٨٩علاقات العمل	٩٢٠
٢٩١العلاقات الأسرية والشخصية	٩٢١
٢٩٥الخدمات الأخيرة لدى عميل تأكد	٩٢٢
٢٩٧العمل كمدير أو مسؤول لدى عميل تأكد	٩٢٣

٢٩٨	التوظيف مع عميل تأكيد.....	٩٢٤
٣٠١	الارتباط طويل الأجل بين الأشخاص و عميل تأكيد.....	٩٤٠
	تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد إلى عملاء التأكيد بخلاف عملاء عمليات التدقيق	٩٥٠
٣٠٤	والمراجعة.....	
	التقارير التي تحتوي على قيود على الاستخدام أو التوزيع (عمليات التأكيد بخلاف	٩٩٠
٣٠٩	عمليات التدقيق والمراجعة).....	
٣١٢	قائمة المصطلحات، وتشمل قائمة بالاختصارات.....	
٣٣٢	تاريخ النفاذ.....	

تمهيد

يصيغ مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وفق صلاحياته الخاصة ويصدر قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (وتشمل معايير الاستقلال الدولية) ليتم استخدامها من قبل المحاسبين المهنيين في جميع أنحاء العالم. ويضع مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك لأغراض التطبيق الدولي بعد اتباع الإجراءات اللازمة.

ويضع الاتحاد الدولي للمحاسبين متطلبات منفصلة للهيئات الأعضاء فيما يتعلق بقواعد السلوك.

الجزء (١): الالتزام بقواعد السلوك، والمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم

الصفحة	
١٦	القسم ١٠٠ الالتزام بقواعد السلوك.....
١٩	القسم ١١٠ المبادئ الأساسية.....
٢٠	القسم الفرعي ١١١ النزاهة.....
٢١	القسم الفرعي ١١٢ الموضوعية.....
٢١	القسم الفرعي ١١٣ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة.....
٢٢	القسم الفرعي ١١٤ السرية.....
٢٥	القسم الفرعي ١١٥ السلوك المهني.....
٢٧	القسم ١٢٠ إطار المفاهيم.....

الجزء ١ - الالتزام بقواعد السلوك، والمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم

القسم ١٠٠

الالتزام بقواعد السلوك

نظرة عامة

١.١٠٠ من العلامات المميزة لمهنة المحاسبة هي قبولها لتحمل مسؤولية العمل من أجل المصلحة العامة.

٢.١٠٠ الثقة في مهنة المحاسبة هي السبب الذي يدعو المشروعات والحكومات وغير ذلك من المنظمات إلى الاستعانة بالمحاسبين المهنيين في كثير من المجالات، بما في ذلك إعداد التقارير المالية والمؤسسية، وعمليات التأكيد، وغيرها من المهام المهنية. ويفهم المحاسبون ويقررون بأن تلك الثقة مستندة إلى المهارات والقيم التي يضيفونها للمهام المهنية التي يضطلعون بها، والتي تشمل:

(أ) الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية.

(ب) الفطنة في مجال الأعمال.

(ج) الاستعانة بالخبرة في المسائل الفنية والمسائل الأخرى.

(د) ممارسة الحكم المهني.

الاستفادة من هذه المهارات والقيم تُمكن المحاسبين من تقديم المشورة أو غير ذلك من الإسهامات التي تحقق الغرض منها، والتي يمكن أن يعتمد عليها المستخدمون المستهدفين لتلك الإسهامات.

٣.١٠٠ تضع القواعد الأخلاقية المهنية معايير رفيعة المستوى للسلوك الأخلاقي المتوقع من المحاسبين المهنيين والتي على المنظمات المحاسبية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين تطبيقها، أو استخدامها باعتبارها أساساً للقواعد الأخلاقية المهنية الخاصة بها. ويمكن أيضاً أن تستخدم الشركات أو أولئك المنوط بهم إعداد المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين في قطاعات أو دوائر اختصاص معينة القواعد الأخلاقية المهنية عند إعداد المبادئ الأخلاقية أو سياسات الاستقلالية الخاصة بها.

٤.١٠٠ تحدد القواعد الأخلاقية المهنية خمسة مبادئ أساسية على جميع المحاسبين المهنيين الامتثال لها، وتشمل أيضاً إطاراً للمفاهيم يوضح النهج الذي ينبغي اتباعه لتحديد التهديدات التي تمس الامتثال لتلك المبادئ الأساسية وتقييمها ومعالجتها، والتهديدات التي تمس

الاستقلالية بالنسبة لعمليات التدقيق وعمليات التأكيد الأخرى. وتطبق القواعد الأخلاقية المهنية أيضاً المبادئ الأساسية وإطار المفاهيم على مجموعة من الحقائق والظروف التي قد يتعرض لها المحاسبون، سواءً في مجال الأعمال أو في الممارسة العامة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

٥.١٠٠ المتطلبات الواردة في القواعد الأخلاقية المهنية، والمحددة بالحرف "ر" تشير إلى الالتزامات الواجبة. تطبيق ١

٥.١٠٠ المواد التطبيقية، والمحددة بالحرف "أ"، تقدم سياقاً وتفسيرات ومقترحات بالإجراءات أو المسائل التي ينبغي أن توضع بالاعتبار، بالإضافة إلى توضيحات وغير ذلك من الإرشادات المتعلقة بالاستيعاب الملائم للقواعد الأخلاقية المهنية. وبشكل خاص، تهدف المواد التطبيقية إلى مساعدة المحاسب المهني على فهم كيفية تطبيق إطار المفاهيم في مجموعة معينة من الظروف وعلى فهم المتطلبات الخاصة والامتثال لها. ورغم أن هذه الإرشادات لا تفرض متطلبات في حد ذاتها، فإن أخذها بالاعتبار هو أمر ضروري للتطبيق الملائم لمتطلبات القواعد الأخلاقية المهنية، بما في ذلك تطبيق إطار المفاهيم.

٦.١٠٠ يمثل المحاسب المهني للقواعد الأخلاقية المهنية.

متطلبات

٦.١٠٠ الالتزام بالمبادئ الأساسية والامتثال للمتطلبات الخاصة الواردة في القواعد الأخلاقية المهنية يُمكن المحاسبين المهنيين من الوفاء بمسؤوليتهم في العمل من أجل المصلحة العامة. تطبيق ١

٦.١٠٠ الامتثال للقواعد الأخلاقية المهنية يشمل مراعاة الهدف والغاية من المتطلبات الخاصة. تطبيق ٢

٦.١٠٠ الامتثال لمتطلبات القواعد الأخلاقية المهنية لا يعني أن المحاسبين المهنيين سيوفون على الدوام بمسؤوليتهم عن العمل من أجل المصلحة العامة، فقد تظهر ظروف غير معتادة أو استثنائية يرى فيها المحاسب أن الامتثال لمطلب أو لمتطلبات القواعد الأخلاقية المهنية قد لا يحقق المصلحة العامة أو قد يؤدي لعواقب غير مرغوب فيها. وفي تلك الظروف، يُشجع المحاسب على استشارة جهة مختصة مثل الجهات المهنية أو التنظيمية.

٦.١٠٠ عند العمل من أجل المصلحة العامة، لا يراعي المحاسب المهني تفضيلات أو متطلبات العميل أو المنظمة صاحبة وحسب، بل عليه أن يراعي المصالح أو الأطراف المعنية الأخرى عند أداء مهامه المهنية. تطبيق ٤

٧.١٠٠ في الحالات التي يمنع فيها القانون أو النظام المحاسب المهني من الامتثال لأجزاء معينة من القواعد الأخلاقية المهنية، تسود تلك القوانين والأنظمة، وعلى المحاسب المهني متطلبات

الامتثال للأجزاء الأخرى من القواعد الأخلاقية المهنية.

- ٧.١٠٠ تتطلب مبادئ السلوك المهني من المحاسب المهني الامتثال للقوانين والأنظمة ذات العلاقة. تطبيق ١
قد تكون لبعض دوائر الاختصاص أحكاماً تختلف عن أو تتجاوز تلك المحددة في القواعد الأخلاقية المهنية، وعلى المحاسبين في تلك الدوائر معرفة تلك الاختلافات والامتثال للأحكام الأكثر تقييداً ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة ذلك.

انتهاك قواعد السلوك

- ٨.١٠٠ تتناول الفقرات من ٨٠. ٤٠٠ إلى ٨٩. ٤٠٠ ومن ٥٠. ٩٠٠ إلى ٥٥. ٩٠٠ (وجميعها متطلبات فقرات متطلبات) حالات انتهاك معايير الاستقلال الدولية. ويجب أن يقيم المحاسب المهني الذي يحدد حدوث انتهاك لأية أحكام أخرى من قواعد السلوك أهمية هذا الانتهاك وتداعياته على قدرة المحاسب على الالتزام بالمبادئ الأساسية. ويضطلع المحاسب أيضاً بما يلي:
- (أ) اتخاذ أية إجراءات قد تكون متاحة، بأقصى سرعة ممكنة، لمواجهة تبعات هذا الانتهاك بصورة مرضية؛ و
- (ب) تحديد إذا كان سيبلغ الأطراف المعنية بحدوث هذا الانتهاك.

- ٨.١٠٠ تشمل الأطراف المعنية التي يمكن إبلاغها بحدوث هذا الانتهاك أولئك الذين كان من الممكن أن يتأثروا به، أو الجهات المهنية أو التنظيمية، أو الجهات الإشرافية. تطبيق ١

القسم ١١٠

المبادئ الأساسية

نظرة عامة

١.١١٠ هناك خمسة مبادئ أساسية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين:

تطبيق ١

(أ) النزاهة - أن يكون أميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية.

(ب) الموضوعية - ممارسة الاحكام المهنية أو الاحكام المتعلقة بالأعمال دون التأثير بما يلي:-

(١) التحيز.

(٢) تضارب المصالح.

(٣) التأثير أو الاعتماد الذي لا داعي له على الأشخاص أو المنظمات أو التكنولوجيا أو

عوامل أخرى.

(ج) الكفاءة المهنية والعناية اللازمة

(١) أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان أن يستلم العميل

أو صاحب العمل خدمات مهنية تتسم بالكفاءة مبنية على التطورات الحالية في

المعايير التقنية والمهنية والتشريعات ذات العلاقة.

(٢) وأن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

(د) السرية- أن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية.

(هـ) السلوك المهني- لتحقيق ما يلي:-

(١) الامتثال للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

(٢) التصرف بأسلوب متسق مع المسؤولية المهنية التي تقتضي العمل لتحقيق المصلحة

العامة في جميع المهام المهنية وعلاقات العمل.

(٣) تجنب أي سلوك يعرف المحاسب المهني أو ينبغي أن يعرف أنه يسيء للمهنة.

٢.١١٠ يجب أن يلتزم المحاسب القانوني بجميع المبادئ الأساسية.

متطلبات

٢.١١٠ تضع المبادئ الأساسية للأخلاقيات معيار السلوك الذي من المتوقع أن يتبعه المحاسب المهني.

تطبيق ١

ويضع إطار المفاهيم الذي من المطلوب من المحاسب اتباعه للالتزام بتلك المبادئ الأساسية.

وتوضح الأقسام الفرعية من ١١١ إلى ١١٥ المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بكل مبدأ من

المبادئ الأساسية.

٢.١١٠ قد يواجه المحاسب المهني موقفاً يؤدي فيه الالتزام بأحد المبادئ الأساسية إلى حدوث تضارب مع التطبيق ٢ الالتزام بمبدأ أو أكثر من المبادئ الأساسية الأخرى. وفي مثل هذه الحالة، قد ينظر المحاسب في الحصول على استشارة، دون الكشف عن هويته، إذا اقتضت الضرورة من:

- آخرين يعملون بداخل الشركة أو الشركة صاحبة العمل.
- المسؤولين عن الحوكمة.
- جهة مهنية.
- جهة تنظيمية.
- مستشار قانوني.

ومع ذلك، لا تعفي تلك الاستشارة المحاسب من مسؤولية ممارسة الحكم المهني لحل هذا التضارب أو، إذا اقتضت الضرورة، وما لم تكن القوانين أو اللوائح تمنع، أن يبتعد عن المسألة التي أدت لحدوث التضارب.

٢.١١٠ من المستحسن أن يوثق المحاسب المهني مادة الموضوع، وأية تفاصيل متعلقة بالمناقشات، التطبيق ٣ والقرارات التي تم اتخاذها والأساس المنطقي وراء تلك القرارات.

القسم الفرعي ١١١ - النزاهة

١.١١١ يجب أن يلتزم المحاسب المهني بمبدأ النزاهة، والذي يتطلب من المحاسب المهني أن يكون متطلبات مستقيماً وأميناً في جميع العلاقات المهنية والتجارية.

١.١١١ تتطلب النزاهة التعامل العادل، والصدق وقوة الشخصية للعمل على النحو المنشود، حتى التطبيق ١ في ظل مواجهة ضغوط تدعو إلى مخالفة ذلك أو عندما يؤدي ذلك إلى احتمال وقوع عواقب شخصية أو تنظيمية سلبية.

٢.١١١ ويشمل العمل على النحو المنشود ما يلي:

- متطلبات** (أ) الثبات على المواقف عند مواجهة المعضلات والمواقف الصعبة.
(ب) تحدي الآخرين حسبما وعندما يقتضي الحال، بأسلوب ملائم للظروف.

٢.١١١ إذا قدم المحاسب المهني تقريراً معدلاً وفيما يتعلق بهذا التقرير، أعاد، أو وصل معلومات التطبيق ١ أخرى، لا يعتبر أن المحاسب المهني قد أخل بما ورد في الفقرة ١.١١١. ٢ متطلبات.

٣.١١١ عندما ينمو إلى علم المحاسب المهني أنه أصبح على ارتباط بالمعلومات التي ورد وصفها
متطلبات في الفقرة ١.١١١. ٢ متطلبات، فيجب على المحاسب أن يتخذ الخطوات الملائمة ليلغي
ارتباطه بتلك المعلومات.

القسم الفرعي ١١٢ - الموضوعية

١.١١٢ يمثل المحاسب المهني لمبدأ الموضوعية، والذي يتطلب من المحاسب أن يمارس الأحكام
متطلبات المهنية أو الأحكام المتعلقة بالأعمال دون أن يتأثر بما يلي:-
(أ) التحيز.
(ب) تضارب المصالح.
(ج) التأثير أو الاعتماد الذي لا داعي له على أشخاص أو منظمات أو تكنولوجيا أو
غير ذلك من العوامل.

٢.١١٢ يجب ألا يقوم المحاسب المهني بتقديم نشاط مهني أو خدمة إذا كانت العلاقة أو الظرف
متطلبات متحيزاً أو تؤثر بشكل مفرط على الحكم المهني للمحاسب فيما يتعلق بتلك الخدمة.

القسم الفرعي ١١٣ - الكفاءة المهنية والعناية اللازمة

١.١١٣ يجب أن يلتزم المحاسب المهني بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة والذي يتطلب ما
متطلبات يلي من المحاسبين:

(أ) الحصول والمحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان
حصول العملاء أو أصحاب العمل على خدمات مهنية تتسم بالكفاءة، وفقاً
للمعايير التقنية والمهنية السائدة والتشريعات ذات العلاقة؛ و
(ب) العمل بجد وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها عند أداء أنشطة مهنية أو
تقديم خدمات مهنية.

١.١١٣ تتطلب خدمة العملاء والمنظمات التي يعمل بها أصحاب الكفاءات المهنية ممارسة
تطبيق ١ الحكم المهني السليم عند تطبيق المعرفة المهنية والمهارات.

١.١١٣ تتنوع المعرفة والمهارات اللازمة للمهام المهنية بتنوع طبيعة المهام التي تنفذ. فعلى سبيل
تطبيق ٢ المثال، تسهل المهارات الشخصية والتنظيمية ومهارات التواصل، بالإضافة إلى تطبيق
المعرفة العملية المتعلقة بالمهام المهنية، من تفاعل المحاسب المهني مع المنشآت
والأفراد.

- ١.١١٣ يتطلب الحفاظ على الكفاءة المهنية أن يكون لدى المحاسب المهني وعياً وفهماً
تطبيق ٣ مستمرين بالتطورات التقنية والمهنية وتطورات الأعمال وتلك المتعلقة بالتكنولوجيا
المتصلة بالمهام المهنية التي ينفذها. يُمكن التطور الوظيفي المستمر المحاسب من
تطوير الكفاءة والمحافظة عليها للعمل بكفاءة في البيئة المهنية.
- ١.١١٣ يتضمن الاجتهاد المسؤولة عن التصرف وفقاً لمتطلبات المهمة، بعناية ودقة وفي
تطبيق ٤ الوقت المناسب.
- ٢.١١٣ عند التزامه بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، يجب أن يتخذ المحاسب المهني
متطلبات خطوات مسؤولة لضمان أن يكون لدى أولئك الذين يعملون تحت سلطته بصفة مهنية
التدريب والإشراف المناسب.
- ٣.١١٣ وحيثما يكون مناسباً، يجب أن يُطلع المحاسب المهني العملاء أو أصحاب العمل أو
متطلبات المستخدمين الآخرين للخدمات المهنية للمحاسب على القيود المتأصلة في النشاطات،
وشرح آثار هذه القيود.

القسم الفرعي ١١٤ - السرية

- ١.١١٤ يجب أن يلتزم المحاسب المهني بمبدأ السرية، والذي يتطلب منه أن يحترم سرية
متطلبات المعلومات التي حصل عليها نتيجة للعلاقات التجارية والمهنية. ويضطلع المحاسب
بما يلي:
- (أ) التنبه لإمكانية الكشف غير المقصود عن المعلومات، بما في ذلك في المحيط
الاجتماعي، وتحديدًا مع شريك تجاري قريب أو أحد أفراد العائلة المباشرين أو
المقربين.
- (ب) الحفاظ على سرية المعلومات ضمن الشركة أو المنظمة صاحبة العمل؛
- (ج) الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بواسطة عميل أو صاحب
عمل محتمل، و
- (د) يتم اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لضمان أن يحترم الموظفون الخاضعون
لسيطرته والأشخاص الذين يتم الحصول منهم على النصيحة والمساعدة الالتزام
بواجب المحاسب المهني في المحافظة على السرية.

١.١١٤ يتطلب الحفاظ على سرية المعلومات التي جمعت في خضم العلاقات المهنية وعلاقات العمل أن يتخذ المحاسب المهني الإجراءات اللازمة لحماية سرية تلك المعلومات أثناء جمعها أو استخدامها أو نقلها أو حفظها أو تخزينها أو توزيعها أو التخلص منها بصورة قانونية.

٢.١١٤ وفقاً لفقرة المتطلب ٣.١١٤ فعلى المحاسب المهني:-
متطلبات (أ) ألا يفصح عن معلومات سرية جمعت بناءً على علاقات مهنية أو علاقات عمل.
 (ب) ألا يستخدم المعلومات السرية التي جمعت بناءً على علاقات مهنية أو علاقات عمل لصالحه أو لصالح الشركة أو المنظمة التي يعمل لديها أو لصالح أي أطراف أخرى.
 (ج) ألا يستخدم أو يفصح عن أي معلومات سرية، سواءً حصل عليها أو جمعها في مسار العلاقات المهنية أو علاقات العمل، بعد انتهاء تلك العلاقات.
 (د) ألا يستخدم أو يفصح عن معلومات ينطبق عليها واجب الحفاظ على السرية بغض النظر عما إذا كانت المعلومات قد أصبحت متاحة للجمهور، سواءً كان هذا الإفصاح بشكل صحيح أو بشكل غير مناسب.

٣.١١٤ توجد استثناءات من فقرة المتطلب ٢.١١٤، فيمكن للمحاسب المهني أن يفصح عن **متطلبات** معلومات سرية أو يستخدمها في الحالات التالية:-
 (أ) وجود واجب مهني أو قانوني أو حق يحتم ذلك.
 (ب) إذا سمح العميل أو أي شخص له صلاحية السماح بالإفصاح عن المعلومات السرية أو استخدامها وكان ذلك غير محظور بموجب القانون أو النظام.

٣.١١٤ يخدم مبدأ السرية المصلحة العامة لأنه يسهل التدفق الحر للمعلومات من عميل **تطبيق** ١ المحاسب المهني أو صاحب العمل إلى المحاسب مع العلم بأنه لن يتم الإفصاح عن المعلومات لأطراف أخرى. ومع ذلك، فيما يلي توضيح لبعض الظروف التي قد يطلب فيها من المحاسبين المهنيين أو واجب عليهم أو الحق أن يفصحوا عن المعلومات السرية:

(أ) عندما يكون الإفصاح مطلوباً بموجب القانون أو التشريعات، على سبيل المثال:
 (١) عند إنتاج وثائق أو تقديم أدلة أخرى في سياق تحقيق قانوني؛ أو
 (٢) الإفصاح للسلطات العامة المختصة عن الانتهاكات القانونية التي تتضح للمحاسب؛

(ب) هنالك واجب أو حق مهني بالإفصاح أو الاستخدام، عندما لا يكون ذلك ممنوعاً بقوة القانون أو التشريعات:

- (١) للالتزام بمراجعة الجودة لهيئة مهنية؛
- (٢) للاستجابة لاستفسار أو تحقيق من قبل هيئة عضو أو هيئة تنظيمية؛
- (٣) لحماية المصالح المهنية للمحاسب المهني في الإجراءات القانونية؛ أو
- (٤) للالتزام بالمعايير الفنية والمتطلبات الأخلاقية.

٣.١١٤ عند تحديد ما إذا ينبغي الإفصاح أو استخدام عن المعلومات السرية، تشمل العوامل تطبيق ٢ الهامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كان من الممكن أن تتضرر مصالح جميع الأطراف، بما فيها الأطراف الأخرى التي قد تتأثر مصالحها، إذا وافق العميل أو صاحب العمل على الإفصاح عن المعلومات من قبل المحاسب المهني.
- ما إذا كانت جميع المعلومات ذات الصلة معلومة ومثبتة إلى الحد الممكن. وتشمل العوامل التي تؤثر على قرار الإفصاح أو استخدام المعلومات:
 - حقائق غير مثبتة.
 - معلومات غير مكتملة.
 - نتائج غير مؤكدة.
- الوسائل المقترحة لتوصيل المعلومات.
- ما إذا كانت الأطراف التي ستقدم لها المعلومات أو التي يمكنها الاطلاع عليها هم من المسموح لهم بذلك.
- أي قوانين أو نظم معمول بها (تشمل تلك التي تحكم الخصوصية) في دائرة اختصاص تسمح بالإفصاح، وإذا وجد اختلاف، في دائرة الاختصاص التي نشأت فيها المعلومات السرية.

٣.١١٤ تشمل الظروف التي تسعى فيها الشركة أو المنظمة الموظفة للحصول على تصريح باستخدام المعلومات السرية أو الإفصاح عنها حالات استخدام المعلومات لأغراض تطبيق ٣ تدريبية، أو لتطوير منتجات أو تكنولوجيا، أو في الأبحاث أو باعتبارها مصادر تستخدم في الصناعة أو غير ذلك من البيانات أو دراسات المقارنة المعيارية. قد يكون هذا التصريح عاماً في مجال تطبيقه (على سبيل المثال، فيما يتعلق باستخدام المعلومات لأغراض التدريب الداخلي أو مبادرات تعزيز الجودة). وعند الحصول على تصريح من

- الشخص أو المنظمة التي أتاحت استخدام تلك المعلومات في حالات معينة، لا بد من التواصل بخصوص اعتبارات معينة (ويفضل كتابياً) وتشمل:
- طبيعة المعلومات التي ستستخدم أو يفصح عنها.
 - الأسباب التي دعت إلى استخدام المعلومات أو الإفصاح عنها (على سبيل المثال، تطوير التكنولوجيا أو الأبحاث أو الدراسات أو بيانات المقارنة المعيارية).
 - الشخص أو المنشأة التي تنفذ المهام التي دعت إلى استخدام المعلومات أو الإفصاح عنها.
 - ما إذا كان من الممكن تحديد هوية الشخص أو المنشأة التي قدمت تلك المعلومات أو أي أشخاص أو منشآت لهم علاقة بتلك المعلومات اعتماداً على مخرجات الأعمال التي تستخدم المعلومات أو يفصح عنها من أجلها.

٤. ١١٤ تستمر الحاجة للالتزام بمبدأ السرية حتى بعد انتهاء العلاقات بين المحاسب المهني والعميل أو صاحب العمل. وعندما يغير المحاسب المهني وظيفته أو يحصل على عميل جديد، يكون المحاسب المهني مخولاً لاستخدام الخبرة السابقة. لكن يجب على المحاسب المهني ألا يستعمل أو يفصح عن أية معلومات سرية تم الحصول عليها أو استخدامها نتيجة علاقة مهنية أو تجارية.

القسم الفرعي ١١٥ - السلوك المهني

١. ١١٥ يمثل المحاسب المهني لمبدأ السلوك المهني، والذي يتطلب من المحاسب أن:-
- متطلبات**
- (أ) يمثل للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- (ب) يتصرف بأسلوب متسق مع المسؤولية المهنية التي تفرض العمل لتحقيق المصلحة العامة في جميع المهام المهنية وعلاقات العمل.
- (ج) تجنب أي سلوك يعلم المحاسب أو ينبغي أن يعلم أنه قد يضر بمصداقية المهنة.
١. ١١٥ وتشمل الأعمال التي قد تضر بسمعة المهنة الأعمال التي على الأرجح سيخلص طرف آخر عاقل ومطلع إلى أنها تؤثر بشكل سلبي على السمعة الجيدة للمهنة.
- تطبيق ١

- ٢.١١٥ عند تسويق وترويج أنفسهم وأعمالهم، يجب ألا يسيء المحاسبون المهنيون إلى سمعة
المهنة. بل يجب أن يكونوا أمناء وصادقين، ولا يقوموا بما يلي:
- متطلبات
- (أ) مطالبات مبالغ فيها حول الخدمات التي يمكنهم تقديمها، أو المؤهلات التي
يملكونها، أو الخبرات التي اكتسبوها؛ أو
- (ب) إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الآخرين.
- ٢.١١٥ إذا تشكك المحاسب المهني في ملائمة شكل من أشكال الدعاية أو التسويق، فمن
تطبيق ١ المستحسن أن يستشير الجهة المهنية المعنية.

القسم ١٢٠ إطار المفاهيم مقدمة

١.١٢٠ قد تؤدي الظروف التي يعمل بها المحاسبون المهنيون إلى ظهور تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. يوضح القسم ١٢٠ المتطلبات والمواد التطبيقية، ويشمل إطار مفاهيم، وذلك لمساعدة المحاسبين على الالتزام بالمبادئ الأساسية والوفاء بمسؤولياتهم تجاه العمل نحو تحقيق المصلحة العامة. تتسع هذه المتطلبات والمواد التطبيقية لتشمل مجموعة كبيرة من الحقائق والظروف، بما في ذلك الأنشطة المهنية المختلفة، والمصالح والعلاقات، التي تخلق تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. علاوة على ذلك، تمنع تلك المتطلبات والمواد التطبيقية المحاسبين من استنتاج أن أحد المواقف مسموحاً به فقط لأنه ليس ممنوعاً بحد ذاته بموجب قواعد السلوك.

- ٢.١٢٠ يحدد إطار المفاهيم منهجاً يتبعه المحاسبون المهنيون بحيث:-
- (أ) يحددون التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية؛
- (ب) يقيمون التهديدات التي تم تحديدها؛ و
- (ج) يعالجون التهديدات من خلال القضاء عليها أو تقليصها إلى المستوى المقبول.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣.١٢٠ يطبق المحاسبون المهنيون إطار المفاهيم لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات الأساسية الموضحة في القسم ١١٠.

- ٣.١٢٠ فيما يلي توضيح للمتطلبات الإضافية والمواد التطبيقية ذات الصلة بتطبيق إطار المفاهيم:-
- تطبيق ١
- (أ) الجزء ٢ - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال؛
- (ب) الجزء ٣ - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة؛ و
- (ج) معايير الاستقلال الدولية، كما يلي:-
- (١) الجزء ٤أ - استقلالية عمليات التأكيد والمراجعة؛ و
- (٢) الجزء ٤ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة.

٤. ١٢٠ عند التعامل مع مسألة أخلاقية، يجب أن يأخذ المحاسب المهني بعين الاعتبار السياق الذي
متطلبات ظهرت فيه أو الذي من الممكن أن تظهر فيه تلك المسألة. ويلتزم المحاسب بالأحكام الواردة في
الجزء ٢ والتي تطبق عندما يؤدي فرد ما وهو محاسب مهني في ممارسة عامة أنشطة وفقاً لعلاقات
المحاسب مع الشركة، سواء كمتعاقد، أو موظف أو مالك.

٥. ١٢٠ عند تطبيق إطار المفاهيم، يقوم المحاسب المهني بما يلي:-

متطلبات (أ) التحلي بالعقلية الاستفسارية.

(ب) ممارسة الحكم المهني.

(ج) الاستعانة باختبارات يجريها طرف ثالث معقول ومطلع والوارد وصفها في الفقرة ٥.١٢٠.
تطبيق ٩.

التحلي بالعقلية الاستفسارية

٥. ١٢٠ العقلية الاستفسارية هي من الشروط الأساسية لتكوين فهم للحقائق والظروف المعروفة واللازمة
تطبيق ١ للتطبيق الملائم لإطار المفاهيم. ويتطلب التحلي بالعقلية الاستفسارية:-

(أ) دراسة مصدر المعلومات التي تُجمع وصلتها وكفايتها، مع مراعاة طبيعة نتائج المهام
المهنية التي تُنفذ ونطاقها.

(ب) الانفتاح والتنبه في حال وجود حاجة لمزيد من الفحص أو لاتخاذ إجراءات أخرى.

٥. ١٢٠ عند دراسة مصدر المعلومات التي جمعت وعلاقتها بالموضوع وكفايتها، قد ينظر المحاسب المهني
تطبيق ٢ فيما يلي، من بين مسائل أخرى:-

- ظهور معلومات جديدة أو أنه قد طرأت تغيرات على الحقائق والظروف.
- المعلومات أو مصدرها قد يكونا تأثرا بالتحيز أو المصلحة الشخصية.
- يوجد سبب يثير التخوف بشأن احتمالية فقد معلومات مهمة من الحقائق والظروف التي يعلمها المحاسب المهني.
- يوجد عدم اتساق بين الحقائق والظروف المعلومة وتوقعات المحاسب.
- تقدم المعلومات أساساً معقولاً يمكن الاستناد إليه للتوصل لاستنتاجات.
- قد توجد استنتاجات أخرى معقولة والتي يمكن التوصل لها من خلال المعلومات التي جمعت.

ممارسة الحكم المهني

- ٥.١٢٠ يتطلب الحكم المهني تطبيق التدريب والمعرفة المهنية والمهارة والخبرة بالتناسب مع الحقائق
تطبيق ٤ والظروف، مع مراعاة طبيعة المهام المهنية المعينة ونطاقها، والمصالح والعلاقات المرتبطة
بها.
- ٥.١٢٠ الحكم المهني مطلوب عندما يطبق المحاسبون المهنيون إطار المفاهيم وذلك للتوصل لقرارات
تطبيق ٥ مدروسة بخصوص المسارات المتاحة للإجراءات، ولتحديد ما إذا كانت تلك القرارات ملائمة
للظروف. وعند التوصل لذلك التحديد، قد ينظر المحاسب في مسائل مثل ما إذا كانت:-
- خبرة المحاسب كافية للتوصل لاستنتاجات.
 - توجد حاجة لاستشارة آخرين من ذوي الدراية والخبرة الملائمة.
 - التصورات الخاصة بالمحاسب أو تحيزه وهو ما قد يؤثر على ممارسته للحكم المهني.
- ٥.١٢٠ تختلف الظروف التي ينفذ فيها المحاسبون المهنيون مهامهم المهنية وتتنوع العوامل بشكل
تطبيق ٦ كبير في مداها وتعقيدها. وقد يتطلب الحكم المهني الذي يمارسه المحاسبون مراعاة التعقيد
الناجم عن الأثر الجمعي للتفاعلات بين والتغيرات في عناصر الحقائق والظروف غير
المؤكدة والمتغيرات والافتراضات المرتبطة أو المعتمدة على بعضها البعض.
- ٥.١٢٠ تتطلب إدارة التعقيد:-
- توعية الشركة أو المنظمة الموظفة، وإن أمكن، الأطراف المعنية بعدم التيقن المتأصل
أو الصعوبات التي تفرضها الحقائق والظروف. (المرجع: فقرة المتطلبات ٣.١١٣)
 - التنبه لأي تطورات أو تغيرات في الحقائق والظروف وتقييم ما إذا كانت قد تؤثر على
أي أحكام قد اتخذها المحاسب. (المرجع: الفقرات من متطلبات ٥.١٢٠ - ٥/١٢٠
تطبيق ٣، والفقرات من فقرة المتطلبات ٩.١٢٠ إلى ٩.١٢٠ تطبيق ٢).

- ٥.١٢٠ وقد تتطلب إدارة التعقيدات أيضاً:-
- ٨ تطبيق
- تحليل أي عناصر عدم تيقن والتحقق منها حسب أهميتها وكذلك المتغيرات والافتراضات وكيفية ارتباطها أو اعتمادها على بعضها البعض.
 - الاستعانة بالتكنولوجيا لتحليل المعلومات المهمة ليتمكن المحاسب من اتخاذ أحكام مهنية مستنيرة.
 - التشاور مع آخرين، بمن في ذلك الخبراء، لضمان إجراء الاختبارات الملائمة والاستفادة من إسهامات إضافية ضمن عملية التقييم.

الطرف الآخر المطلع والمعقول

- ٥.١٢٠ الاختبارات التي تجريها أطراف أخرى مطلعة ومعقولة هي من ضمن ما يأخذه المحاسب المهني
- ٩ تطبيق
- بعين الاعتبار عند النظر فيما إذا كان سيتم التوصل لنفس النتائج من قبل طرف آخر. وينظر في ذلك الأمر من منظور طرف آخر مطلع ومعقول، والذي يزن جميع الحقائق والظروف التي يعرفها المحاسب، أو الذي من المتوقع منه بصورة منطقية أن يعرفها، في الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى نتائج. لا ينبغي أن يكون هذا الطرف الآخر المطلع والمعقول محاسباً، ولكن لا بد أن يمتلك المعرفة الملائمة والخبرة التي تمكنه من فهم وتقييم ملاءمة النتائج التي توصل إليها المحاسب بأسلوب محايد.

تحديد التهديدات

- ٦.١٢٠ يجب أن يحدد المحاسب المهني التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية.

متطلبات

- ٦.١٢٠ يعد فهم الحقائق والظروف، بما في ذلك أية أنشطة مهنية، أو مصالح وعلاقات قد تهدد
- ١ تطبيق
- الالتزام بالمبادئ الأساسية، شرطاً أساسياً بالنسبة لتعريف المحاسب المهني للتهديدات التي تمس هذا الالتزام. فوجود ظروف معينة، أو سياسات وإجراءات موضوعية من خلال المهنة، أو التشريعات، أو اللوائح، أو الشركة، أو صاحب العمل والتي تساعد المحاسب على العمل وفقاً لأخلاقيات المهنة قد تساعد أيضاً على تحديد التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتشمل الفقرة ١٢٠.٨ تطبيق ٢ أمثلة عامة على مثل تلك الظروف، والسياسات والإجراءات والتي تمثل أيضاً عوامل ذات علاقة بتقييم مستويات التهديدات.

٦.١٢٠ وقد تنتج التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية عن مجموعة كبيرة من الحقائق وتطبيق ٢ والظروف. فليس من الممكن أن يتم تعريف كل موقف من المواقف التي ينتج عنها تهديدات. علاوة على ذلك، قد تختلف طبيعة العمليات ومهام العمل، وبالتالي، تختلف أنواع التهديدات التي تظهر.

٦.١٢٠ التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية تقع ضمن فئة أو أكثر من الفئات التالية: تطبيق ٣ (أ) تهديد المصلحة الذاتية - تهديد تأثير المصالح المالية أو المصالح الأخرى بشكل غير ملائم على تقدير للمحاسب المهني أو سلوكه؛ (ب) تهديد المراجعة الذاتية - تهديد ألا يقوم محاسب مهني بشكل ملائم بتقييم نتائج حكم سابق؛ أو نشاط منجز من قبل المحاسب؛ أو من قبل شخص آخر ضمن شركة المحاسب، أو المنظمة صاحبة العمل، التي يعتمد عليها المحاسب عند تكوين رأيه كجزء من أداء نشاط حالي؛ (ج) تهديد التأييد - أن يقوم محاسب مهني بالترويج لموقف العميل أو منظمة صاحبة العمل إلى درجة أنه يمكن تقويض موضوعية المحاسب؛ (د) تهديد التآلف - تهديد بسبب علاقة طويلة أو وثيقة مع عميل، أو منظمة صاحبة العمل، سوف يصبح محاسب مهني أكثر تعاطفاً تجاه مصالح العميل أو منظمة صاحبة العمل أو متقبلاً لعملهم؛ و (هـ) تهديد المضايقة - تهديد بأن محاسب مهني يُمنع من العمل بموضوعية بسبب ضغوطات فعلية أو متوقعة، بما في ذلك ممارسة التأثير المفرط على المحاسب.

٦.١٢٠ قد تخلق بعض الظروف أكثر من تهديد، وقد يؤثر تهديد ما على الالتزام بأكثر من مبدأ من تطبيق ٤ المبادئ الأساسية.

تقييم التهديدات

٧.١٢٠ عندما يحدد محاسب مهني تهديداً يمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، فيجب عليه أن يقيّم إذا متطلبات كان هذا التهديد في المستوى المقبول.

المستوى المقبول

٧.١٢٠ المستوى المقبول هو المستوى الذي عنده يكون من المرجح أن تؤدي استعانة المحاسب تطبيق ١ المهني بالاختبارات التي يجريها طرف آخر معقول ومطلع إلى التوصل إلى أن المحاسب يلتزم بالمبادئ الأساسية.

العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى التهديدات

٨.١٢٠ النظر في العوامل الكمية جنباً إلى جنب مع العوامل النوعية هو أمر هام بالنسبة لتقييم تطبيق ١ المحاسب المهني للتهديدات، وذلك هو الحال عند تقييم التأثير المجمع للتهديدات المتعددة، إذا أمكن.

٨.١٢٠ وجود الظروف، والسياسات، والإجراءات التي تم وصفها في الفقرة ٦.١٢٠.٦ تطبيق ١ قد تكون أيضاً من بين العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وفيما يلي بعض الأمثلة على مثل تلك الظروف والسياسات والإجراءات:-

- متطلبات حوكمة الشركات.
- متطلبات التعليم، والتدريب، والخبرة بالنسبة للمهنة.
- نظام فعال للشكاوى والذي يمكن المحاسب المهني والجمهور العام من لفت الانتباه في حال وجود تصرف غير أخلاقي.
- مهمة منصوص عليها صراحة بالإبلاغ عن انتهاكات المتطلبات الأخلاقية.
- المتابعة المهنية أو التنظيمية والإجراءات التأديبية.

النظر في المعلومات الجديدة أو في التغييرات التي تطرأ على الحقائق والظروف

٩.١٢٠ إذا أصبح المحاسب المهني على دراية بمعلومات جديدة أو بتغييرات طرأت على الحقائق والظروف والتي قد تؤثر على حقيقة التخلص من تهديد أو تقليصه إلى مستوى مقبول، يجب تطبيق ١ على المحاسب أن يعيد تقييم ومعالجة هذا التهديد وفقاً لتلك المعلومات أو المتغيرات الجديدة.

٩.١٢٠ حفاظ المحاسب المهني على التنبه أثناء أداء النشاط المهني يساعده على تحديد إذا كانت هناك معلومات جديدة قد ظهرت أو إذا كانت هناك تغييرات طرأت على الحقائق والظروف تطبيق ١ بحيث تؤثر تلك المعلومات أو التغييرات على:-

- (أ) مستوى التهديد؛ أو
- (ب) النتائج التي توصل إليها المحاسب حول استمرار ملاءمة الإجراءات الوقائية المطبقة لمواجهة التهديدات التي تم تحديدها.

٩.١٢٠ إذا أدت المعلومات الجديدة إلى تحديد تهديدات جديدة، يُطلب من المحاسب المهني أن يقيم، تطبيق ٢ وحيثما أمكن، يعالج هذه التهديدات (المرجع: الفقرات ٧.١٢٠.٧ متطلبات و ١٠.١٢٠.١٠ متطلبات).

معالجة التهديدات

١٠.١٢٠ إذا قرر المحاسب المهني أن التهديدات التي تم تحديدها والتي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية
متطلبات ليست في المستوى المقبول، فيجب على المحاسب أن يعالج تلك التهديدات من خلال التخلص
 منها أو تقليصها إلى المستوى المقبول. ويقوم المحاسب بذلك من خلال ما يلي:-
 (أ) التخلص من الظروف، بما في ذلك المصالح والعلاقات، التي أدت إلى خلق التهديدات؛
 (ب) تطبيق الإجراءات الوقائية، عندما يكون ذلك متاحاً وقابلاً للتطبيق، لتقليل المخاطر
 إلى المستوى المقبول؛ أو
 (ج) رفض أو إنهاء النشاط المهني المحدد.

الإجراءات التي يتم اتخاذها للتخلص من التهديدات

١٠.١٢٠ وفقاً للحقائق والظروف، قد تتم معالجة تهديد ما من خلال التخلص من الظروف التي أدت
 تطبيق ١ إلى حدوثه. ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي لا تمكن فيها معالجة التهديدات إلا من
 خلال رفض أو إنهاء النشاط المهني المحدد، وذلك لعدم إمكانية التخلص من الظروف التي
 أدت إلى خلق التهديدات مع عدم إمكانية تطبيق الإجراءات الوقائية لتقليل التهديدات إلى
 المستوى المقبول.

الإجراءات الوقائية

١٠.١٢٠ الإجراءات الوقائية هي الإجراءات التي يتخذها المحاسب المهني، منفردة أو مجتمعة، والتي
 تطبيق ٢ تؤدي إلى تقليل التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية إلى المستوى المقبول
 بطريقة فعالة.

النظر في الأحكام المهنية الهامة التي تم اتخاذها والنتائج العامة التي تم التوصل إليها

١١.١٢٠ يتوصل المحاسب المهني إلى نتائج عامة حول إذا كانت الإجراءات التي يتخذها المحاسب
متطلبات المهني، أو التي ينوي اتخاذها، لمعالجة التهديدات سوف تؤدي للتخلص من تلك التهديدات
 أو ستقلصها إلى المستوى المقبول. وعند توصله للنتائج العامة، يجب على المحاسب أن:-
 (أ) يراجع أية أحكام مهنية هامة تم اتخاذها أو أية نتائج تم التوصل إليها؛ و
 (ب) يستعين باختبار طرف آخر مطلع ومعقول.

اعتبارات أخرى عند تطبيق اطار المفاهيم

التحيز

١٢.١٢٠ يؤثر التحيز المقصود أو غير المقصود على ممارسة الحكم المهني عند تحديد التهديدات
 تطبيق ١ التي تمس الامتثال للمبادئ الأساسية وتقييمها ومعالجتها.

١٢.١٢٠ تشمل الأمثلة على حالات التحيز المحتملة التي ينبغي التنبه لها عند ممارسة الحكم المهني تطبيق ٢ ما يلي:-

- تحيز الارتساء، وهو الميل نحو استخدام المعلومات الأولية باعتبارها الأساس الذي تُقِيم المعلومات اللاحقة استناداً إليه وهو ما يسفر عن تقييم غير كافٍ.
- الانحياز للآلة، وهو الميل لتفضيل المخرجات التي تولدها الأنظمة الآلية، حتى لو كان المنطق البشري أو المعلومات المتعارضة تثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه المخرجات موثوقة وملائمة للغرض المقصود منها.
- التحيز للمتوفر، وهو الميل لإعطاء مزيد من الأهمية للأحداث أو الخبرات التي تتبادر إلى الذهن بصورة مباشرة أو التي تبدو متوفرة مقارنة بغيرها.
- التحيز التأكيدي، وهو الميل نحو إعطاء أهمية كبرى للمعلومات التي تدعم اعتقاداً قائماً مقارنة بالمعلومات التي تتعارض أو تلقي بالشكوك حول هذا المعتقد.
- التفكير الجماعي، وهو ميل مجموعة من الأشخاص لتثبيط الإبداع الشخصي والمسؤولية الفردية مما يؤدي للتوصل لقرارات دون تفكير ناقد أو دون دراسة البدائل.
- تحيز الثقة المفرطة، وهو ميل الشخص نحو المبالغة في قدرته على التقييم الدقيق للمخاطر أو الأحكام أو القرارات الأخرى.
- تحيز التمثيل، وهو الميل نحو إسناد الفهم إلى نمط من الخبرات أو الأحداث أو المعتقدات والتي يفترض أنها ممثلة.
- الإدراك الانتقائي، وهو الميل باتجاه توقعات شخص ما للتأثير على كيفية رؤيته لمسألة معينة أو شخص معين.

- ١٢.١٢٠ تشمل الإجراءات التي قد تخفف من أثر التحيز ما يلي:-
- السعي للحصول على مشورة من الخبراء للحصول على إسهامات إضافية.
 - التشاور مع آخرين لضمان الاختيار الملائم ضمن عملية التقييم.
 - الحصول على تدريب متعلق بالتعرف على التحيز ضمن التطور المهني.

الثقافة التنظيمية

١٣.١٢٠ عندما تروج الثقافة الداخلية في المنظمة التي ينتمي لها المحاسب المهني لأهمية القيم الأخلاقية التي تتوافق مع المبادئ الأساسية والنصوص الأخرى الموضحة في قواعد السلوك الاخلاقي، فإن ذلك يُعزز من تطبيق المحاسب المهني لإطار المفاهيم بشكل فعّال.

١٣. ١٢٠ الترويج للثقافة الأخلاقية ضمن المنظمة يكون أكثر فاعلية في الحالات التالية:-
 تطبيق ٢ (أ) عندما تعزز القيادة ومن يشغلون المناصب الإدارية من أهمية، وعندما يتحملون هم وغيرهم مسؤولية، القيم الأخلاقية في المنظمة.
 (ب) وجود تعليم وبرامج تدريبية ملائمة، وعمليات إدارية، وتقييم الأداء ومعايير المكافآت التي تعزز من الثقافة الأخلاقية.
 (ج) وجود سياسات وإجراءات فعالة للحث على حماية من يبلغون عن سلوكيات غير أخلاقية فعلية أو مشتبه بها، بمن في ذلك من يبلغون عن المخالفات.
 (د) التزام المنظمة بالقيم الأخلاقية في معاملاتها مع الأطراف الثالثة.

١٣. ١٢٠ يُتوقع من المحاسب المهني:-
 تطبيق ٣ (أ) يحث ويعزز من الثقافة القائمة على الأخلاقيات في المنظمة التي يعمل بها، مع مراعاة منصبه وأقدميته في العمل، و
 (ب) التعامل بسلوك أخلاقي مع الأشخاص والمنشآت المرتبطة بعلاقات مهنية أو علاقات عمل مع المحاسب أو الشركة أو المنظمة الموظفة.

اعتبارات خاصة بعمليات التدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى

ثقافة المؤسسة

١٤. ١٢٠ يوضح المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ متطلبات ومواد تطبيقية متعلقة بثقافة الشركة في سياق
 تطبيق ١ مسؤولياتها بخصوص تصميم نظام لإدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله في عمليات التدقيق أو المراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

الاستقلالية

١٥. ١٢٠ من المطلوب من خلال معايير الاستقلالية الدولية أن يكون المحاسبين المهنيين في الممارسة
 تطبيق ١ العامة مستقلين عند أدائهم لعمليات التدقيق، أو المراجعة، أو عمليات التأكيد الأخرى. ترتبط الاستقلالية بالمبادئ الأساسية للموضوعية والنزاهة. وتتكون من:-

- (أ) استقلال الفكر - الحالة الذهنية التي تسمح بالتعبير عن نتيجة بدون الخضوع لأي من التأثيرات التي تضعف الحكم المهني، مما يتيح لشخص التصرف بنزاهة، وممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

(ب) استقلال المظهر - تجنب الحقائق الحالات التي تكون هامة جداً بحيث يمكن لطرف آخر عاقل ومطلع بشكل محتمل استنتاج أنه تم إضعاف نزاهة أو موضوعية أو الشك المهني لشركة معينة أو عضو ما في فريق تحقيق.

١٥. ١٢٠ توضح معايير الاستقلال الدولية المتطلبات والمواد التطبيقية الخاصة بكيفية تطبيق إطار المفاهيم للحفاظ على الاستقلالية عند إجراء عمليات التدقيق، والمراجعة أو عمليات التأكيد الأخرى. ومن المطلوب من المحاسبين المهنيين ومن الشركات الالتزام بتلك المعايير حتى يكونوا مستقلين عند إجرائهم للعمليات سالفة الذكر. ويطبق إطار المفاهيم لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية بنفس طريقة تطبيقه لتحقيق الالتزام بمتطلبات الاستقلالية. وفئات التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية التي ورد وصفها في الفقرة ١٢٠. ٦ تطبيق ٣ هي نفس فئات التهديدات التي تمس الالتزام بمتطلبات الاستقلالية.

١٥. ١٢٠ الشروط والسياسات والإجراءات الوارد وصفها في الفقرتين ١٢٠. ٦ تطبيق ١ و ١٢٠. ٨ تطبيق ٣ والتي قد تساعد في تحديد التهديدات التي تمس المبادئ الأساسية وتقييمها قد تكون أيضاً عوامل ذات علاقة بتحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها. وفي سياق عمليات التدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى، فإن وجود نظام لإدارة الجودة صممه الشركة ونفذته وفقاً لمعايير إدارة الجودة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يضرب مثلاً على تلك الشروط والسياسات والإجراءات.

التشكيك المهني

١٦. ١٢٠ وفقاً لمعايير التدقيق، والمراجعة والتأكيدات الأخرى، بما في ذلك المعايير التي أصدرها مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، فإنه من المطلوب من المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة أن يمارسوا التشكيك المهني عند تخطيط وإجراء عمليات التدقيق، والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى. ومفهوم التشكيك المهني ومفهوم المبادئ الأساسية اللذان ورد وصفهما في القسم ١١٠ هما مفهومان مترابطان.

١٦.١٢٠ في تدقيق البيانات المالية، يدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية، سواء كانت منفردة أو مجمعة، ممارسة التشكيك المهني، وفقاً لما هو موضح في الأمثلة التالية: تطبيق ٢

- تتطلب النزاهة من المحاسب المهني أن يكون صادقاً وأميناً. على سبيل المثال، يلتزم المحاسب بمبدأ النزاهة من خلال:-

○ كونه صادقاً وأميناً في حالة وجود مخاوف تجاه منصب يشغله عميل؛ و

○ متابعة التساؤلات التي تدور حول المعلومات غير المتسقة والسعي من أجل الحصول على مزيد من أدلة التدقيق لمعالجة المخاوف بشأن البيانات التي قد تكون خاطئة أو مضللة بصورة مادية وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسار الملائم للإجراءات في تلك الظروف.

○ التحلي بقوة الشخصية للعمل على النحو المنشود، حتى في ظل مواجهة ضغوط تدعو إلى مخالفة ذلك أو عندما يؤدي ذلك إلى احتمال وقوع عواقب شخصية أو تنظيمية سلبية. ويشمل العمل على النحو المنشود ما يلي:

(أ) الثبات على المواقف عند مواجهة المعضلات والمواقف الصعبة.

(ب) تحدي الآخرين حسبما وعندما يقتضي الحال،

بأسلوب ملائم للظروف.

وعند القيام بذلك، يبرهن المحاسب على التقييم النقدي لأدلة التدقيق وهو ما يساهم في ممارسة التشكيك المهني.

- تتطلب الموضوعية أن يمارس المحاسب المهني الأحكام المهنية أو الأحكام المتعلقة بالأعمال دون أن يتأثر بما يلي:-

(أ) التحيز.

(ب) تضارب المصالح.

(ج) التأثير أو الاعتماد الذي لا داعي له على أشخاص أو منظمات أو تكنولوجيا أو غير ذلك من العوامل.

فعلى سبيل المثال، يمتثل المحاسب لمبدأ الموضوعية من خلال:-

(أ) إدراك الظروف أو العلاقات مثل التآلف مع العميل، والتي قد تضر

بالأحكام المهنية أو الأحكام المتعلقة بالعمل التي يتخذها المحاسب.

(ب) مراعاة أثر تلك الظروف والعلاقات على الحكم الذي يتخذه المحاسب عند تقييم كفاية أدلة التدقيق وملاءمتها المتعلقة بمسألة مهمة نسبياً بخصوص البيانات المالية للعميل.

وعند القيام بذلك، يتصرف المحاسب بأسلوب يساهم في ممارسة التشكك المهني.

• تتطلب الكفاءة المهنية والعناية اللازمة أن يحافظ المحاسب المهني على المعرفة والمهارات المهنية عند المستوى المطلوب لضمان أن تسليم الخدمة المهنية التي تتسم بالكفاءة، والعمل بجد وفقاً لمعايير وقوانين وتشريعات قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، يلتزم المحاسب بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة من خلال:-

(أ) تطبيق المعرفة ذات العلاقة بالصناعة التي يعمل فيها عميل معين والأنشطة التجارية وذلك ليتسنى له تعريف مخاطر الأخطاء المادية بصورة ملائمة؛

(ب) تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة؛ و

(ج) تطبيق المعرفة ذات الصلة عند القيام بالتقييم بالغ الأهمية لمدى كفاية وملائمة دليل التدقيق في تلك الظروف.

وعند قيامه بذلك، يسلك المحاسب المهني سلوكاً يساهم في ممارسته للتشكك المهني.

الجزء الثاني - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال

الصفحة		
٤٠	تطبيق إطار المفاهيم- المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال.....	القسم ٢٠٠
٤٦	تضارب المصالح.....	القسم ٢١٠
٤٩	إعداد المعلومات وعرضها.....	القسم ٢٢٠
٥٥	العمل وفق خبرة كافية.....	القسم ٢٣٠
٥٧	المصالح المالية، والتعويضات والحوافز المرتبطة بإعداد التقارير المالية وصنع القرار.....	القسم ٢٤٠
٥٩	المغريات، وتشمل الهدايا والضيافة.....	القسم ٢٥٠
٦٦	الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح.....	القسم ٢٦٠
٧٧	الضغط لانتهاك المبادئ الأساسية.....	القسم ٢٧٠

الجزء ٢ - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال

القسم ٢٠٠ - تطبيق إطار المفاهيم - المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال

مقدمة

١. ٢٠٠ يوضح هذا الجزء من قواعد السلوك المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بالمحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال عند تطبيقهم لإطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠. لا يصف إطار المفاهيم جميع الحقائق والظروف، بما في ذلك الأنشطة المهنية، والمصالح والعلاقات، والتي يمكن أن يواجهها المحاسب المهني في قطاع الأعمال، والتي تخلق أو قد تخلق تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وبالتالي، يتطلب إطار المفاهيم من المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال أن يتنبهوا لتلك الحقائق والظروف.

٢. ٢٠٠ قد يعتمد المستثمرون والدائنون وأصحاب العمل وقطاعات أخرى في مجتمع الأعمال، بالإضافة للحكومات والجمهور العام، على عمل المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال. وقد يكون المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال مسؤولين بشكل منفرد أو مشترك عن إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات وتقديم تقارير بها والتي قد يعتمد عليها أصحاب عملهم والأطراف الأخرى. كما يتحملون أيضاً مسؤولية تقديم إدارة مالية فعّالة ومشورة سديدة حول مجموعة من المسائل المتعلقة بالأعمال.

٣. ٢٠٠ يمكن أن يكون المحاسب المهني في قطاع الأعمال موظفاً بأجر أو شريكاً أو مديراً (سواءً تنفيذي أو غير تنفيذي) أو مديراً مالكاً أو متطوعاً يعمل لصالح أحد أصحاب العمل. فالصيغة القانونية لعلاقة المحاسب مع صاحب العمل لا يكون لها تأثير على المسؤوليات الأخلاقية الملزمة للمحاسب.

٤. ٢٠٠ في هذا الجزء، يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى:

(أ) المحاسب المهني في قطاع الأعمال؛ و

(ب) الشخص الذي يعمل بصفته محاسباً مهنيّاً في الممارسة العامة عندما يقوم بأنشطة مهنية وفقاً لعلاقته بالشركة التي يعمل بها، سواء باعتباره متعاقداً، أو موظفاً بأجر أو مالكاً. توضح الفقرات ١٢٠. ٤ متطلبات، و ٣٠٠. ٥ متطلبات، و ٣٠٠. ٥ تطبيق ١، مزيداً من المعلومات حول الحالات التي يتم فيها تطبيق الجزء الثاني على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٥.٢٠٠ يلتزم المحاسب المهني بالمبادئ الأساسية الموضحة في القسم ١١٠ ويطبق إطار المفاهيم
متطلبات الموضح في القسم ١٢٠ وذلك ليتسنى له تعريف، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس
الالتزام بالمبادئ الأساسية.

٥.٢٠٠ يقع على عاتق المحاسب المهني في قطاع الأعمال مسؤولية تعزيز الأهداف الشرعية
تطبيق ١ لصاحب عمله. ولا تسعى قواعد السلوك الأخلاقي هذه إلى إعاقة المحاسب المهني من
إنجاز تلك المسؤولية بشكلٍ صحيح، إنما تعالج الظروف التي يمكن أن تهدد الالتزام
بالمبادئ الأساسية.

٥.٢٠٠ قد يساند المحاسبون المهنيون موقف صاحب العمل الذي يدعم تعزيز الأهداف والمقاصد
تطبيق ٢ الشرعية للمنظمة، شريطة ألا تكون أي من البيانات المقدمة خاطئة أو مضللة. عادة لا
تؤدي تلك الأفعال إلى ظهور تهديد التأييد.

٥.٢٠٠ كلما كان المنصب الذي يشغله المحاسب المهني أعلى مرتبة، كلما زادت فرصة الوصول
تطبيق ٣ إلى المعلومات وقدرة التأثير على السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل آخرين من
ذوي العلاقة بالشركة. لذلك، يُتوقع من المحاسب المهني في قطاع الأعمال أن يشجع ثقافة
تستند إلى الأخلاقيات لدى أصحاب العمل في حدود قدرتهم على ذلك، والمنشآت المرتبطة
بالمحاسب أو المنظمة الموظفة بعلاقات مهنية أو علاقات عمل وفقاً للفقرة ١٢٠.١٣
تطبيق ٣. تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها، تقديم وتنفيذ والإشراف على
ما يلي:-

- تعليم الأخلاقيات المهنية والبرامج التدريبية.
- العمليات الإدارية وتقييم الأداء ومعايير المكافآت التي تعزز من الثقافة الأخلاقية.
- الأخلاقيات وسياسات الإبلاغ عن المخالفات.
- السياسات والإجراءات التي تم تصميمها لمنع عدم الامتثال للقوانين واللوائح.

تحديد التهديدات

٦.٢٠٠ قد تظهر التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية من خلال مجموعة كبيرة من
تطبيق ١ العوامل والظروف. وتم وصف فئات التهديدات في الفقرة ١٢٠.٦ تطبيق ٣. وفيما يلي
أمثلة على الحقائق والظروف بداخل كل فئة من تلك الفئات والتي قد تؤدي إلى ظهور
تهديدات للمحاسب المهني أثناء قيامه بالأنشطة المهنية:

(أ) تهديدات المصلحة الشخصية

- امتلاك المحاسب المهني لحصص مالية أو حصوله على قروض أو كفالات من صاحب العمل.
- مشاركة المحاسب المهني في ترتيبات التعويض التحفيزية المقدمة من قبل صاحب العمل.
- يستطيع المحاسب المهني أن يستخدم أصول الشركة استخداماً شخصياً.
- أن يعرض مورد من موردي المنشأة صاحبة العمل تقديم هدية أو معاملة خاصة للمحاسب المهني.

(ب) تهديدات المراجعة الذاتية

- تحديد المحاسب المهني للمعالجة المحاسبية الملائمة لاندماج أعمال بعد إجرائه لدراسة الجدوى التي تدعم قرار الشراء.

(ج) تهديدات التأييد

- أن يكون لدى المحاسب المهني فرصة التلاعب في المعلومات الواردة في نشرة اكتتاب بغرض الحصول على تمويل تفضيلي.

(د) تهديدات التآلف

- عندما يكون المحاسب المهني هو المسؤول عن إعداد التقارير المالية لصاحب العمل في حين أن فرد من ذوي القرابة المباشرة أو من أفراد العائلة المقربين هو المسؤول عن صنع القرارات التي تؤثر على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.
- عندما يكون للمحاسب المهني ارتباطات طويلة الأجل مع الأشخاص الذين يؤثر على قرارات العمل.

(هـ) تهديدات المضايقة

- عندما يواجه المحاسب المهني أو أحد أفراد عائلته المقربين تهديداً بالفصل أو الاستبدال نتيجة لاختلاف حول:
 - تطبيق مبدأ محاسبي.
 - الطريقة التي سيتم بها الإبلاغ عن المعلومات المالية.
- محاولة أحد الأشخاص أن يؤثر على عملية صنع المحاسب المهني للقرار، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنح العقود أو تطبيق مبدأ محاسبي.

تحديد التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا

- ٦.٢٠٠ فيما يلي توضيح لأمثلة على حقائق وظروف مرتبطة باستخدام التكنولوجيا والتي قد ينجم عنها تهديدات تمس المحاسب المهني عند أداء المهام المهنية:-
- تطبيق ٢
- تهديدات المصلحة الشخصية
 - قد لا تكون البيانات المتاحة كافية للاستخدام الفعال للتكنولوجيا.
 - قد لا تكون التكنولوجيا ملائمة للغرض من استخدامها.
 - قد لا يكون لدى المحاسب معلومات أو خبرة كافية، أو قد لا يتاح له الاستعانة بخبير يتمتع بالفهم اللازم، لاستخدام التكنولوجيا وشرحها وتحديد مدى ملاءمتها للغرض من استخدامها.
 - (المرجع: الفقرة ٢.٢٣٠)
 - تهديدات المراجعة الذاتية
 - إذا صممت التكنولوجيا أو طورت اعتماداً على المعرفة والخبرة أو الحكم المهني للمحاسب أو المنظمة الموظفة.

تقييم التهديدات

- ٧.٢٠٠ قد تؤثر الظروف، والسياسات والإجراءات التي تم وصفها في الفقرتين ٦.١٢٠.١٢٠ تطبيق ١، والفقرة ٨.١٢٠.١٢٠ على تقييم ما إذا كان التهديد الذي يمس الالتزام بالمبادئ الأساسية هو في المستوى المقبول.
- ٧.٢٠٠ يتأثر تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد بطبيعة ونطاق الأنشطة المهنية.
- تطبيق ٢
- ٧.٢٠٠ قد يتأثر تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد ببيئة العمل بداخل المنظمة صاحبة العمل وتطبيق ٣
- وبيئنتها التشغيلية. على سبيل المثال:-
- وجود قيادة تؤكد على أهمية السلوك الأخلاقي وتتوقع أن يتصرف الموظفون بأسلوب أخلاقي.
 - سياسات وإجراءات لتمكين الموظفين وتشجيعهم على التواصل بشأن القضايا الأخلاقية التي تشغلهم مع المستويات العليا من الإدارة دون خوف من العقاب الانتقامي.
 - أنظمة الإشراف المؤسسي أو هياكل الإشراف الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية القوية.

- إجراءات التوظيف التي تؤكد على أهمية توظيف الأشخاص ذوي الكفاءة العالية.
- توصيل السياسات والإجراءات في الوقت المناسب، بما في ذلك أية تغييرات تطرأ عليها، لجميع الموظفين، وتوفير التعليم والتدريب الملائم على تلك السياسات والإجراءات.
- السياسات المتعلقة بالأخلاقيات وقواعد السلوك.

- ٧.٢٠٠ قد يتأثر أيضاً تقييم المحاسب لمستوى التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ببيئة
تطبيق ٤ العمل في المنظمة الموظفة وبيئتها التشغيلية. فعلى سبيل المثال:-
- مستوى الإشراف المؤسسي والضوابط على التكنولوجيا.
 - تقييم جودة ومستوى وظيفية التكنولوجيا التي تطورها أطرافاً أخرى.
 - التدريب الدوري للموظفين المعنيين ليتمكنوا من تحقيق الكفاءة المهنية اللازمة لفهم التكنولوجيا واستخدامها وشرحها وتحديد ملاءمتها للغرض منها.
- ٧.٢٠٠ قد يدرس المحاسبون المهنيون الحصول على مشورة قانونية عند اعتقادهم بقيام آخرين
تطبيق ٥ بسلوكيات أو أفعال غير أخلاقية، أو عند اعتقادهم باستمرار حدوثها، بداخل المنظمة
صاحبة العمل.

معالجة التهديدات

- ٨.٢٠٠ تصف الأقسام من ٢١٠ إلى ٢٧٠ تهديدات معينة قد تنشأ خلال أداء الأنشطة المهنية
تطبيق ١ وتشمل أمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه التهديدات.
- ٨.٢٠٠ في الحالات القصوى، إذا كانت من غير الممكن القضاء على الظروف التي تخلق التهديدات
تطبيق ٢ ولا توجد ضمانات أو قدرة على تطبيقها لتقليل التهديد إلى مستوى مقبول، فيكون من
الملائم للمحاسب المهني الاستقالة من المؤسسة التي يعمل بها.

التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة

- ٩.٢٠٠ عند التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة وفقاً لقواعد السلوك، يحدد المحاسب المهني
متطلبات الشخص/ الأشخاص الملائمين بداخل هيكل حوكمة المنظمة صاحبة العمل الذين سيتم
التواصل معهم. فإذا تواصل المحاسب مع مجموعة فرعية من بين مجموعات المسؤولين
عن الحوكمة، فإنه يقرر إذا كان التواصل مع جميع المسؤولين عن الحوكمة سيكون ضرورياً
حتى يتم إخطارهم جميعاً بالقدر الكافي.

- ٩ .٢٠٠ عند تحديده للأشخاص الذين سيتم التواصل معهم، قد يأخذ المحاسب المهني ما يلي بعين الاعتبار:-
تطبيق ١
- (أ) طبيعة وأهمية الظروف؛ و
(ب) المسألة التي سيتم التواصل بشأنها.
- ٩ .٢٠٠ تشمل الأمثلة على المجموعات الفرعية من مجموعات المسؤولين عن الحوكمة لجنة التدقيق أو شخص من بين الأعضاء المسؤولين عن الحوكمة.
تطبيق ٢
- ١٠ .٢٠٠ إذا تواصل محاسب مهني مع أشخاص يتحملون مسؤوليات إدارية إضافة إلى مسؤوليات متعلقة بالحوكمة، يجب أن يكون المحاسب راضياً عن أن التواصل مع هؤلاء الأشخاص سيوصل المعلومات بالقدر الكافي لجميع الأشخاص الذين لديهم أدوار متعلقة بالحوكمة والذين كان المحاسب سيتواصل معهم في حالات أخرى.
متطلبات
- ١٠ .٢٠٠ في بعض الظروف، يشترك جميع المسؤولين عن الحوكمة في إدارة المنظمة صاحبة العمل، على سبيل المثال، منشأة تجارية صغيرة حيث يدير مالك واحد المنظمة ولا يوجد في المنشأة من لهم أدوار متعلقة بالحوكمة. وفي تلك الحالات، إذا تم التواصل بشأن بعض المسائل مع الشخص/الأشخاص الذين لديهم مسؤوليات إدارية، وكان لهؤلاء الأشخاص أيضاً مسؤوليات متعلقة بالحوكمة، يكون المحاسب المهني قد وفى بمطلب التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

القسم ٢١٠

تضارب المصالح

مقدمة

٢١٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢١٠. ٢ يخلق تضارب المصالح تهديداً للالتزام بمبدأ الموضوعية كما يمكن أن يخلق تهديدات على الالتزام بالمبادئ الأساسية الأخرى. قد تنشأ هذه التهديدات عندما:-
(أ) يؤدي المحاسب المهني نشاطاً مهنياً مرتبطاً بمسألة محددة لطرفين أو أكثر ممن تتضارب مصالحهما المرتبطة بهذه المسألة؛ أو
(ب) تتضارب مصالح محاسب مهني فيما يخص مسألة محددة ومصالح الجهة الذي يؤدي المحاسب المهني لصالحها نشاطاً مهنياً مرتبطاً بهذه المسألة.

قد تتضمن جهة منظمة صاحبة عمل، أو بائع، أو عميل أو مقرض، أو مساهم أو طرف آخر.

٢١٠. ٣ يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم على تضارب المصالح.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٢١٠. ٤ يجب ألا يسمح المحاسب المهني لتضارب المصالح بأن يُعرض الحكم المهني أو التجاري لمتطلبات للخطر.

٢١٠. ٤ تتضمن الأمثلة على الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب المصالح:

٢١٠. ٤ تطبيق ١
- شغل منصب إداري أو رقابي لمؤسستين مختلفتين لمؤسستي توظيف والحصول على معلومات سرية من مؤسسة توظيف واحدة بحيث يمكن استخدامها من قبل المحاسب المهني لصالح مؤسسة التوظيف الأخرى أو ضدها.
 - تنفيذ نشاط مهني لصالح كل من الطرفين في شراكة، حيث يوظف كل الشريكين المحاسب لمساعدتهما في حل شراكتهما.
 - إعداد معلومات مالية لأعضاء معينين من إدارة المنشأة التي توظف المحاسب والتي تسعى إلى شراء جميع حصص الإدارة؛

- تحمل مسؤولية اختيار بائع لمؤسسة التوظيف عندما يكون بإمكان فرد مباشر من عائلة المحاسب المهني الانتفاع مالياً من المعاملة.
- شغل منصب رقابي في المنظمة صاحبة العمل التي توافق على استثمارات معينة للشركة حيث يؤدي أحد هذه الاستثمارات إلى زيادة قيمة محفظة الاستثمار للمحاسب أو فرد مباشر من عائلته.

تحديد التضارب في المصالح

٥.٢١٠ يتخذ المحاسب المهني إجراءات معقولة لتحديد الظروف التي قد تخلق تضارباً في متطلبات المصالح، وبالتالي تهدد الالتزام بمبدأ أو أكثر من المبادئ الأساسية. تشمل هذه الإجراءات تحديد ما يلي:

- (أ) طبيعة المصالح والعلاقات ذات الصلة بين الأطراف المعنية؛ و
- (ب) طبيعة النشاط وتأثيره على الأطراف المعنية.

٦.٢١٠ يجب أن يبقى المحاسب المهني يقظاً للتغيرات بمرور الوقت بطبيعة الأنشطة والمصالح متطلبات العلاقات ذات الصلة التي قد تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح أثناء أداء نشاط مهني.

التهديدات التي تظهر نتيجة لتضارب المصالح

٧.٢١٠ بشكل عام، كلما زادت درجة العلاقة المباشرة بين النشاط المهني والمسألة التي تتضارب بشأنها مصالح الجهات، كلما زادت احتمالية ألا يكون التهديد ضمن المستوى المقبول. تطبيق ١

٧.٢١٠ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تنهي التهديدات التي يخلقها تضارب المصالح هو الانسحاب من عملية صنع القرار المرتبطة بالمسألة التي أدت إلى نشوء تضارب المصالح. تطبيق ٢

٧.٢١٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي قد تكون بمثابة إجراءات وقائية لمواجهة التهديدات التي يخلقها تضارب المصالح: تطبيق ٣

- إعادة هيكلة أو فصل مسؤوليات وواجبات معينة.
- الحصول على إشراف مناسب، على سبيل المثال، العمل تحت إشراف مدير تنفيذي أو غير تنفيذي.

الإفصاح والحصول على الموافقة

عام

٨.٢١٠ من الضروري بشكل عام أن يتم:

- ١ تطبيق (أ) الإفصاح للأطراف المعنية عن طبيعة تضارب المصالح وكيفية معالجة أية تهديدات، بما في ذلك الإفصاح للمستويات الإدارية الملائمة بداخل المنظمة صاحبة العمل التي تأثرت بذلك التضارب؛ و
- (ب) الحصول على موافقة الأطراف المعنية ليقوم المحاسب المهني بتنفيذ الأنشطة المهنية عند تطبيق الإجراءات الوقائية لمعالجة التهديدات.

٨.٢١٠ قد يتم في بعض الحالات الإشارة ضمناً إلى الموافقة من خلال سلوك الطرف، حيث يمتلك المحاسب المهني أدلة كافية ليستنتج بأن الأطراف على علم بالظروف المحددة منذ البداية وأنهم قد قبلوا بتضارب المصالح حيث أنهم لم يبدوا أي اعتراض على وجود التضارب.

٨.٢١٠ عندما لا يتم هذا الإفصاح أو الموافقة كتابياً، من المستحسن أن يقوم المحاسب المهني بتوثيق:-

- (أ) طبيعة الظروف التي تؤدي إلى نشوء تضارب في المصالح؛
- (ب) الإجراءات الوقائية المطبقة لتقليص التهديدات إلى مستوى مقبول حيثما أمكن؛ و
- (ج) الموافقة التي تم الحصول عليها.

اعتبارات أخرى

٩.٢١٠ عند معالجة تضارب المصالح، من المستحسن أن يسعى المحاسب المهني للحصول على إرشادات من داخل المنظمة صاحبة العمل أو من جهات أخرى مثل هيئة مهنية أو مجلس قانوني أو محاسب مهني آخر. وعند إجراء الإفصاحات أو مشاركة المعلومات داخل المنظمة صاحبة العمل والسعي للحصول على إرشادات من أطراف أخرى، يتعين على المحاسب المهني مراعاة المبدأ الأساسي للسرية.

القسم ٢٢٠

إعداد المعلومات وعرضها

مقدمة

- ١.٢٠٠ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.
- ٢.٢٢٠ قد ينتج عن إعداد المعلومات وعرضها تهديد مصلحة شخصية، أو تهديد مضايقة أو تهديدات أخرى تمس بواحد أو أكثر من المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في مثل تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٢٢٠ يشترك المحاسبون المهنيون من جميع المستويات داخل المنظمة صاحبة العمل في إعداد المعلومات وعرضها سواء داخل أو خارج المنظمة.
- ٣.٢٢٠ وتشمل الأطراف المعنية التي يتم إعداد هذه المعلومات عنها أو لتعرض عليها المذكورين أدناه: ٢ تطبيق

- الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.
 - المستثمرون والمقرضون والدائنون الآخرون.
 - الجهات التنظيمية.
- قد تساعد هذه المعلومات الأطراف المعنية على فهم وتقييم جوانب وضع المنظمة صاحبة العمل وتساعد على صنع القرارات التي تخص المنظمة. وقد تشمل المعلومات على المعلومات المالية وغير المالية التي قد تتم إتاحتها للجمهور العام أو التي يتم استخدامها في أغراض داخلية.
- وتتضمن الأمثلة:
- تقارير التشغيل والأداء.
 - التحليلات التي تدعم اتخاذ القرار.
 - الموازنات والتنبؤات.
 - المعلومات التي يتم تقديمها للمدققين الداخليين والخارجيين.
 - تحليل المخاطر.
 - البيانات المالية ذات الغرض العام والخاص.

- العوائد الضريبية.
 - التقارير التي يتم إبلاغ الجهات الرقابية بشأنها لأغراض الامتثال ولأغراض قانونية.
- ٣.٢٢٠ لأغراض خاصة بهذا القسم، يشمل إعداد المعلومات أو عرضها تسجيل المعلومات، تطبيق ٣ والاحتفاظ بها واعتمادها.

- ٤.٢٢٠ عند إعداد المعلومات أو عرضها فإن المحاسب المهني:
- متطلبات**
- (أ) يعد المعلومات أو يعرضها وفقاً لإطار إعداد التقارير الملائم، حيثما أمكن؛
- (ب) يعد المعلومات أو يعرضها بأسلوب يتجنب التضليل أو التأثير على النتائج التعاقدية أو التنظيمية بطريقة غير ملائمة.
- (ج) يمارس التقدير المهني ليحقق ما يلي:

- (١) عرض الحقائق بدقة واكتمال من حيث جميع الجوانب المادية؛
- (٢) وصف الطبيعة الحقيقية للمعاملات أو الأنشطة التجارية بوضوح؛ و
- (٣) تصنيف وتسجيل المعلومات في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة؛ و
- (د) عدم حذف أي شيء بهدف تقديم معلومات مضللة أو مؤثرة على النتائج التعاقدية أو التنظيمية بصورة غير ملائمة.
- (هـ) تجنب التأثير أو الاعتماد الذي لا داعي له على أشخاص أو منظمات أو تكنولوجيا.
- (و) التنبيه لخطر التحيز.

- ٤.٢٢٠ ومن الأمثلة على التأثير على النتائج التعاقدية أو التنظيمية بصورة غير ملائمة هو تطبيق ١ استخدام تقدير غير واقعي بقصد تجنب انتهاك مطلب تعاقدى مثل التعهد بديون أو مطلب تنظيمي مثل متطلبات رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية.

استخدام التقدير في إعداد المعلومات أو عرضها

- ٥.٢٢٠ قد يتطلب إعداد المعلومات أو عرضها ممارسة التقدير عند القيام بالأحكام المهنية. يجب **متطلبات** ألا يمارس المحاسب المهني التقدير بهدف تضليل الآخرين أو التأثير على النتائج التعاقدية أو التنظيمية بصورة غير ملائمة.

- ٥.٢٢٠ وتشمل الأمثلة على الطرق التي من خلالها قد يحدث إخلال باستخدام التقدير ومن ثم تطبيق ١ التوصل إلى نتائج غير ملائمة ما يلي:

- تحديد التقديرات، على سبيل المثال، تحديد تقديرات القيمة العادلة وذلك لتحريف عرض الربح أو الخسارة.
- اختيار أو تغيير السياسة المحاسبية أو المنهج من بين بديلين أو أكثر مسموح بهما وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به، على سبيل المثال، اختيار سياسة لمحاسبة العقود طويلة الأجل بهدف تحريف عرض الربح أو الخسارة.
- تحديد توقيت المعاملات، على سبيل المثال، توقيت بيع أصل يقرب نهاية السنة المالية بهدف التضليل.
- تحديد هيكله المعاملات، على سبيل المثال، هيكله المعاملات المالية بهدف تحريف عرض الأصول والالتزامات أو تصنيف التدفقات النقدية.
- اختيار الإفصاحات، على سبيل المثال، حذف أو إخفاء المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية أو التشغيلية بهدف التضليل.

٦.٢٢٠ عند القيام بالأنشطة المهنية، خاصة تلك التي لا تتطلب الالتزام بإطار إعداد تقارير مالية
متطلبات
ذي علاقة، يمارس المحاسب المهني التقدير المهني لتحديد ودراسة ما يلي:

(أ) الغرض الذي من أجله يتم استخدام المعلومات؛ و

(ب) السياق الذي يتم من خلاله إتاحة المعلومات؛ و

(ج) الجمهور الذي توجه إليه هذه المعلومات.

٦.٢٢٠ على سبيل المثال، عند إعداد أو عرض التقارير الشكلية النموذجية، أو الموازنات أو
تطبيق ١ التنبؤات، يمكن إدراج التقديرات الملائمة، والتقريبات والافتراضات، حسب الضرورة، التي
من شأنها أن تمكن أولئك الذين قد يعتمدون على مثل هذه المعلومات في تشكيل أحكامهم
الخاصة.

٦.٢٢٠ قد ينظر المحاسب المهني أيضاً في توضيح الجمهور المستهدف، وسياق وغرض
تطبيق ٢ المعلومات التي سيتم عرضها.

الاستعانة على عمل الآخرين

٧.٢٢٠ على المحاسب المهني الذي يستهدف الاستعانة بأعمال آخرين، سواءً من داخل أو خارج المنظمة
متطلبات
الموظفة، أو من منظمات أخرى، اتخاذ أحكام مهنية لتحديد الخطوات المناسبة التي ستتخذ، إن
وجدت، لأداء المسؤوليات الموضحة في فقرة المطلب ٤.٢٢٠.

٧.٢٢٠ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عندما يستهدف المحاسب المهني الاستعانة بأعمال آخرين ما يلي:

- السمعة والخبرة، والموارد المتاحة، لأولئك الأشخاص الآخرين وتلك المنظمات الأخرى.
 - ما إذا كان الشخص الآخر خاضعاً للمعايير المهنية والأخلاقية المعمول بها.
- يمكن الحصول على هذه المعلومات نتيجة ارتباط سابق مع الأشخاص أو المنظمات الأخرى أو من خلال الحصول على مشورة أطراف أخرى بشأنها.

استخدام مخرجات التكنولوجيا

٧.٢٢٠ على المحاسب المهني الذي ينوي استخدام مخرجات التكنولوجيا، سواءً كانت تلك متطلبات التكنولوجيا مطورة داخلياً أو طورتها منظمات أخرى، اتخاذ أحكام مهنية لتحديد الخطوات المناسبة التي ستتخذ، إن وجدت، لأداء المسؤوليات الموضحة في فقرة المتطلبات ٤.٢٢٠.

٨.٢٢٠ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عندما يستهدف المحاسب المهني استخدام مخرجات التكنولوجيا ما يلي:-

- طبيعة المهام التي ستنفذ باستخدام التكنولوجيا.
- الاستخدام المتوقع، أو مستوى الاعتماد، على مخرجات التكنولوجيا.
- ما إذا كان لدى المحاسب القدرة، أو إمكانية الاستعانة بخبير يتمتع بالفهم اللازم، على استخدام التكنولوجيا وشرحها وتحديد مدى ملاءمتها للغرض من استخدامها.
- ما إذا كانت التكنولوجيا المستخدمة قد اختبرت بشكل ملائم وخضعت للتقييم فيما يتعلق بغرض استخدامها.
- الخبرة السابقة بالتكنولوجيا وما إذا كان استخدامها لأغراض معينة هو أمر مقبول بشكل عام.
- إشراف المنظمة الموظفة على تصميم وتطوير وتنفيذ وتشغيل وصيانة ومتابعة وتحديث أو ترقية التكنولوجيا.
- الضوابط المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك إجراءات السماح بوصول المستخدمين والإشراف على هذا الاستخدام.
- ملاءمة المدخلات للتكنولوجيا، بما في ذلك البيانات وأي قرارات ذات علاقة، وكذلك القرارات التي يتخذها الأشخاص في مسار استخدام التكنولوجيا.

معالجة المعلومات المضللة أو التي قد تكون مضللة

٩.٢٢٠ عندما يعرف المحاسب المهني أو عندما يكون لديه مبرر ليعتقد أن المعلومات المرتبطة
متطلبات به مضللة، يجب أن يتخذ المحاسب الإجراءات الملائمة للسعي وراء حل هذه المسألة.

٩.٢٢٠ وتشمل الإجراءات الملائمة ما يلي:-

تطبيق ١ • مناقشة المخاوف من أن تكون المعلومات مضللة مع محاسب أعلى و/أو مع
المستوى/المستويات الأعلى من الإدارة في المنظمة صاحبة العمل أو مع المسؤولين
عن الحوكمة، ويطلب من هؤلاء أن يتخذوا الإجراءات الملائمة لحل المسألة. وقد
تشمل تلك الإجراءات ما يلي:

○ تصحيح المعلومات

○ إذا كان قد تم بالفعل الإفصاح عن المعلومات للمستخدمين المستهدفين، يتم
إبلاغهم بالمعلومات الصحيحة.

• الرجوع للسياسات والإجراءات التي تتبعها المنظمة صاحبة العمل (سياسة الأخلاقيات
أو الإبلاغ عن المخالفات، على سبيل المثال) فيما يتعلق بكيفية معالجة مثل تلك
المسائل داخلياً.

٩.٢٢٠ قد يقرر المحاسب المهني أن المنظمة التي يعمل بها لم تتخذ الإجراءات الملائمة. وإذا
تطبيق ٢ استمر المحاسب في شعوره بوجود سبب يشير إلى أن المعلومات مضللة، قد تكون
الإجراءات الإضافية التالية ملائمة شريطة أن يظل المحاسب متنبهاً ومراعياً لمبدأ السرية:

• التشاور مع:

○ جهة تنظيمية معنية.

○ المدقق الداخلي أو الخارجي في المنظمة التي يعمل بها.

○ مستشار قانوني.

• تحديد إذا كانت هناك أية متطلبات للتواصل مع:

○ أطراف أخرى، بما في ذلك مستخدمي المعلومات.

○ سلطات إشرافية وتنظيمية.

١٠.٢٢٠ إذا تم استنفاد جميع الخيارات المتاحة، وقرر المحاسب المهني أنه لم يتم اتخاذ الإجراءات
الملائمة وأن هناك سبباً يدعو للاعتقاد بأن المعلومات ما تزال مضللة، يرفض المحاسب
متطلبات أن يستمر أو يظل مرتبطاً بهذه المعلومات.

١٠.٢٢٠ في مثل تلك الظروف، قد يكون من الملائم بالنسبة للمحاسب المهني أن يستقيل من
تطبيق ١ المنظمة التي يعمل بها.

التوثيق

١١.٢٢٠ من المستحسن أن يوثق المحاسب المهني ما يلي:-

- تطبيق ١
- الحقائق
 - المبادئ المحاسبية أو المعايير المهنية الأخرى ذات العلاقة التي تم استخدامها.
 - عمليات التواصل والأطراف الذين تمت معهم مناقشة المسائل.
 - مسارات العمل التي تم أخذها بعين الاعتبار.
 - الكيفية التي حاول بها المحاسب أن يعالج المسألة/المسائل.

إعتبارات أخرى

١٢.٢٢٠ عندما تنشأ التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية المرتبطة بإعداد أو عرض
تطبيق ١ المعلومات عن حصة مالية، بما في ذلك التعويضات والحوافز المرتبطة بإعداد التقارير
المالية واتخاذ القرار، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٤٠.

١٢.٢٢٠ عند وجود احتمال أن تحتوي المعلومات المضللة على عدم امتثال للقوانين واللوائح، يتم
تطبيق ٢ تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٦٠.

١٢.٢٢٠ عندما تنشأ التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية المرتبطة بإعداد أو عرض
تطبيق ٣ المعلومات عن ضغوطات، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٧٠.

١٢.٢٢٠ عندما ينظر المحاسب في الاستعانة بآخرين أو بمخرجات التكنولوجيا، لا بد من مراعاة ما إذا كان
تطبيق ١ المحاسب يشغل منصباً في المنظمة يسمح بالحصول على معلومات متعلقة بالعوامل اللازمة لتحديد
ما إذا كان هذا الاستخدام ملائماً.

القسم ٢٣٠

العمل وفق خبرة كافية

مقدمة

١. ٢٣٠ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢. ٢٣٠ يؤدي العمل دون خبرة كافية إلى خلق تهديد المصلحة الشخصية الذي يمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في مثل تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣. ٢٣٠ يجب ألا يضل المحاسب المهني المنظمة صاحبة العمل عن قصد فيما يخص مستوى متطلبات والخبرات والمعارف المقتناة.

٣. ٢٣٠ يتطلب المبدأ الأساسي للكفاءة المهنية والعناية اللازمة بأن يقوم المحاسب المهني فقط بالمهام الرئيسية التي يتمتع فيها، أو يمكن أن يحصل على، بتدريب أو خبرة محددة كافية.

٣. ٢٣٠ قد يظهر تهديد المصلحة الشخصية الذي يمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة في الحالات التالية:

- إذا لم يكن لدى المحاسب المهني الوقت الكافي لأداء أو إكمال المهام ذات العلاقة.
- إذا كان لدى المحاسب المهني معلومات غير كافية وغير مكتملة، أو عليها قيود، أو غير ذلك والتي يعتمد عليها في أداء المهام.
- إذا لم يكن لدى المحاسب المهني الخبرة الكافية، والتدريب و/أو التعليم.
- إذا لم يحصل المحاسب المهني على موارد كافية لأداء المهام.

٣. ٢٣٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى هذه التهديدات:

- مدى عمل المحاسب المهني مع الآخرين.
- الأقدمية النسبية للمحاسب في العمل.
- مستوى الإشراف والمراجعة المطبق على العمل.

ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تعد إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية: ٣.٢٣٠ تطبيق ٤

- الحصول على المساعدة أو التدريب من شخص يمتلك الخبرة الكافية.
- التأكيد على وجود قدر كافٍ من الوقت لأداء المهام ذات العلاقة.

إذا لم يكن من الممكن معالجة التهديد الذي يمس مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، يقرر المحاسب المهني إذا كان سيرفض إجراء المهام ذات العلاقة. وإذا قرر المحاسب أن الرفض ملائم، فإنه يوصل أسباب هذا الرفض. ٤.٢٣٠ متطلبات

اعتبارات أخرى

تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٧٠ عندما يتم الضغط على المحاسب المهني ليعمل بأسلوب قد يؤدي إلى انتهاك مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة. ٥.٢٣٠ تطبيق ١

القسم ٢٤٠

الفوائد المالية، والتعويضات والحوافز المرتبطة بإعداد التقارير المالية وصنع القرار
مقدمة

٢٤٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢٤٠. ٢ قد يمتلك المحاسبون المهنيون حصص مالية، أو قد يكونوا على علم بحصص مالية تعود لأفراد العائلة المباشرين أو المقرّبين، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور تهديد المصلحة الشخصية الذي يمس الالتزام بمبدأ الموضوعية أو السرية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في مثل تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٢٤٠. ٣ يجب ألا يتلاعب المحاسب المهني بالمعلومات أو يستخدم معلومات سرية لتحقيق مكاسب شخصية أو تحقيق مكاسب مالية للآخرين.

٢٤٠. ٣ قد يمتلك المحاسبين المهنيين حصص مالية، أو قد يكونوا على علم بحصص مالية تعود لأفراد العائلة المباشرين أو المقرّبين، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى فرض تهديدات على الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتشمل الفوائد المالية الحصص الناتجة عن ترتيبات التعويضات أو الحوافز المرتبطة بإعداد التقارير المالية وصنع القرار.

٢٣٠. ٣ وتشمل الأمثلة على الظروف التي قد تخلق تهديد مصلحة شخصية الحالات التي يكون للمحاسب المهني أو أحد أفراد عائلته المباشرين أو المقرّبين ما يلي:

- حافز وفرصة للتلاعب بالمعلومات الحساسة الخاصة بالتسعير وذلك بهدف تحقيق مكاسب مالية.
- يملك حصة مالية مباشرة أو غير مباشرة في المنظمة صاحبة العمل، ويمكن أن تتأثر قيمة تلك الحصة المالية مباشرة بالقرارات التي يتخذها المحاسب.
- مؤهل للحصول على مكافأة مرتبطة بالربح ويمكن أن تتأثر قيمة تلك المكافأة مباشرة بالقرارات التي يتخذها المحاسب.
- يحتفظ بشكل مباشر أو غير مباشر بحقوق أسهم مكافأة مؤجلة أو خيارات أسهم في المنظمة صاحبة العمل، والتي قد تتأثر قيمتها بالقرارات التي يتخذها المحاسب.

- يشارك في ترتيبات التعويض التي توفر حوافز لتحقيق أهداف الأداء أو دعم الجهود لزيادة قيمة أسهم المنظمة صاحبة العمل. على سبيل المثال من خلال المشاركة في خطط الحوافز طويلة الأجل المقرونة بتلبية بعض شروط الأداء.

٣.٢٤٠ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:

- أهمية الفوائد المالية. يعتمد ما يمكن اعتباره أنه حصة مالية على الظروف الشخصية وأهمية الحصة المالية بالنسبة للشخص.
- السياسات والإجراءات الخاصة بلجنة مستقلة عن الإدارة التي تمكنها من تحديد مستوى أو شكل مكافآت الإدارة العليا.
- وفقاً لأية سياسات داخلية، الإفصاحات للمسؤولين عن الحوكمة عن:
 - جميع الحصص الهامة.
 - أية خطط لممارسة الاستحقاقات أو التجارة في أية أسهم ذات علاقة.
- إجراءات التدقيق الداخلية والخارجية الخاصة بمعالجة الأمور التي تؤدي إلى ظهور الفوائد المالية.

٣.٢٤٠ قد تقترن التهديدات التي تنشأ عن ترتيبات التعويضات أو الحوافز بالضغوطات الصريحة أو الضمنية من الرؤساء أو الزملاء. انظر القسم ٢٧٠، الضغط لانتهاك المبادئ الأساسية.

القسم ٢٥٠

المغريات، بما في ذلك الهدايا والضيافة

مقدمة

١.٢٥٠ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢.٢٥٠ قد يخلق تقديم أو قبول المغريات تهديدات مصلحة شخصية، أو تآلف، أو مضايقة وهي التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، وبشكل خاص مبادئ النزاهة، والموضوعية، والسلوك المهني.

٣.٢٥٠ يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية ذات العلاقة بإطار المفاهيم فيما يخص تقديم المغريات وقبولها عند القيام بالأنشطة المهنية التي لا تشكل عدم امتثال للقوانين واللوائح. ويتطلب هذا القسم أيضاً من المحاسب المهني أن يمتثل للقوانين واللوائح ذات العلاقة عند تقديم المغريات أو قبولها.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٤.٢٥٠ المغريات هي الأشياء، أو المواقف، أو الأفعال التي تستخدم كوسيلة للتأثير على سلوك تطبيق ١ الأفراد الآخرين، ولكن ليس بالضرورة بقصد التأثير غير الملائم على سلوك هؤلاء الأشخاص. وقد تتنوع المغريات بداية من الضيافة البسيطة بين الزملاء إلى الأفعال التي ينتج عنها عدم امتثال للقوانين واللوائح. وقد تأخذ المغريات عدة أشكال مختلفة، على سبيل المثال:

- الهدايا.
- الضيافة.
- الترفيه.
- السعي للحصول على الصداقة والولاء.
- التبرعات السياسية أو الخيرية.
- التوظيف أو الفرص التجارية الأخرى.
- المعاملة التفضيلية، والحقوق والمزايا.

المغريات الممنوعة بموجب القوانين واللوائح

٥.٢٥٠ في كثير من دوائر الاختصاص توجد قوانين ولوائح، مثل القوانين واللوائح المتعلقة بالرشوة ومتطلبات الفساد، التي تمنع عرض المغريات أو قبولها في حالات معينة. ويجب أن يفهم المحاسب المهني القوانين واللوائح ذات الصلة ويمتثل لها عند مواجهته لتلك الحالات.

المغريات غير الممنوعة بموجب القوانين واللوائح

٦.٢٦٠ قد يخلق قبول أو عرض المغريات غير الممنوعة بموجب القوانين واللوائح تهديدات تمس تطبيق ١ الالتزام بالمبادئ الأساسية.

عرض المغريات بقصد التأثير بشكل غير ملائم على السلوك

٧.٢٥٠ لا يعرض المحاسب المهني، أو يشجع الآخرين على عرض، أية مغريات والتي يكون الهدف منها، أو التي يرى المحاسب المهني أن طرف آخر مطلع ومعقول سيعتبر أنها تمت، بهدف التأثير السلبي على سلوك المتلقي أو سلوك شخص آخر.

٨.٢٥٠ لا يقبل المحاسب المهني، أو يشجع الآخرين على عرض، أية مغريات والتي يكون الهدف منها، أو التي يرى المحاسب المهني أن طرف آخر مطلع ومعقول سيعتبر أنها تمت، بهدف التأثير السلبي على سلوك المتلقي أو سلوك شخص آخر.

٩.٢٥٠ يعتبر أن المغريات تؤثر سلباً على سلوك الأشخاص إذا تسببت في تصرف الشخص بأسلوب غير أخلاقي. يمكن توجيه هذا التأثير السيء إلى المتلقي أو إلى شخص آخر له نفس العلاقة بالمتلقي. وتعد المبادئ الأساسية إطاراً ملائماً يمكن أن يرجع إليه المحاسبون المهنيون عند تحديدهم لما يشكل سلوكاً غير أخلاقي من جهة المحاسب، وعند الضرورة بالمثل، الأشخاص الآخرين.

٩.٢٥٠ ينشأ انتهاك مبدأ النزاهة الأساسي عندما يعرض المحاسب المهني أو يقبل، أو يشجع الآخرين على عرض أو قبول، مغريات عندما يكون الهدف هو التأثير بشكل غير ملائم على سلوك المتلقي أو شخص آخر.

٩.٢٥٠ وتتبعي ممارسة التقدير المهني لتحديد إذا كانت هناك نية حقيقية أو متصورة للتأثير بشكل غير ملائم على السلوك. وفيما يلي بعض العوامل الهامة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار:

- طبيعة، وتكرار، وقيمة المغريات وأثرها التراكمي.
- وقت عرض المغريات فيما يتعلق بأي تصرف أو قرار قد يتأثر بها.

- ما إذا كانت المغريات من ضمن العرف أو الممارسات الثقافية، على سبيل المثال، عرض هدية بمناسبة الأعياد الدينية أو حفلات الزفاف.
- إذا كانت المغريات تمثل جزءاً مساعداً بالنسبة للنشاط المهني، على سبيل المثال، عرض أو قبول دعوة على الغداء في اجتماع عمل.
- إذا ما كان عرض المغريات قاصراً على متلقي واحد أو على مجموعة من المتلقين. وقد تكون المجموعة الأكثر اتساعاً داخلية أو خارجية، مثل العملاء أو الموردين الآخرين.
- أدوار أو مناصب الأشخاص الذين يعرضون أو تعرض عليهم المغريات.
- إذا ما كان المحاسب المهني على علم، أو كان لديه سبب يدعو لاعتقاده، أن قبول المغريات سيؤدي إلى انتهاك سياسات وإجراءات صاحب العمل المقابل.
- درجة الشفافية التي يتم من خلالها عرض المغريات.
- إذا ما كان قد تم طلب المغريات من قبل المتلقي.
- السمعة السابقة المعروفة أو السلوك المعروف عن الطرف مقدم العرض.

النظر في الحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية

١٠. ٢٥٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني أنه قد تم عرض أحد المغريات مع وجود قصد حقيقي تطبيق ١ أو متصور للتأثير بشكل غير ملائم على السلوك، قد تكون هناك إمكانية لاستمرار ظهور التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية حتى مع تلبية المتطلبات الواردة في الفقرتين ٧. ٢٥٠ و ٨. ٢٥٠ متطلبات.
١٠. ٢٥٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبار أنها من بين الإجراءات الوقائية لمعالجة التهديدات: ٢ تطبيق
- إبلاغ المستويات العليا في الإدارة مباشرة أو تلك المسؤولة عن الحوكمة لدى المنظمة التي توظف المحاسب المهني أو مقدم العرض فيما يتعلق بالعروض؛
 - تعديل أو إلغاء علاقة العمل مع مقدم العرض.

المغريات التي لا تكون بقصد التأثير بشكل سلبي على السلوك

١١. ٢٥٠ تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في إطار المفاهيم عندما يخلص المحاسب المهني إلى عدم وجود نية حقيقية أو متصورة للتأثير بشكل غير ملائم على سلوك المتلقي أو على سلوك شخص آخر.

- ١١ .٢٥٠ إذا كانت هذه المغريات طفيفة ولا يترتب عليها أية تبعات، فإن أية تهديدات تظهر جرائها ستكون في المستوى المقبول. تطبيق ٢
- ١١ .٢٥٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الظروف التي قد يؤدي فيها عرض أو قبول المغريات إلى ظهور تهديدات حتى وإن خلس المحاسب المهني إلى عدم وجود نية حقيقية أو متصورة للتأثير بشكل سلبي على السلوك: تطبيق ٣
- تهديدات المصلحة الشخصية
 - يُعرض على محاسب مهني أن يعمل بدوام جزئي لدى بائع.
 - تهديدات التآلف
 - يصطحب المحاسب المهني أحد الموردين أو الباعة لحضور أحداث رياضية بشكل منتظم.
 - تهديدات المضايقة
 - قبول المحاسب المهني لضيافة، والتي يمكن تصور أن طبيعتها غير ملائمة في حال تم الإفصاح عنها للجميع.
- ١١ .٢٥٠ تشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى هذه التهديدات التي ظهرت نتيجة عرض أو قبول تلك المغريات نفس العوامل الموضحة في الفقرة ٩ .٢٥٠ .٢٥٠ تطبيق ٣ الخاصة بتحديد القصد. تطبيق ٤
- ١١ .٢٥٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الإجراءات التي قد تقضي على التهديدات التي تظهر جراء عرض أو قبول تلك المغريات: تطبيق ٥
- رفض أو عدم عرض المغريات.
 - نقل مسؤولية أي قرار متعلق بالعمل مع الطرف المقابل إلى شخص آخر يعتقد المحاسب المهني أنه، أو من المتصور أنه، لن يتأثر بشكل غير ملائم عند صنع القرار.
- ١١ .٢٥٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة التهديدات التي تظهر جراء عرض أو قبول تلك المغريات: تطبيق ٦
- التزام الشفافية مع الإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة في المنظمة التي يعمل بها المحاسب المهني أو في منظمة الطرف المقابل بشأن عرض أو قبول المغريات.
 - تسجيل المغريات في سجل تحتفظ به المنظمة التي يعمل بها المحاسب أو منظمة الطرف المقابل.

- اسناد مهمة مراجعة أي عمل يقوم به المحاسب وأية قرارات يتخذها فيما يتعلق بالمنظمة أو الشخص الذي تلقى المحاسب منه عرض المغريات إلى مراجع ملائم لا يكون مشتركاً في النشاط المهني.
- التبرع بالمغريات للمؤسسات الخيرية بعد الحصول عليها والإفصاح بشكل ملائم عن هذا التبرع، على سبيل المثال، إلى المسؤولين عن الحوكمة أو الأشخاص الذين قدموا العرض.
- سداد تكلفة المغريات التي تم الحصول عليها، مثل الضيافة.
- بأقصى سرعة، إعادة المغريات، مثل الهدايا، بعد قبولها سابقاً.

أفراد العائلة المقربين أو المباشرين

- ١٢.٢٥٠ يظل المحاسب المهني متنبهاً للتهديدات المحتملة التي قد تمس التزامه بالمبادئ الأساسية
متطلبات والتي تظهر جراء عرض المغريات:
- (أ) من قبل أحد أفراد عائلة المحاسب المقربين أو المباشرين على طرف مقابل له علاقة مهنية بالمحاسب؛ أو
- (ب) على أحد أفراد عائلة المحاسب المقربين أو المباشرين من قبل طرف مقابل له علاقة مهنية بالمحاسب؛
- ١٣.٢٥٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني أن أحد أفراد عائلته المباشرين أو المقربين قد عرض
متطلبات أحد المغريات وخلص المحاسب إلى أن القصد من وراء ذلك هو التأثير بشكل غير ملائم على سلوك المحاسب أو على سلوك الطرف المقابل، أو رأى أن طرف آخر عاقل ومطلع من المحتمل أن يخلص إلى وجود هذا القصد، يجب أن يوجه المحاسب المهني نصيحة إلى عضو عائلته المقرب أو المباشر بعدم عرض أو قبول تلك المغريات.
- ١٣.٢٥٠ العوامل الموضحة في الفقرة ٢٥٠.٩ تطبيق ٣ هي عوامل ذات صلة بتحديد ما إذا كان
تطبيق ١ هناك قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل غير ملائم على سلوك المحاسب المهني أو الطرف المقابل. ومن العوامل الأخرى ذات العلاقة هي طبيعة أو قرب العلاقة بين:
- (أ) المحاسب وعضو العائلة المقرب أو المباشر؛
- (ب) عضو العائلة المقرب أو المباشر والطرف المقابل، و
- (ج) المحاسب والطرف المقابل.

على سبيل المثال، قد يشير عرض توظيف، مقدم خارج سياق عملية التوظيف الطبيعية، لزوج المحاسب من قبل طرف مقابل يكون المحاسب في خضم مفاوضات معه حول عقد معين، إلى ذلك القصد.

١٣.٢٥٠ والمادة التطبيقية الواردة في الفقرة ٢٥٠.١٠ تطبيق ٢ هي أيضاً ذات صلة بمعالجة تطبيق ٢ التهديدات التي قد تظهر عندما يكون هناك قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل غير ملائم على سلوك المحاسب المهني أو الطرف المقابل حتى وإن اتبع فرد العائلة المقرب أو المباشر النصيحة التي تم إسداؤها وفقاً لفقرة ٢٥٠.١٣ متطلبات.

تطبيق إطار المفاهيم

١٤.٢٥٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني إلى أنه قد تم تقديم أحد المغريات في ظل الظروف التي تم تناولها في الفقرة ٢٥٠.١٢ متطلبات، فقد تظهر التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية في الحالات التالية:

(أ) عندما يعرض فرد العائلة المقرب أو المباشر أو يقبل أحد المغريات في مخالفة للنصيحة التي أسداها المحاسب المهني وفقاً للفقرة ٢٥٠.١٣ متطلبات؛ أو
(ب) عندما لا يكون لدى المحاسب سبباً يدعو للاعتقاد بوجود قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل غير ملائم على سلوك المحاسب أو الطرف المقابل.

١٤.٢٥٠ المواد التطبيقية في الفقرات من ٢٥٠.١١ تطبيق ١ إلى ٢٥٠.١١ تطبيق ٦ هي مواد ذات صلة بأغراض تحديد التهديدات وتقييمها ومعالجتها. وتشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى التهديدات في هذه الظروف طبيعة وقرب العلاقة، وهو ما تم توضيحه في الفقرة ٢٥٠.١٣ تطبيق ١.

إعتبرات أخرى

١٥.٢٥٠ إذا عرضت المنظمة صاحبة العمل على المحاسب المهني أحد المغريات الذي يتعلق بالفوائد المالية، أو التعويضات والحوافز المرتبطة بالأداء، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٤٠.

١٥.٢٥٠ إذا واجه المحاسب المهني أو أصبح على دراية بمغريات سينتج عنها عدم امتثال أو اشتباه في عدم امتثال للقوانين واللوائح من قبل الأشخاص الذين يعملون تحت توجيه المنظمة التي يعمل بها المحاسب، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٢٦٠.

١٥ .٢٥٠ إذا واجه المحاسب المهني ضغوطات لعرض أو قبول مغريات قد تؤدي إلى خلق تهديدات
تطبيق ٣ تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم
.٢٧٠

القسم ٢٦٠

الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح

مقدمة

٢٦٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢٦٠. ٢ يظهر تهديد المصلحة الشخصية أو تهديد المضايقة للذات يمان الالتزام بالمبادئ الأساسية والسلوك الأخلاقي عندما يصبح المحاسب المهني على دراية بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين واللوائح.

٢٦٠. ٣ يمكن أن يواجه المحاسب المهني أو أن يكون على دراية بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال بسياق تنفيذ الأنشطة المهنية. ويرشد هذا القسم المحاسبين عند تقييم تداعيات المسألة وللمسارات المحتملة للأفعال عند الاستجابة لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال باستخدام:

(أ) القوانين واللوائح التي من المعروف بشكل عام أن لها أثر مباشر على تحديد المبالغ والإفصاحات المادية الواردة في البيانات المالية للمنظمة صاحبة العمل؛ و

(ب) القوانين واللوائح الأخرى التي ليس لها أثر مباشر على تحديد المبالغ والإفصاحات المادية الواردة في البيانات المالية للمنظمة صاحبة العمل، ولكن التي قد يكون الامتثال لها أساسياً بالنسبة للجوانب التشغيلية لأداء الأعمال في المنظمة صاحبة العمل، أو لتجنب العقوبات الجوهرية.

أهداف المحاسب المهني فيما يتعلق بعدم الامتثال للقوانين واللوائح

٢٦٠. ٤ من العلامات المميزة لمهنة المحاسبة هي قبول مسؤولية العمل لتحقيق المصلحة العامة. وعند الاستجابة لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، تكون أهداف المحاسب المهني هي:

(أ) الامتثال لمبادئ النزاهة والسلوك المهني؛

(ب) تنبيه الإدارة، أو المسؤولين عن الحوكمة لدى العميل إذا لزم الأمر للسعي إلى:

(١) تمكينهم من تصحيح أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال أو الاشتباه بعدم

الامتثال الذي تم تحديده؛ أو

- (٢) منع الوقوع في عدم الامتثال في حال لم يحدث بعد؛ و
(ج) اتخاذ إجراءات إضافية بما يخدم الصالح العام إذا كان ذلك ملائماً.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٥.٢٦٠ يشمل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة ("عدم الامتثال") أعمال الحذف أو العمولات، سواء تطبيق ١ بقصد أو غير قصد، والتي تخالف القوانين أو اللوائح المعمول بها والتي تلتزم بها الأطراف التالية:

- (أ) المنظمات التي يعمل بها المحاسبون المهنيون؛
(ب) المسؤولون عن الحوكمة في المنظمة صاحبة العمل؛
(ج) إدارة المنظمة صاحبة العمل؛ أو
(د) أفراد آخرون يعملون لصالح أو تحت توجيه المنظمة صاحبة العمل.

٥.٢٦٠ وتشمل الأمثلة على القوانين واللوائح التي يعالجها هذا القسم القوانين واللوائح التي تتعامل مع:

- تطبيق ٢
- الاحتيال، والفساد، والرشوة.
 - غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وعوائد الجريمة.
 - أسواق الأوراق المالية والمتاجرة بها.
 - الخدمات المصرفية والمنتجات والخدمات المالية الأخرى.
 - حماية البيانات.
 - التزامات ودفعات الضريبة والتقاعد.
 - حماية البيئة.
 - الصحة والسلامة العامة.

٥.٢٦٠ يمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى الغرامات أو المقاضاة أو عواقب أخرى على المنظمة

تطبيق ٣ صاحبة العمل، يمكن أن يكون لها تأثير مادي على بياناتها المالية. وعلى نحو مهم، يمكن أن يكون لعدم الامتثال دلالات أكبر على الصالح العام من حيث الضرر الكبير المحتمل على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. ولغايات هذا القسم، فإن الفعل الذي يؤدي إلى ضرر كبير هو الفعل الذي يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة على أي من هذه الأطراف فيما يتعلق بالأمور المالية أو غير المالية. وتشمل الأمثلة الإعداد لعمية احتيال تؤدي إلى خسائر مالية مادية للمستثمرين وخرق للقوانين واللوائح البيئية تهدد صحة وسلامة الموظفين أو الجمهور العام.

٦.٢٦٠ **متطلبات** في بعض دوائر الاختصاص، هناك أحكام تشريعية أو تنظيمية تحكم الكيفية التي على المحاسبين المهنيين اتباعها لمعالجة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال. قد تختلف تلك الأحكام التشريعية والتنظيمية عن، أو تذهب لأبعد من، الأحكام الواردة في هذا القسم. وعند مواجهة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، يجب أن يفهم المحاسب تلك الأحكام التشريعية أو التنظيمية ويمتثل لها، وتشمل:

(أ) أية متطلبات لإبلاغ سلطة معنية بالمسألة؛ و

(ب) أي حظر على تنبيه الطرف المعني.

٦.٢٦٠ قد تحظر تشريعات غسيل الأموال، على سبيل المثال، تنبيه الطرف المعني.

تطبيق ١

٧.٢٦٠ يطبق هذا القسم بغض النظر عن طبيعة المنظمة صاحبة العمل، سواءً كانت منشأة مصلحة عامة أم غير ذلك.

تطبيق ١

٧.٢٦٠ لا يطلب من المحاسب المهني الذي يواجه مسائل من الواضح أنها غير مؤثرة أو يكون على علم بتلك المسائل أن يلتزم بهذا القسم. ويتم الحكم على كون المسألة مؤثرة من عدمه من خلال طبيعتها وأثرها، سواء كان مالياً أو غير ذلك، على المنظمة صاحبة العمل، وعلى الأطراف المعنية والجمهور العام.

تطبيق ٢

٧.٢٦٠ لا يتناول هذا القسم ما يلي:

(أ) سوء السلوك الشخصي غير المرتبط بالأنشطة التجارية للمنظمة صاحبة العمل؛ و
(ب) عدم الامتثال من طرف آخر غير الأطراف المحددة في الفقرة ٢٦٠.٥ تطبيق ١.

تطبيق ٣

ولكن يمكن أن يستفيد المحاسب المهني من الإرشادات الواردة في هذا القسم لدراسة كيفية الاستجابة لهذه الحالات.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في المنظمة صاحبة العمل

٨.٢٦٠ تتحمل إدارة العميل مسؤولية ضمان إجراء الأنشطة التجارية للعميل وفقاً للقوانين واللوائح وبإشراف المسؤولين عن الحوكمة، وتتحمل الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة أيضاً مسؤولية تحديد ومعالجة أي عدم امتثال من قبل:

تطبيق ١

(أ) المنظمة صاحبة العمل،

(ب) شخص مسؤول عن الحوكمة في المنظمة صاحبة العمل،

(ج) عضو في الإدارة، أو

(د) أشخاص آخرون يعملون لصالح المنظمة صاحبة العمل أو بموجب توجيهاتها.

مسؤوليات جميع المحاسبين المهنيين

٩.٢٦٠ إذا وجد بداخل المنظمة التي يعمل بها المحاسب المهني بروتوكولات وإجراءات تتناول
متطلبات عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين واللوائح، يجب على المحاسب المهني
أن يأخذ تلك الإجراءات والبروتوكولات بعين الاعتبار عند تحديد كيفية الاستجابة لحالات
عدم الامتثال.

٩.٢٦٠ وضعت كثير من المنظمات صاحبة العمل بروتوكولات وإجراءات تتعلق بكيفية التعامل
تطبيق ١ مع عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال داخلياً. تشمل تلك البروتوكولات
والإجراءات، على سبيل المثال، سياسة أخلاقية ما أو آلية داخلية للإبلاغ عن المخالفات.
قد تسمح هذه البروتوكولات والإجراءات بالإبلاغ عن المسائل دون الإفصاح عن الهوية
من خلال قنوات معينة.

١٠.٢٦٠ عندما يصبح المحاسب المهني على علم بمسألة يطبق عليها هذا القسم، يجب أن يتخذ
متطلبات المحاسب خطوات الالتزام بما ورد في هذا القسم في الوقت المناسب. ولغرض اتخاذ
الخطوات في الوقت المناسب، ينظر المحاسب في طبيعة المسألة والضرر المحتمل
بمصالح المنظمة صاحبة العمل، والضرر المحتمل على المستثمرين، والدائنين،
والموظفين، أو الجمهور العام.

مسؤوليات المحاسبين المهنيين الرئيسيين في قطاع الأعمال

١١.٢٦٠ المحاسبون المهنيون الرئيسيون في قطاع الأعمال ("المحاسبون الرئيسيون") هم المديرون،
تطبيق ١ والمسؤولون أو كبار الموظفين الذين بإمكانهم التأثير بشكل كبير على، وصنع قرارات
بشأن، الاستملاك، ونشر الموارد البشرية، والمالية، والتكنولوجية، والمادية والموارد غير
الملموسة للمنظمة صاحبة العمل والسيطرة عليها. وتكون هناك توقعات كبرى متعلقة
بهؤلاء خاصة باتخاذهم الإجراءات الملائمة التي تصب في المصلحة العامة للاستجابة
لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال مقارنة بالمحاسبين المهنيين الآخرين الذين
يعملون في المنظمة صاحبة العمل. ويرجع ذلك لدور المحاسبين الرئيسيين، وموقعهم
ومدى تأثيرهم بداخل المنشأة صاحبة العمل.

فهم المسألة

١٢.٢٦٠ إذا علم أحد المحاسبين الرئيسيين، في خضم سير الأعمال، بمعلومات تخص عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، يجب أن يفهم المحاسب المسألة. ويشمل هذا الفهم:

(أ) طبيعة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال والظروف التي وقع بها أو التي من الممكن أن يقع بسببها.

(ب) تطبيق القوانين واللوائح ذات العلاقة على الظروف؛ و

(ج) تقييم العواقب المحتملة على المنشأة صاحبة العمل، وعلى المستثمرين، والدائنين، والموظفين أو الجمهور العام.

١٢.٢٦٠ من المتوقع من المحاسبين المهنيين الرئيسيين تطبيق المعرفة، والخبرة، والتقدير المهني، ومع ذلك، لا يتوقع من المحاسب أن يمتلك مستوى معرفة بالقوانين واللوائح يفوق ما هو مطلوب للخدمة المهنية التي تم تكليف المحاسبين بها. ومسألة ما إذا كان الفعل يشكل عدم امتثال هي في النهاية مسألة يتم تحديدها من قبل محكمة أو جهة قضائية مختصة أخرى.

١٢.٢٦٠ واستناداً إلى طبيعة وأهمية المسألة، يجوز أن يطلب المحاسبين المهنيين الرئيسيين أن يتم التحقيق في المسألة، أو يتخذوا الإجراءات الملائمة ليتم التحقيق في المسألة داخلياً. وقد يحصل المحاسبين المهنيين الرئيسيين أيضاً على مشورة بشكل سري من آخرين بداخل المنشأة التي يعملون بها أو من جهة مهنية، أو من مستشار قانوني.

معالجة المسألة

١٣.٢٦٠ إذا حدد المحاسب المهني الرئيسي أو اشتبه في حدوث أو إمكانية حدوث عدم امتثال، فيجب أن يناقش المحاسب، بموجب الفقرة ٩.٢٦٠ متطلبات، المسألة مع رئيسه المباشر، إن وجد. وإذا بدا أن الرئيس المباشر متورط في المسألة، يناقش المحاسب المسألة مع المستوى التالي من السلطة داخل المنظمة صاحبة العمل.

١٣.٢٦٠ الغرض من المناقشة هو التمكن من التوصل لقرار بشأن كيفية معالجة المسألة. تطبيق ١

١٤.٢٦٠ يجب أن يتخذ المحاسب المهني الرئيسي الخطوات الملائمة بغرض:

(أ) إيصال المسألة إلى المسؤولين عن الحوكمة؛

(ب) الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها، بما في ذلك الأحكام القانونية أو التشريعية التي تحكم عملية الإبلاغ عن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للسلطة المختصة.

(ج) تصحيح أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال؛
(د) الحد من مخاطر التكرار؛ و
(هـ) السعي لمنع عدم الامتثال إذا لم يكن قد حدث بالفعل.

٢٦٠. ١٤ الهدف من إيصال المسألة إلى المسؤولين عن الحوكمة هو الحصول على موافقتهم فيما يتعلق بالإجراءات الملائمة التي سيتم اتخاذها استجابة للمسألة ولتمكينهم من الوفاء بمسؤولياتهم.

٢٦٠. ١٤ قد تنص بعض القوانين واللوائح على فترة معينة يتم في خلالها الإبلاغ عن عدم الامتثال تطبيق ٢ أو الاشتباه في عدم الامتثال للسلطة المختصة.

٢٦٠. ١٥ علاوة على الاستجابة للمسألة وفقاً للأحكام الواردة في هذا القسم، يجب أن يحدد المحاسب المهني الرئيسي إذا كانت هناك حاجة للإفصاح عن المسألة للمدقق الخارجي للمنشأة التي يعمل بها، إن وجد.

٢٦٠. ١٥ ويكون هذا الإفصاح وفقاً لواجب المحاسب المهني الرئيسي أو التزامه القانوني بتوفير المعلومات اللازمة لتمكين المدقق من إجراء التدقيق.

النظر في الحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية

٢٦٠. ١٦ يجب أن يقيم المحاسب المهني الرئيسي ملائمة استجابة مديري المحاسب، إن وجدوا، والمسؤولين عن الحوكمة.

٢٦٠. ١٦ وتشمل العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم ملائمة استجابة مديري المحاسب المهني، إن وجدوا، والمسؤولين عن الحوكمة ما يلي:-

- ما إذا كانت قد تمت الاستجابة في الوقت المناسب.
- ما إذا كانوا قد قاموا باتخاذ أو صرحوا باتخاذ الإجراءات الملائمة للسعي لتصحيح، أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال، أو لمنع عدم الامتثال إذا لم يكن قد وقع بالفعل.
- أنه قد تم الإفصاح عن المسألة للسلطة الملائمة إذا اقتضت الضرورة، وإذا كان الوضع كذلك، إذا كان هذا الإفصاح يبدو كافياً.

١٧.٢٦٠ في ضوء استجابة مديري المحاسبين المهنيين الرئيسيين، إن وجدوا، والمسؤولين عن متطلبات الحوكمة، يجب أن يحدد المحاسب إذا كانت هناك حاجة لإجراءات إضافية لتحقيق المصلحة العامة.

١٧.٢٦٠ يعتمد تحديد أهمية طبيعة ومقدار الإجراءات الإضافية المطلوبة على عدة عوامل، تطبيق ١ تتضمن:-

- الإطار القانوني والتنظيمي.
- مدى إلحاح المسألة.
- مدى انتشار المسألة لدى المنظمة صاحبة العمل.
- ما إذا كان المحاسب المهني الرئيسي يبقى واثقاً بنزاهة المشرفين على المحاسب وأولئك المسؤولين عن الحوكمة.
- ما إذا كان يوجد احتمالية لتكرار حدوث عدم الامتثال أو الاشتباه بعدم الامتثال.
- ما إذا كان يوجد دليل مؤكد على ضرر كبير فعلي أو محتمل لمصالح المنظمة صاحبة العمل أو المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام.

١٧.٢٦٠ تتضمن أمثلة الظروف التي تؤدي إلى فقدان المحاسب المهني الرئيسي لثقتة بنزاهة المشرفين على المحاسب وأولئك المسؤولين عن الحوكمة، الحالات حيث: تطبيق ٢

- اشتباه المحاسب المهني أو امتلاكه دليلاً على تورطهم أو احتمالية وجود عدم الامتثال.

- بشكل يتعارض مع المتطلبات القانونية أو التنظيمية، لم يتم الإبلاغ أو التصريح عن ذلك للسلطات المعنية خلال فترة معقولة.

١٨.٢٦٠ يجب أن يمارس المحاسب المهني التقدير المهني عند اتخاذه قراراً بوجود حاجة لاتخاذ مزيد من الإجراءات ولتحديد طبيعة تلك الإجراءات الإضافية. وفي أثناء التوصل لذلك القرار، يجب أن يأخذ المحاسب بعين الاعتبار ما إذا كان طرف آخر مطلع ومعقول سيخلص على الأرجح إلى أن المحاسب قد عمل بشكل ملائم لخدمة المصلحة العامة. متطلبات

١٨.٢٦٠ يمكن أن تشمل الإجراءات الإضافية التي قد يتخذها المحاسب الرئيسي ما يلي: تطبيق ١

- إبلاغ إدارة المنشأة الأم بالمسألة إذا كانت المنظمة صاحبة العمل عضو في مجموعة.

- الإفصاح عن المسألة إلى السلطات المعنية حتى في حالة عدم وجود مطلب قانوني أو تنظيمي للقيام بذلك.
- الاستقالة من المنظمة صاحبة العمل.

٢٦٠. ١٨ لا تكون الاستقالة من المنظمة صاحبة العمل ليس بديلاً عن اتخاذ إجراءات إضافية قد تكون مطلوبة لتحقيق أهداف المحاسب المهني الرئيسي بموجب هذا القسم. ومع ذلك، في بعض دوائر الاختصاص، قد يكون هناك قيود فيما يتعلق بالإجراءات الإضافية المتوفرة للمحاسب. في هذه الظروف، قد تكون الاستقالة هي الإجراء الوحيد المتاح.

طلب المشورة

٢٦٠. ١٩ حيث إن تقييم المسألة قد يتطلب تحليلاً وحكماً معقداً، قد ينظر المحاسب المهني الرئيسي فيما يلي:

- الحصول على المشورة داخلياً.
- الحصول على مشورة قانونية لمعرفة الخيارات المتاحة أمام المحاسب والتداعيات المهنية أو القانونية لاتخاذ مسار معين من الإجراءات.
- الحصول على مشورة بشكل سري من جهة مهنية أو تنظيمية.

تحديد ما إذا استوجب الأمر الإفصاح عن المسألة إلى السلطات المعنية

٢٦٠. ٢٠ يمنع الإفصاح عن المسألة إلى السلطات المعنية إذا كان القيام بذلك مناقضاً للقانون أو اللائحة. وخلافاً لذلك، فإن الغاية من عمل الإفصاح هو تمكين السلطات المعنية من التحقيق في المسألة واتخاذ الإجراءات لما فيه الصالح العام.

٢٦٠. ٢٠ تحديد ما إذا كان القيام بالإفصاح يعتمد بشكل خاص على طبيعة ومقدار الضرر الفعلي والمحمّل الذي نجم أو يمكن أن ينجم عن المسألة على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد المحاسب المهني الرئيسي أن الإفصاح عن المسألة إلى السلطات المعنية هو الإجراء الملائم في سياق تأثير ملاتم إذا:

- كانت المنظمة صاحبة العمل متورطة في الرشوة (مثلاً، لمسؤولين حكوميين محليين أو أجانِب لغايات تأمين عقود ضخمة).
- كانت المنظمة صاحبة العمل خاضعة للتنظيم والمسألة ذات أهمية بحيث تهدد ترخيصها للعمل.
- كانت المنظمة صاحبة العمل مدرجة في سوق الأوراق المالية ويمكن أن تؤدي المسألة إلى عواقب سلبية على السوق العادلة والمنظمة للأوراق المالية للمنظمة صاحبة العمل أو تشكل مخاطر منتظمة على الأسواق المالية.
- كانت المنظمة صاحبة العمل على الأرجح ستبيع المنتجات المضرة بالصحة أو السلامة العامة.

- كانت المنظمة صاحبة العمل تروج خطة لعملائها لمساعدتهم في التهرب من الضرائب.

٢٠. ٢٦٠ يعتمد أيضاً تحديد إمكانية القيام بهذا الإفصاح على عوامل خارجية مثل: -

- ما إذا كانت توجد سلطة ملائمة قادرة على تلقي المعلومات، وفتح تحقيق في المسألة والإجراءات الواجب اتخاذها. وسوف تعتمد هذه السلطة الملائمة على طبيعة المسألة. على سبيل المثال، يجب أن تكون السلطة الملائمة عبارة عن جهة للأوراق المالية في حالة تقديم التقارير المالية الاحتمالية أو وكالة حماية البيئة في حال انتهاك القوانين والأنظمة البيئية.
- ما إذا كانت توجد حماية قوية وموثوقة من المسؤولية المدنية أو الجنائية أو المهنية أو الانتقام بموجب التشريع أو النظام، مثل تشريع أو نظام الإبلاغ عن المخالفات.
- ما إذا كانت توجد تهديدات فعلية أو محتملة للسلامة الجسدية للمحاسب المهني الرئيسي أو غيره من الأفراد.

٢١. ٢٦٠ إذا قرر المحاسب المهني الرئيسي أن الإفصاح عن المسألة للسلطات المعنية هو الإجراء الملائم في ظل هذه الظروف، يكون هذا الإفصاح مسموحاً به بموجب الفقرة ١١٤. ٣ متطلبات، من قواعد السلوك. ويجب أن يتصرف المحاسب المهني بحسن نية وحذر عند تقديم البيانات والتأكدات.

الانتهاك الوشيك

- ٢٢. ٢٦٠ في ظروف استثنائية، قد يصبح المحاسب المهني الرئيسي على علم ودراية بسلوك فعلي أو محتمل حيث يكون لدى المحاسب سبب لاعتقاد أن هذا السلوك يشكل انتهاكاً وشيكاً للقانون أو النظام ويسبب ضرراً كبيراً على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. وبالنظر أولاً إلا ما إذا كان من الملائم مناقشة المسألة مع الإدارة أو أولئك المسؤولين عن الحوكمة بالمنظمة صاحبة العمل، يجب على المحاسب ممارسة الحكم المهني وتحديد هل سيتم الإفصاح عن المسألة مباشرة لسلطة ملائمة من أجل منع أو تخفيف آثار عواقب هذا الانتهاك الوشيك. وإذا تم هذا الإفصاح، فإنه يتم وفقاً للفقرة ١١٤. ٣ متطلبات من قواعد السلوك.

التوثيق

٢٣. ٢٦٠ فيما يتعلق بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال الذي يندرج ضمن نطاق هذا القسم، من المستحسن أن يقوم المحاسب المهني الرئيسي بتوثيق المسائل التالية:
- المسألة.
 - نتائج النقاش مع المسؤولين عن المحاسبين المهنيين، إن وجدوا، والمسؤولين عن الحوكمة والأطراف الأخرى.
 - كيفية استجابة مديري المحاسبين المهنيين، إن وجدوا، والمسؤولين عن الحوكمة للمسألة.
 - الإجراء الذي فكر فيه المحاسب المهني والتقدير التي قام بها والقرارات التي تم اتخاذها.
 - كيفية اقتناع المحاسب المهني بأنه قام بالوفاء بمسؤولياته المحددة في الفقرة ٢٦٠. ١٧ متطلبات.

مسؤوليات المحاسبين المهنيين بإستثناء المحاسبين المهنيين الرئيسيين

٢٤. ٢٦٠ في سياق تنفيذ الأنشطة المهنية، إذا أصبح محاسب مهني على علم بمعلومات تتعلق بوجود عدم امتثال أو اشتباه بعدم امتثال، فيجب على المحاسب السعي إلى تكوين فهم بشأن المسألة. يجب أن يتضمن هذا الفهم طبيعة ظروف عدم الامتثال أو الاشتباه بعدم الامتثال والظروف التي حدثت أو يمكن أن تحدث.
٢٤. ٢٦٠ من المتوقع من المحاسب المهني تطبيق المعرفة والخبرة والتقدير المهني. مع ذلك، لا يتوقع من المحاسب أن يمتلك مستوى من الفهم بالقوانين والأنظمة يتجاوز ما هو مطلوب من دور المحاسب داخل المنظمة صاحبة العمل. وسواء كان الفعل يشكل عدم امتثال، فإنه في نهاية المطاف يمثل مسألة تقررها محكمة أو هيئة قضائية أخرى مناسبة.
٢٤. ٢٦٠ وبناءً على طبيعة وأهمية المسألة، يمكن أن يطلب المحاسب المهني بشكل سري مشورة آخرين داخل المنظمة صاحبة العمل أو هيئة مهنية، أو مستشار قانوني.
٢٥. ٢٦٠ إذا حدد المحاسب المهني أو اشتبه بحدوث عدم امتثال أو احتمالية وقوعه، يتعين على المحاسب المهني، مع مراعاة الفقرة ٢٦٠. ٩ متطلبات، إعلام المشرب المباشر لتمكين المشرف من اتخاذ الإجراء الملائم. وإذا تبين أن المشرف المباشر للمحاسب متورط في المسألة، فيجب على المحاسب إعلام مستوى السلطة الأعلى التالي داخل المنظمة صاحبة العمل.

٢٦٠. ٢٦ في الظروف الاستثنائية، يمكن أن يحدد المحاسب المهني أن الإفصاح عن المسألة إلى
متطلبات سلطات ملائمة هو سياق إجراء ملائم. وإذا قام المحاسب بذلك استناداً إلى الفقرات ٢٦٠.
٢٠ تطبيق ٢، وتطبيق ٣، يكون هذا الإفصاح مسموحاً به بموجب الفقرة ١١٤. ٣
متطلبات، من قواعد السلوك. وعند عمل هذا الإفصاح، يجب أن يتصرف المحاسب
المهني بنية حسنة ويكون حذراً عند تقديم البيانات والتأكدات.

التوثيق

٢٦٠. ٢٧ فيما يتعلق بعدم الامتثال المحدد أو الاشتباه في عدم الامتثال الذي يندرج ضمن نطاق
تطبيق ١ هذا القسم، من المستحسن أن يقوم المحاسب المهني بتوثيق المسائل التالية:

- المسألة.
- نتائج النقاش مع المسؤولين عن المحاسبين المهنيين، إن وجدوا، والمسؤولين عن
الحوكمة والأطراف الأخرى.
- كيفية استجابة المسؤولين عن المحاسبين المهنيين، إن وجدوا، والمسؤولين عن
الحوكمة للمسألة.
- الإجراء الذي فكر فيه المحاسب المهني والتقدير التي قام بها والقرارات التي تم
اتخاذها.

القسم ٢٧٠

الضغط لانتهاك المبادئ الأساسية

مقدمة

٢٧٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢٧٠. ٢ قد يخلق الضغط المفروض على، أو بواسطة، المحاسبين المهنيين تهديد مضايقة أو تهديدات أخرى تمس الالتزام بمبدأ أو أكثر من المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٢٧٠. ٣ يجب ألا يقوم المحاسب المهني بما يلي:

متطلبات (أ) السماح بأن يتم الضغط عليه من آخرين وهو ما ينتج عنه انتهاك للمبادئ الأساسية؛
أو

(ب) لا يضغط على الآخرين إذا علم المحاسب، أو كان لديه سبب يدعو للاعتقاد، بأن هذا الضغط سينتج عنه قيام هؤلاء الأشخاص بانتهاك المبادئ الأساسية.

٢٧٠. ٣ قد يواجه المحاسب المهني ضغطاً يخلق تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، تهديد تطبيق ١ المضايقة على سبيل المثال، وذلك عند مباشرته للأنشطة المهنية. قد يكون الضغط صريح أو ضمني وقد ينتج من:

- داخل المنشأة صاحبة العمل، من أحد الزملاء أو المديرين على سبيل المثال.
- شخص أو منظمة خارجية مثل البائعين، أو العملاء، أو المقرضين.
- الأهداف والتوقعات الداخلية والخارجية.

٢٧٠. ٣ وفيما يلي أمثلة على حالات الضغط الذي قد ينتج عنه تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية:

- تطبيق ٢ الضغط المتعلق بتضارب المصالح:
 - الضغط من أحد أفراد العائلة والذي يقدم عطاء بصفته بائع للمنظمة التي يعمل بها المحاسب المهني وذلك ليتم اختيار أحد أفراد العائلة بدلاً من أحد البائعين المحتملين.

انظر أيضاً القسم ٢١٠، تضارب المصالح

- الضغط من أجل التأثير على إعداد المعلومات المالية أو عرضها:
 - الضغط للإبلاغ بنتائج مالية مضللة وذلك لتحقيق توقعات مستثمر، أو محلل أو مقرض.
 - الضغط من المسؤولين المنتخبين على المحاسبين في القطاع العام ليعرضوا البرامج أو المشاريع بصورة غير صحيحة على الناخبين.
 - الضغط من الزملاء لتحريف بيان الدخل، والإنفاق أو معدلات العائد وذلك لتوجيه صنع القرار بشأن المشاريع الاستثمارية وعمليات الاستملاك.
 - الضغط من المديرين لاعتماد النفقات التي لا تعد من بين مصاريف العمل المشروعة أو التعامل بها.
 - الضغط لمنع تقارير التدقيق الداخلية التي تحتوي على نتائج سلبية.

انظر أيضاً القسم ٢٢٠، إعداد المعلومات وعرضها.

- الضغط للعمل دون خبرة كافية أو عناية لازمة:
 - الضغط من الرؤساء لتقليص مدى العمل المنجز بصورة غير ملائمة.
 - الضغط من الرؤساء لإنجاز مهمة دون وجود القدر الكافي من المهارات أو التدريب أو في خلال مواعيد تسليم نهائية غير واقعية.
- انظر أيضاً القسم ٢٣٠، العمل وفق خبرة كافية.

● الضغط المتعلق بالحصص المالية:

- الضغط من الرؤساء، أو الزملاء، أو غيرهم، مثل أولئك الذين قد يستفيدون من المشاركة في ترتيبات التعويض أو الحوافز، وذلك للتلاعب في مؤشرات الأداء.
- انظر أيضاً القسم ٢٤٠، الحصص المالية، التعويضات والحوافز المرتبطة بإعداد التقارير المالية وصنع القرار.

● الضغط المرتبط بالمغريات:

- الضغط الذي يمارسه الآخرون، سواء من داخل المنشأة صاحبة العمل أو من خارجها، لتقديم المغريات للتأثير بشكل غير ملائم على عملية التقدير المهني أو صنع القرار التي يقوم بها الأشخاص أو المنظمات.

- الضغط من الزملاء لقبول رشوة أو مغريات أخرى، مثل قبول هدايا غير ملائمة أو ترفيه من بائعين محتملين في خضم عملية تقديم عطاءات.
انظر أيضاً القسم ٢٥٠، المغريات، بما في ذلك الهدايا والضيافة.
- الضغط المرتبط بعدم الامتثال للقوانين واللوائح:
 - الضغط لتنظيم معاملة معينة للتهرب من الضرائب.
انظر أيضاً القسم ٢٦٠، الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح.
 - الضغوط المرتبطة بمستوى الأتعاب:
الضغوط التي يمارسها محاسب مهني على محاسب مهني آخر لتقديم خدمات مهنية بمستوى أتعاب أقل لا يسمح بالاستعانة بقدر كافٍ وملائم من الموارد (يشمل ذلك الموارد البشرية والتكنولوجية والفكرية) اللازمة لتقديم الخدمات وفقاً للمعايير الفنية والمهنية.
انظر أيضاً القسم ٣٣٠، الأتعاب وأنواع التعويضات الأخرى.

٣. ٢٧٠ وتشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى التهديدات التي تنشأ جراء الضغط ما يلي:

- ٣ تطبيق قصد الشخص الذي يمارس الضغط وطبيعة ومدى الضغط.
- تطبيق القوانين، واللوائح، والمعايير المهنية على الظروف.
- الثقافة والقيادة في المنظمة صاحبة العمل بما في ذلك مدى عكسها أو تأكيدها على أهمية السلوك الأخلاقي وتوقع أن يتصرف الموظفون تصرفات أخلاقية. على سبيل المثال، قد تؤدي الثقافة المؤسسية التي تتحمل السلوك غير الأخلاقي إلى زيادة احتمالية أن ينتج عن الضغط تهديداً يمس الالتزام بالمبادئ الأساسية.
- السياسات والإجراءات، إن وجدت، التي وضعتها المنظمة صاحبة العمل، مثل السياسات الأخلاقية أو سياسات الموارد البشرية التي تعالج الضغط.

٣. ٢٧٠ قد تساعد مناقشة الظروف التي تؤدي إلى خلق الضغط والتشاور مع الآخرين بشأنها المحاسب المهني على تقييم مستوى التهديد. هذه المناقشات والمشاورات، التي تتطلب التنبيه لعدم انتهاك مبدأ السرية، قد تشمل:

- مناقشة المسألة مع الشخص الذي يمارس الضغط بهدف حل تلك المسألة.
- مناقشة المسألة مع رئيس المحاسب، إذا لم يكن هذا الرئيس هو من يمارس الضغط.

- تصعيد المسألة بداخل المنشأة صاحبة العمل، ويشمل ذلك حينما أمكن، توضيح أية مخاطر قد تترتب على المنشأة، على سبيل المثال مع:
 - المستويات الأعلى من الإدارة.
 - المدققين الداخليين أو الخارجيين.
 - المسؤولين عن الحوكمة.
- الإفصاح عن المسألة بالتوافق مع سياسات المنظمة صاحبة العمل، بما في ذلك السياسات الأخلاقية وسياسات الإبلاغ عن المخالفات، بواسطة أية آلية موضوعة، مثل وجود خط ساخن سري لتناول الأمور الأخلاقية.
- التشاور مع:
 - أحد الزملاء، أو الرؤساء، أو شخص من إدارة الموارد البشرية، أو مع محاسب مهني آخر؛
 - الجهات المهنية أو التنظيمية ذات العلاقة أو الجمعيات الصناعية؛ و
 - مستشار قانوني.

٣. ٢٧٠ ومن الأمثلة على الأفعال التي قد تقضي على التهديدات الناتجة عن الضغط هو طلب المحاسب المهني إعادة الهيكلة، أو الفصل بين بعض المسؤوليات والمهام بحيث ينتهي عمل المحاسب مع الأشخاص أو المنشآت التي تمارس الضغط.

التوثيق

٤. ٢٧٠ يستحسن أن يوثق المحاسب المهني:

- الحقائق. ١ تطبيق
- التواصل، والأطراف التي تمت مناقشة تلك المسائل معها.
- الإجراءات التي تم النظر في اتخاذها.
- كيفية معالجة المسألة.

الجزء ٣ - المحاسبون المهنيون في الممارسة العام

٨٢	القسم ٣٠٠	تطبيق إطار المفاهيم - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة.....
٩١	القسم ٣١٠	تضارب المصالح.....
٩٨	القسم ٣٢٠	التعيين المهني.....
١٠٤	القسم ٣٢١	الآراء الثانية.....
١٠٥	القسم ٣٢٥	موضوعية المراجعين على جودة العمليات وغيرهم من المراجعين المختصين.....
١٠٨	القسم ٣٣٠	الأتعاب والأنواع الأخرى من الأجور.....
١١١	القسم ٣٤٠	المغريات، وتشمل الهدايا والضيافة.....
١١٧	القسم ٣٥٠	الوصاية على أصول العملاء.....
١١٩	القسم ٣٦٠	الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح.....

الجزء ٣ - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة

القسم ٣٠٠

تطبيق إطار المفاهيم - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة

مقدمة

١.٣٠٠ يصف هذا الجزء من القواعد كيفية تطبيق إطار المفاهيم المنصوص عليه في الجزء (أ) في حالات معينة على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة. ولا يُقصد من هذا القسم وصف كافة الظروف والعلاقات التي يواجهها المحاسب المهني في الممارسة العامة والتي تخلق أو قد تخلق تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. لذلك، يتطلب إطار المفاهيم أن يتنبه المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة إلى هذه الظروف والعلاقات.

٢.٣٠٠ المتطلبات والمواد التطبيقية التي تطبق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة موضحة فيما يلي:

- الجزء ٣ - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة، الأقسام من ٣٠٠ إلى ٣٩٩، والتي تطبق على جميع المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة، سواء كانوا يقدمون خدمات تأكيد أو لا يقدمونها.
- معايير الاستقلال الدولية وفقاً لما يلي:

○ الجزء ٤أ - استقلال عمليات التدقيق والتأكيد، الأقسام من ٤٠٠ إلى ٨٩٩، والتي تطبق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة عند إجرائهم لعمليات التدقيق والتأكيد.

○ الجزء ٤ب - استقلال عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة، الأقسام من ٩٠٠ إلى ٩٩٩، والتي تطبق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة عند إجرائهم لعمليات التأكيد بخلاف عمليات المراجعة والتدقيق.

٣.٣٠٠ في هذا الجزء، يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وشركاتهم.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٤.٣٠٠ يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالمبادئ الأساسية الموضحة في القسم ١١٠ ويطبق إطار متطلبات المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية.

٥.٣٠٠ عند التعامل مع قضية أخلاقية، يجب أن ينظر المحاسب المهني في السياق الذي ظهرت
متطلبات أو قد تظهر فيه هذه القضية. فعندما يؤدي المحاسب المهني في الممارسة العامة أنشطة
مهنية وفقاً لعلاقة المحاسب بالشركة، سواء كمتعاقد، أو موظف، أو مالك، فعليه أن يمتثل
للأحكام الواردة في الجزء ٢ والتي تطبق في تلك الحالات.

٥.٣٠٠ وتشمل الأمثلة على الحالات التي يتم فيها تطبيق الأحكام الواردة في الجزء ٢ على
تطبيق ١ المحاسب المهني في الممارسة العامة ما يلي:

- مواجهة تضارب المصالح عندما يكون مسؤولاً عن اختيار بائع ممن يتعاملون مع الشركة وتكون هناك احتمالية أن يستفيد أحد أفراد عائلة المحاسب المباشرين مالياً من هذا العقد. وتطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم ٢١٠ في تلك الحالات.

- إعداد أو عرض معلومات مالية لعميل المحاسب أو شركته. وتطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم ٢٢٠ في تلك الحالات.

- أن يعرض على المحاسب أحد المغريات مثل أن يعرض عليه الحصول مجاناً على تذاكر حضور أحداث رياضية بصفة دورية من قبل أحد موردي الشركة. وتطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم ٢٥٠ في تلك الحالات.

- مواجهة ضغط من شريك العملية لإبلاغ العميل عن الساعات التي تدفع عنها رسوم بطريقة غير دقيقة. وتطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم ٢٧٠ في تلك الحالات.

٥.٣٠٠ كلما كان منصب المحاسب أعلى، تزايدت قدرته وفرصته للحصول على المعلومات، والتأثير على
تطبيق ٢ السياسات والقرارات والإجراءات التي يتخذها آخرون من المتعاملين مع الشركة. يتوقع من المحاسب،
في حدود الإمكان، مع مراعاة المنصب والأقدمية في الشركة، أن يحث على تبني الثقافة القائمة
على الأخلاقيات في الشركة وأن يتعامل بالأخلاقيات مع الأشخاص والمنظمات التي ترتبط
بالمحاسب أو المنظمة الموظفة بعلاقات مهنية أو علاقات عمل وفقاً لفقرة المتطلبات ١٣.١٢٠
تطبيق ٣. تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقديم وتنفيذ والإشراف على ما يلي:

- التعليم وبرامج التدريب على الأخلاقيات المهنية.
- العمليات الإدارية وتقييم الأداء ومعايير المكافآت التي تعزز من الثقافة الأخلاقية.
- سياسات الأخلاقيات والإبلاغ عن المخالفات.
- السياسات والإجراءات التي صممت لمنع عدم الامتثال للقوانين والنظم.

تحديد التهديدات

٦.٣٠٠ يمكن أن ينتج تهديد يمس الالتزام بالمبادئ الأساسية بسبب مجموعة واسعة من الظروف
تطبيق ١ والعلاقات. تم وصف فئات التهديدات في الفقرة ٦.١٢٠. ٦ تطبيق ٣. وفيما يلي أمثلة على
الحقائق والحالات بداخل كل فئة من فئات التهديدات التي قد تخلق تهديدات بالنسبة
للمحاسب المهني عند أدائه لخدمة مهنية:

(أ) تهديدات المصلحة الشخصية

- يمتلك المحاسب المهني حصة مالية مباشرة لدى العميل.
- يحدد المحاسب المهني سعراً متدنياً للحصول على عملية جديدة ويكون هذا
السعر متدني للغاية بحيث يصعب معه تقديم الخدمة المهنية وفقاً للمعايير
المهنية والتقنية المعمول بها بهذا السعر.
- لدى المحاسب المهني علاقة مهنية وثيقة مع أحد العملاء.
- يستطيع المحاسب المهني الوصول لمعلومات سرية يمكن استخدامها لتحقيق
مكسب شخصي.
- اكتشف المحاسب المهني لخطأ كبير عند تقييمه لنتائج خدمة مهنية سابقة
مقدمة من قبل عضو في شركة المحاسب المهني.

(ب) تهديدات المراجعة الذاتية

- إصدار المحاسب المهني لتقرير تأكيد بشأن فاعلية تشغيل أنظمة مالية بعد
تنفيذ تلك الأنظمة.
- إعداد المحاسب المهني للبيانات الأصلية المستخدمة في توليد السجلات التي
هي موضوع عملية التأكيد.

(ج) تهديدات التأييد

- ترويج المحاسب المهني لمصالح العميل أو أسهمه.

• عمل المحاسب المهني كمدافع عن العميل في دعوة تقاضي أو نزاع مع أطراف أخرى.

• ضغط المحاسب المهني لصالح تمرير تشريع معين نيابة عن العميل.

(د) تهديدات التآلف

• أحد أفراد عائلة المحاسب المهني المقربين أو المباشرين هو مدير أو مسؤول لدى العميل.

• مدير أو مسؤول لدى العميل أو موظف في منصب يخوله ببذل تأثير هام على موضوع العملية، وقد عمل مؤخراً كشريك في العملية.

• عضو في فريق التدقيق لديه ارتباط طويل الأجل مع عميل التدقيق.

• أي شخص يعامل باعتبار أنه شغل منصب المراجع المختص، في إجراء وقائي لمعالجة تهديد ما، وله علاقة وثيقة بشخص أدى العمل.

(هـ) تهديدات المضايقة

• تهديد المحاسب المهني بالفصل من عملية خاصة بعميل أو من الشركة نتيجة لعدم الاتفاق حول مسألة مهنية.

• شعور المحاسب المهني بالضغط عليه ليوافق على حكم العميل لأن العميل لديه خبرة أوسع فيما يخص المسألة المعنية.

• إذا تم إعلام المحاسب المهني أن ترقيته لن تتم إلا إذا وافق على معالجة محاسبية غير ملائمة.

• إذا قبل المحاسب المهني هدية كبيرة من العميل وتم تهديده بأنه سيتم نشر خبر قبوله للهدية وسيعرفه الجميع.

(و) أي شخص يعامل باعتبار أنه شغل منصب المراجع المختص، في إجراء وقائي لمعالجة تهديد ما، وله علاقة وثيقة بشخص أدى العمل.

تحديد التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا

٦.٣٠٠ فيما يلي توضيح لأمثلة على حقائق وظروف مرتبطة باستخدام التكنولوجيا والتي قد ينجم

تطبيق ٢ عنها تهديدات تمس المحاسب المهني عند أداء المهام المهنية:

• تهديدات المصلحة الشخصية

○ قد لا تكون البيانات المتاحة كافية للاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

- قد لا تكون التكنولوجيا ملائمة للغرض من استخدامها.
- قد لا يكون لدى المحاسب معلومات أو خبرة كافية، أو قد لا يتاح له الاستعانة بخبير يتمتع بالفهم اللازم، لاستخدام التكنولوجيا وشرحها وتحديد مدى ملاءمتها للغرض من استخدامها.

(المرجع: الفقرة ٢/٢٣٠)

- تهديدات المراجعة الذاتية
- إذا صممت التكنولوجيا أو طورت اعتماداً على المعرفة والخبرة أو الحكم المهني للمحاسب أو المنظمة الموظفة.

تقييم التهديدات

- ٧.٣٠٠ قد تؤثر الشروط، والسياسات والإجراءات التي ورد وصفها في الفقرتين ١٢٠.٦ تطبيق
تطبيق ١، و١٢٠.٨ تطبيق ٢ على تقييم ما إذا كان التهديد الذي يمس الالتزام بالمبادئ الأساسية
في المستوى المقبول. وقد ترتبط تلك الشروط، والسياسات والإجراءات بما يلي:
- (أ) العميل وبيئته التشغيلية؛ و
- (ب) الشركة وبيئتها التشغيلية.

- ٧.٣٠٠ يتأثر أيضاً تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد بطبيعة ونطاق الخدمة المهنية.
تطبيق ٢

العميل وبيئته التشغيلية

- ٧.٣٠٠ قد يتأثر تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد بطبيعة العميل وفقاً لما يلي:
- تطبيق ٣ (أ) إذا كان العميل هو عميل تدقيق وما إذا كان عميل التدقيق هو منشأة مصلحة عامة؛
- (ب) إذا كان العميل هو عميل تأكيد وهو ليس عميل تدقيق؛
- (ج) إذا كان العميل هو عميل يحصل على خدمات غير متعلقة بالتأكيد.

على سبيل المثال، قد يكون هناك تصور أن تقديم خدمة غير متعلقة بالتأكيد لعميل تدقيق، وهو من منشآت المصلحة العامة، سيؤدي إلى مستوى أعلى من التهديدات التي تمس الالتزام بمبدأ الموضوعية فيما يتعلق بالتدقيق.

٧.٣٠٠ قد يؤدي هيكل الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك هيكل القيادة في شركة العمل، إلى تعزيز تطبيق ٤ الالتزام بالمبادئ الأساسية. وبالتالي، قد يتأثر أيضاً تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد ببيئة العمل التشغيلية. على سبيل المثال:

- يطلب العمل من أشخاص ملائمين غير منتمين للإدارة أن يصححوا أو يعتمدوا تعيين شركة ما لأداء العملية.
- لدى شركة العمل موظفين أكفاء من ذوي الخبرة والقدم بحيث يمكنهم صنع القرارات الإدارية.
- نفذت شركة العمل إجراءات داخلية تسهل من عملية الاختيار الموضوعي في مناقصات العمليات غير المتعلقة بالتأكد.
- لدى شركة العمل هيكل حوكمة مؤسسية يسمح بوجود إشراف ملائم على عمليات التواصل فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الشركة.

الشركة وبيئتها التشغيلية

٧.٣٠٠ قد يتأثر تقييم المحاسب المهني لمستوى التهديد ببيئة العمل والبيئة التشغيلية داخل الشركة تطبيق ٥ التي يعمل بها المحاسب المهني. على سبيل المثال:

- تعزز قيادة الشركة الالتزام بالمبادئ الأساسية وتتوقع أن فريق التأكيد سيعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة.
- وجود سياسات أو إجراءات لترسيخ الالتزام بالمبادئ الأساسية ومتابعة التزام جميع الموظفين بتلك المبادئ.
- وجود تعويضات، وتقييم أداء وسياسات انضباط وإجراءات تعزز الالتزام بالمبادئ الأساسية.
- إدارة الاعتماد على العائد الذي يتم الحصول عليه من عميل واحد.
- أن يكون لشريك العملية سلطة بداخل الشركة تسمح له باتخاذ قرارات متعلقة بالالتزام بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك أي قرارات بشأن قبول أو تقديم خدمات للعميل.
- متطلبات التعليم والتدريب، والخبرة.
- عمليات لتسهيل ومعالجة التساؤلات الداخلية والخارجية أو الشكاوى.

٧.٣٠٠ قد يتأثر أيضاً تقييم المحاسب لمستوى التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ببيئة العمل في المنظمة الموظفة وبيئتها التشغيلية. فعلى سبيل المثال قد يتأثر بما يلي: تطبيق ٦

- مستوى الإشراف المؤسسي والضوابط على التكنولوجيا.
- تقييم جودة ومستوى وظيفية التكنولوجيا التي تطورها أطرافاً أخرى.
- التدريب الدوري للموظفين المعنيين ليتمكنوا من تحقيق الكفاءة المهنية اللازمة لفهم التكنولوجيا واستخدامها وشرحها وتحديد ملاءمتها للغرض منها.

النظر في المعلومات الجديدة أو التغيرات التي تطرأ على الحقائق والظروف

٧.٣٠٠ قد يكون للمعلومات الجديدة أو التغيرات التي تطرأ على الحقائق والظروف التأثيرات التالية:

- تطبيق ٧ (أ) قد تؤثر على مستوى التهديدات؛ أو
- (ب) قد تؤثر على النتائج التي يخلص إليها المحاسب المهني حول ما إذا كانت الإجراءات الوقائية المطبقة ما تزال تعالج المخاطر المحددة وفقاً لما هو مستهدف.

في تلك الحالات، قد لا تصبح الإجراءات التي تم تنفيذها باعتبارها إجراءات وقائية فعالة في معالجة التهديدات. وبالتالي، يتطلب تطبيق إطار المفاهيم أن يعيد المحاسب المهني تقييم ومعالجة التهديدات وفقاً لذلك. (المرجع: الفقرتين ١٢٠.٩ متطلبات و ١٢٠.١٠ متطلبات).

٧.٣٠٠ وفيما يلي أمثلة على المعلومات الجديدة أو التغيرات التي تطرأ على الحقائق والظروف والتي قد تؤثر على مستوى التهديدات:

- عندما يتم توسيع نطاق خدمة مهنية.
- عندما تصبح شركة العميل منشأة متداولة علناً أو تستحوذ على وحدة أعمال أخرى.
- عندما تدمج الشركة مع شركة أخرى.
- عندما يعمل المحاسب المهني في نفس الوقت مع عميلين ويظهر نزاع بينهما.
- عندما يحدث تغيير في العلاقات الشخصية أو العائلية المباشرة للمحاسب المهني.

معالجة التهديدات

٨.٣٠٠ توضح الفقرات من ١٢٠.١٠ متطلبات إلى ١٢٠.١٠ تطبيق ٢ المتطلبات والمواد تطبيق ١ التطبيقية لمعالجة التهديدات التي ليست في مستوى مقبول.

أمثلة على الإجراءات الوقائية

- ٨.٣٠٠ تتنوع الإجراءات الوقائية وفقاً للحقائق والظروف. وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي قد
تطبيق ٢ تعد في حالات معينة إجراءات وقائية لمعالجة التهديدات:
- قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال تعيين أشخاص من ذوي الكفاءات وتخصيص مزيداً من الوقت للمهام المطلوبة.
 - قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال اسناد مهمة مراجعة العمل الذي تم انجازه أو إسداء النصح بشأن ذلك العمل إلى مراجع مناسب لم يكن عضواً في الفريق.
 - قد تتم معالجة تهديدات المراجعة الذاتية، والتأييد والتآلف من خلال الاستعانة بشركاء مختلفين و فرق مختلفة بخطوط إبلاغ منفصلة عند تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد إلى عميل تأكيد.
 - قد تتم معالجة تهديدات المصلحة الشخصية، والمراجعة الذاتية، والتأييد، والتآلف والمضايقة من خلال إشراك شركة أخرى لإجراء أو إعادة إجراء جزء من العملية.
 - قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال الإفصاح للعملاء عن أية أتعاب إحالة أو ترتيبات حصول على عمولات نظير التوصية بخدمات أو منتجات.
 - قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال الفصل بين فرق العمل أثناء التعامل مع المسائل ذات الطبيعة السرية.

- ٨.٣٠٠ تصف الأقسام الباقية من الجزء ٣ ومعايير الاستقلال الدولية تهديدات معينة قد تنشأ
تطبيق ٣ خلال تقديم الخدمات المهنية وتشمل أمثلة على الإجراءات التي قد تعالج تلك التهديدات.

مراجع ملائم

- ٨.٣٠٠ المراجع الملائم هو شخص مهني يمتلك المعرفة، والمهارات، والخبرة والصلاحيات اللازمة
تطبيق ٤ التي تمكنه من مراجعة العمل الذي تم أو الخدمات المقدمة بأسلوب موضوعي. قد يكون هذا الشخص محاسباً مهنيًا.

التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة

- ٩.٣٠٠ عند التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة وفقاً لقواعد السلوك، يحدد المحاسب المهني
متطلبات الشخص/الأشخاص الملثمين بداخل هيكل الحوكمة في المنشأة الذين سيتم التواصل معهم. فإذا تواصل المحاسب مع مجموعة فرعية من المسؤولين عن الحوكمة، فإنه يحدد إذا كانت هناك ضرورة للتواصل أيضاً مع جميع المسؤولين عن الحوكمة بحيث يتم إعلامهم بالمستجدات بصورة كافية.

- ٩ .٣٠٠ عند تحديد الأشخاص الذين سيتم التواصل معهم، قد يأخذ المحاسب المهني ما يلي بعين
تطبيق ١ الاعتبار:
- (أ) طبيعة وأهمية الظروف؛ و
(ب) المسألة التي سيتم التواصل بشأنها.
- ٩ .٣٠٠ ومن الأمثلة على المجموعات الفرعية من بين المسؤولين عن الحوكمة: لجنة التدقيق أو
تطبيق ٢ شخص من بين أعضاء المسؤولين عن الحوكمة.
- ١٠ .٣٠٠ إذا تواصل المحاسب المهني مع أشخاص لديهم مسؤوليات إدارية علاوة على مسؤولياتهم
متطلبات المتعلقة بالحوكمة، يجب أن يكون المحاسب المهني راضياً عن أن التواصل مع أولئك
الأشخاص سيؤدي إلى تقديم معلومات كافية لجميع من لديهم دور خاص بالحوكمة والذين
كان المحاسب سيتواصل معهم في حالات أخرى.
- ١٠ .٣٠٠ في بعض الحالات، يشترك جميع المسؤولين عن الحوكمة في إدارة المنشأة، على سبيل
تطبيق ١ المثال، في حالة الشركات الصغيرة التي يكون لها مالك وحيد مسؤول عن إدارة المنشأة
وليس لأي شخص آخر فيها دور متعلق بالحوكمة. وفي تلك الحالات، إذا تم التواصل
بشأن بعض المسائل مع الشخص/الأشخاص ذوي المسؤوليات الإدارية، وكان لهؤلاء
أيضاً مسؤوليات متعلقة بالحوكمة، يكون المحاسب المهني قد لبي مطلب التواصل مع
المسؤولين عن الحوكمة.

القسم ٣١٠

تضارب المصالح

مقدمة

٣١٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.
٣١٠. ٢ يخلق تضارب المصالح تهديدات تمس الالتزام بمبدأ الموضوعية الأساسي وقد تخلق تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية الأخرى. وقد تنشأ هذه التهديدات عندما:
- (أ) يقدم المحاسب المهني خدمة مهنية متعلقة بمسألة محددة لاثنتين أو أكثر من العملاء الذين تتضارب مصالحهم المتعلقة بتلك المسألة؛ أو
- (ب) تتعارض مصالح محاسب مهني بالنسبة لمسألة محددة ومصالح العميل الذي يقدم المحاسب لصالحه خدمة مهنية متعلقة بتلك المسألة.
٣١٠. ٣ يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم على تضارب المصالح. تكون الاستقلالية مطلوبة وفقاً لمعايير الاستقلال الدولية عند إجراء المحاسب المهني لتدقيق، أو مراجعة، أو خدمة تأكيد أخرى.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣١٠. ٤ يجب ألا يسمح المحاسب المهني بأن يؤدي تضارب المصالح إلى إضعاف الحكم المهني متطلبات أو التجاري.

٣١٠. ٤ تتضمن الأمثلة على الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب المصالح ما يلي:
- تطبيق ١ • تقديم خدمة استشارية بخصوص معاملة إلى عميل يسعى لاكتساب عميل تدقيق، وكانت الشركة قد حصلت على معلومات سرية خلال إجراء التدقيق والتي يمكن أن تكون ذات علاقة بالمعاملة.
- تقديم مشورة لعميلين اثنين في الوقت نفسه حيث يتنافس العميلين للحصول على نفس الشركة، حيث من الممكن أن تكون المشورة ذات علاقة بالمواقف التنافسية للأطراف.
- تقديم الخدمات لبائع ومشتري تتعلق بنفس المعاملة.
- إعداد تقييمات للأصول الخاصة بطرفين بينهما خصومة ومتعلقة بالأصول.

- تمثيل عميلين اثنين بينهما نزاع قانوني بخصوص نفس المسألة، مثلاً خلال إجراءات الطلاق أو فسخ شراكة؛
- بموجب اتفاقية ترخيص، تقديم تقرير تأكيد لمرخص بخصوص حقوق الانتفاع المستحقة أثناء تقديم المشورة للمرخص له بشأن المبالغ واجبة الدفع.
- تقديم المشورة لعميل للاستثمار في مؤسسة أعمال يكون فيها، مثلاً حصة مالية لزوجته المحاسب المهني.
- تقديم المشورة الاستراتيجية لعميل بشأن موقفه التنافسي بينما يوجد مشروع مشترك أو مصلحة مشابهة مع منافس رئيسي للعميل.
- تقديم المشورة لعميل بشأن استملاك مؤسسة أعمال تكون الشركة أيضاً مهتمة باستملاكها.
- تقديم المشورة لعميل بخصوص شراء منتج أو خدمة في حين يوجد اتفاقية حقوق انتفاع أو عمولة أحد البائعين المحتملين لذلك المنتج أو الخدمة.

تحديد التضارب

عام

٥.٣١٠

متطلبات

يجب على المحاسب المهني أن يتخذ خطوات منطقية لتحديد الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء تضارب المصالح، وبالتالي تؤدي إلى ظهور تهديد يمس الالتزام بمبدأ أو أكثر من المبادئ الأساسية وذلك قبل قبول علاقة جديدة مع عميل أو عملية أو علاقة عمل، وتشمل تلك الخطوات تحديد ما يلي:

(أ) طبيعة المصالح والعلاقات ذات الصلة بين الأطراف المعنية؛ و

(ب) طبيعة الخدمة وتداعياتها بالنسبة للأطراف ذات الصلة.

٥.٣١٠

تطبيق ١

يساعد وجود عملية فعّالة لتحديد حالات التضارب المحاسب المهني عند اتخاذ خطوات معقولة لتحديد المصالح والعلاقات التي يمكن أن تسبب الحالات الفعلية أو المحتملة من تضارب المصالح، وكلاهما قبل تحديد ما إذا كان سيتم قبول عملية ما وطوال مراحل العملية. تتضمن هذه العملية النظر في المسائل التي تحدها الأطراف الخارجية، على سبيل المثال، العملاء أو العملاء المحتملين. وكلما تم تحديد تضارب المصالح الفعلي أو المحتمل في وقت مبكر، زاد احتمال قدرة المحاسب المهني على معالجة التهديدات التي يخلقها تضارب المصالح.

- ٥ .٣١٠ تأخذ عملية تحديد تضارب المصالح الفعلي أو المحتمل في الحسبان عوامل معينة مثل:
- تطبيق ٢
- طبيعة الخدمات المهنية المقدمة.
 - حجم الشركة.
 - حجم وطبيعة قاعدة العملاء.
 - هيكل الشركة، على سبيل المثال، العدد والموقع الجغرافي للمكاتب.
- ٥ .٣١٠ يوضح القسم ٣٢٠، *التعيين المهني*، مزيداً من المعلومات حول قبول العميل.
- تطبيق ٣

التغيرات التي تطرأ على الظروف

- ٦ .٣١٠ يجب أن يظل المحاسب المهني متنبهاً للتغيرات التي تطرأ على طبيعة الخدمات،
- متطلبات والعلاقات، عبر مرور الوقت والتي قد تخلق تضارباً في المصالح عند أداء العملية.
- ٦ .٣١٠ يمكن أن تتغير طبيعة الخدمات والمصالح والعلاقات خلال مدة الارتباط. ويعتبر هذا
- تطبيق ١ صحيحاً بالتحديد عندما يُطلب من المحاسب المهني إجراء عملية ارتباط في وضع قد ينطوي على خصومة ما، على الرغم من أن الأطراف الذين كلفوا المحاسب المهني بالعملية قد لا يكونوا مشاركين مبدئياً في النزاع.

الشركات ضمن شبكات

- ٧ .٣١٠ إذا كانت الشركة عضو في شبكة، يجب أن يأخذ المحاسب المهني في الحسبان تضارب
- متطلبات المصالح التي يعتقد المحاسب المهني بأنها قائمة أو تنشأ بسبب المصالح والعلاقات للشركة بالشبكة.
- ٧ .٣١٠ وتشمل العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحديد المصالح والعلاقات المتعلقة
- تطبيق ١ بالشركات التي تكون عضوة في شبكة ما:
- طبيعة الخدمات المهنية المقدمة
 - العملاء الذين تخدمهم الشبكة
 - المواقع الجغرافية لجميع الأطراف ذات الصلة.

التهديدات التي تنشأ عن تضارب المصالح

- ٨ .٣١٠ بشكل عام، كلما كانت الرابطة مباشرة بين الخدمة المهنية والمسألة التي يحدث بسببها
- تطبيق ١ تضارب في المصالح بين الأطراف، كلما زادت احتمالية ألا يكون مستوى التهديدات مقبولاً.
- ٨ .٣١٠ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى التهديد الناشئ عن تضارب المصالح الإجراءات
- تطبيق ٢ التي تمنع الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات السرية عند تقديم الخدمات المهنية

المرتبطة بمسألة معينة خاصة بعميلين أو أكثر تتضارب مصالحهم فيما يتعلق بتلك المسألة. وتشمل تلك المعايير ما يلي:

- وجود مجالات ممارسة منفصلة للوظائف المتخصصة داخل الشركة، والتي قد تعمل بمثابة عوائق أمام تمرير معلومات العملاء السرية من مجال ممارسة معين إلى مجال آخر ضمن الشركة.
- سياسات وإجراءات للحد من الوصول إلى ملفات العملاء.
- اتفاقيات السرية موقعة من قبل العاملين والشركاء في الشركة.
- الفصل المادي أو الإلكتروني للمعلومات السرية.
- تدريب وتواصل محدد ومخصص.

وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة التهديدات
تطبيق ٣ ٨.٣١٠

- استخدام فرق منفصلة يتم تزويدهم بسياسات وإجراءات واضحة بشأن الحفاظ على السرية.
- اسناد مهمة مراجعة العمل الذي تم لتقييم ملاءمة الأحكام المهنية والنتائج التي تم التوصل إليها إلى مراجع ملائم لم يشترك في تقديم الخدمة وبذلك لم يتأثر بتضارب المصالح.

الإفصاح والموافقة

عام

يجب أن يمارس المحاسب المهني الحكم المهني لتحديد إذا كانت طبيعة وأهمية تضارب
المصالح تقتضي القيام بإفصاح معين والحصول على موافقة صريحة لمعالجة التهديد
الذي ينشأ عن هذا التضارب في المصالح. ٩.٣١٠ متطلبات

وفيما يلي توضيح للعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد إذا كانت هناك ضرورة
لوجود إفصاح محدد أو موافقة صريحة: ٩.٣١٠ تطبيق ١

- الظروف التي تؤدي إلى ظهور تضارب في المصالح.
- الأطراف التي قد تتأثر.
- طبيعة الموضوعات التي قد تظهر.
- احتمالية تطور المسألة بطريقة غير متوقعة.

- ٩ .٣١٠ قد يأخذ الإفصاح والموافقة عدة أشكال منها على سبيل المثال:
- ٢ تطبيق
- الإفصاح العام للعملاء عن الظروف التي لا يقدم فيها المحاسب المهني الخدمات بشكل حصري لأي عميل (على سبيل المثال، خدمة محددة في قطاع سوقي محدد) لكي يتمكن العميل من تقديم الموافقة العامة بناءً على ذلك. فعلى سبيل المثال قد يفصح المحاسب بشكل عام عن الأحكام والشروط الموحدة فيما يخص العملية.
 - الإفصاح المحدد للعملاء المتأثرين عن ظروف التضارب المحددة بتفصيل كافي لتمكين العميل من اتخاذ قرار مدروس فيما يتعلق بالمسألة وتقديم موافقة صريحة وفقاً لذلك. وقد يشمل ذلك الإفصاح عرضاً مفصلاً للظروف وشرحاً متكاملاً لأية إجراءات وقائية مخطط لها فضلاً عن المخاطر ذات العلاقة.
 - الموافقة قد تكون ضمنية بواسطة سلوك العميل في الظروف التي بها يكون لدى المحاسب المهني أدلة كافية لاستنتاج أن العملاء يعرفون الظروف منذ البداية وقد قبلوا بتضارب المصالح في حال لم يثيروا أي اعتراض على وجود التضارب.

٩ .٣١٠ من الضروري بشكل عام:

- ٣ تطبيق
- (أ) أن يتم الإفصاح للعملاء الذي تأثروا بتضارب المصالح عن طبيعة تضارب المصالح وكيفية معالجة أية تهديدات ظهرت؛ و
- (ب) الحصول على موافقة العملاء الذين تأثروا والمتعلقة بتقديم الخدمات المهنية عندما يتم تطبيق الإجراءات الوقائية لمعالجة التهديد.

٩ .٣١٠ إذا لم يتم هذا الإفصاح أو الموافقة كتابياً، يستحسن أن يوثق المحاسب المهني ما يلي:

- ٤ تطبيق
- (أ) طبيعة الظروف التي أدت إلى ظهور تضارب المصالح؛
- (ب) الإجراءات الوقائية التي تم تطبيقها لمعالجة التهديدات حيثما أمكن؛ و
- (ج) الموافقة التي تم الحصول عليها.

في حال رفض إعطاء الموافقة الصريحة

١٠ .٣١٠ إذا حدد المحاسب المهني أن هناك ضرورة للحصول على موافقة صريحة وفقاً للفقرة ٩ .٣١٠ متطلبات ورفض العميل إعطاء الموافقة، يجب على المحاسب أن يقوم بأي من:

- (أ) إنهاء أو رفض أداء الخدمات المهنية التي تؤدي إلى نشوء تضارب في المصالح؛
أو

(ب) إنهاء العلاقات ذات الصلة أو يتخلص من المصالح ذات العلاقة للقضاء على التهديد أو تقليصه إلى مستوى مقبول.

السرية

عام

يجب أن يظل المحاسب المهني متنبهاً لمبدأ السرية، بما في ذلك عند القيام بإفصاحات أو مشاركة المعلومات داخل الشركة أو الشبكة وأثناء الحصول على إرشادات من أطراف أخرى.

يوضح القسم الفرعي ١١٤ المتطلبات والمواد التطبيقية ذات الصلة بالحالات التي قد تؤدي إلى ظهور تهديدات تمس الالتزام بمبدأ السرية.

الحالات التي يؤدي فيها الإفصاح بغرض الحصول على موافقة إلى انتهاك مبدأ السرية عندما يؤدي القيام بإفصاح معين بغرض الحصول على موافقة صريحة إلى انتهاك السرية، وبالتالي لا يمكن الحصول على تلك الموافقة، تقبل الشركة العملية أو الاستمرار فيها في الحالات التالية فقط:

(أ) لا قوم الشركة بأي دور تأييدي لأحد العملاء في حالة موقف عدائي ضد عميل آخر بنفس المسألة؛

(ب) تتوفر آليات محددة لمنع الإفصاح عن المعلومات السرية بين الفرق التي تخدم العميلين؛ و

(ج) أن تقتنع الشركة بأن طرف آخر معقول ومطلع يحتمل أن يستنتج أنه من الملائم للشركة بأن تقبل العملية أو أن تستمر فيها لأن فرض أي قيد على قدرة الشركة على تقديم الخدمة المهنية سيؤدي إلى نتائج سلبية غير متكافئة بالنسبة للعملاء أو لأطراف أخرى ذات علاقة.

قد يحدث انتهاك لمبدأ السرية، على سبيل المثال، عند السعي للحصول على موافقة للقيام بما يلي:

- أداء خدمة مرتبطة بمعاملة ما لصالح عميل معين فيما يتعلق باستيلاء عدائي على عميل آخر للشركة.
- إجراء تحقيق جنائي لصالح عميل معين فيما يتعلق بفعل احتيالي مشتبه به، حيث يكون لدى الشركة معلومات سرية من خلال أداء عمله لعميل آخر يمكن أن يكون مشارك في الاحتيال.

التوثيق

١٣.٣١٠ في الحالات الواردة في الفقرة ١٢.٣١٠ متطلبات، يوثق المحاسب المهني ما يلي:

متطلبات

- (أ) طبيعة الظروف، بما في ذلك الدور الذي يتعين عليه القيام به؛
- (ب) الآليات المحددة المتاحة لمنع الإفصاح عن المعلومات بين فرق العملية التي تخدم العميلين؛
- (ج) سبب ملائمة قبول العملية أو الاستمرار فيها.

القسم ٣٢٠

التعيين المهني

مقدمة

١. ٣٢٠ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.
٢. ٣٢٠ قد يؤدي قبول عميل جديد أو حدوث تغييرات في عملية قائمة إلى خلق تهديد يمس الالتزام بواحد أو أكثر من المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في مثل تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

العميل وقبول العملية

نظرة عامة

٣. ٣٢٠ قد تنشأ التهديدات التي تمس مبدأ النزاهة أو السلوك المهني، على سبيل المثال، عن قضايا مشكوك فيها مرتبطة بالعميل (أو مالك شركة العميل، أو إدارته أو أنشطته). وتشمل القضايا التي إن عرفت، قد تخلق مثل هذا التهديد تورط العميل في أنشطة غير قانونية، أو عدم الأمانة، أو ممارسات إعداد التقارير المالية المشكوك فيها أو تصرفات غير أخلاقية أخرى.

٣. ٣٢٠ وتشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى هذه التهديدات ما يلي:
- ٢ تطبيق
- المعرفة وفهم العميل ومالكه ومدراه والمسؤولين عن الحوكمة وأنشطته التجارية؛ و
 - ضمان التزام العميل بمعالجة القضايا المشكوك بها، على سبيل المثال، من خلال تحسين ممارسات حوكمة الشركات أو الرقابة الداخلية.

٣. ٣٢٠ ينشأ تهديد المصلحة الشخصية الذي يمس مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة إذا لم يكن فريق العمل يتمتع، أو لا يمكنه اكتساب، الكفاءات اللازمة لتقديم الخدمات المهنية.

٣. ٣٢٠ تشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- ٤ تطبيق
- الفهم الملائم لكل مما يلي:

○ طبيعة أعمال العميل؛

○ وتعقيد عملياته؛

○ ومتطلبات العملية؛

○ وهدف العملية، وطبيعة ونطاق العمل الواجب إنجازه؛

- المعرفة بالصناعات أو المواضيع ذات الصلة.
- الخبرة فيما يخص المتطلبات التنظيمية أو متطلبات إعداد التقارير ذات الصلة؛
- السياسات والإجراءات التي نفذتها الشركة، ضمن نظام إدارة الجودة وفقاً لمعايير الإدارة، مثل المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، استجابة للمخاطر التي تمس الجودة المتعلقة بقدرة الشركة على أداء العمليات وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- مستوى الرسوم ومدى مراعاتها للموارد المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات التجارية والسوقية للمحاسب المهني.

٣.٣٢٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد تطبيق ٥ المصلحة الشخصية:

- تعيين عدد كافٍ من موظفي العمليات من ذوي الكفاءات اللازمة.
- الاتفاق على إطار زمني واقعي لأداء العملية؛
- الاستعانة بالخبراء متى لزم الأمر؛

التغيرات في التعيين المهني

عام

٤.٣٢٠ يقرر المحاسب المهني إذا كانت هناك أية أسباب تدعو لعدم قبول عملية عندما:
متطلبات (أ) يطلب عميل محتمل من المحاسب المهني أن يحل محل محاسب آخر؛
(ب) يدرس المحاسب التقدم بعبء للحصول على عملية يقوم بها محاسب آخر؛ و
(ج) ينظر المحاسب في أداء أعمال تكميلية أو إضافية للأعمال التي يقوم بها محاسب آخر.

٤.٣٢٠ قد تكون هناك أسباب لعدم قبول أحد العمليات. وقد يكون أحد تلك الأسباب هو ظهور تهديد ناتج عن الحقائق والظروف ولا تمكن معالجته من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية. على سبيل المثال، قد يكون هناك تهديد مصلحة شخصية يمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة إذا قبل المحاسب المهني العملية قبل أن يعرف جميع الحقائق ذات العلاقة.

٤ .٣٢٠ إذا طلب من المحاسب المهني أن يقوم بعمل مكمل أو إضافي لعمل محاسب حالي أو سابق، قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية يمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، نتيجة لمعلومات غير مكتملة على سبيل المثال.

٤ .٣٢٠ ومن العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى هذا التهديد هو إذا كان العطاء ينص على أن يتم، قبل قبول العملية، التواصل مع المحاسب الحالي أو السابق. يعطي هذا التواصل المحاسب المقترح الفرصة للتساؤل حول وجود أية أسباب تدعو لعدم قبول العملية.

٤ .٣٢٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد تطبيق ٤ للمصلحة الشخصية:

- أن يطلب من المحاسب الحالي أو السابق أن يقدم أية معلومات معروفة والتي، يرى المحاسب المهني السابق أو الحالي، أن المحاسب المقترح يحتاج لمعرفة قبل التوصل إلى قرار بشأن قبول العملية. على سبيل المثال، قد يكشف التساؤل عن حقائق لم يتم الإفصاح عنها والتي قد تشير إلى عدم الاتفاق مع المحاسب الحالي أو السابق وهو الأمر الذي قد يؤثر على اتخاذ قرار قبول التعيين.

- الحصول على معلومات من مصادر أخرى مثل الحصول على معلومات من خلال سؤال أطراف أخرى أو إجراء تحقيقات خفية تتعلق بالإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة لدى شركة العميل.

التواصل مع المحاسب الحالي أو السابق

٥ .٣٢٠ عادة ما يحتاج المحاسب المقترح أن يحصل على إذن العميل، ويفضل أن يكون كتابياً، تطبيق ١ لبدء المناقشات مع المحاسب الحالي أو السابق.

٦ .٣٢٠ إذا لم يكن التواصل مع المحاسب الحالي أو السابق ممكناً، يجب أن يتخذ المحاسب متطلبات المقترح خطوات معقولة أخرى للحصول على المعلومات بشأن أية تهديدات أخرى ممكنة.

التواصل مع المحاسب المقترح

٧ .٣٢٠ عندما يطلب من محاسب حالي أو سابق أن يستجيبوا للتواصل مع المحاسب المقترح، متطلبات فإن المحاسب الحالي أو السابق:

(أ) يمتثل للقوانين واللوائح ذات العلاقة التي تحكم هذا الطلب؛ و

(ب) يقدم أية معلومات بأمانة وبعيداً عن الغموض.

٧.٣٢٠ يلتزم المحاسب الحالي أو السابق بالسرية. ويعتمد ما إذا كان مسموحاً لذلك المحاسب تطبيق ١ المهني أو مطلوباً منه مناقشة علاقات عميل مع محاسب مقترح على طبيعة العملية وعلى:

(أ) ما إذا كان قد حصل المحاسب الحالي أو السابق على إذن العميل للقيام بذلك؛ أو (ب) المتطلبات القانونية والأخلاقية المتعلقة بهذا التواصل أو الإفصاح، والتي تختلف وفقاً لنطاق الاختصاص.

٧.٣٢٠ توضح الفقرة ١١٤.٣ تطبيق ١ من قواعد السلوك الظروف التي يطلب أو قد يطلب فيها تطبيق ٢ من المحاسب المهني الإفصاح عن معلومات سرية، أو الحالات التي يصبح فيها الإفصاح ملائماً.

التغيرات في تعيين المدقق أو المراجع

٨.٣٢٠ في حالة مراجعة أو تدقيق بيانات مالية، يطلب المحاسب المهني من المحاسب الحالي متطلبات أو السابق أن يقدم معلومات معروفة فيما يتعلق بأية حقائق أو معلومات أخرى والتي، يرى المحاسب الحالي أو السابق، أن المحاسب المقترح بحاجة إليها ليكون على دراية قبل أن يقرر قبول العملية. وذلك باستثناء الحالات التي يكون فيها عدم امتثال أو اشتباه في عدم امتثال للقوانين واللوائح والموضحة في الفقرة ٣٦٠.٢١ متطلبات، والفقرة ٣٦٠.٢٢ متطلبات:

(أ) إذا وافق العميل على إفصاح المحاسب الحالي أو السابق عن أي من تلك الحقائق أو المعلومات الأخرى، فيجب على المحاسب الحالي أو السابق أن يقدم تلك المعلومات بأمانة ويتجنب الغموض؛ و (ب) إذا لم يستطع العميل أو رفض أن يمنح المحاسب الحالي أو السابق الإذن بمناقشة شؤونه مع المحاسب المقترح، يجب على المحاسب الحالي أو السابق أن يفصح عن تلك الحقيقية للمحاسب المقترح، والذي عليه أن ينظر بحرص في هذا الرفض أو عدم التمكن من منح الإذن عند اتخاذ قراراً بقبول التعيين.

العميل واستمرارية العملية

٩.٣٢٠ بالنسبة للعمليات المتكررة مع العملاء، يجب أن يراجع المحاسب المهني دورياً إذا كان متطلبات سيستمر في العملية.

٩.٣٢٠ قد تنشأ تهديدات محتملة تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية بعد قبول العملية، والتي إن عرفت قبل ذلك، كانت ستؤدي إلى رفض المحاسب المهني للعملية. على سبيل المثال، قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية والذي يمس مبدأ النزاهة من خلال إدارة المكاسب الفاسدة أو تقييمات الميزانية.

الاستعانة بعمل خبير

- ١٠.٣٢٠ عندما ينوي المحاسب الاستعانة بخبير في مسار أداء المهام المهنية، فعليه أن يحدد ما إذا متطلبات كانت الاستعانة بهذا الخبير ملائمة للغرض منها.
- ١٠.٣٢٠ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عندما ينوي المحاسب المهني الاستعانة بخبير ما يلي: تطبيق ١
- سمعة الخبير وخبرته والموارد المتاحة له.
 - ما إذا كان الخبير يخضع للمعايير المهنية والأخلاقية المعمول بها.
- يمكن الحصول على هذه المعلومات من التعاملات السابقة مع الخبير أو باستشارة آخرين.

استخدام مخرجات التكنولوجيا

- ١١.٣٢٠ عندما ينوي المحاسب الاستعانة بمخرجات التكنولوجيا في مسار أداء المهام المهنية، فعليه متطلبات أن يحدد ما إذا كان الاستخدام ملائماً للغرض منه.
- ١١.٣٢٠ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عندما ينوي المحاسب المهني استخدام مخرجات التكنولوجيا ما يلي:- تطبيق ١
- طبيعة المهام التي ستنفذ باستخدام التكنولوجيا.
 - الاستخدام المتوقع، أو مستوى الاعتماد، على مخرجات التكنولوجيا.
 - ما إذا كان لدى المحاسب القدرة، أو إمكانية الاستعانة بخبير يتمتع بالفهم اللازم، على استخدام التكنولوجيا وشرحها وتحديد مدى ملاءمتها للغرض من استخدامها.
 - ما إذا كانت التكنولوجيا المستخدمة قد اختبرت بشكل ملائم وخضعت للتقييم فيما يتعلق بغرض استخدامها.
 - الخبرة السابقة بالتكنولوجيا وما إذا كان استخدامها لأغراض معينة هو أمر مقبول بشكل عام.
 - إشراف الشركة على تصميم وتطوير وتنفيذ وتشغيل وصيانة ومتابعة وتحديث أو ترقية التكنولوجيا.
 - الضوابط المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك إجراءات السماح بوصول المستخدمين والإشراف على هذا الاستخدام.
 - ملاءمة المدخلات للتكنولوجيا، بما في ذلك البيانات وأي قرارات ذات علاقة، وكذلك القرارات التي يتخذها الأشخاص في مسار استخدام التكنولوجيا.

اعتبارات أخرى

١٢.٣٢٠ عندما ينظر المحاسب في الاستعانة بخبراء أو بمخرجات التكنولوجيا، لا بد من مراعاة ما تطبق ١ إذا كان المحاسب يشغل منصباً في الشركة يسمح بالحصول على معلومات متعلقة بالعوامل اللازمة لتحديد ما إذا كان هذا الاستخدام ملائماً.

القسم ٣٢١

الآراء الثانية

مقدمة

٣٢١. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٣٢١. ٢ قد يخلق إبداء رأي ثانٍ لمنشأة ليست عميلاً حالياً تهديد مصلحة شخصية أو تهديد آخر يمس الالتزام بأحد المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣٢١. ٣ قد يُطلب من المحاسب المهني إبداء رأياً ثانياً حول تطبيق معايير المحاسبة أو التدقيق أو تطبيق ١ إعداد التقارير أو غيرها من المعايير أو المبادئ على (أ) ظروف معينة أو (ب) معاملات معينة تتم من قبل أو بالنيابة عن شركة أو منشأة ليست عميلاً في الوقت الحالي. قد يؤدي ذلك إلى نشوء تهديدات، على سبيل المثال، تهديد مصلحة شخصية تمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة في الحالات التي لا يكون فيها الرأي الثاني مستنداً إلى المجموعة نفسها من الحقائق التي تتوافر للمحاسب الحالي أو السابق، أو أنها مبنية على أدلة غير كافية.

٣٢١. ٣ من أحد العوامل الهامة لتقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية سالف الذكر هو ظروف تطبيق ٢ الطلب وجميع الحقائق الأخرى المتاحة والافتراضات ذات العلاقة بإبداء الحكم المهني.

٣٢١. ٣ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة تطبيق ٣ الشخصية ما يلي:

- بعد موافقة العميل، الحصول على معلومات من المحاسب الحالي أو السابق.
- وصف القيود التي تحيط بأي رأي أثناء التواصل مع العميل.
- تزويد المحاسب الحالي أو السابق بنسخة من ذلك الرأي.

عندما لا يتم منح الإذن بالتواصل

٣٢١. ٤ إذا لم تكن المنشأة التي تطلب الحصول على رأي ثانٍ من المحاسب المهني ستسمح **متطلبات** للمحاسب بالتواصل مع المحاسب الحالي أو السابق، يجب على المحاسب أن يقرر ما إذا كان سيؤدي الرأي الثاني الذي طلب منه.

القسم ٣٢٥

موضوعية المراجعين على جودة العمليات وغيرهم من المراجعين المختصين

مقدمة

١.٣٢٥ يُطلب من المحاسبين المهنيين الامتثال للمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات وتقييمها ومعالجتها.

٢.٣٢٥ تعيين مراجع على جودة العمليات والذي كان قد اشترك في العمل الذي خضع للمراجعة أو له علاقات وثيقة مع المسؤولين عن أداء ذلك العمل قد يخلق تهديدات تمس الامتثال لمبدأ الموضوعية.

٣.٣٢٥ يوضح هذا القسم مواد تطبيقية محددة متعلقة بتطبيق إطار المفاهيم بخصوص موضوعية المراجع على جودة العملية.

٤.٣٢٥ المراجع على جودة العملية هو أيضاً مثال على المراجع المختص الوارد وصفه في فقرة ٨.٣٠٠ تطبيق ٤. وبالتالي، فإن المواد التطبيقية الواردة في هذا القسم قد تطبق في الظروف التي يعين فيها المحاسب المهني مراجعاً مختصاً لمراجعة العمل الذي نُفذ باعتبار أن ذلك إجراءً وقائياً لمعالجة التهديدات التي حُددت.

المواد التطبيقية

عام

٥.٣٢٥ تتحقق عمليات الجودة من خلال التخطيط للعمليات وأدائها وإعداد التقارير عنها وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. يحدد المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ مسؤوليات الشركة عن نظامها لإدارة الجودة ويطلب من الشركة أن تصمم استجابات وتنفيذها لمعالجة مخاطر الجودة المتعلقة بأداء العملية. تشمل تلك الاستجابات وضع السياسات أو الإجراءات التي تتناول المراجعات على جودة العمليات وفقاً للمعيار الدولي لإدارة الجودة ٢.

٥.٣٢٥ المراجع على جودة العملية هو شريك، أو شخص آخر في الشركة، أو شخص خارجي، تعينه تطبيق ٢ الشركة للمراجعة على جودة العملية.

تحديد التهديدات

٦.٣٢٥ فيما يلي أمثلة على الظروف التي قد تنشأ فيها تهديدات تمس موضوعية المحاسب المهني تطبيق ١ المعين بصفة مراجع على جودة العملية:

(أ) تهديد المصلحة الشخصية

- شريكان في العملية يعمل كل منهما مراجعاً على جودة العملية التي ينفذها الآخر.

(ب) تهديد المراجعة الذاتية

- المحاسب الذي يعمل باعتباره مراجع على جودة العملية في عملية تدقيق بعد العمل مسبقاً في منصب شريك عملية.

(ج) تهديد التآلف

- المحاسب الذي يعمل بصفته مراجع على جودة العملية له علاقة وثيقة أو هو قريب مباشر لشخص آخر مشترك في العملية.

(د) تهديد المضايقة

- الرئيس المباشر للمحاسب الذي يعمل باعتباره مراجع على جودة العملية هو الشريك المسؤول عن العملية.

تقييم التهديدات

٧.٣٢٥ تشمل العوامل المتعلقة بتقييم مستوى التهديدات التي تمس موضوعية الشخص المعين في تطبيق ١ منصب المراجع على جودة العمليات ما يلي:-

- دوره وأقدميته.
- طبيعة علاقته بالآخرين المشتركين في العملية.
- طول فترة اشتراكه سابقاً في العملية ودوره فيها.
- توقيت اشتراكه آخر مرة في العملية قبل تعيينه بصفة مراجع على جودة العملية وأي تغييرات لاحقة ذات علاقة بظروف العملية.
- طبيعة وتعقيد الموضوعات التي تتطلب أن يتخذ أي شخص كان قد اشترك مسبقاً في العملية أحكاماً مؤثرة.

معالجة التهديدات

٨.٣٢٥ مثال على الإجراءات التي قد تحد من تهديد المضايقة هو إعادة تقييم مسؤوليات التسلسل الإداري ضمن الشركة. تطبيق ١

٨.٣٢٥ مثال على الإجراءات التي قد تعد وقائية لمعالجة تهديد المراجعة الذاتية هو تنفيذ فترة الوقت
تطبيق ٢ الكافي (فترة التهدئة) قبل تعيين الشخص الذي اشترك في العملية في منصب المراجع على
جودتها.

فترة التهدئة

٨.٣٢٥ يتطلب المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢ من الشركة أن تضع السياسات أو الإجراءات التي
تحدد فترة تهدئة لمدة سنتين، باعتبار أن ذلك من شروط التأهل، قبل أن يتمكن شريك
العملية من أداء دور المراجع على جودة العملية. ويؤدي ذلك إلى الامتثال لمبدأ الموضوعية
والأداء المتسق لعمليات الجودة.

٨.٣٢٥ تختلف فترة التهدئة المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢، ولا تُعَدِّل، مطلب
تطبيق ٤ تدوير الشريك الوارد في القسم ٥٤٠، والمصمم لمعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية
التي تنشأ عن الارتباط طويل الأمد مع عميل تدقيق.

القسم ٣٣٠

الأتعاب والأنواع الأخرى من الأجر

مقدمة

٣٣٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٣٣٠. ٢ قد ينتج عن مستوى وطبيعة الأتعاب وترتيبات الأنواع الأخرى من الأجر ظهور تهديد مصلحة شخصية يمس الالتزام بواحد أو أكثر من المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المواد التطبيقية المحددة ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المواد التطبيقية

مستوى الأتعاب

٣٣٠. ٣ قد يؤثر المستوى للأتعاب على قدرة المحاسب المهني على تقديم الخدمات المهنية والتقنية تطبيق ١ وفقاً للمعايير المهنية.

٣٣٠. ٣ قد يسعر المحاسب المهني الأتعاب متى اعتبرها ملائمة. وحقيقة أن يحدد أحد المحاسبين المهنيين أتعاباً أقل من آخر لا يعتبر بحد ذاته عملاً لا أخلاقياً. ومع ذلك، ينشئ مستوى الأتعاب المسعرة تهديد المصلحة الشخصية التي تمس الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة إذا كانت الأتعاب المعروضة متدنية للغاية بحيث قد يكون من الصعب أداء العملية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية القابلة للتطبيق.

٣٣٠. ٣ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:
تطبيق ٣ • ما إذا كان العميل على دراية بشروط العملية، وبالتحديد، الأساس الذي يتم وفقاً له فرض الأتعاب، الخدمات المهنية المغطاة.

• ما إذا كان طرف آخر مستقل، جهة تنظيمية على سبيل المثال، هو الذي حدد مستوى الأتعاب.

٣٣٠. ٣ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية سالف الذكر ما يلي:

- تعديل مستوى الأتعاب أو نطاق العملية.
- اسناد مهمة مراجعة العمل الذي تم إنجازه إلى مراجع ملائم.

الأتعاب المشروطة

٤.٣٣٠ تستخدم الأتعاب المشروطة في أنواع معينة من الخدمات غير المتعلقة بالتأكد. ومع ذلك، قد تطبيق ١ تخلق الأتعاب المشروطة تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، خاصة تهديد المصلحة الشخصية الذي يمس الالتزام بمبدأ الموضوعية، في بعض الحالات.

٤.٣٣٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- تطبيق ٢
- طبيعة العملية.
 - نطاق مبالغ الأتعاب المتاحة.
 - أسس تحديد الأتعاب.
 - الإفصاح للمستخدمين المعنيين عن العمل الذي أنجزه المحاسب المهني وأساس الأجر المدفوع.
 - سياسات وإجراءات إدارة الجودة.
 - ما إذا كان ينبغي على طرف آخر مستقل مراجعة حصيلة أو نتيجة المعاملة.
 - ما إذا كان طرف آخر مستقل، جهة تنظيمية على سبيل المثال، هو الذي يحدد مستوى الأتعاب.

٤.٣٣٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي تعد إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية: تطبيق ٣

- اسناد مهمة مراجعة العمل الذي أنجزه المحاسب المهني إلى مراجع مستقل ملائم لم يكن مشتركاً في تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد.
- الحصول على موافقة خطية مسبقة من العميل بشأن أساس تحديد الأجر.

٤.٣٣٠ توضح معايير الاستقلال الدولية المتطلبات والمواد التطبيقية ذات العلاقة بالأتعاب المشروطة تطبيق ٤ التي تدفع نظير الخدمات المقدمة لعملاء التدقيق أو المراجعة.

أتعاب الإحالة أو العمولات

٥.٣٣٠ قد يظهر تهديد مصلحة شخصية يمس الالتزام بمبادئ الموضوعية والكفاءة المهنية والعناية تطبيق ١ اللازمة إذا دفع المحاسب المهني أو حصل على أتعاب إحالة أو حصل على عمولة فيما يتعلق بعميل. وتشمل تلك العمولات أو أتعاب الإحالة ما يلي على سبيل المثال:

- أتعاب تدفع لمحاسب مهني آخر بغرض الحصول على عمل جديد من عميل عندما يستمر العميل باعتباره عميلاً للمحاسب الحالي ولكنه يطلب خدمات تخصصية لا يقدمها ذلك المحاسب.
- الأتعاب التي يتم الحصول عليها نظير إحالة عميل مستمر لمحاسب مهني آخر أو لخبير آخر عندما لا يقدم المحاسب الحالي الخدمة المهنية المحددة التي يطلبها العميل.
- العمولة التي يتم الحصول عليها من طرف آخر (مورد برمجيات/ على سبيل المثال) فيما يتعلق ببيع سلع أو خدمات لعميل.

٥.٣٣٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة تطبيق ٢ الشخصية ما يلي:

- قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال الحصول على موافقة مسبقة من العميل فيما يخص ترتيبات العمولات المتعلقة بالبيع من خلال طرف آخر للسلع أو الخدمات للعميل.
- قد تتم معالجة تهديد المصلحة الشخصية من خلال الإفصاح للعملاء عن أية ترتيبات خاصة بأتعاب الإحالة أو العمولات التي تدفع، أو يتم الحصول عليها، من محاسب مهني آخر أو من طرف آخر نظير التوصية بخدمات أو منتجات.

بيع أو شراء شركة

٦.٣٣٠ يجوز للمحاسب المهني أن يشتري جزءاً من شركة أو يجوز أن يشتريها بالكامل على تطبيق ١ أساس الدفعات التي سيتم دفعها للأفراد الذين كانوا يملكون الشركة أو لورثتهم أو القائمين على أملاكهم. لا تشكل هذه المدفوعات أتعاب إحالة أو عمولات فيما يتعلق بأغراض هذا القسم.

القسم ٣٤٠

المغريات، وتشمل الهدايا والضيافة

مقدمة

١. ٣٤٠. يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.
٢. ٣٤٠. قد يؤدي عرض المغريات أو قبولها إلى خلق تهديد مصلحة شخصية، أو تهديد تآلف، أو تهديد مضايقة وهي التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، وخاصة مبادئ النزاهة، والموضوعية، والسلوك المهني.
٣. ٣٤٠. يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم على تقديم المغريات وقبولها عند أداء الأنشطة المهنية التي لا تشكل عدم امتثال للقوانين واللوائح. ويتطلب هذا القسم أيضاً من المحاسب المهني أن يمتثل للقوانين واللوائح ذات العلاقة عند عرض المغريات أو قبولها.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٤. ٣٤٠. المغريات هي أشياء، أو مواقف، أو فعال تستخدم كوسيلة للتأثير على سلوك شخص آخر، ولكن ليس بالضرورة بغرض التأثير بشكل غير ملائم على سلوك ذلك الشخص. قد تتنوع المغريات بداية من الضيافة البسيطة بين المحاسبين المهنيين والعملاء الحاليين أو المحتملين ووصولاً إلى الأفعال التي ينتج عنها عدم الامتثال للقوانين. قد تأخذ المغريات أشكال مختلفة، على سبيل المثال:

- الهدايا.
- الضيافة.
- الترفيه.
- التبرعات السياسية أو الخيرية.
- السعي لتكوين صداقات أو الحصول على الولاء.
- التوظيف أو الفرص التجارية الأخرى.
- المعاملة التفضيلية، أو الحقوق أو المزايا.

المغريات الممنوعة بموجب القوانين أو اللوائح

٥.٣٤٠ في كثير من دوائر الاختصاص، هناك قوانين ولوائح، مثل القوانين واللوائح المتعلقة بالرشوة ومتطلبات والفساد، التي تمنع عرض أو قبول المغريات في بعض الحالات. يجب على المحاسب المهني أن يفهم تلك القوانين واللوائح ويمتثل لها عند مواجهته لتلك المواقف.

المغريات غير الممنوعة بموجب القوانين واللوائح

٦.٣٤٠ عرض المغريات غير الممنوعة بموجب القوانين أو اللوائح أو قبولها قد يخلق تهديداً يمس تطبيق ١ الالتزام بالمبادئ الأساسية.

المغريات بغرض التأثير السيء على السلوك

٧.٣٤٠ يجب ألا يعرض المحاسب المهني، أو يشجع الآخرين على عرض، أية مغريات والتي تكون الهدف منها، أو التي يرى المحاسب المهني أن طرف آخر مطلع ومعقول سيعتبر على الأرجح أنها تمت، بهدف التأثير بشكل غير ملائم على سلوك المتلقي أو سلوك شخص آخر.

٨.٣٤٠ يجب ألا يقبل المحاسب المهني، أو يشجع الآخرين على قبول، أية مغريات والتي يكون الهدف منها، أو التي يرى المحاسب المهني أن طرف آخر مطلع ومعقول سيعتبر على الأرجح أنها تمت، بهدف التأثير بشكل غير ملائم على سلوك المتلقي أو سلوك شخص آخر.

٩.٣٤٠ يعتبر أن المغريات تؤثر بشكل سيء على سلوك الأشخاص إذا تسببت في تصرف الشخص بأسلوب غير أخلاقي. يمكن توجيه هذا التأثير السيء إلى المتلقي أو إلى شخص آخر له نفس العلاقة بالمتلقي. وتعد المبادئ الأساسية إطاراً ملائماً يمكن أن يرجع إليه المحاسبون المهنيون عند تحديدهم لما يشكل سلوكاً غير أخلاقي من جهة المحاسب، وعند الضرورة بالمثل، الأشخاص الآخرين.

٩.٣٤٠ ينشأ انتهاك مبدأ النزاهة الأساسي عندما يعرض المحاسب المهني أو يقبل، أو يساعد الآخرين على عرض أو قبول، مغريات في حال كان الهدف هو التأثير بشكل سيء على سلوك المتلقي أو على سلوك شخص آخر.

٩.٣٤٠ ويتطلب تحديد إذا كانت هناك نية حقيقية أو متصورة للتأثير بشكل سيء على السلوك ممارسة الحكم المهني. وفيما يلي بعض العوامل الهامة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار:

- طبيعة، وتكرار، وقيمة المغريات وأثرها التراكمي.
- وقت عرض المغريات فيما يتعلق بأي تصرف أو قرار قد يتأثر بها.

- ما إذا كانت المغريات من ضمن العرف أو الممارسات الثقافية، على سبيل المثال، عرض هدية بمناسبة الأعياد الدينية أو حفلات الزفاف.
- ما إذا كانت المغريات تمثل جزءاً تابعاً للنشاط المهني، على سبيل المثال، عرض أو قبول دعوة على الغداء في اجتماع عمل.
- ما إذا كان عرض المغريات قاصراً على متلقي واحد أم على مجموعة من المتلقين. وقد تكون المجموعة الأكثر اتساعاً داخلية أو خارجية، مثل العملاء الآخرون أو الباعة.
- أدوار ومواقع الأشخاص في الشركة أو لدى العميل الذين يعرضون أو تعرض عليهم المغريات.
- ما إذا كان المحاسب المهني على علم، أو كان لديه سبب يدعو للاعتقاد، أن قبول المغريات سيؤدي إلى انتهاك السياسات والإجراءات الخاصة بصاحب العمل المقابل.
- درجة الشفافية التي يتم من خلالها عرض المغريات.
- ما إذا كان المتلقي قد تم طلب الحصول على أحد المغريات.
- السمعة السابقة أو السلوك المعروف عن الطرف مقدم العرض.

النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات

- ١٠.٣٤٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني أن هناك أحد المغريات الذي تم عرضه مع وجود قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل سيء على السلوك، قد تكون هناك إمكانية لاستمرار ظهور التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية حتى مع تلبية المتطلبات الواردة في الفقرتين ٧.٣٤٠ و ٨.٣٤٠ متطلبات.
- ١٠.٣٤٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها من بين الإجراءات الوقائية لمعالجة التهديدات: تطبيق ٢
- إبلاغ الإدارة العليا بالشركة أو أولئك المسؤولين عن الحوكمة لدى العميل فيما يتعلق بالعرض.
 - تعديل أو إلغاء علاقة العمل مع العميل.

المغريات التي لا تكون بقصد التأثير بشكل سيء على السلوك

- ١١.٣٤٠ يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في إطار المفاهيم عندما يخلص المحاسب المهني إلى عدم وجود قصد حقيقي أو متصور للتأثير على سلوك المتلقي أو على سلوك شخص آخر بشكل سيء.

- ١١ .٣٤٠ إذا كانت مثل هذه المغريات طفيفة ولا يترتب عليها أية تبعات، فإن أية تهديدات تظهر تطبيق ٢ جرائها ستكون في المستوى المقبول.
- ١١ .٣٤٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الحالات التي قد يؤدي فيها عرض أو قبول المغريات إلى تطبيق ٣ ظهور تهديدات حتى وإن خلس المحاسب المهني إلى عدم وجود قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل سيء على السلوك:
- تهديدات المصلحة الشخصية.
 - يعرض على المحاسب المهني ضيافة من مستملك محتمل لشركة العميل أثناء تقديم المحاسب لخدمات تمويل لشركة العميل.
 - تهديدات التآلف
 - يصطحب المحاسب المهني أحد الموردين أو الباعة لحضور أحداث رياضية بشكل متكرر.
 - تهديدات المضايقة
 - قبول المحاسب المهني لضيافة، والتي يمكن تصور أن طبيعتها غير ملائمة في حال تم الإفصاح عنها للعامّة.
- ١١ .٣٤٠ تشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى تلك التهديدات التي ظهرت نتيجة عرض أو قبول تطبيق ٤ تلك المغريات نفس العوامل الموضحة في الفقرة ٣٤٠ .٩ تطبيق ٣ الخاصة بتحديد القصد.
- ١١ .٣٤٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الإجراءات التي قد تقضي على التهديدات التي تظهر جراء تطبيق ٥ عرض أو قبول تلك المغريات:
- رفض أو عدم عرض المغريات.
 - نقل مسؤولية تقديم أية خدمات مهنية للعميل إلى شخص آخر يعتقد المحاسب المهني أنه، أو من المتصور أنه، لن يتأثر بشكل غير ملائم عند تقديم الخدمات.
- ١١ .٣٤٠ وفيما يلي بعض الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تطبيق ٦ التهديدات التي تظهر جراء عرض أو قبول تلك المغريات:
- التزام الشفافية مع الإدارة العليا للشركة أو لشركة العميل بشأن عرض أو قبول المغريات.
 - تسجيل المغريات في سجل تشرف عليه الإدارة العليا في الشركة أو يشرف عليه شخص آخر يكون مسؤول عن التزام الشركة بأخلاقيات العمل أو يحتفظ به العميل.

- اسناد مهمة مراجعة أي عمل تم إنجازه وأية قرارات اتخذها المحاسب المهني فيما يتعلق بالعميل الذي قبل المحاسب الحصول على أحد المغريات منه إلى مراجع ملائم لم يكن مشتركاً في تقديم الخدمة المهنية.
- التبرع بالمغريات للمؤسسات الخيرية بعد الحصول عليها والإفصاح بشكل ملائم عن هذا التبرع، على سبيل المثال، إلى أحد أعضاء الإدارة العليا في الشركة أو للشخص الذي قدم العرض.
- سداد تكلفة المغريات التي تم الحصول عليها، مثل الضيافة.
- بأقصى سرعة، رد المغريات، مثل الهدايا، بعد قبولها مبدئياً.

أفراد العائلة المقربين أو المباشرين

- ١٢.٣٤٠ يجب أن يظل المحاسب المهني متنبهاً للتهديدات المحتملة التي قد تمس التزامه بالمبادئ الأساسية التي تظهر جراء عرض المغريات:
- متطلبات
- (أ) من قبل أحد أفراد عائلة المحاسب المقربين أو المباشرين على عميل حالي أو محتمل لدى المحاسب.
- (ب) على أحد أفراد عائلة المحاسب المقربين أو المباشرين من قبل عميل حالي أو محتمل لدى المحاسب.
- ١٣.٣٤٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني أنه قد تم عرض أحد المغريات على أحد أفراد عائلته المقربين أو المباشرين أو أن أحد أفراد عائلته المقربين أو المباشرين قد عرض أحد المغريات، وخلص المحاسب إلى أن القصد من وراء ذلك هي التأثير بشكل غير ملائم على سلوك المحاسب أو على سلوك عميل حالي أو محتمل لدى المحاسب، أو رأى أن طرف آخر عاقل ومطلع من المحتمل أن يخلص إلى وجود هذا القصد، يجب أن يواجه المحاسب المهني نصيحة إلى عضو عائلته المقرب أو المباشر بعدم عرض أو قبول المغريات.
- ١٣.٣٤٠ العوامل الموضحة في الفقرة ٩.٣٤٠ تطبيق ٣ هي عوامل ذات صلة بتحديد إذا كان هناك قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل سيء على سلوك المحاسب المهني أو الطرف المقابل. ومن العوامل الأخرى ذات العلاقة هي طبيعة أو قرب العلاقة بين:
- تطبيق ١
- (أ) المحاسب وعضو العائلة المقرب أو المباشر؛
- (ب) عضو العائلة المقرب أو المباشر والعميل الحالي أو المحتمل، و
- (ج) المحاسب والعميل الحالي أو المحتمل.

على سبيل المثال، قد يشير عرض توظيف، خارج سياق عملية التوظيف الطبيعية، لزوج المحاسب من قبل عميل يقدم له المحاسب خدمة مهنية متعلقة بتقييم الأعمال التجارية في عملية بيع محتملة، إلى ذلك القصد.

١٣.٣٤٠ المادة التطبيقية الواردة في الفقرة ١٠.٣٤٠ تطبيق ٢ هي أيضاً ذات صلة بمعالجة التهديدات التي قد تظهر عندما يكون هناك قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل سيء على سلوك المحاسب المهني أو على سلوك العميل الحالي أو المحتمل حتى وإن أخذ عضو العائلة المقرب أو المباشر بالنصيحة التي تم إسداؤها وفقاً لفقرة ١٣.٣٤٠ متطلبات.

تطبيق إطار المفاهيم

١٤.٣٤٠ إذا نما إلى علم المحاسب المهني أنه قد تم تقديم أحد المغريات وفقاً لأحد الحالات التي تطبيق ١ تم تناولها في الفقرة ١٢.٣٤٠ متطلبات، قد تظهر تهديدات تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية في الحالات التالية:

(أ) يعرض عضو العائلة المقرب أو المباشر أو يقبل أحد المغريات في مخالفة للنصيحة التي أسداها المحاسب المهني وفقاً للفقرة ١٣.٣٤٠ متطلبات؛ أو
(ب) لا يكون لدى المحاسب سبباً يدفعه للاعتقاد بوجود قصد حقيقي أو متصور للتأثير بشكل سيء على سلوك المحاسب أو على سلوك عميل حالي أو محتمل.

١٤.٣٤٠ المواد التطبيقية الواردة في الفقرات ١١.٣٤٠ إلى ١١.٣٤٠ تطبيق ٦ هي مواد ذات صلة بأغراض تحديد التهديدات وتقييمها ومعالجتها. وتشمل العوامل ذات الصلة بتقييم مستوى التهديدات في هذه الحالات طبيعة وقرب العلاقة الموضحة في الفقرة ١٣.٣٤٠.١ تطبيق ١٣

إعتبارات أخرى

١٥.٣٤٠ إذا واجه المحاسب المهني أو إذا تم إعلامه بمغريات قد ينتج عنها عدم امتثال أو اشتباه تطبيق ١ في عدم امتثال للقوانين واللوائح من قبل العميل أو من قبل الأشخاص الذين يعملون لدى العميل أو وفقاً لتوجيهاته، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٣٦٠.

١٥.٣٤٠ إذا عرض عميل التدقيق هدايا أو ضيافة على شركة، أو شركة ضمن شبكة أو على عضو تطبيق ٢ في فريق التدقيق، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٤٢٠.

١٥.٣٤٠ إذا عرض عميل تأكيد هدايا أو ضيافة على شركة أو على عضو في فريق التأكيد، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٩٠٦.

القسم ٣٥٠

الوصاية على أصول العملاء

مقدمة

٣٥٠. ١ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٣٥٠. ٢ يؤدي الاحتفاظ بأصول العملاء إلى خلق تهديد مصلحة شخصية أو تهديدات أخرى تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية للسلوك المهني والموضوعية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

قبل تولي الوصاية

٣٥٠. ٣ يجب ألا يتولى المحاسب المهني الوصاية على أموال العملاء أو الأصول الأخرى إلا **متطلبات** إذا سُمح له بذلك بقوة القانون ووفقاً لأية شروط أخرى يمكن من خلالها تولي تلك الوصاية.

٣٥٠. ٤ كجزء من إجراءات قبول العميل والعملية المتعلقة بتولي الوصاية على أموال أو أصول **متطلبات** العملاء، يجب على المحاسب المهني أن:
(أ) يستعلم عن مصدر هذه الأصول؛ و
(ب) يأخذ في الاعتبار الالتزامات القانونية والتنظيمية ذات العلاقة.

٣٥٠. ٤ قد يؤدي الاستعلام عن مصدر أصول العميل إلى الكشف عن أن تلك الأصول قد تم **تطبيق ١** الحصول عليها من أنشطة غير قانونية، من غسل الأموال على سبيل المثال. وفي تلك الحالات، ينشأ تهديد ويتم تطبيق أحكام القسم ٣٦٠.

بعد تولي الوصاية

٣٥٠. ٥ يجب على محاسب مهني مؤتمن على أموال الآخرين أو أصولهم الأخرى أن: **متطلبات**
(أ) يمتثل للقوانين واللوائح المتعلقة بالاحتفاظ بهذه الأصول ومحاسبتها.
(ب) يحتفظ بهذه الأصول منفصلة عن الأصول الشخصية أو أصول الشركة؛
(ج) يستخدم الأصول فقط للغرض المقرر لها؛ و

(د) أن يكون مستعداً في جميع الأوقات لمحاسبة تلك الأصول وأي دخل أو أرباح
أسهم أو مكاسب متحققة عنها، تجاه أي أشخاص مستحقين لهذه المحاسبة؛ و

القسم ٣٦٠

الاستجابة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح

مقدمة

١. ٣٦٠ يطلب من المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات.

٢. ٣٦٠ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تهديد مضايقة يمس الالتزام بمبادئ النزاهة والسلوك المهني عندما يصبح المحاسب المهني على دراية بعدم الامتثال أو بالاشتباه في عدم الامتثال للقوانين واللوائح.

٣. ٣٦٠ يمكن أن يواجه المحاسب المهني أو أن يكون على بينة بحدوث عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين واللوائح خلال تقديم الخدمات المهنية للعميل. يرشد هذا القسم المحاسب عند تقييمه لتداعيات تلك المسألة والإجراءات التي يمكن اتخاذها استجابة لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال بما يلي:

(أ) القوانين واللوائح المعروفة عموماً بأن لها تأثيراً مباشراً على تحديد المبالغ والإفصاحات الهامة في البيانات المالية للعميل؛ و

(ب) القوانين واللوائح الأخرى التي ليس لها تأثير مباشر على تحديد المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية للعميل، ولكن الامتثال لها يعتبر أساسياً بالنسبة للجوانب التشغيلية لأعمال العميل ولقدرته على الاستمرار في عمله ولتجنب العقوبات الجوهرية.

أهداف المحاسب المهني فيما يتعلق بعدم الامتثال للقوانين واللوائح

٤. ٣٦٠ من العلامات المميزة لمهنة المحاسبة قبولها لمسؤولية التصرف من أجل الصالح العام. وعند الاستجابة لعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، فإن أهداف المحاسب المهني هي:

(أ) الالتزام بالمبادئ الأساسية للنزاهة والسلوك المهني؛ و

(ب) تنبيه الإدارة، أو، إذا لزم الأمر، المسؤولين عن الحوكمة لدى العميل للسعي إلى:

(١) تمكينهم من تصحيح أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال المحدد أو المشتبه به؛ أو

- (٢) منع الوقوع في عدم الامتثال في حال لم يحدث بعد؛ و
(ج) اتخاذ إجراءات إضافية بما يخدم الصالح العام حسب الاقتضاء.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٥.٣٦٠ يشمل عدم الامتثال للقوانين واللوائح (عدم الامتثال) حالات الخطأ والتقصير، سواءً عن تطبيق ١ قصد أو غير قصد بما يخالف القوانين أو اللوائح السائدة والتي يرتكبها أحد الأطراف التالية:

- (أ) عميل؛
(ب) المسؤولون عن الحوكمة في شركة العميل؛
(ج) إدارة العميل؛ أو
(د) أشخاص آخرون يعملون لصالح العميل أو وفقاً لتوجيهاته.

٥.٣٦٠ تشمل الأمثلة على القوانين واللوائح التي يتناولها هذا القسم تلك التي تتعامل مع:

- تطبيق ٢
- الاحتيال والفساد والرشوة.
 - غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعوائد الجريمة.
 - أسواق الأوراق المالية والمتاجرة بها.
 - الخدمات المصرفية والمنتجات والخدمات المالية الأخرى.
 - حماية البيانات.
 - التزامات ودفعات الضريبة والتقاعد.
 - حماية البيئة.
 - الصحة والسلامة العامة.

٥.٣٦٠ يمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى الغرامات أو المقاضاة أو عواقب أخرى على العميل والتي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على بياناته المالية. وعلى نحو مهم، يمكن أن يكون لعدم الامتثال دلالات أكبر على الصالح العام من حيث الضرر الكبير المحتمل على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. ولغايات هذا القسم، فإن الفعل الذي يؤدي إلى ضرر كبير هو الفعل الذي يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة على أي من الأطراف المذكورة فيما يتعلق بالأمور المالية أو غير المالية. ومن الأمثلة على ذلك الإعداد لعمية احتيال تؤدي إلى خسائر مالية مادية للمستثمرين وخرق للقوانين واللوائح البيئية مما يؤدي إلى تهديد صحة وسلامة الموظفين أو الجمهور العام.

٦ .٣٦٠ في بعض دوائر الاختصاص، هناك أحكام قانونية أو تنظيمية تحكم كيفية تعامل المحاسب المهني مع عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، والتي يمكن أن تختلف عما هو وارد في هذا القسم أو تتجاوزه. وعند مواجهة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال، يتحمل المحاسب المهني مسؤولية تكوين فهم لتلك الأحكام والالتزام بها، بما في ذلك:

(أ) أية متطلبات للإبلاغ عن المسألة إلى السلطات المعنية؛ و

(ب) أي حظر على تنبيه العميل.

٦ .٣٦٠ قد ينشأ الحظر على تنبيه العميل، على سبيل المثال، عن تشريع لمكافحة غسيل الأموال.

تطبيق ١

٧ .٣٦٠ يطبق هذا القسم بغض النظر عن طبيعة العميل، سواء كان العميل منشأة مصلحة عامة أو لم يكن كذلك.

تطبيق ١

٧ .٣٦٠ لا يطلب من المحاسب المهني الذي يواجه أو الذي يصبح على دراية بمسائل غير مؤثرة بشكل واضح أن يلتزم بتطبيق هذا القسم. ويعتمد تحديد ما إذا كانت المسألة مؤثرة من عدمه على التقدير المهني المتعلق بطبيعة المسألة وتأثيرها، المالي أو غير المالي، على العميل، وعلى الأطراف ذات العلاقة بالعميل، وعلى الجمهور العام.

٧ .٣٦٠ لا يتناول هذا القسم ما يلي:

(أ) سوء السلوك الشخصي غير المرتبط بالنشاطات التجارية للعميل؛ و

(ب) عدم الامتثال من طرف آخر غير الأطراف الموضحة في الفقرة ٥ .٣٦٠ تطبيق

١. ويشمل ذلك على سبيل المثال، الظروف التي تم فيها التعاقد مع محاسب مهني من قبل العميل للقيام بمهمة العناية اللازمة على منشأة طرف آخر، ويكون عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال قد وقع من قبل منشأة الطرف الآخر.

ومع ذلك يمكن أن يستفيد المحاسب المهني من توجيهات هذا القسم في دراسة كيفية الاستجابة لهذه الحالات.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

٨ .٣٦٠ تتحمل الإدارة، تحت إشراف المسؤولين عن الحوكمة، مسؤولية ضمان إجراء النشاطات التجارية للعميل وفقاً للقوانين واللوائح. وتتحمل الإدارة والمسؤولون عن الحوكمة أيضاً مسؤولية تحديد ومعالجة أي عدم امتثال من قبل:

(أ) العميل؛

(ب) شخص مكلف بالحوكمة في المنشأة؛

- (ج) عضو في الإدارة؛ أو
(د) أشخاص آخرون يعملون لصالح العميل أو وفقاً لتوجيهاته.

مسؤوليات جميع المحاسبين المهنيين

٩.٣٦٠ عندما يصبح المحاسب المهني على دراية بمسألة ينطبق عليها هذا القسم، فإن عليه متطلبات اتخاذ الخطوات اللازمة للامتثال لهذا القسم في الوقت المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار فهم المحاسب المهني لطبيعة المسألة والضرر المحتمل على مصالح المنشأة أو المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام.

تدقيق البيانات المالية

تكوين الفهم بشأن المسألة

١٠.٣٦٠ إذا كان المحاسب المهني المكلف بأداء تدقيق على البيانات المالية على دراية بوجود متطلبات معلومات تتعلق بحالة عدم امتثال أو اشتباه في عدم امتثال، يتعين على المحاسب المهني تكوين فهم بشأن المسألة. يشمل هذا الفهم طبيعة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال والظروف التي حدث فيها أو التي يمكن أن يحدث فيها عدم الامتثال.

١٠.٣٦٠ قد يصبح المحاسب المهني على دراية بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال أثناء تطبيق ١ أداء عملية أو من خلال معلومات يحصل عليها من أطراف أخرى.

١٠.٣٦٠ يتوقع من المحاسب المهني تطبيق المعرفة والتقدير المهني والخبرة، ولكن من غير المتوقع تطبيق ٢ أن يمتلك مستوى معرفة بالقوانين واللوائح يفوق ما هو مطلوب للقيام بالعميلة. أما مسألة ما إذا كان الفعل يشكل عدم امتثال فهو أمر تحدده محكمة أو جهة قضائية مختصة أخرى.

١٠.٣٦٠ وبناءً على طبيعة وأهمية المسألة يجوز أن يطلب المحاسب المهني وبشكل سري مشورة تطبيق ٣ آخرين ضمن الشركة، أو شركة ضمن شبكة أو من هيئة مهنية، أو مستشار قانوني.

١١.٣٦٠ إذا حدد المحاسب أو اشتبه في حدوث أو إمكانية حدوث عدم امتثال، يناقش المحاسب متطلبات هذه المسألة مع المستوى الملائم في الإدارة، وحسب الاقتضاء، مع المسؤولين عن الحوكمة.

١١. ٣٦٠ يهدف هذا النقاش إلى توضيح فهم المحاسب المهني للحقائق والظروف ذات العلاقة تطبيق ١ بالمسألة وعواقبها المحتملة. وقد يدفع هذا النقاش الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة على التحقيق في المسألة.

١١. ٣٦٠ وتحديد المستوى الملائم من الإدارة الذي ستم معه مناقشة المسألة هو أمر يخضع للتقدير المهني. وتشمل العوامل الهامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

- طبيعة وظروف المسألة.
- الأشخاص المتورطين فعلياً أو من المحتمل تورطهم.
- احتمالية التواطؤ.
- العواقب المحتملة للمسألة.
- ما إذا كان هذا المستوى من الإدارة قادراً على التحقيق في المسألة واتخاذ الإجراءات الملائمة.

١١. ٣٦٠ عادة ما يكون المستوى الملائم من الإدارة هو المستوى الأعلى بدرجة واحدة على الأقل تطبيق ٣ من مستوى الشخص أو الأشخاص المشتركين أو الذين من المحتمل أن يشاركوا في المسألة. وفي سياق المجموعات، قد يكون المستوى الملائم من الإدارة هو إدارة المنشأة التي تسيطر على منشأة العميل.

١١. ٣٦٠ قد ينظر المحاسب المهني أيضاً في مناقشة المسألة مع المدققين الداخليين، حيثما أمكن. تطبيق ٤

١٢. ٣٦٠ إذا رأى المحاسب المهني أن الإدارة متورطة في عدم الامتثال أو في الاشتباه في عدم متطلبات الامتثال، فإنه يناقش المسألة مع المسؤولين عن الحوكمة.

معالجة المسألة

١٣. ٣٦٠ يجب على المحاسب المهني تقديم المشورة والنصح للإدارة باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب مع المسؤولين عن الحوكمة أثناء قيامه بمناقشتهم بعدم الامتثال أو

- الاشتباه في عدم الامتثال إذا لم يقوموا بذلك بالفعل من أجل:
- (أ) تصحيح أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال؛ أو
 - (ب) منع الوقوع في عدم الامتثال في حال عدم وقوعه بعد؛ أو
 - (ج) الإفصاح عن هذا الأمر للسلطات المعنية إذا تطلب القانون أو النظام ذلك وإذا اعتبر ذلك ضرورياً من أجل المصلحة العامة.

١٤ .٣٦٠ يجب أن يدرس المحاسب المهني ما إذا كانت إدارة العميل والمسؤولين عن الحوكمة على متطلبات علم بمسؤولياتهم القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال.

١٤ .٣٦٠ إذا لم تفهم الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة مسؤولياتهم القانونية والتنظيمية فيما يتعلق تطبيق ١ بالمسألة، قد يقترح المحاسب المهني مصادر ملائمة للمعلومات أو يقترح عليهم الحصول على مشورة قانونية.

١٥ .٣٦٠ يجب على المحاسب المهني الامتثال لما يلي:
متطلبات (أ) القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم الإبلاغ عن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى السلطة المعنية؛ و

(ب) المتطلبات اللازمة بموجب معايير التدقيق، والتي تشمل ما يلي:

- تحديد عدم الامتثال والاستجابة له، بما في ذلك الاحتيال.
- التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.
- دراسة دلالات عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال على تقرير المدقق.

١٥ .٣٦٠ قد تنص بعض القوانين واللوائح على فترة يتم فيها إبلاغ السلطات المعنية عن عدم تطبيق ١ الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال.

التواصل فيما يخص المجموعات

١٦ .٣٦٠ عندما ينمو إلى علم المحاسب المهني أو يشتبه في وقوع عدم امتثال في أي من الحالتين التاليين في سياق المجموعات، فعليه التواصل بهذا الشأن مع شريك العملية في المجموعة ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب قانون أو نظام:-

(أ) يجري المحاسب أعمال تدقيق متعلقة بعنصر لأغراض تدقيق المجموعة.

(ب) يعمل المحاسب على تدقيق البيانات المالية لمنشأة قانونية أو وحدة عمل تشكل جزءاً من مجموعة لأغراض بخلاف تدقيق المجموعة، على سبيل المثال، تدقيق قانوني.

يأتي التواصل مع شريك التدقيق على المجموعة مصحوباً بالاستجابة للمسألة وفقاً لأحكام هذا القسم.

١٦ .٣٦٠ الغرض من التواصل هو إعلام شريك العملية بالمسألة وذلك لتمكينه من اتخاذ قرار، في تطبيق ١ سياق تدقيق المجموعة، فيما إذا كان سيعالج المسألة وفقاً للأحكام الواردة في هذا القسم وكيفية القيام بتلك المعالجة إذا اتخذ هذا القرار. وتُطبق متطلبات التواصل الواردة في الفقرة ١٦ .٣٦٠ متطلبات بغض النظر عما إذا كانت شركة شريك العملية أو شبكة شركاته هي نفس الشركات أو مختلفة عن شركة المحاسب المهني أو شبكة شركاته.

١٧ .٣٦٠ عندما يعلم شريك تدقيق على مجموعة بوقوع عدم امتثال أو الاشتباه في ذلك في مسار متطلبات التدقيق، فعليه أن يراعي في تلك العملية ما إذا كانت المسألة قد تكون متعلقة بما يلي:

(أ) عنصر أو أكثر يخضع للتدقيق لأغراض تدقيق المجموعة.

(ب) منشأة قانونية أو وحدة عمل أو أكثر تمثل جزءاً من مجموعة وتخضع بياناتها المالية للتدقيق لأغراض بخلاف تدقيق المجموعة، على سبيل المثال، تدقيق قانوني.

١٨ .٣٦٠ إذا كان عدم الامتثال أو عدم الامتثال المشتبه به مرتبطاً بعنصر أو أكثر محدد في فقرة متطلبات ١٧.٣٦٠ (أ) والمنشآت القانونية أو وحدات العمل المحددة في فقرة المتطلبات ١٧.٣٦٠ (ب)، فعلى الشريك اتخاذ الخطوات اللازمة لإيصال المسألة لمنفذي أعمال التدقيق على العناصر، أو المنشآت القانونية أو وحدات العمل، ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب قانون أو نظام. وعند الضرورة، يرتب الشريك لتلقي الاستفسارات (إما من الإدارة أو من المعلومات المتاحة للجمهور) حول ما إذا كانت المنشآت القانونية أو وحدات العمل ذات العلاقة المحددة في فقرة المتطلبات ١٧.٣٦٠ (ب) تخضع للتدقيق، وإذا كان الوضع كذلك، فعليه التحقق في حدود الممكن عملياً من هوية المدققين.

١٨ .٣٦٠ ويهدف التواصل إلى تمكين المسؤولين عن أعمال التدقيق على العناصر او المنشآت القانونية والوحدات التجارية من الاطلاع على المسألة وتحديد ما إذا كانت ستتم معالجتها تطبيق ١ وفقاً لأحكام هذا القسم، وإن كان سيتم ذلك، ما هي كيفية المعالجة. وتُطبق متطلبات التواصل بغض النظر عما إذا كانت شركة شريك العملية أو شبكة شركاته هي نفس الشركات أو مختلفة عن شركات من يعملون أعمال التدقيق على العناصر أو شبكة شركاتهم، المنشآت القانونية والوحدات التجارية.

تحديد مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية

١٩.٣٦٠ يجب على المحاسب المهني أن يقيم مدى ملائمة استجابة الإدارة، وإذا أمكن، المسؤولين
متطلبات عن الحوكمة.

١٩.٣٦٠ تشمل العوامل الهامة التي تنبغي دراستها عن مدى استجابة الإدارة، وإذا أمكن، المسؤولين
تطبيق ١ عن الحوكمة وتقييمها ما يلي:

- ما إذا كانت الاستجابة قد تمت في الوقت المناسب.
- ما إذا كان قد تم التحقيق في عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال بشكل كافي.
- ما إذا كان قد تم اتخاذ الإجراء لتصحيح أو تصويب أو تخفيف عواقب عدم الامتثال، أو سيتم اتخاذه.
- ما إذا كان قد تم اتخاذ الإجراء لمنع الوقوع في عدم الامتثال في حال لم يحدث بعد، أو سيتم اتخاذه.
- ما إذا كان قد تم اتخاذ الخطوات المناسبة لتقليل مخاطر تكرار الحدوث مثل الضوابط الإضافية أو التدريب أو سيتم اتخاذاها.
- ما إذا كان قد تم الإفصاح عن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى السلطات المعنية إذا كان ذلك ملائماً، أو إذا كان الإفصاح كافياً.

٢٠.٣٦٠ على ضوء استجابة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة إذا لزم الأمر ذلك، يجب أن يحدد
متطلبات المحاسب المهني ما إذا كانت هناك ضرورة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق المصلحة
العامة.

٢٠.٣٦٠ يعتمد تحديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية، وتحديد طبيعة تلك الإجراءات ومقدارها،
تطبيق ١ على عدة عوامل منها:

- الإطار القانوني والتنظيمي.
- مدى أهمية وخطورة الأمر.
- مدى انتشار الأمر لدى العميل.
- ما إذا توفرت الثقة لدى المحاسب المهني بنزاهة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة إذا لزم الأمر ذلك.
- وجود احتمالية لحدوث عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال مرة أخرى.
- وجود دليل موثوق على ضرر كبير فعلي أو محتمل على مصالح المنشأة أو المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام.

٢٠. ٣٦٠ من الأمثلة على الظروف التي تؤدي إلى فقدان المحاسب المهني لثقته بنزاهة الإدارة، وتطبيق ٢ والمسؤولين عن الحوكمة، إذا لزم الأمر الحالات التالية:

• اشتباه المحاسب المهني أو امتلاكه دليلاً على تورطهم أو على نيتهم للتورط في عدم الامتثال.

• يكون المحاسب المهني على علم ودراية بعلم الإدارة بوجود عدم امتثال، بشكل يتعارض مع المتطلبات القانونية أو التنظيمية، ولم يتم الإبلاغ أو التصريح بالإبلاغ عن هذا الأمر للسلطات المعنية خلال فترة معقولة.

٢١. ٣٦٠ عند تحديد الحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية وتحديد طبيعتها ومقدارها، يجب على **متطلبات** المحاسب المهني ممارسة التقدير المهني مع الأخذ بعين الاعتبار أن طرف آخر منطقي ومطلع، عند تقدير جميع الحقائق والظروف المتوفرة للمحاسب المهني في ذلك الوقت، سيخلص على الأرجح إلى أن المحاسب المهني قد تصرف بشكل مناسب لخدمة المصلحة العامة.

٢١. ٣٦٠ يمكن أن تشمل الإجراءات الإضافية التي يتخذها المحاسب المهني ما يلي: **تطبيق ١**

• الإفصاح عن الأمر للسلطات المعنية حتى بعدم وجود مطلب قانوني أو تنظيمي للقيام بذلك.

• الانسحاب من العملية والعلاقة المهنية إذا كان القانون أو اللائحة يسمحان بذلك.

٢١. ٣٢٠ لا يعد الانسحاب من العملية والعلاقة المهنية بديلاً عن اتخاذ الإجراءات التي قد تكون **تطبيق ٢** هناك حاجة لاتخاذها لتحقيق أهداف المحاسب المهني وفقاً لهذا القسم. ومع ذلك، في بعض دوائر الاختصاص، قد تكون هناك محددات على الإجراءات الإضافية التي يُسمح للمحاسب باتخاذها. وفي مثل تلك الحالات، قد يكون الانسحاب هو الإجراء الوحيد المتاح أمام المحاسب.

٢٢. ٣٦٠ عند انسحاب المحاسب المهني من العلاقة المهنية وفقاً للفقرات ٢٠. ٣٦٠ ومتطلبات، **متطلبات** و ٢١. ٣٦٠ تطبيق ١ يجب على المحاسب المهني وفقاً لما ورد في الفقرة ٨. ٣٢٠ متطلبات، وبناءً على طلب المحاسب المقترح، أن يقدم كافة المعلومات والحقائق المتعلقة بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى المحاسب المقترح. يقوم المحاسب السابق بذلك، حتى في الحالات التي تناولتها الفقرة ٨. ٣٢٠ (ب) متطلبات، وهي الحالات التي يرفض فيها العميل أو لا يستطيع منح الإذن للمحاسب السابق بمناقشة شؤون العميل مع المحاسب المقترح، ما لم تمنع القوانين واللوائح ذلك.

٢٢. ٣٦٠ الحقائق والمعلومات الأخرى التي ينبغي تقديمها هي المعلومات والحقائق التي يرى **تطبيق ١** المحاسب السابق أن المحاسب المقترح بحاجة لمعرفة قبل أن يتخذ قراراً بقبول أو رفض تعيين التدقيق. يتناول القسم ٣٢٠ التواصل من ناحية المحاسبين المقترحين.

٢٣.٣٦٠ إذا لم يتمكن المحاسب المقترح من التواصل مع المحاسب السابق، يجب أن يتخذ
متطلبات المحاسب المقترح إجراءات معقولة للحصول على معلومات عن تغيير التعيين من خلال
وسائل أخرى.

٢٣.٣٦٠ تشمل الوسائل الأخرى للحصول على معلومات حول ظروف تغيير التعيين سؤال
تطبيق ١ الأطراف الأخرى أو التحقيقات الخفية عن الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة.

٢٤.٣٦٠ قد يتطلب تقييم المسألة تحليلاً وحكماً مهنياً معقداً، وقد يأخذ المحاسب المهني ما يلي
تطبيق ١ بعين الاعتبار:

- التشاور الداخلي.
- الحصول على مشورة قانونية ليتمكن من فهم الخيارات المتاحة للمحاسب والتداعيات
المهنية أو القانونية المترتبة على اتباع مسار معين من الإجراءات.
- التشاور السري مع جهة مهنية أو تنظيمية.

تحديد إمكانية الإفصاح عن الأمر للسلطات المعنية

٢٥.٣٦٠ يمنع الإفصاح عن الأمر إلى السلطات المعنية إذا كان ذلك مخالفاً للقانون أو اللائحة.
تطبيق ١ وخلافاً لذلك، فإن الغاية من عمل الإفصاح هي تمكين السلطات المعنية من التحقيق
في المسألة واتخاذ الإجراءات لما فيه المصلحة العامة.

٢٥.٣٦٠ يعتمد تحديد القيام بالإفصاح بشكل خاص على طبيعة ومقدار الضرر الفعلي والمحتمل
تطبيق ٢ الذي نجم أو يمكن أن ينجم عن الأمر على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو
الجمهور العام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد المحاسب المهني أن الإفصاح عن
الأمر إلى السلطات المعنية هو الإجراء الملائم في حال:

- كانت المنشأة متورطة في الرشوة (مثلاً، لمسؤولين حكوميين محليين أو أجنبي
لغايات تأمين عقود ضخمة).
- كانت المنشأة خاضعة للتنظيم والمسألة ذات أهمية بحيث تهدد ترخيصها للعمل.
- كانت المنشأة مدرجة في سوق الأوراق المالية ويمكن أن تؤدي المسألة إلى عواقب
سلبية على السوق العادلة والمنظمة للأوراق المالية للمنشأة أو تشكل مخاطر شاملة
على الأسواق المالية.
- كانت المنشأة على الأرجح ستبيع منتجات مضرّة بالصحة أو السلامة العامة.
- كانت المنشأة تروج خطة لعملائها لمساعدتهم في التهرب من الضرائب.

٢٥. ٣٦٠ تحديد ما إذا كان سيتم اتخاذ إجراء الإفصاح يعتمد أيضا عوامل خارجية مثل:
- تطبيق ٣
- وجود سلطات معنية قادرة على استلام المعلومات، وفتح تحقيق في الأمر واتخاذ إجراءات. ويعتمد تحديد السلطات المعنية على طبيعة المسألة، مثل، الجهة التنظيمية للأوراق المالية في حال التقارير المالية الاحتمالية أو وكالة حماية البيئة في حال انتهاك القوانين والأنظمة البيئية.
 - ما إذا كانت هناك حماية قوية وموثوقة من المسؤولية المدنية أو الجنائية أو المهنية أو من الانتقام بموجب التشريع أو النظام، مثل تشريع أو نظام الإبلاغ عن المخالفات.
 - ما إذا كانت هناك تهديدات محتملة أو حقيقية تمس السلامة الجسدية للمحاسب المهني أو أشخاص آخرين.

٢٦. ٣٦٠
- متطلبات
- إذا حدد المحاسب المهني أن الإفصاح عن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى السلطات المعنية هو الإجراء الملائم في ظل الظروف، فإن ذلك الإفصاح يكون مسموحاً به بموجب الفقرة ٣.١١٤ متطلبات من هذه القواعد. وعند القيام بهذا الإفصاح، يجب أن يتصرف المحاسب المهني بنية حسنة ويكون حذراً عن تقديم البيانات والتأكيدات. ويجب أن يدرس المحاسب المهني أيضا ما إذا كان من الملائم إبلاغ العميل بنية المحاسب المهني قبل الإفصاح عن المسألة.

الانتهاك الوشيك

٢٧. ٣٦٠
- متطلبات
- في الظروف الاستثنائية، يمكن أن يتناهى إلى علم المحاسب المهني سلوك فعلي أو محتمل يمكن أن يشكل انتهاكاً وشيكاً للقانون أو اللائحة ويسبب ضرراً كبيراً على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. وبعد التفكير فيما إذا كان من المناسب مناقشة الأمر مع الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة في المنشأة، يجب على المحاسب المهني ممارسة التقدير المهني ليقرر إذا كان سيفصح مباشرة عن المسألة إلى السلطات المعنية من أجل الحيلولة دون وقوع عواقب الانتهاك الوشيك للقانون أو اللوائح. وإذا تم ذلك الإفصاح، فإنه مسموح به بموجب الفقرة ٣.١١٤ متطلبات من قواعد السلوك.

التوثيق

٢٨ .٣٦٠

متطلبات

فيما يتعلق بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال الذي يندرج ضمن نطاق هذا القسم، يجب على المحاسب المهني أن يوثق:

- كيفية استجابة الإدارة، وإذا أمكن، المسؤولين عن الحوكمة للمسألة.
- الإجراء الذي فكر فيه المحاسب المهني والتقدير التي قام بها والقرارات التي تم اتخاذها، مع الأخذ بعين الاعتبار اختبار الطرف الآخر المعقول والمطلع.
- مدى اقتناع المحاسب المهني بأنه وفي بمسؤولياته المحددة في الفقرة ٣٦٠ .٢٠ متطلبات.

٢٨ .٣٦٠

تطبيق ١

يتم التوثيق علاوة على الامتثال لمتطلبات التوثيق الواردة في معايير التدقيق المعمول بها. تقتضي معايير التدقيق الدولية، على سبيل المثال، من المحاسب المهني الذي يقوم بالتدقيق على البيانات المالية أن:

- يعد الوثائق الكافية لإتاحة المجال لفهم المسائل الهامة الناشئة خلال التدقيق، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، والتقدير المهنية الهامة التي تم عملها أثناء الوصول إلى تلك الاستنتاجات؛ و
- يوثق النقاشات حول المسائل الهامة مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وغيرهم، بما في ذلك طبيعة المسائل الهامة التي تمت مناقشتها ومتى ومع من تمت المناقشات؛ و
- يوثق عدم الامتثال المحدد أو المشتبه به، ونتائج النقاش مع الإدارة، وحيثما أمكن، المسؤولين عن الحوكمة والأطراف الأخرى خارج المنشأة.

الخدمات المهنية غير المتعلقة بالتدقيق على البيانات المالية

تكوين فهم بشأن المسألة ومعالجتها مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

٢٩ .٣٦٠

متطلبات

إذا تناهى إلى علم المحاسب المهني المكلف بتقديم خدمات مهنية غير متعلقة بالتدقيق على البيانات المالية معلومات تتعلق بوجود عدم امتثال أو اشتباه في عدم امتثال، فيجب على المحاسب المهني السعي إلى تكوين فهم بشأن المسألة، بما في ذلك طبيعة عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال والظروف التي وقع فيها أو يمكن أن يقع فيها.

- ٢٩ .٣٦٠ من المتوقع من المحاسب المهني تطبيق المعرفة والتقدير المهني والخبرة، ولكن لا يتوقع
تطبيق ١ منه أن يمتلك مستوى معرفة بالقوانين واللوائح يفوق ما هو مطلوب للخدمة المهنية التي
تم تكليف المحاسب بها. ومسألة ما إذا كان الفعل يشكل عدم امتثال فعلي هي في
النهاية مسألة يتم تحديدها من قبل محكمة أو جهة قضائية مختصة أخرى.
- ٢٩ .٣٦٠ واستناداً إلى طبيعة وأهمية المسألة، قد يطلب المحاسب المهني بشكل سري مشورة آخرين
تطبيق ٢ ضمن الشركة، أو شركة ضمن شبكة أو من هيئة مهنية، أو مستشار قانوني.
- ٣٠ .٣٦٠ إذا حدد المحاسب المهني أو اشتبه بحدوث عدم امتثال أو احتمالية وقوعه، يجب على
متطلبات المحاسب المهني مناقشة المسألة مع المستوى الإداري الملائم. وإذا كان لدى المحاسب
المهني قدرة على الوصول إلى المسؤولين عن الحوكمة، فإنه يناقش المسألة معهم حسب
الاقتضاء.
- ٣٠ .٣٦٠ يهدف هذا النقاش إلى توضيح فهم المحاسب المهني للحقائق والظروف ذات الصلة
تطبيق ١ بالمسألة وعواقبها المحتملة. وقد يحث النقاش الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة على
التحقيق في المسألة.
- ٣٠ .٣٦٠ المستوى الإداري الملائم الذي ينبغي مناقشة المسألة معه يعتبر قضية تقدير مهني.
تطبيق ٢ وتشمل العوامل الهامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ما يلي:
- طبيعة وظروف المسألة.
 - الأشخاص المتورطين فعلياً أو المحتمل تورطهم.
 - احتمالية التواطؤ.
 - العواقب المحتملة للمسألة.
 - ما إذا كان ذلك المستوى الإداري قادراً على التحقيق في المسألة واتخاذ الإجراءات
المناسبة.

إيصال المسألة إلى المدقق الخارجي للمنشأة

- ٣١ .٣٦٠ إذا كان المحاسب المهني يؤدي خدمات غير متعلقة بالتدقيق:
- متطلبات (أ) لعميل تدقيق لدى الشركة؛ أو
- (ب) على عنصر لعميل التدقيق لدى الشركة،

فيجب على المحاسب المهني إيصال عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال داخل
الشركة، إلا إذا كان ذلك محظوراً بموجب القوانين أو اللوائح. ويجب أن يتم التواصل

وفقاً لبروتوكولات وإجراءات الشركة أو، في حال عدم وجود هذه البروتوكولات والإجراءات، مباشرة مع شريك عملية التدقيق.

٣٢٠. ٣٢ إذا كان المحاسب المهني يؤدي خدمات غير متعلقة بالتدقيق:

متطلبات

(أ) لعميل تدقيق في شركة ضمن شبكة؛ أو

(ب) على عنصر لعميل التدقيق في شبكة ضمن شبكة،

فيجب على المحاسب المهني التفكير فيما إذا كان يتوجب عليه إيصال عدم الامتثال أو الاشتباه بعدم الامتثال إلى الشركة ضمن شبكة. وعند القيام بالتواصل، فيجب أن يتم وفقاً لبروتوكولات وإجراءات الشبكة أو، في حال عدم وجود هذه البروتوكولات والإجراءات، مباشرة مع شريك عملية التدقيق.

٣٣٠. ٣٣ إذا كان المحاسب المهني يؤدي خدمات غير متعلقة بالتدقيق لعميل ليس:

متطلبات

(أ) عميل تدقيق للشركة أو شركة ضمن شبكة؛ أو

(ب) عنصر لعميل التدقيق لدى الشركة أو شركة ضمن شبكة.

فيجب على المحاسب المهني التفكير فيما إذا كان يتوجب عليه إيصال عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى الشركة التي تعتبر مدققاً خارجياً للعميل، إن وجدت.

العوامل الهامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار

٣٤٠. ٣٤ تشمل العوامل الهامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التواصل وفقاً للقرارات من

تطبيق ١ ٣٦٠. ٣١ متطلبات إلى ٣٦٠. ٣٣ متطلبات ما يلي:

- ما إذا كان ذلك سيكون مخالفاً للقوانين واللوائح.
- ما إذا كانت هناك قيوداً على الإفصاح مفروضة من قبل هيئة تنظيمية أو مدعٍ عام في تحقيق جارٍ بشأن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال.
- ما إذا كانت الغاية من العملية هي التحقيق في عدم امتثال محتمل ضمن المنشأة لتمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- ما إذا كانت الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة قد اطلعوا المدقق الخارجي للمنشأة على المسألة.
- الأهمية المرجحة للمسألة بالنسبة للتدقيق على البيانات المالية للعميل أو، عندما تتعلق المسألة بعنصر في المجموعة، أهميتها المرجحة بالنسبة للتدقيق على البيانات المالية للمجموعة.

الغرض من التواصل

٣٥ .٣٦٠ في جميع الحالات التي تم تناولها في الفقرات ٣٦٠ .٣١ متطلبات إلى ٣٦٠ .٣٣ تطبيق ١ متطلبات، يهدف التواصل إلى تمكين شريك عملية التدقيق من الاطلاع على عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال وتحديد ما إذا كانت ستتم معالجة المسألة وفقاً لأحكام هذا القسم، وإن كان سيتم ذلك، ما هي الكيفية التي سيتم القيام بذلك وفقاً لها.

تحديد مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية

٣٦ .٣٦٠ يجب أن يدرس المحاسب المهني أيضاً ما إذا كانت الإجراءات الإضافية مطلوبة من متطلبات أجل تحقيق المصلحة العامة.

٣٦ .٣٦٠ يعتمد تحديد ما إذا كانت الإجراءات الإضافية مطلوبة، وطبيعتها ومقدارها، على عدة تطبيق ١ عوامل منها:

- الإطار القانوني والتنظيمي.
- مدى ملائمة وتوقيت استجابة الإدارة، وحيثما أمكن، المسؤولين عن الحوكمة.
- مدى أهمية وخطورة الأمر.
- تورط الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في المسألة.
- احتمالية وقوع ضرر كبير فعلي أو محتمل على مصالح العميل أو المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام.

٣٦ .٣٦٠ قد تشمل الإجراءات الإضافية التي يمكن أن يقوم بها المحاسب المهني ما يلي:

تطبيق ٢

- الإفصاح عن الأمر إلى السلطات المعنية حتى عندما لا يكون هناك مطلب قانوني أو تنظيمي للقيام بذلك.
- الانسحاب من العملية والعلاقة المهنية إذا كان القانون أو اللائحة يسمحان بذلك.

٣٦ .٣٦٠ عند دراسة ما إذا كان ينبغي الإفصاح للسلطات المعنية، فإن العوامل الهامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار تشمل:

تطبيق ٣

- ما إذا كان القيام بذلك منافياً للقانون أو اللائحة.
- ما إذا كانت هناك قيوداً بشأن الإفصاح مفروضة من قبل هيئة تنظيمية أو مدعٍ عام في تحقيق جارٍ بشأن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال.
- ما إذا كانت الغاية من العملية هي التحقيق في عدم امتثال محتمل ضمن المنشأة لتمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٣٦٠. ٣٧ إذا حدد المحاسب المهني أن الإفصاح عن عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال إلى السلطات المعنية هو الإجراء الملائم في ظل الظروف يكون ذلك الإفصاح مسموحاً به وفقاً للفقرة ٣.١١٤ من هذه القواعد. وعند عمل هذا الإفصاح، يجب أن يتصرف المحاسب المهني بنية حسنة ويكون حذراً عن تقديم البيانات والتأكيدات. ويجب أن يدرس المحاسب المهني أيضاً ما إذا كان من الملائم إبلاغ العميل بنية المحاسب المهني قبل الإفصاح عن المسألة.

الانتهاك الوشيك

٣٦٠. ٣٨ في الظروف الاستثنائية، يمكن أن يتناهى إلى علم المحاسب المهني سلوك فعلي أو محتمل يعتقد المحاسب المهني أنه يشكل انتهاكاً وشيكاً للقانون أو اللائحة ويسبب ضرراً كبيراً على المستثمرين أو الدائنين أو الموظفين أو الجمهور العام. وبعد التفكير فيما إذا كان من المناسب مناقشة المسألة مع الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة في المنشأة، يجب على المحاسب المهني ممارسة التقدير المهني ويمكن أن يفصح مباشرة عن المسألة إلى السلطات المعنية من أجل الحيلولة دون وقوع عواقب الانتهاك الوشيك للقانون أو اللائحة أو التخفيف منها. وإذا تم الإفصاح، فإنه مسموح به بموجب الفقرة ٣.١١٤ متطلبات من قواعد السلوك.

الحصول على المشورة

٣٦٠. ٣٩ يمكن للمحاسب المهني أن يدرس الحصول على:

تطبيق ١

- استشارات داخلية.
- الحصول على استشارات قانونية لفهم خيارات المحاسب المهني والدلالات المهنية والقانونية لاتخاذ أية إجراءات.
- يطلب بشكل سري مشورة جهة تنظيمية أو مهنية.

التوثيق

٣٦٠. ٤٠ فيما يتعلق بعدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال الذي يندرج ضمن نطاق هذا القسم، من المستحسن أن يقوم المحاسب المهني بتوثيق:

تطبيق ١

- المسألة.
- نتائج النقاش مع الإدارة، وحيثما أمكن، المسؤولين عن الحوكمة والأطراف الأخرى.
- كيفية استجابة الإدارة، وحيثما أمكن، المسؤولين عن الحوكمة للمسألة.

- الإجراء الذي فكر فيه المحاسب المهني والتقدير التي قام بها والقرارات التي تم اتخاذها.
- مدى رضى المحاسب المهني على وفائه بمسؤولياته المحددة في الفقرة ٣٦٠ . ٣٦ متطلبات.

معايير الاستقلالية الدولية (الجزء ١ أو ٤ ب)

الجزء ٤ أ - استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة

الصفحة		
١٣٨	القسم ٤٠٠ تطبيق إطار المفاهيم على استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة.
١٥٩	القسم ٤٠٥ التدقيق على المجموعات.
١٦٩	القسم ٤١٠ الأتعاب.
١٨٤	القسم ٤١١ سياسات التعويضات والتقييم.
١٨٥	القسم ٤٢٠ الهدايا والضيافة.
١٨٦	القسم ٤٣٠ المقاضاة الفعلية أو المهدد بها.
١٨٧	القسم ٥١٠ الحصص المالية.
١٩٢	القسم ٥١١ القروض والضمانات.
١٩٤	القسم ٥٢٠ علاقات العمل.
١٩٧	القسم ٥٢١ العلاقات العائلية والشخصية.
٢٠١	القسم ٥٢٢ الخدمة الأخيرة لدى عميل تدقيق.
٢٠٣	القسم ٥٢٣ العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تدقيق.
٢٠٤	القسم ٥٢٤ التوظيف لدى عميل تدقيق.
٢٠٨	القسم ٥٢٥ التعيينات المؤقتة للموظفين.
		القسم ٥٤٠ الارتباط طويل الأجل بين الموظفين (بما في ذلك استبدال الشركاء) و عميل
٢١٠	التدقيق.
٢١٦	القسم ٦٠٠ تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى عميل تدقيق.
٢٢٧	القسم الفرعي ٦٠١ خدمات المحاسبة ومسك السجلات.
٢٣٠	القسم الفرعي ٦٠٢ الخدمات الإدارية.
٢٣٠	القسم الفرعي ٦٠٣ خدمات التقييم.
٢٣٣	القسم الفرعي ٦٠٤ الخدمات الضريبية.
٢٤٢	القسم الفرعي ٦٠٥ خدمات التدقيق الداخلي.
٢٤٦	القسم الفرعي ٦٠٦ خدمات أنظمة المعلومات.

قواعد السلوك

٢٤٩ القسم الفرعي ٦٠٧ خدمات دعم المقاضاة
٢٥١ القسم الفرعي ٦٠٨ الخدمات القانونية
٢٥٥ القسم الفرعي ٦٠٩ خدمات التوظيف
٢٥٧ القسم الفرعي ٦١٠ خدمات تمويل الشركات
	القسم ٨٠٠ التقارير عن البيانات المالية ذات الغرض الخاص التي تشمل قيوداً على الاستخدام
٢٦٠ والتوزيع (عمليات التدقيق والمراجعة)

معايير الاستقلال الدولية

(الأجزاء ٤ أ و ٤ ب)

الجزء ٤ أ - استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة

القسم ٤٠٠

تطبيق إطار المفاهيم على استقلالية عمليات التدقيق والمراجعة

مقدمة - نظرة عامة

- ١.٤٠٠ تتطلب قواعد السلوك استقلال المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة عند أدائهم لعمليات التدقيق والمراجعة ويعود ذلك بالنفع على المصلحة العامة.
- ٢.٤٠٠ يُطبق هذا الجزء على كل من عمليات التدقيق والمراجعة. مالم ينص خلال ذلك، وتُطبق مصطلحات "التدقيق"، و"فريق التدقيق"، و"عملية التدقيق"، و"عميل التدقيق"، و"تقرير التدقيق" بشكلٍ مساوٍ لمصطلحات المراجعة، وفريق المراجعة، وعملية المراجعة، وعميل المراجعة، وتقرير عملية المراجعة.
- ٣.٤٠٠ في هذا الجزء، يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وشركاتهم.
- ٤.٤٠٠ يتطلب المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ من الشركة أن تصمم وتنفذ وتشغل نظاماً لإدارة الجودة يُستخدم في عمليات تدقيق البيانات المالية التي تنفذها الشركة أو مراجعتها. وضمن هذا النظام يتطلب المعيار ١ من الشركة أن تضع أهدافاً للجودة تتناول الوفاء بالمسؤوليات وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، والتي تشمل تلك المتعلقة بالاستقلالية. ووفقاً للمعيار ١، فإن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة هي تلك المتعلقة بالشركة وموظفيها، وإن أمكن، بآخرين يخضعون لمتطلبات الاستقلالية التي تخضع لها الشركة وعملياتها. وتحدد المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة مسؤوليات الشركاء وفرق العمل على مستوى عمليات التدقيق والمراجعة. يعتمد توزيع المسؤوليات ضمن الشركة على حجمها وهيكلها وتنظيمها. لا تنص كثير من الأحكام الواردة في هذا الجزء على مسؤوليات معينة للأشخاص ضمن الشركة بخصوص الإجراءات المتعلقة بالاستقلالية، وتشير إلى "الشركة" بدلاً من الأشخاص للتسهيل. تحدد الشركة المسؤولية التشغيلية عن الامتثال لمتطلبات الاستقلالية للأشخاص وفقاً للمعيار ١. بالإضافة إلى ذلك، يستمر المحاسب المهني في تحمل مسؤولية الامتثال لأي أحكام تنطبق على مهام هذا المحاسب أو مصالحه أو علاقاته.

٥.٤٠٠ ترتبط الاستقلالية بمبدأي الموضوعية والنزاهة. وتتكون من:
(أ) استقلال الفكر - الحالة الذهنية التي تسمح بإبداء نتيجة ما دون الخضوع لأي من التأثيرات التي تضعف التقدير المهني، بشكل يتيح للفرد التصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

(ب) استقلال المظهر - تجنب الحقائق والظروف الهامة جداً بحيث يستنتج طرف آخر عاقل ومطلع بشكل معقول، بعد تقييم كافة الحقائق والظروف والمحددة، بأنه تم الإضعاف من نزاهة أو موضوعية أو الشك المهني لشركة معينة أو عضو ما في فريق التأكيد.

في هذا الجزء تعني الإشارة إلى "استقلالية" الأشخاص أو الشركات أن هؤلاء الأشخاص أو الشركات قد التزموا بالأحكام الواردة في هذا القسم.

٦.٤٠٠ عند أداء عمليات التدقيق، تتطلب قواعد السلوك من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية وأن تكون مستقلة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية حول كيفية تطبيق إطار المفاهيم للحفاظ على الاستقلالية عند أداء تلك العمليات. يطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ على الاستقلالية تماماً كما يطبق على المبادئ الأساسية الموضحة في القسم ١١٠. يوضح القسم ٤٠٥ متطلبات معينة و مواد تطبيقية متعلقة بتدقيق المجموعات.

٧.٤٠٠ يصف هذا القسم:

(أ) الحقائق والظروف، بما في ذلك الأنشطة المهنية، والمصالح والعلاقات، التي تخلق أو التي قد تخلق تهديدات تمس الاستقلالية؛
(ب) الإجراءات المحتملة، وتشمل الإجراءات الوقائية، التي قد تكون مناسبة لمعالجة تلك التهديدات؛ و
(ج) بعض المواقف التي لا يمكن فيها التخلص من التهديدات أو التي لا توجد فيها إجراءات وقائية لتقليصها إلى المستوى المقبول.

فريق العملية وفريق التدقيق

٨.٤٠٠ يطبق هذا الجزء على جميع فرق التدقيق، بمن في ذلك أعضاء فرق العمليات.

٩.٤٠٠ يشمل فريق العملية في عمليات التدقيق جميع الشركاء وموظفي الشركة الذين يشاركون في أعمال التدقيق، وأي شخص آخر ينفذ إجراءات تدقيق من:
(أ) شركة من شركات الشبكة.
(ب) شركة بخلاف شركات الشبكة، أو مقدم خدمة آخر.

على سبيل المثال، شخص من شركة تدقيق العناصر ينفذ إجراءات تدقيق على المعلومات المالية لعنصر ما لأغراض تدقيق المجموعة هو عضو في فريق عملية تدقيق المجموعة.

١٠.٤٠٠ في المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، يشمل مقدمي الخدمات الأشخاص أو المنظمات الخارجية التي تقدم مورداً يستخدم في أداء العمليات. يُستثنى من مقدمي الخدمات الشركة أو الشركة ضمن شبكة أو الهياكل أو المنظمات الأخرى في الشبكة.

١١.٤٠٠ قد تتطلب عمليات التدقيق الاستعانة بخبراء من الشركة، أو خبراء تعينهم الشركة، أو شركة ضمن شبكة الشركات، أو الشركة التي تدقق العناصر من خارج شبكة شركات تدقيق المجموعة. ويساعد هؤلاء الخبراء في تنفيذ العملية. ووفقاً للدور الذي يلعبه الشخص، يحدد ما إذا كان سينتمي لفريق التدقيق أم لفريق العملية. فعلى سبيل المثال:

- ذوي الخبرات في مجالات متخصصة من المحاسبة أو التدقيق الذين ينفذون إجراءات تدقيق هم من فريق العملية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الخبراء في محاسبة ضرائب الدخل أو تحليل المعلومات المعقدة التي تنتجها الأدوات أو التقنيات الآلية لتحديد العلاقات غير المعتادة أو غير المتوقعة.

- الأشخاص من داخل الشركة أو الذين تعينهم الشركة من ذوي التأثير المباشر على نتيجة عملية التدقيق باستشارتهم في المسائل التقنية أو التخصصية المتعلقة بالصناعة أو المعاملات أو الأحداث المرتبطة بالعملية هم من أعضاء فريق التدقيق وليس فريق العملية. ومع ذلك، فإن الخبراء الخارجيين ليسوا من فريق العملية ولا فريق التدقيق.

١٢.٤٠٠ إذا كانت عملية التدقيق تخضع لمراجعة على جودتها، فإن المراجع على جودة العملية، أو أي شخص آخر يراجع على جودتها، هم أعضاء في فريق التدقيق وليس فريق العملية.

منشآت المصلحة العامة

١٣.٤٠٠ لا تنطبق بعض المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في هذا الجزء إلا على تدقيق البيانات المالية لمنشآت المصلحة العامة، لتعكس المصلحة العامة الجلية في الظروف المالية لتلك المنشآت والتي تنتج عن التأثير المحتمل لسلامتها المالية على الأطراف المعنية.

١٤.٤٠٠ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تقييم مقدار المصلحة العامة في الظروف المالية للمنشأة ما يلي:

- طبيعة العمل أو الأنشطة، مثل تحمل الالتزامات المالية تجاه الجمهور ضمن الأعمال الرئيسية للمنشأة.

- ما إذا كانت المنشأة تخضع لرقابة نظامية مصممة لتوفير الثقة في أنها ستفي بالتزاماتها المالية.
- حجم المنشأة.
- أهمية المنشأة للقطاع الذي تعمل فيه بما في ذلك مدى سهولة استبدالها في حالة الإخفاق المالي.
- عدد الأطراف المعنية وطبيعتهم بمن في ذلك المستثمرين والعملاء والدائنين والموظفين.
- الأثر الجمعي المحتمل على القطاعات الأخرى والاقتصاد بأكمله في حال إخفاق المنشأة مالياً.

١٥.٤٠٠ تتزايد توقعات الأطراف المعنية حيال استقلالية الشركات التي تدقق منشآت المصلحة العامة نظراً لأهمية مراعاة المصلحة العامة في الظروف المالية لتلك المنشآت. والغرض من المتطلبات والمواد التطبيقية المخصصة لتلك المنشآت وفقاً للوصف الوارد في الفقرة ١٣.٤٠٠ هو تلبية تلك التوقعات، وبالتالي زيادة ثقة الأطراف المعنية في البيانات المالية لتلك المنشآت والتي تستخدم عند تقييم وضعها المالي.

التقارير التي تشمل قيوداً على الاستخدام والتوزيع

١٦.٤٠٠ قد يشمل تقرير المدقق قيوداً على الاستخدام والتوزيع. وإذا كان الوضع كذلك وتمت تلبية الشروط الواردة في القسم ٨٠٠، فقد يتم تعديل متطلبات الاستقلالية الواردة في هذا الجزء وفقاً لما نص عليه القسم ٨٠٠.

عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو المراجعة

١٧.٤٠٠ يوضح الجزء ٤ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو المراجعة - معايير الاستقلال لعمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو المراجعة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

١٨.٤٠٠ يجب أن تكون الشركة التي تؤدي عملية التدقيق مستقلة.

متطلبات

١٩.٤٠٠ يجب أن تطبق الشركة إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج متطلبات التهديدات التي تمس الاستقلالية فيما يتعلق بعمليات التدقيق.

حظر تحمل مسؤوليات إدارية

٢٠٠٤٠٠ لا تتحمل الشركة أو الشركة التابعة للشبكة مسؤوليات إدارية لصالح عميل تدقيق.

متطلبات

٢٠٠٤٠٠ تشمل المسؤوليات الإدارية الرقابة والقيادة والتوجيه في المنشأة، وكذلك اتخاذ القرارات تطبيق ١ المتعلقة بالاستحواذ والتوزيع والرقابة على الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والمادية والموارد غير الملموسة.

٢٠٠٤٠٠ قد تنشأ تهديدات مراجعة ذاتية أو مصلحة شخصية أو تألف إذا تحملت الشركة أو الشركة تطبيق ٢ التابعة للشبكة مسؤوليات إدارية لصالح عميل تدقيق. وقد يخلق تحمل المسؤوليات الإدارية أيضاً تهديد تأييد لأن الشركة أو الشركة التابعة للشبكة تصبح متوافقة بدرجة كبيرة مع آراء الإدارة ومصالحها.

١٣٠٤٠٠ وتحديد ما إذا كانت مهمة ما هي مهمة إدارية هو أمر يعتمد على الظروف ويتطلب ممارسة الحكم المهني. وتشمل الأمثلة على المهام التي قد تعتبر مسؤوليات إدارية ما يلي:-

- وضع السياسات والتوجهات الاستراتيجية.
- تعيين الموظفين أو فصلهم.
- التوجيه وتحمل المسؤولية عن الإجراءات التي يتخذها الموظفون فيما يتعلق بأعمالهم التي ينفذونها لصالح المنشأة.
- التقويض بالمعاملات.
- السيطرة على الحسابات المصرفية أو الاستثمارات أو إدارتها.
- اتخاذ قرارات بشأن التوصيات التي ستُنَفَّذ والتي أوصت بها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة أو أطراف ثالثة أخرى.
- إبلاغ المكلفين بالحوكمة نيابة عن الإدارة.
- تحمل المسؤولية عن:-
 - إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً عادلاً وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.
 - تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها ومتابعتها وصيانتها.

٢٠.٤٠٠ مع مراعاة الامتثال لفقرة المتطلبات ٢١.٤٠٠، فإن تقديم المشورة والتوصيات لمساعدة تطبيق ٤ إدارة عميل تدقيق في الوفاء بمسؤولياتها لا يعتبر مسؤولية إدارية. قد يؤدي تقديم المشورة والتوصيات لعميل تدقيق إلى خلق تهديد المراجعة الذاتية وهو ما يتناوله القسم ٦٠٠.

٢١.٤٠٠ عند أداء مهمة مهنية لعميل تدقيق، تتحقق الشركة من أن إدارة ذلك العميل هي التي تتخذ متطلبات جميع الأحكام المهنية والقرارات التي تقع ضمن اختصاصها. ويشمل ذلك التحقق من أن إدارة العميل:

(أ) تعين شخصاً يتمتع بالمهارات الملائمة والمعرفة والخبرة التي تمكنه من تحمل المسؤولية في جميع الأوقات عن قرارات العميل والإشراف على المهام. هذا الشخص، والذي من الأفضل أن يكون من الإدارة العليا، عليه أن يفهم:

(١) أهداف المهام وطبيعتها ونتائجها.

(٢) مسؤوليات العميل المعني ومسؤوليات الشركة أو الشركة التابعة للشبكة. ومع ذلك، لا يُطلب من هذا الشخص أن تكون لديه خبرة أداء المهام أو إعادة أدائها.

(ب) الإشراف على المهام وتقييم مدى كفاية نتائج المهام التي نفذت لأغراض العميل.

(ج) قبول تحمل المسؤولية عن الإجراءات، إن وجدت، التي ستتخذ بسبب نتائج المهام.

٢١.٤٠٠ عند استخدام التكنولوجيا في أداء أعمال مهنية لعميل تدقيق، تطبق المتطلبات الواردة في تطبيق ١ فقرتي المتطلبات ٢٠.٤٠٠ و ٢١.٤٠٠ بغض النظر عن طبيعة التكنولوجيا أو مدى استخدامها.

منشآت المصلحة العامة

٢٢.٤٠٠ لأغراض هذا الجزء، تعامل الشركة المنشأة باعتبارها منشأة مصلحة عامة عندما تصنف متطلبات ضمن أي من الفئات التالية:

(أ) المنشآت المتداولة علناً.

(ب) المنشآت التي من ضمن وظائفها الرئيسية تلقي الودائع من الجمهور.

(ج) المنشآت التي من ضمن وظائفها الرئيسية تقديم خدمات تأمينية للجمهور.

(د) المنشآت التي تنص القوانين أو النظم أو المعايير المهنية على أنها تستوفي الأغراض الوارد وصفها في الفقرة ١٥.٤٠٠.

٢٢.٤٠٠ عند استخدام مصطلحات غير مصطلح منشأة المصلحة العامة على المنشآت بموجب القانون أو اللوائح أو المعايير المهنية لتلبية الغرض الموصوف في الفقرة ١٥.٤٠٠، تُعتبر هذه المصطلحات مصطلحات مكافئة. ومع ذلك، إذا صنفت القوانين أو الأنظمة أو المعايير المهنية منشآت ما باعتبارها منشآت مصلحة عامة لأسباب بخلاف تلك الوارد وصفها في الفقرة ١٥.٤٠٠، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك المنشآت هي منشآت مصلحة عامة لأغراض القواعد الأخلاقية المهنية.

٢٣.٤٠٠ امتثالاً للمتطلب الوارد في فقرة المتطلبات ٢٢.٤٠٠، تراعي الشركة التعريفات الأكثر وضوحاً التي نصت عليها القوانين أو الأنظمة أو المعايير المهنية للفئات الموضحة في فقرة المتطلبات ٢٢.٤٠٠ من (أ) إلى (ج).

٢٣.٤٠٠ الفئات الموضحة في فقرة المتطلبات ٢٢.٤٠٠ من (أ)-(ج) هي فئات معرفة تعريفاً واسع النطاق ولم يحدد لها حجم معين أو غير ذلك من العوامل التي يمكن تعريفها بشكل محدد في دائرة اختصاص معينة. ولذا فإن القواعد الأخلاقية المهنية تنص على أن تُعرّف الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين هذه الفئات بشكل أوضح.

- الإشارة إلى أسواق عامة محددة لتداول الأوراق المالية.
- الإشارة للقوانين أو الأنظمة المحلية التي تُعرّف البنوك أو شركات التأمين.
- إدراج الإعفاءات المتعلقة بأنواع معينة من المنشآت، مثل المنشآت ذات الملكية المشتركة.
- تحديد معيار الحجم لأنواع معينة من المنشآت.

٢٣.٤٠٠ تشير فقرة المتطلبات ٢٢.٤٠٠ (د) إلى أن هذه الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين ستضيف فئات أخرى لمنشآت المصلحة العامة لاستيفاء الغرض الموصوف في الفقرة ١٥.٤٠٠، ووضعة باعتبارها عوامل مثل تلك الموضحة في الفقرة ١٤.٤٠٠. وبناءً على الحقائق والظروف في دوائر اختصاص معينة، قد تشمل تلك الفئات ما يلي:

- صناديق المعاشات التقاعدية.
- أدوات الاستثمار الجماعي.
- المنشآت الخاصة ذات الأطراف المعنية المتعددة (بخلاف المستثمرين).
- المنظمات غير الهادفة للربح أو المنشآت الحكومية.

• المرافق العامة.

٢٤.٤٠٠ تشجع الشركات على تحديد ما إذا كانت ستعامل منشآت أخرى باعتبارها منشآت مصلحة تطبيق ١ عامة لأغراض هذا الجزء. وعندها، يمكن أن تراعي الشركة العوامل الموضحة في الفقرة ١٤.٤٠٠ بالإضافة إلى العوامل التالية:

- ما إذا كانت المنشأة ستصبح على الأرجح منشأة مصلحة عامة في المستقبل القريب.
- في ظروف مشابهة، ما إذا كانت شركة سابقة قد طبقت متطلبات الاستقلالية لمنشآت المصلحة العامة على المنشأة.
- في ظروف مشابهة، ما إذا كانت شركة سابقة قد طبقت متطلبات الاستقلالية لمنشآت المصلحة العامة على منشآت أخرى.
- ما إذا كانت المنشأة قد عرفت باعتبارها ليست منشأة مصلحة عامة وفقاً للقانون أو النظام أو المعايير المهنية.
- ما إذا كانت المنشأة أو الأطراف المعنية الأخرى قد طلبت من الشركة أن تطبق متطلبات الاستقلالية الخاصة بمنشآت المصلحة العامة على المنشأة، وإذا كان الوضع كذلك، ما إذا كانت توجد أي أسباب لعدم تلبية هذا المطلب.
- ترتيبات الحوكمة المؤسسية في المنشأة، على سبيل المثال، ما إذا كان المكلفين بالحوكمة منفصلين عن الملاك أو الإدارة.

الإفصاح العام - تطبيق متطلبات الاستقلالية على منشآت المصلحة العامة

٢٥.٤٠٠ وفقاً لفقرة المتطلبات ٢٦.٤٠٠، عندما تكون الشركة قد طبقت متطلبات الاستقلالية الخاصة **متطلبات** بمنشآت المصلحة العامة وفقاً للوصف الوارد في الفقرة ١٣.٤٠٠ عند التدقيق على البيانات المالية لمنشأة ما، على الشركة أن تفصح للجمهور العام عن تلك الحقيقة بالأسلوب الذي تراه ملائماً، واضعة باعتبارها توقيت وكيفية إطلاع الأطراف المعنية على المعلومات.

٢٦.٤٠٠ استثناءً من فقرة المتطلب ٢٥.٤٠٠، لا يمكن للشركة أن تكشف عن تلك الإفصاحات
متطلبات إذا كان ذلك سيؤدي إلى الإفصاح عن خطط مستقبلية سرية خاصة بالمنشأة.

المنشآت ذات العلاقة

٢٧.٤٠٠ وفقاً للتعريف، يشمل عميل التدقيق الذي هو عبارة عن منشأة مدرجة للعلن وفقاً لفقرتي
متطلبات المتطلبات ٢٢.٤٠٠-٢٣ جميع المنشآت ذات العلاقة. وبالنسبة لجميع المنشآت
الأخرى، تشمل الإشارات إلى عميل التدقيق في هذا الجزء المنشآت ذات العلاقة التي
يسيطر عليها العميل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعندما يكون فريق التدقيق على
علم، أو يكون لديه سبب للاعتقاد، بأن العلاقة أو الظروف التي تشترك فيها أية منشأة
أخرى ذات علاقة وخاصة بالعميل هي ظروف ذات صلة بتقييم استقلالية الشركة عن
العميل، يجب أن يدخل فريق التدقيق تلك المنشأة ذات العلاقة عند تحديد، وتقييم
ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.

تركت الفقرات من ٢٨.٤٠٠ إلى ٢٩.٤٠٠ فارغة بشكل مقصود.

الفترة المطلوب فيها تحقيق الاستقلالية

٣٠.٤٠٠ يتم الحفاظ على الاستقلالية، وفقاً لمتطلبات هذا الجزء، خلال كل مما يلي:
متطلبات (أ) فترة العملية؛ و
(ب) الفترة التي تغطيها البيانات المالية.

٣٠.٤٠٠ تبدأ مدة العملية عندما يبدأ فريق العملية بأداء خدمات التدقيق. وتنتهي مدة العملية عند
تطبيق ١ إصدار تقرير التدقيق. عندما تكون العملية ذات طبيعة متكررة. فإنها تنتهي بالإخطار
من قبل أي من الطرفين بإنهاء العلاقة المهنية أو بإصدار تقرير التدقيق النهائي، أيهما
يحدث لاحقاً.

٣١.٤٠٠ عندما تصبح المنشأة عميل تدقيق خلال أو بعد الفترة التي تغطيها البيانات المالية التي
متطلبات ستقدم الشركة رأياً بشأنها، يجب أن تحدد الشركة ما إذا كانت أية تهديدات على
الاستقلالية ناشئة بسبب:

(أ) علاقات مالية أو تجارية مع عميل التدقيق خلال أو بعد الفترة التي تغطيها
البيانات المالية، ولكن قبل قبول عملية التدقيق؛ أو

(ب) خدمات سابقة قدمتها الشركة أو الشركة ضمن شبكة إلى عميل التدقيق.

٣١.٤٠٠ تنشأ التهديدات التي تمس الاستقلالية إذا تم تقديم خدمة غير متعلقة بالتأكد إلى عميل
تطبيق ١ تدقيق خلال، أو بعد الفترة التي تغطيها البيانات المالية، ولكن قبل أن يبدأ فريق العملية
في أداء التدقيق، وكان سيتم حظر تقديم تلك الخدمة خلال فترة العملية.

٣١.٤٠٠ من العوامل التي ينبغي مراعاتها في هذه الظروف هو ما إذا كانت نتائج الخدمة المقدمة

- تطبيق ٢ قد تشكل جزءاً من السجلات المحاسبية، أو الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، أو البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها أو ستؤثر عليها.
- ٣١.٤٠٠ وفيما يلي أمثلة على الإجراءات التي قد تكون بمثابة إجراءات وقائية لمعالجة تلك التهديدات:
- تطبيق ٣
- عدم تعيين المهنيين الذين ينفذون الخدمة غير التأكيدية أعضاءً في فريق العملية.
 - وجود مراجع مختص لمراجعة أعمال التدقيق أو الخدمة غير التأكيدية حسب الاقتضاء.
 - إشراك شركة أخرى من خارج الشبكة لمراجعة نتائج الخدمات غير المتعلقة بالتأكد أو إشراك شركة أخرى من خارج الشبكة لتقوم بإعادة أداء الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى الحد اللازم الذي يمكن تلك الشركة من تحمل مسؤولية الخدمة.
- ٣١.٤٠٠ يمكن القضاء على التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ عن تقديم الشركة أو الشركة التابعة للشبكة لخدمة غير تأكيدية قبل عملية تدقيق أو قبل الفترة التي تتناولها البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها، أو يمكن الحد من هذا الخطر وجعله في مستوى مقبول، إذا كانت نتائج هذه الخدمة قد استُخدمت أو نُفِذت في فترة دققت عليها شركة أخرى.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

- ٣٢.٤٠٠ لا تقبل الشركة التعيين باعتبارها مدقق على منشأة مصلحة عامة كانت الشركة أو الشركة التابعة للشبكة قد قدمت لها خدمة غير تأكيدية قبل هذا التعيين مما قد يؤدي لخلق تهديد المراجعة الذاتية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تبدي الشركة رأياً بخصوصها، إلا إذا:

- (أ) توقف تقديم تلك الخدمات قبل الشروع في عملية التدقيق.
- (ب) اتخذت الشركة خطوات لمعالجة أي تهديدات تمس استقلاليتها.
- (ج) تقرر الشرك أن، بناءً على رأي طرف ثالث مطلع ومعقول، أي تهديدات تمس استقلالية الشركة قد تم أو سيتم القضاء عليها أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.

- ٣٢.٤٠٠ تشمل الإجراءات التي قد يعتبر طرف ثالث مطلع ومعقول أنها تقضي على أي تهديدات تمس الاستقلالية أو تحد منها وتجعلها في مستوى مقبول وهي التهديدات التي تنشأ عن تقديم خدمات غير تأكيدية لمنشأة مصلحة عامة قبل العمل بصفة المدقق على هذه المنشأة ما يلي: -
- خضوع نتائج الخدمة لإجراءات تدقيق في مسار تدقيق شركة سابقة على البيانات

المالية للسنة السابقة.

- تستعين الشركة بمحاسب مهني، ليس عضواً في الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية، لينفذ مراجعة على عملية التدقيق الأولى التي تأثرت بتهديد المراجعة الذاتية بما يتفق مع أهداف المراجعة على جودة العمليات.
- تستعين منشأة المصلحة العامة بشركة أخرى من خارج الشبكة للقيام بما يلي:-

(١) تقييم نتائج الخدمة غير التأكيدية.

(٢) إعادة أداء الخدمة.

في حدود اللازم لتمكين الشركة الأخرى من تحمل المسؤولية عن نتيجة الخدمة.

تركت الفقرات من ٣٣.٤٠٠ إلى ٣٩.٤٠٠ بشكل مقصود

التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة

٤٠.٤٠٠ توضح الفقرتان ٩.٣٠٠ و ١٠.٣٠٠ متطلبات، المتطلبات المتعلقة بالتواصل تطبيق ١ مع المسؤولين عن الحوكمة.

٤٠.٤٠٠ حتى وإن كان ذلك غير مطلوب وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي أو معايير التدقيق المعمول بها أو بموجب القوانين أو اللوائح، إلا أنه من المحبذ إجراء اتصالات منتظمة بين الشركة والمسؤولين عن الحوكمة لدى عميل التدقيق فيما يخص العلاقات والمسائل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في رأي الشركة على الاستقلالية. وتمكن هذه الاتصالات المسؤولين عن الحوكمة من:

(أ) دراسة الأحكام التي تصدرها الشركة لتحديد وتقييم التهديدات التي تمس الاستقلالية؛

(ب) النظر في الكيفية التي تمت بها معالجة التهديدات بما في ذلك ملائمة الإجراءات الوقائية في حال كانت تلك الإجراءات متاحة ويمكن تطبيقها؛ و

(ج) اتخاذ الإجراء المناسب.

يمكن أن يكون مثل هذا المنهج مفيداً وبالتحديد فيما يتعلق بتهديدات المضايقة والتآلف.

تركت الفقرات من ٤١.٤٠٠ إلى ٤٩.٤٠٠ بشكل مقصود

الشركات ضمن الشبكة

- ٥٠.٤٠٠ عادة ما تُنشئ الشركات هياكل كبيرة مع الشركات والمنشآت الأخرى لتعزيز قدرتها على تطبيق ١ تقديم الخدمات المهنية. تعتمد مسألة ما إذا كانت هذه الهياكل الكبيرة تشكل شبكة معينة على الحقائق والظروف المحددة ولا تعتمد على ما إذا كانت هذه الشركات والمنشآت منفصلة ومختلفة قانوناً.
- ٥١.٤٠٠ يجب أن تكون الشركة ضمن شبكة مستقلة عن عملاء التدقيق للشركات الأخرى بداخل **متطلبات** الشبكة وفقاً لمتطلبات هذا الجزء.
- ٥١.٤٠٠ متطلبات الاستقلالية الواردة في هذا الجزء والتي تطبق على الشركات ضمن شبكات تطبيق ١ تطبق أيضاً على أية منشأة تلي متطلبات تعريف الشركات ضمن شبكات. وليس من الضروري أن تلي المنشأة أيضاً متطلبات تعريف الشركة. على سبيل المثال، قد تكون ممارسة تقديم استشارات أو ممارسة قانونية مهنية بمثابة شركة ضمن شبكة ولكنها ليست شركة.
- ٥٢.٤٠٠ عند الارتباط بهيكل أكبر مكون من شركات ومنشآت أخرى، فإن الشركة: **متطلبات** (أ) تمارس التقدير المهني لتحديد إذا كانت الشبكة قد نشأت من خلال هذا الهيكل الأكبر؛ (ب) تنظر فيما إذا كان طرف آخر معقول ومطلع على الأرجح سيخلص إلى أن الشركات والمنشآت الأخرى في الهيكل الأكبر مرتبطة بطريقة تسمح بوجود الشبكة؛ و (ج) تطبق هذا الحكم باتساق على كل ما يتعلق بهذا الهيكل الأكبر.
- ٥٣.٤٠٠ عند تحديد ما إذا كانت الشبكة قد نتجت عن هيكل أكبر من شركات ومنشآت أخرى، **متطلبات** تخلص الشركة إلى وجود شبكة عندما يهدف الهيكل الأكبر للتعاون و: (أ) يهدف بشكل واضح لتحقيق الربح أو المشاركة في التكلفة بين المنشآت بداخل الهيكل. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٢)؛ (ب) تتشارك المنشآت بداخل الهيكل في ملكية أو إدارة أو سيطرة مشتركة. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٣)؛ (ج) تتشارك المنشآت داخل الهيكل في سياسات وإجراءات موحدة لإدارة الجودة. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٤) (د) تتشارك المنشآت داخل الهيكل في استراتيجية عمل واحدة. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٥)؛ (هـ) تتشارك المنشآت داخل الهيكل في استخدام اسم تجاري مشترك. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٦، و٥٣.٤٠٠ تطبيق ٧)؛ أو

- (و) تتشارك المنشآت داخل الهيكل في جزء هام من الموارد المهنية. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ تطبيق ٨، و٥٣.٤٠٠ تطبيق ٩).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ١ قد تكون هناك ترتيبات أخرى بين الشركات والمنشآت بداخل الهيكل الأكبر والتي تشكل شبكة، وذلك علاوة على الترتيبات التي ورد وصفها في الفقرة ٥٣.٤٠٠ متطلبات. ومع ذلك، قد يهدف الهيكل الأكبر فقط لتسهيل إحالة العمل، وهو الأمر الذي لا يلبي بحد ذاته المعيار اللازم لتكوين شبكة.
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٢ لا تؤدي مشاركة التكاليف غير المادية في حدد ذاتها إلى خلق شبكة. علاوة على ذلك، إذا اقتصرتم المشاركة في التكاليف على التكاليف المتعلقة بتطوير منهجيات التدقيق، أو الأدلة أو الدورات التدريبية المتعلقة بالتدقيق، فإن ذلك لا يخلق في حد ذاته شبكة. ولذا لا ينشئ الارتباط بين شركة ومنشأة لم تكن مرتبطة بها في حالات أخرى وتم بينهما الارتباط لتقديم خدمة أو تطوير منتج في حد ذاته شبكة. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (أ) متطلبات).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٣ قد يتم تحقيق الملكية، أو السيطرة أو الإدارة المشتركة من خلال عقد أو من خلال وسائل أخرى. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (ب)).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٤ الإجراءات والسياسات المشتركة لإدارة الجودة هي السياسات والإجراءات التي تم تصميمها، وتطبيقها، وتشغيلها في أماكن مختلفة من الهيكل الأكبر. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (ج) متطلبات).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٥ تتطلب المشاركة في استراتيجية عمل مشتركة أن يتم الاتفاق بين المنشآت على تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة. ولا تعد المنشأة شركة ضمن شبكة فقط لأنها تتعاون مع شركة أخرى في الاستجابة المشتركة على طلب تقديم خدمات مهنية. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (د) متطلبات).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٦ يتضمن الاسم التجاري المشترك أحرف استهلاكية مشتركة أو اسماً مشتركاً. وتعتبر الشركة مستخدمة لاسم تجاري مشترك إذا كان، على سبيل المثال، الاسم التجاري المشترك جزءاً من اسم الشركة أو مصاحباً له عندما يوقع شريك في الشركة على تقرير تدقيق. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (هـ) متطلبات).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٧ حتى لو لم تكن الشركة تنتمي لشبكة ما ولا تستخدم اسماً تجارياً مشتركاً كجزء من اسم شركتها، فإنها قد تبدو بأنها تنتمي لشبكة معينة في حال أشارت من خلال القرطاسية أو المواد الدعائية الخاصة بها إلى كونها عضو في مجموعة شركات. وبناءً على ذلك، إذا لم تتم العناية بكيفية وصف الشركة لمثل هذه العضويات، فقد ينشأ انطباع بأنها الشركة تنتمي لشبكة ما. (المرجع: الفقرة ٥٣.٤٠٠ (هـ) متطلبات).
- ٥٣.٤٠٠
تطبيق ٨ تتضمن الموارد المهنية ما يلي:
• أنظمة مشتركة تمكّن الشركات من تبادل المعلومات مثل بيانات العملاء وإصدار الفواتير وسجلات الوقت؛

- الشركاء والموظفون؛
 - الإدارات الفنية التي تطلب المشورة في مسائل فنية أو صناعية معينة أو المعاملات أو الأحداث الخاصة بعمليات التأكيد؛
 - منهجية التدقيق أو أدلة التدقيق؛ و
 - الدورات التدريبية والتسهيلات. (المرجع: الفقرة ٤٠٠. ٥٣ (و) متطلبات)
٥٣. ٤٠٠ يعتمد تحديد ما إذا كانت الموارد المهنية المشتركة هامة؛ على الحقائق والظروف ذات العلاقة، على سبيل المثال:
- قد تكون الموارد المشتركة قاصرة على منهجية تدقيق أو أدلة تدقيق مشتركة، دون تبادل الموظفين أو العملاء أو المعلومات عن السوق. في تلك الحالات من غير المحتمل أن تكون هذه الموارد المشتركة هامة. ويطبق هذا أيضاً على مبادرات التدريب المشتركة.
 - قد تتضمن الموارد المشتركة تبادل موظفين أو معلومات، مثل أخذ كادر العمل من مجموعة موظفين مشتركة أو إنشاء إدارة فنية مشتركة ضمن الهيكل الكبير من أجل تقديم المشورة الفنية للشركات المشاركة والتي ينبغي عليها اتباعها. في تلك الحالات، على الأرجح سيستنتج طرف آخر عاقل ومطلع أن هذه الموارد المشتركة هي موارد هامة. (المرجع: الفقرة ٤٠٠. ٥٣ (و) متطلبات).
٥٤. ٤٠٠ في حال قامت الشركة أو الشبكة ببيع أحد أقسامها، واستمر هذا القسم في استخدام اسم الشركة أو أحد عناصر الاسم لفترة محدودة من الزمن، تحدد تلك المنشآت ذات العلاقة بعناية كيفية الإفصاح عن أنها ليست شركات ضمن الشبكة عند التعريف بنفسها أمام طرف خارجي.
٥٤. ٤٠٠ قد ينص اتفاق البيع أحياناً على أن هذا القسم قد يستمر في استخدام اسم الشركة أو أحد عناصر الاسم لفترة محدودة من الزمن حتى وإن لم يعد مرتبطاً بالشركة أو بالشبكة. وفي مثل هذه الظروف، وحيث إن المنشأتين قد تعملان تحت الاسم ذاته، إلا أن الحقائق تدل على أنهما لا تنتميان إلى هيكل أكبر يهدف إلى التعاون وبالتالي فإنهما لا تعتبران شركتان ضمن الشبكة.

تركت الفقرات ٤٠٠. ٥٥ إلى ٤٠٠. ٥٩ فارغة بشكل مقصود

التوثيق العام لاستقلالية عمليات التدقيق والمراجعة

٦٠. ٤٠٠ توثق الشركة النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالالتزام بهذا الجزء، وجوهر أية مناقشات تدعم تلك النتائج. وبشكل خاص:
- متطلبات
- (أ) عندما يتم تطبيق الإجراءات الوقائية لمعالجة تهديد، توثق الشركة طبيعة التهديد والإجراءات الوقائية الموجودة أو التي تم تطبيقها؛ و
- (ب) عندما يتطلب التهديد تحليل هام وتخلص الشركة إلى أن التهديد كان بالفعل في المستوى المقبول، توثق الشركة طبيعة التهديد والمنطق وراء التوصل للنتائج.

٦٠.٤٠٠ يقدم التوثيق دليلاً على الأحكام التي مارستها الشركة فيما يتعلق بتكوين نتائج حول تطبيق ١ الالتزام بهذا الجزء. ومع ذلك، لا يحدد عدم وجود قدر كافٍ من التوثيق إذا كانت الشركة قد قامت بدراسة مسألة معينة أو إذا ما كانت الشركة مستقلة.

تركت الفقرات من ٦١.٤٠٠ إلى ٦٩.٤٠٠ فارغة بشكل مقصود الدمج والاستملاك

عندما تؤدي عملية دمج تقوم بها شركة العميل إلى خلق تهديد

٧٠.٤٠٠ قد تصبح المنشأة، نتيجة للدمج أو الاستملاك، منشأة ذات علاقة بعميل التدقيق. قد ينشأ تهديد يمس الاستقلالية ومن ثم قدرة الشركة على الاستمرار في عملية التدقيق نتيجة لعلاقات أو مصالح سابقة أو حالية بين الشركة أو الشركة ضمن شبكة وتلك المنشأة ذات العلاقة.

٧١.٤٠٠ في الحالات الموضحة في الفقرة ٧٠.٤٠٠ تطبيق ١،

متطلبات

(أ) تحدد الشركة وتقيم المصالح والعلاقات السابقة أو الحالية مع المنشأة ذات العلاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية إجراءات تم اتخاذها لمعالجة التهديد، والتي قد تؤثر على استقلاليتها وبالتالي على قدرتها على الاستمرار في عملية التدقيق بعد تاريخ نفاذ الدمج أو الاستملاك؛ و

(ب) وفقاً للفقرة ٧٢.٤٠٠ متطلبات، تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة لإنهاء أية مصالح أو علاقات غير مسموح بها من خلال قواعد السلوك الأخلاقي بحلول تاريخ نفاذ عمليات الدمج أو الاستملاك.

٧٢.٤٠٠ استثناء من الفقرة ٧١.٤٠٠ (ب) متطلبات، إذا لم يكن من الممكن إنهاء العلاقة أو المصلحة بصورة معقولة بحلول تاريخ نفاذ عملية الدمج أو الاستملاك، فإن الشركة:

متطلبات

(أ) تقيم التهديد الناتج عن المصلحة أو العلاقة؛ و

(ب) تتناقش مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن أسباب عدم التمكن من إنهاء العلاقة أو المصلحة بطريقة مقبولة بحلول تاريخ النفاذ وتناقش كذلك تقييم مستوى التهديد.

٧٢.٤٠٠ في بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن بصورة معقولة أن يتم إنهاء العلاقة أو المصلحة التي تخلق التهديد بحلول تاريخ نفاذ الدمج أو الاستملاك. قد يكون ذلك بسبب أن الشركة تقدم خدمات غير متعلقة بالتأكد للمنشأة ذات العلاقة، ولن تتمكن الشركة من الانتقال بطريقة منظمة إلى شركة أخرى بحلول ذلك التاريخ.

- ٧٢ . ٤٠٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى التهديد الناشئ عن عمليات الدمج والاستملاك تطبيق ٢
- طبيعة وأهمية المصلحة أو العلاقة؛
 - طبيعة وأهمية علاقة المنشأة ذات العلاقة (مثلاً، ما إذا كانت الشركة ذات العلاقة شركة تابعة أو شركة أم)؛ و
 - طول الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء العلاقة أو المصلحة.
- ٧٣ . ٤٠٠ وفقاً للمناقشات التي تم توضيحها في الفقرة ٧٢ . ٤٠٠ (ب) متطلبات، إذا طلب **متطلبات** المسؤولون عن الحوكمة من الشركة الاستمرار باعتبارها شركة التدقيق، يجب على الشركة القيام بذلك فقط في الحالات التالية:
- (أ) إذا كان سيتم إنهاء المصلحة أو العلاقة بأسرع ما يمكن وفي جميع الحالات خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ الدمج أو الاستملاك؛
- (ب) إذا لم يكن أي شخص له مصلحة أو علاقة، بما في ذلك المصالح أو العلاقات التي نشأت خلال تأدية الخدمات غير المتعلقة بالتأكد المحظورة بموجب القسم ٦٠٠ وأقسامه الفرعية، عضواً في فريق عملية التدقيق ولن يكون مسؤولاً عن مراجعة جودة العملية؛ و
- (ج) كان سيتم تطبيق إجراءات التحول الملائمة، حسب الضرورة، ومناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة.
- ٧٣ . ٤٠٠ وتشمل الأمثلة على إجراءات التحول ما يلي:
- أن يقوم محاسب مهني، بمراجعة التدقيق أو العمل غير المتعلق بالتأكد حسبما هو ملائم؛
 - أن يقوم محاسب مهني، لم يكن عضواً في الشركة التي تعبر عن رأيها في البيانات المالية، بمراجعة تتفق مع هدف مراجعة رقابة جودة العملية؛ أو
 - إشراك شركة أخرى لتقييم نتائج الخدمات غير المتعلقة بالتأكد أو إشراك شركة أخرى لتقوم بإعادة أداء الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى الحد اللازم الذي يمكنها من تحمل مسؤولية الخدمة.
- ٧٤ . ٤٠٠ قد تكون الشركة قد أنجزت جزءاً كبيراً من العمل على التدقيق قبل تاريخ نفاذ الدمج أو الاستملاك وقد تكون قادرة على إنهاء الجزء المتبقي من إجراءات التدقيق خلال فترة قصيرة. وفي هذه الظروف، إذا طلب المسؤولون عن الحوكمة من الشركة إكمال التدقيق مع الاستمرار بالمصلحة أو العلاقة الواردة في الفقرة ٧٠ . ٤٠٠ تطبيق ١، فينبغي على الشركة القيام بذلك فقط إذا:

- (أ) قامت بتقييم مستوى التهديد ومناقشة النتائج مع المسؤولين عن الحوكمة؛
(ب) التزمت بالمتطلبات الواردة في الفقرة ٤٠٠.٧٣ متطلبات من (أ) إلى (ج)؛ و
(ج) توقفت عن كونها مدققاً بموعد لا يتجاوز تاريخ إصدار تقرير التدقيق.

إذا كان التهديد الذي يمس مبدأ الموضوعية مستمراً

- ٤٠٠.٧٥ حتى إن كان من الممكن تلبية المتطلبات الواردة في الفقرات من ٤٠٠.٧١ متطلبات
متطلبات ٤٠٠.٧٤ متطلبات، تحدد الشركة إذا كانت الظروف التي تم تحديدها في الفقرة
٤٠٠.٧٠ تطبيق ١ تخلق تهديداً لا يمكن معالجته يؤدي إلى الإضرار بمبدأ
الموضوعية. وإذا كان الوضع كذلك، تتوقف الشركة عن العمل باعتبارها المدقق.

التوثيق

- ٤٠٠.٧٦ توثق الشركة ما يلي:
متطلبات (أ) أية مصالح أو علاقات تم تحديدها في الفقرة ٤٠٠.٧٠ تطبيق ١ والتي لن
تنتهي بحلول تاريخ نفاذ عمليات الدمج أو الاستملاك والأسباب التي أدت إلى
عدم إنهاء تلك العلاقات والمصالح.
(ب) إجراءات التحول التي تم تطبيقها؛
(ج) نتائج المناقشات مع المسؤولين عن الحوكمة؛ و
(د) الأسباب وراء عدم خلق العلاقات والمصالح السابقة والحالية لتهديدات تؤدي
إلى الإضرار بمبدأ الموضوعية.

تركت الفقرات من ٤٠٠.٧٧ إلى ٤٠٠.٧٩ فارغة بشكل مقصود

انتهاك أحكام الاستقلالية فيما يتعلق بعمليات التدقيق والمراجعة

عندما تتعرف المنشأة حدوث انتهاك

- ٤٠٠.٨٠ عندما تخلص الشركة إلى وقوع انتهاك ما لمتطلبات هذا القسم، فإنه يتعين عليها:
متطلبات (أ) إنهاء أو تعليق أو التخلص من المصلحة أو العلاقة التي سببت الانتهاك
ومعالجة عواقب الانتهاك.
(ب) تنظر فيما إذا كانت هنالك متطلبات قانونية أو تنظيمية تُطبق عند تحديد
الانتهاك وإن كان الوضع كذلك:

(١) يجب على الشركة أن تمثل تلك المتطلبات؛ و

(٢) ويجب على الشركة أن تنظر في مسألة إبلاغ إحدى الهيئات الأعضاء
أو جهة منظمة ذات علاقة أو سلطة رقابية معينة عن الانتهاك إذا كان

ذلك الإبلاغ هو ممارسة شائعة أو أمراً متوقفاً في دائرة الاختصاص ذات العلاقة.

(ج) يجب على الشركة ووفقاً لسياساتها وإجراءاتها الإبلاغ فوراً عن هذا الانتهاك إلى:

(١) شريك العملية،

(٢) الشخص الذي يتحمل مسؤولية تشغيلية عن الامتثال لمتطلبات الاستقلالية؛

(٣) وإلى الموظفين الآخرين ذوي الصلة في الشركة، وإذا كان مناسباً إلى الشبكة؛

(٤) وأولئك الخاضعين لمتطلبات الاستقلالية الواردة في الجزء ٤٤ الذين هم بحاجة لاتخاذ إجراء مناسب.

(د) ويجب أن تقيم الشركة أهمية ذلك الانتهاك وأثره على موضوعية الشركة وقدرتها على إصدار تقرير التدقيق؛ و

(هـ) وتحدد اعتماداً على أهمية الانتهاك:

(١) ما إذا كانت ستنتهي عملية التدقيق؛ أو

(٢) ما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات تعالج تبعات الانتهاك بشكلٍ مرضي وما إذا كان من الممكن اتخاذ تلك الإجراءات ومدى ملاءمتها لتلك الظروف.

وعند التوصل لذلك القرار، تمارس الشركة التقدير المهني وتأخذ بعين الاعتبار إذا كان طرف آخر مطلع ومعقول سيخلص على الأرجح إلى أنه سيتم الإضرار بموضوعية الشركة، وبالتالي، لن تتمكن الشركة من إصدار تقرير التدقيق.

٨٠ . ٤٠٠
تطبيق ١

٨٠ . ٤٠٠
تطبيق ٢

إصدار تقرير التدقيق ما يلي:

• طبيعة الانتهاك ومدته؛

• عدد وطبيعة أية انتهاكات سابقة فيما يتعلق بعملية التدقيق الحالية؛

• ما إذا كان عضو فريق التدقيق على علم بالمصلحة أو العلاقة التي سببت الانتهاك؛

- ما إذا كان الفرد الذي سبب الانتهاك هو عضو في فريق تدقيق أو شخص آخر يتوجب عليه مراعاة متطلبات معينة بخصوص الاستقلالية؛
- الدور الذي يقوم به ذلك الشخص إذا كان الانتهاك يتعلق بعضو في فريق التدقيق؛
- إذا نتج الانتهاك عن تقديم خدمة مهنية، ومن المحتمل أن يكون هناك أثر لتلك الخدمة على السجلات المحاسبية أو المبالغ المسجلة في البيانات المالية التي ستبدي الشركة بشأنها رأي معين؛
- نطاق تهديدات المصلحة الشخصية أو التأييد أو المضايقة أو التهديدات الأخرى التي نتجت عن الانتهاك.

٨٠ . ٤٠٠ وفقاً لأهمية الانتهاك، تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تأخذها الشركة تطبيق ٣ بعين الاعتبار لمعالجة الانتهاك بشكل مرضي ما يلي:

- إبعاد الشخص ذو العلاقة عن فريق التدقيق؛
- إجراء مراجعة إضافية لعمل التدقيق المتأثر أو إعادة أداء ذلك العمل إلى الحد اللازم.
- التوصية بأن يُشرك عميل التدقيق شركة أخرى لمراجعة أو إعادة أداء عمل التدقيق المتأثر إلى الحد اللازم؛ و
- عندما يتعلق الانتهاك بخدمة غير متعلقة بالتأكد والتي تؤثر على السجلات المحاسبية أو على مبلغ مسجل في البيانات المالية، يتم إشراك شركة أخرى لتقييم نتائج الخدمة غير المتعلقة بالتأكد أو إكمال مهمة إعادة أداء الخدمة غير المتعلقة بالتأكد إلى الحد اللازم لمساعدتها على تولي مسؤولية هذه الخدمة.

٨١ . ٤٠٠ إذا قررت الشركة أنه لا يمكن اتخاذ أية إجراءات لمعالجة عواقب الانتهاك بشكلٍ مرضي، فإنه يجب على الشركة إخطار المسؤولين عن الحوكمة في أقرب وقت ممكن واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء عملية التدقيق وفقاً لأية متطلبات قانونية أو تنظيمية ذات علاقة بإنهاء عملية التدقيق. وعندما لا يكون إنهاء العملية أمراً مسموحاً به بموجب القوانين أو اللوائح، فإنه يجب على الشركة الامتثال لأي من متطلبات إعداد التقارير أو الإفصاح.

٨٢ . ٤٠٠ إذا حددت الشركة أنه من الممكن اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة عواقب الانتهاك بشكلٍ مرضي، فإنه يجب على الشركة مناقشة ما يلي مع المسؤولين عن الحوكمة:

- أ) أهمية الانتهاك، بما في ذلك طبيعته ومدته؛
- ب) كيف حدث الانتهاك وكيف تم تحديده؛

- (ج) الإجراء المتخذ أو المقترح وتوضيح أسباب أن هذا الإجراء سيعالج بشكل مرضي تبعات الانتهاك ويمكن الشركة من إصدار تقرير التدقيق؛
- (د) الاستنتاج الذي يفيد بأن الموضوعية لم تتأثر والأساس المنطقي لذلك الاستنتاج، وفق التقدير المهني للشركة؛
- (هـ) أية خطوات مقترحة من قبل الشركة للحد من أو تجنب مخاطر حدوث مزيد من الانتهاكات.

ويجب أن تتم تلك المناقشات في أقرب وقت ممكن، ما لم يحدد المسؤولون عن الحوكمة توقيت بديل للإبلاغ عن الانتهاكات الأقل أهمية.

إيصال الانتهاكات إلى المسؤولين عن الحوكمة

٨٣.٤٠٠ توضح الفقرتان ٣٠٠.٩ متطلبات و ٣٠٠.١٠ متطلبات، المتطلبات المتعلقة تطبيق ١ بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

٨٤.٤٠٠ فيما يتعلق بالانتهاكات، يجب أن تبلغ الشركة المسؤولين عن الحوكمة كتابياً بما يلي:
متطلبات (أ) بكافة المسائل التي نوقشت وفقاً للفقرة ٤٠٠.٨٢ متطلبات، وأن تحصل على موافقتهم بخصوص إمكانية اتخاذ الإجراء، أو على اتخاذه بالفعل، وأنه سيعالج تبعات الانتهاك بشكل مرضي؛ و
 (ب) وصف لما يلي:

- (١) لسياسات وإجراءات الشركة المتعلقة بالانتهاك والمصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أنه قد تم الحفاظ على الاستقلالية؛ و
- (٢) أية خطوات اتخذتها الشركة، أو تنوي اتخاذها، لتقليل أو تجنب حدوث انتهاكات أخرى.

٨٥.٤٠٠ إذا لم يوافق المسؤولون عن الحوكمة على أن الإجراء المقترح من قبل الشركة وفقاً للفقرة ٤٠٠.٨٠(هـ)(٢) يعالج عواقب الانتهاك بصورة مرضية، فإنه يجب على الشركة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنهاء عملية التدقيق وفقاً للفقرة ٤٠٠.٨١ متطلبات.

الانتهاكات التي تحدث قبل إصدار تقرير التدقيق السابق

٨٦.٤٠٠ إذا وقع الانتهاك قبل إصدار تقرير التدقيق السابق، فإنه يجب على الشركة الامتثال لهذا القسم في تقييم أهمية الانتهاك وأثره على موضوعية الشركة وقدرتها على إصدار تقرير التدقيق في الفترة الحالية. يجب على الشركة أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار أثر الانتهاك، إن وجد، على موضوعية الشركة فيما يتعلق بأي من تقارير التدقيق الصادرة سابقاً، وإمكانية سحب تلك التقارير ومناقشة المسألة مع المسؤولين عن الحوكمة.

- ٨٧ .٤٠٠ وتقوم الشركة أيضاً بما يلي:
- متطلبات**
- (أ) دراسة آثار الانتهاك، إن وجدت، على موضوعية الشركة فيما يتعلق بأية تقارير تدقيق صدرت سابقاً، وإمكانية سحب تلك التقارير؛ و
- (ب) مناقشة المسألة مع المسؤولين عن الحوكمة.
- التوثيق**
- ٨٨ .٤٠٠ بالالتزام بالمتطلبات الواردة في الفقرات من ٨٠ .٤٠٠ إلى ٨٧ .٤٠٠ متطلبات، يجب على الشركة توثيق ما يلي:
- متطلبات**
- (أ) الانتهاك؛
- (ب) الإجراءات التي تم اتخاذها؛
- (ج) القرارات الرئيسية التي تم اتخاذها؛
- (د) جميع المسائل التي تمت مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة؛ و
- (هـ) أية مناقشات تمت مع الجهات المهنية أو التنظيمية أو السلطات الإشرافية.
- ٨٩ .٤٠٠ إذا استمرت المنشأة في عملية التدقيق، فيجب عليها توثيق ما يلي:
- متطلبات**
- (أ) النتائج التي، من حيث التقدير المهني للشركة، تفيد بأنه لم يتم المساس بمبدأ الموضوعية؛ و
- (ب) الأساس المنطقي وراء سبب الرضى عن معالجة الإجراءات التي تم اتخاذها للانتهاك وبالتالي يمكن للشركة أن تصدر تقرير تدقيق.

القسم ٤٠٥

التدقيق على المجموعات

مقدمة

١.٤٠٥ يتطلب القسم ٤٠٠ من الشركة أن تكون مستقلة عند أداء عمليات التدقيق، وأن تطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها وتعالجها. يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية المحددة المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند التدقيق على المجموعات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

٢.٤٠٥ تطبق المعايير الدولية للتدقيق على تدقيق البيانات المالية. يتناول المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ تطبيق ١ (المُنقَّح) الاعتبارات الخاصة التي تُطبَّق على عمليات تدقيق البيانات المالية للمجموعات، بما في ذلك الحالات التي يستعان فيها بمدققي العناصر. ويتطلب المعيار من شريك تدقيق المجموعة تحمل مسؤولية التأكد مما إذا كان مدققو العناصر يفهمون المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة وسيمثلون لها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية، التي تنطبق على عمليات تدقيق المجموعات. إن متطلبات الاستقلالية المشار إليها في المعيار، أو غيرها من معايير التدقيق ذات العلاقة المكافئة لتلك الواردة في المعيار بخصوص تدقيق المجموعات، هي تلك المحددة في هذا القسم.

٢.٤٠٥ يمكن لشركة تدقيق العناصر التي تشارك في تدقيق المجموعة أن تصدر بشكل منفصل رأي تدقيق في البيانات المالية للعميل الذي طلب التدقيق على العنصر. ووفقاً للظروف، قد تحتاج شركة تدقيق العنصر أن تمثل لمتطلبات استقلالية مختلفة عند التدقيق على مجموعة وتصدر رأي تدقيق منفصل بخصوص البيانات المالية للعميل الذي طلب تدقيق العنصر لأسباب قانونية أو تنظيمية أو غير ذلك من الأسباب.

التواصل بين شركة التدقيق على مجموعة وشركة التدقيق على عنصر

٣.٤٠٥ يتطلب المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ (المُنقَّح) من شريك التدقيق على مجموعة أن يتحمل متطلبات مسؤولية إعلام مدقق العنصر بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة التي تطبق بالنظر لطبيعة تدقيق المجموعة وظروفه. وعند إخطار شركة تدقيق العنصر بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، فعلى شركة تدقيق المجموعة توصيل المعلومات اللازمة في التوقيت المناسب لتمكين شركة تدقيق العنصر من الوفاء بمسؤولياتها المطلوبة وفقاً لهذا القسم.

- ٣.٤٠٥ تشمل الأمثلة على المسائل التي يمكن لشركة تدقيق المجموعة التواصل بشأنها ما يلي:
- تطبيق ١
- ما إذا كان العميل هو منشأة مصلحة عامة بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة التي تنطبق على تدقيق المجموعة.
 - المنشآت ذات العلاقة والعناصر الأخرى ضمن منشآت العميل والمتعلقة باعتبارها الاستقلالية التي تنطبق على شركة تدقيق العنصر وأعضاء فريق تدقيق المجموعة من داخل الشركة أو الذين تعينهم الشركة.
 - الفترة المطلوب خلالها من شركة تدقيق العنصر أن تكون مستقلة.
 - ما إذا كان الشريك الذي ينفذ العمل على العنصر لأغراض تدقيق المجموعة هو شريك رئيسي في تدقيق المجموعة.

٤.٤٠٥ يتطلب المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ (المُنقَّح) أيضاً من شريك تدقيق المجموعة أن يطلب من مدقق العنصر التواصل بشأن ما إذا كان الأخير قد امتثل للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية، التي تنطبق على عملية تدقيق المجموعة. ولأغراض هذا القسم، قد يشمل هذا المطلب التواصل بشأن:

- (أ) أي مسائل متعلقة بالاستقلالية تتطلب أحكاماً مهنية مؤثرة.
- (ب) فيما يتعلق بتلك المسائل، النتائج التي توصلت إليها شركة مدقق العنصر حول ما إذا كانت التهديدات التي تمس الاستقلالية في مستوى مقبول، والأسباب المنطقية التي استندت إليها تلك النتائج.

٤.٤٠٥ إذا علم مدقق المجموعة بمسألة تشير إلى وجود تهديد يمس الاستقلالية، يتطلب المعيار الدولي تطبيق ١ للتدقيق ٢٢٠ (المُنقَّح) من شريك تدقيق المجموعة أن يُقيم هذا التهديد ويتخذ الإجراءات الملائمة.

اعتبارات الاستقلالية التي تنطبق على الأشخاص

أعضاء فريق تدقيق المجموعة من داخل الشركة أو الذين

تعينهم الشركة أو شبكة الشركات

٥.٤٠٥ لا بد أن يكون أعضاء فريق تدقيق المجموعة من داخل الشركة أو الذين تعينهم الشركة أو شبكة الشركات مستقلين عن العميل وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا القسم والخاصة بفريق التدقيق.

الأعضاء الآخرين في فريق تدقيق المجموعة

٦.٤٠٥ يجب أن يكون أعضاء فريق تدقيق المجموعة من داخل شركة عنصر التدقيق أو الذين تعينهم
متطلبات هذه الشركة من خارج شبكة شركات المدقق على المجموعة مستقلين عن:

- (أ) عميل شركة مدقق العنصر.
(ب) المنشأة التي تبدي شركة تدقيق المجموعة رأياً في بيانها المالية.
(ج) المنشأة التي تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر منشأة من تلك المذكورة في الفقرة الفرعية (ب)، بشرط أن يكون لتلك المنشأة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على عميل مدقق العنصر، وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا القسم والخاصة بفريق التدقيق.

٧.٤٠٥ فيما يتعلق بالمنشآت أو العناصر ضمن شركات عملاء تدقيق المجموعات بخلاف تلك التي
متطلبات تناولتها فقرة المتطلبات ٦.٤٠٥، فإن عضو فريق تدقيق المجموعة من داخل شركة تدقيق العنصر، أو الذي عينته تلك الشركة من خارج شبكة شركات تدقيق المجموعة عليه أن يخطر شركة مدقق العنصر بأي علاقات أو ظروف تنمو إلى علمه، أو بأي أسباب دعت له للاعتقاد بوجود تهديد يمس استقلاليتها في سياق تدقيق المجموعة.

٧.٤٠٥ تشمل الأمثلة على العلاقات أو الظروف التي تتطلب من شخص أو أي من أقاربه المباشرين،
تطبيق ١ حسب الاقتضاء، والمتعلقة بالاعتبارات التي عليه مراعاتها امتثالاً لفقرة المتطلبات ٧.٤٠٥، ما يلي:

- وجود حصة مالية مباشرة أو جوهرية في المنشأة التي تسيطر على عميل تدقيق المجموعة إذا كان هذا العميل من العملاء المؤثرين في المنشأة (انظر القسم ٥١٠).
- وجود قرض أو ضمان متعلق بما يلي: (انظر القسم ٥١١)
 - منشأة ليست بنكاً أو مؤسسة مماثلة إلا لو كان القرض أو الضمان غير جوهري.
 - بنك أو مؤسسة مماثلة إلا لو كان القرض أو الضمان قد تم وفقاً لإجراءات وشروط وأحكام الإقراض المعتادة.
- علاقة عمل مؤثرة أو تطوي على حصة مالية جوهرية (انظر القسم ٥٢٠).
- قريب مباشر يكون: (انظر القسم ٥٢١)
 - مديراً أو مسؤولاً في المنشأة.
 - موظفاً في منصب يتيح له التأثير بشكل كبير على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية.

- الأشخاص الذين يشغلون، أو كانوا يشغلون، احد المناصب التالية مؤخراً: (انظر القسم ٥٢٢ و٥٢٣)

- مديراً أو مسؤولاً في المنشأة.
- موظفاً في منصب يتيح له التأثير بشكل كبير على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية.

٨.٤٠٥ عند تسلم الإخطار الموضح في فقرة المتطلبات ٧.٤٠٥، على مدقق العنصر أن يُقِيم ويعالج متطلبات أي تهديدات تمس الاستقلالية تكون قد نشأت بسبب علاقات الشخص أو الظروف المحيطة.

اعتبارات الاستقلالية التي تنطبق على شركة تدقيق المجموعة

٩.٤٠٥ لا بد أن تكون شركة تدقيق المجموعة مستقلة عن العميل وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا القسم متطلبات التي تنطبق على الشركات.

اعتبارات الاستقلالية التي تنطبق على الشركات التابعة لشبكة أو شركات تدقيق المجموعات

١٠.٤٠٥ لا بد أن تكون الشركة التابعة لشبكة شركة تدقيق المجموعة مستقلة عن العميل وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا القسم التي تنطبق على الشركات التابعة لشبكات.

اعتبارات الاستقلالية التي تنطبق على شركات مدقق العنصر خارج شبكة شركات تدقيق المجموعة

جميع عملاء التدقيق على المجموعات:

١١.٤٠٥ يجب على شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة أن:

متطلبات (أ) تكون مستقلة عن عميل تدقيق العنصر وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا الجزء التي تنطبق على الشركات فيما يخص جميع عملاء التدقيق.

(ب) تطبق جميع المتطلبات ذات العلاقة الواردة في فقرات المتطلبات ٤.٥١٠ (أ) و ٧.٥١٠ و ٩.٥١٠ فيما يخص الحصاص المالية في المنشأة التي تبدي شركة تدقيق المجموعة رأياً في بيانها المالية.

(ج) تطبق جميع المتطلبات ذات العلاقة الواردة في القسم ٥١١ فيما يخص القروض والضمانات المتعلقة بالمنشأة التي تبدي شركة تدقيق المجموعة رأياً في بيانها المالية.

١٢.٤٠٥ إذا نما إلى علم شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة أو إذا كان لديها أسباب تدعوها للاعتقاد أن علاقة أو ظرف ما متعلق بعميل تدقيق المجموعة، بخلاف المنصوص عليه في فترتي المتطلبات ١١.٤٠٥ (ب) و(ج)، وكان هذا الأمر متعلقاً بتقييم استقلالية مدقق العنصر، فعلى شركة مدقق العنصر أن تشير إلى تلك العلاقة أو الظرف عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.

١٣.٤٠٥ إذا نما إلى علم شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة أو إذا كان لديها أسباب تدعوها للاعتقاد أن علاقة أو ظرف ما متعلق بشركة ضمن شبكة شركات مدقق العنصر تهدد استقلالية مدقق العنصر عن العميل، فعلى شركة مدقق العنصر أن تُقيم تلك التهديدات وتعالجها.

الفترة التي يطلب فيها الحفاظ على الاستقلالية

١٤.٤٠٥ الإشارات إلى البيانات المالية وتقرير المدقق في فقرة المتطلبات ٣.٤٠٠ والفقرة ٣٠.٤٠٠ تطبيق ١ تعني على الترتيب البيانات المالية للمجموعة وتقرير المدقق في البيانات المالية للمجموعة، عند استخدامها في هذا القسم.

عملاء تدقيق المجموعات بخلاف منشآت المصلحة العامة

١٥.٤٠٥ عندما يكون عميل تدقيق المجموعة ليس منشأة مصلحة عامة، لا بد أن تكون شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة مستقلة عن عميل تدقيق العنصر وفقاً للمتطلبات الواردة في هذا الجزء التي تنطبق على عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة لأغراض تدقيق المجموعات.

١٥.٤٠٥ في الحالات التي تنفذ فيها شركة مدقق عناصر من خارج شبكة شركات تدقيق المجموعة عمليات تدقيق لصالح عميل تدقيق عنصر من منشآت المصلحة العامة لأسباب بخلاف تدقيق المجموعة، على سبيل المثال، تدقيق قانوني، تطبق متطلبات الاستقلالية ذات العلاقة بعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة على هذه العمليات.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

خدمات غير تأكيدية

١٦.٤٠٥ وفقاً لفقرة المتطلب ١٧.٤٠٥، عندما يكون عميل تدقيق المجموعة هو منشأة مصلحة عامة، لا بد أن تمثل شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة لأحكام القسم ٦٠٠ التي تنطبق على منشآت المصلحة العامة فيما يتعلق بتقديم خدمات غير تأكيدية لعميل تدقيق العنصر.

١٦.٤٠٥ عندما يكون عميل تدقيق المجموعة هو منشأة مصلحة عامة، يحظر على شركة مدقق العناصر تطبيق ١ من خارج شبكة شركات تدقيق المجموعة أن تقوم بأي مما يلي، وذلك على سبيل المثال:

- تقديم خدمات محاسبية أو خدمات مسك دفاتر لعميل تدقيق العنصر من منشأة ليست منشأة مصلحة عامة (انظر القسم ٦٠١).
- تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات، أو أي من جوانبها، لعميل تدقيق العنصر من غير منشآت المصلحة العامة إذا كانت تلك النظم تولد معلومات تخص السجلات المحاسبية أو البيانات المالية لذلك العميل (انظر القسم ٦٠٦).
- العمل بصفة محامي لصالح عميل تدقيق العنصر بخلاف منشآت المصلحة العامة لحل نزاعات قانونية أو التقاضي أمام محكمة أو مجلس تحكيم (انظر القسم ٦٠٨).

١٦.٤٠٥ المعلومات المالية التي تنفذ بخصوصها شركة مدقق العنصر من خارج شبكة شركات مدقق المجموعة إجراءات تدقيق هي معلومات مهمة لتقييم تهديد المراجعة الذاتية الذي قد ينشأ بسبب تقديم شركة مدقق العنصر لخدمات غير تأكيدية، وبالتالي يطبق القسم ٦٠٠. فعلى سبيل المثال، إذا كانت إجراءات التدقيق التي تنفذها شركة مدقق العنصر محددة بوقت معين مثل المخزون، فإن نتيجة أي خدمات غير تأكيدية تشكل جزءاً من أو تؤثر على السجلات المحاسبية أو المعلومات المالية المتعلقة بالمحاسبة عن أو الرقابة الداخلية على المخزون ستكون مهمة عند تقييم تهديد المراجعة الذاتية.

١٧.٤٠٥ استثناءً من فقرة المتطلب ١٦.٤٠٥، يمكن أن تقدم شركة مدقق العنصر من خارج شبكة متطلبات شركات مدقق المجموعة خدمات غير تأكيدية غير محظورة بموجب القسم ٦٠٠ إلى عميل تدقيق عنصر دون توصيل معلومات عن الخدمات غير التأكيدية المقترحة للمكلفين بالحوكمة في شركة عميل تدقيق المجموعة أو دون الحصول على موافقتهم فيما يخص تقديم الخدمات التي تناولتها فقرات المتطلبات من ٢٢.٦٠٠ إلى ٢٥.٦٠٠.

شركاء التدقيق الرئيسيين

١٨.٤٠٥ على شريك العملية أن يحدد ما إذا كان شريك التدقيق الذي ينفذ العمل على العنصر لأغراض متطلبات تدقيق المجموعة هو شريك تدقيق رئيسي في تدقيق المجموعة. وأثناء أداء ذلك، على شريك العملية أن:

(أ) يتواصل بهذا الشأن مع ذلك الشخص.

(ب) يشير إلى:

(١) أن هذا الشخص يخضع لفقرة المتطلبات ٤.٤١١، في حالة جميع عملاء تدقيق المجموعات.

(٢) أن هذا الشخص يخضع أيضاً لفقرات المتطلبات ٦.٥٢٤ و ٥.٥٤٠ (ج) و ٢١.٥٤٠.

١٨.٤٠٥ يتخذ شريك التدقيق الرئيسي قرارات رئيسية أو أحكاماً مهنية في المسائل المؤثرة في تدقيق تطبيق ١ البيانات المالية للمجموعة التي ستبدي شركة تدقيق المجموعة رأياً فيها.

التغيرات في العناصر

جميع عملاء التدقيق على المجموعات

١٩.٤٠٥ عندما تتحول منشأة ليست ذات علاقة إلى عنصر ضمن شركات عميل التدقيق، تطبق شركة متطلبات تدقيق المجموعة فقرات المتطلبات من ٧١.٤٠٠ إلى ٧٦.٤٠٠.

التغيرات في شركات مدقق العناصر

جميع عملاء التدقيق على المجموعات

٢١.٤٠٥ قد توجد حالات تطلب فيها شركة تدقيق المجموعة من شركة أخرى أن تنفذ أعمال تدقيق تطبيق ١ باعتبارها شركة تدقيق عناصر خلال أو بعد الفترة التي تتناولها البيانات المالية للمجموعة، على سبيل المثال، بسبب عمليات اندماج أو استحواذ في شركة العميل. وقد ينشأ تهديد يمس استقلالية شركة مدقق العناصر بسبب:

- (أ) وجود علاقات مالية أو تجارية بين شركة مدقق العنصر والعميل خلال أو بعد الفترة التي تتناولها البيانات المالية ولكن قبل موافقة شركة مدقق العنصر على تنفيذ أعمال التدقيق.
- (ب) وجود خدمات سابقة قدمتها شركة تدقيق العنصر لعميلها.

٢٠.٤٠٥ توضح الفقرات من ٣١.٤٠٠ تطبيق ١ إلى تطبيق ٣ المواد التطبيقية التي تنطبق على تقييم تطبيق ٢ شركة مدقق العناصر للتهديدات التي تمس الاستقلالية في حال تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق عناصر خلال الفترة التي تتناولها البيانات المالية للمجموعة أو بعدها، ولكن قبل أن يبدأ فريق تدقيق العنصر في تنفيذ أعمال التدقيق لأغراض التدقيق على المجموعة، ويُحظر تقديم الخدمة خلال فترة العملية.

٢٠.٤٠٥ توضح الفقرة ٣١.٤٠٠ تطبيق ٤ المواد التطبيقية التي تنطبق على تقييم شركة مدقق العناصر تطبيق ٣ للتهديدات التي تمس الاستقلالية في حال تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق عناصر قبل الفترة التي تتناولها البيانات المالية للمجموعة.

عملاء تدقيق المجموعات من منشآت المصلحة العامة

٢١.٤٠٥ تطبق فقرة المتطلبات ٣٢.٤٠٠ والفقرة ٣٢.٤٠٠ تطبيق ١ عندما توافق شركة تدقيق عناصر تطبيق ١ على تنفيذ أعمال تدقيق لأغراض تدقيق المجموعة فيما يتعلق بعمل تدقيق مجموعة من منشآت المصلحة العامة إذا كانت شركة تدقيق العنصر قد قدمت سابقاً خدمة غير تأكيدية لعمل تدقيق العنصر.

٢١.٤٠٥ تطبق فقرة المتطلبات ٢٦.٦٠٠ والفقرة ٢٧.٦٠٠ تطبيق ١ فيما يتعلق بالخدمات غير تطبيق ٢ التأكيدية المقدمة، سواءً التي قدمتها شركة تدقيق العناصر في الوقت الراهن أو سابقاً، لعمل تدقيق عنصر عندما يكون عميل تدقيق المجموعة قد تحول في وقت سابق إلى منشأة مصلحة عامة.

مخالفة أحكام الاستقلالية في شركة تدقيق عناصر

٢٢.٤٠٥ قد تحدث مخالفة لأحكام هذا القسم رغم وجود نظام لإدارة الجودة في شركة مدقق العناصر تطبيق ١ مصمم لتنفيذ متطلبات الاستقلالية. فقرات المتطلبات من ٢٣.٤٠٥ إلى ٢٩.٤٠٥ هي فقرات ذات علاقة بقرار شركة تدقيق المجموعة حول ما إذا كانت ستتمكن من استخدام أعمال شركة تدقيق العناصر في حال وقوع مخالفة في تلك الشركة.

٢٢.٤٠٥ في حال وقوع مخالفة في شركة مدقق العنصر وكانت تلك الشركة من بين شركات شبكة تطبيق ٢ تدقيق المجموعة، تطبق أيضاً فقرات المتطلبات من ٨٠.٤٠٠ إلى ٨٩.٤٠٠ على شركة تدقيق المجموعة فيما يتعلق بتدقيق المجموعة، حسب الحاجة.

الحالات التي تحدد فيها شركة تدقيق العنصر مخالفة

٢٣.٤٠٥ إذا توصلت شركة تدقيق العناصر إلى وقوع مخالفة لمطلب وارد في هذا القسم، فعليها أن: متطلبات (أ) تنهي المصلحة أو العلاقة التي أدت لوقوع المخالفة وتعالج تبعات المخالفة.

(ب) تُقيّم أهمية المخالفة وأثرها على موضوعية شركة مدقق العناصر وقدرتها على تنفيذ أعمال التدقيق لأغراض تدقيق المجموعة.

(ج) وحسب تأثير المخالفة، تحدد ما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات تعالج آثار المخالفة بصورة مرضية، وإمكانية اتخاذ تلك الإجراءات وما إذا كانت ملائمة للظروف.

(د) التواصل كتابياً على وجه السرعة مع شريك تدقيق المجموعة، والتطرق لتقييم شركة مدقق العنصر لتأثير المخالفة ولأي إجراءات مقترحة أو اتخذت لمعالجة آثار المخالفة.

- ٢٣.٤٠٥ توضح الفقرتان ٨٠.٤٠٠ تطبيق ٢ وتطبيق ٣ المواد التطبيقية المتعلقة بتقييم شركة مدقق تطبيق ١ العناصر لتأثير المخالفة على موضوعية شركة مدقق العنصر والقدرة على إبداء رأي أو التوصل لنتيجة بخصوص أعمال التدقيق المنفذة على العنصر لأغراض تدقيق المجموعة، واعتبارات اتخاذ أي إجراءات ممكنة لمعالجة تبعات المخالفة بصورة مرضية.
- ٢٤.٤٠٥ عند تسلم مراسلات شركة مدقق العنصر بخصوص المخالفة، فعلى شريك تدقيق المجموعة أن:
- متطلبات** (أ) يراجع تقييم شركة مدقق العنصر لشدة المخالفة وتأثيرها على موضوعية شركة مدقق العنصر، وأي إجراءات يمكن أن تتخذ أو قد تم اتخاذها لمعالجة آثار المخالفة.
- (ب) يُقيّم قدرة شركة تدقيق المجموعة على استخدام عمل شركة تدقيق العنصر لأغراض تدقيق المجموعة.
- (ج) يحدد الحاجة لأي إجراءات إضافية.
- ٢٥.٤٠٥ عند تطبيق فقرة المتطلبات ٢٤.٤٠٥، على شريك تدقيق المجموعة ممارسة الحكم المهني وأن يضع بالاعتبار ما إذا كان طرف ثالث معقول ومطلع سيتوصل على الأرجح إلى أنه قد حدث إخلال بموضوعية شركة تدقيق العنصر، ولذا، لن تتمكن الشركة من استخدام أعمال شركة تدقيق العنصر لأغراض تدقيق المجموعة.
- ٢٥.٤٠٥ إذا قرر شريك تدقيق المجموعة أن شركة مدقق العنصر قد عالجت تبعات المخالفة بصورة مرضية وأنها لا تخل بموضوعية شركة تدقيق العنصر، يمكن أن تستمر شركة تدقيق المجموعة في استخدام أعمال تلك الشركة لأغراض تدقيق المجموعة. وفي حالات معينة، قد يقرر شريك تدقيق المجموعة أنه يلزم اتخاذ إجراءات إضافية لمعالجة المخالفات بصورة مرضية لكي تستخدم أعمال شركة تدقيق العنصر. وتشمل الأمثلة على تلك الإجراءات اتخاذ شركة تدقيق العنصر لخطوات معنية بخصوص المجالات التي تأثرت بالمخالفة أو مطالبة تلك الشركة أن تنفذ أعمال تصحيحية ملائمة على المجالات المتأثرة.
- ٢٥.٤٠٥ ينص المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ (المُنقَّح) على أنه في حال ارتكاب شركة مدقق العنصر لمخالفة ولم تعالج بصورة مرضية، فلا يمكن لمدقق المجموعة الاستعانة بعمل مدقق العنصر. تطبيق ٢ وفي تلك الحالات، قد يجد شريك التدقيق على المجموعة وسائل أخرى للحصول على أدلة التدقيق اللازمة بخصوص المعلومات المالية لعميل تدقيق العنصر. وتشمل الأمثلة على تلك الوسائل تنفيذ شركة تدقيق العنصر لأعمال التدقيق اللازمة على المعلومات المالية للعميل أو طلب شركة تدقيق عناصر أخرى لتنفيذ هذه الأعمال.

مناقشة المكلفين بالحوكمة في شركة عميل تدقيق المجموعة

٢٦.٤٠٥ تطبق فقرة المتطلبات ٨٤.٤٠٠ عند ارتكاب شركة تدقيق عناصر من شبكة شركات تدقيق تطبيق ١ المجموعة لمخالفة.

٢٧.٤٠٥ بالنسبة للمخالفات التي قد ترتكبها شركة تدقيق عناصر من خارج شبكة شركات مدقق **متطلبات** المجموعة، فعلى مدقق المجموعة مناقشة المكلفين بالحوكمة في شركة العميل حول:
(أ) تقييم شركة تدقيق العناصر لشدة المخالفة وتأثيرها على موضوعية مدقق العنصر، ويشمل ذلك طبيعة المخالفة ومدتها، وأي إجراءات يمكن أن تتخذ أو قد تم اتخاذها.
(ب) تقييم ما إذا:

- (١) كان الإجراء سيعالج بصورة مرضية، أو أنه قد عالج بالفعل، تبعات المخالفة.
- (٢) كانت شركة تدقيق المجموعة ستلجأ لوسائل أخرى للحصول على أدلة التدقيق اللازمة بخصوص المعلومات المالية لعميل تدقيق العنصر.

لا بد أن تجرى هذه المناقشات على وجه السرعة إلا إذا حدد المكلفون بالحوكمة توقيتاً آخر للإبلاغ عن المخالفات الأقل أهمية.

٢٨.٤٠٥ تتواصل شركة مدقق المجموعة كتابياً مع المكلفين بالحوكمة في شركة العميل وذلك بخصوص **متطلبات** جميع المسائل التي نوقشت وفقاً لفقرة المتطلبات ٢٧.٤٠٥ وتحصل على موافقتهم على الإجراءات التي ستتخذ أو التي اتخذت لمعالجة المخالفة بصورة مرضية.

٢٩.٤٠٥ إذا لم يتفق المكلفون بالحوكمة على أن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ أو التي اتخذت قد **متطلبات** عالجت آثار المخالفة التي وقعت في شركة تدقيق العنصر بصورة مرضية، لا تستخدم شركة تدقيق المجموعة أعمال تلك الشركة لأغراض تدقيق المجموعة.

القسم ٤١٠

الأتعاب

مقدمة

- ١.٤١٠ يُطلب من الشركات الامتثال للمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة، وأن تطبق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.
- ٢.٤١٠ يوضح القسم ٣٣٠ مواد تطبيقية متعلقة بتطبيق إطار المفاهيم في الحالات التي يخلق فيها مستوى وطبيعة الأتعاب وترتيبات التعويض الأخرى تهديد مصلحة شخصية يمس الامتثال لمبدأ أو أكثر من المبادئ الأساسية. يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية المحددة المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها والتي تنشأ بسبب الأتعاب التي تفرض على عملاء التدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

- ٣.٤١٠ عادة ما يجري التفاوض بخصوص الأتعاب نظير الخدمات المهنية مع عميل التدقيق، ويسددها العميل، وهو ما قد يخلق تهديدات تمس الاستقلالية. هذه الممارسة هي ممارسة متعارف عليها ومقبولة بين المستخدمين المستهدفين للبيانات المالية.
- ٣.٤١٠ عندما يكون العميل هو منشأة مصلحة عامة، يكون لأصحاب المصالح توقعات مرتفعة متعلقة باستقلالية الشركة. ونظراً لأن الشفافية يمكن أن تساعد في توفير معلومات أفضل تستند إليها آراء وقرارات المكلفين بالحوكمة ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح، فإن هذا القسم ينص على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأتعاب لكل من المكلفين بالحوكمة وأصحاب المصلحة بشكل عام لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة.
- ٣.٤١٠ لأغراض هذا القسم، تتكون أتعاب التدقيق من الأتعاب أو الأنواع الأخرى من التعويضات التي تُدفع نظير التدقيق على البيانات المالية أو مراجعتها. وعند الإشارة إلى أتعاب التدقيق على البيانات المالية، فإن هذه الإشارة لا تشمل أي أتعاب تدفع نظير التدقيق على البيانات المالية ذات الغرض الخاص أو المراجعة على البيانات المالية. (المرجع: فقرة المتطلبات ٤١٠.٢٣ (أ)، ٢٥.٤١٠ تطبيق ١، متطلبات ٣١.٤١٠ (أ))

الأتعاب التي يسددها عميل التدقيق

- ٤.٤١٠ في الحالات التي يجري فيها التفاوض بخصوص الأتعاب نظير الخدمات المهنية مع عميل التدقيق، ويسددها العميل، فإن ذلك يخلق تهديد مصلحة شخصية وقد يخلق تهديد مضايقة وهي التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٤.٤١٠ يتطلب تطبيق إطار المفاهيم أن تحدد الشركة أو الشركة التابعة لشبكة، قبل أن تقبل عملية تدقيق أو أي نوع آخر من العمليات لصالح عميل تدقيق، ما إذا كانت التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ بسبب الأتعاب المقترحة على العميل هي في مستوى مقبول. يتطلب تطبيق إطار المفاهيم أيضاً من الشركة أن تعيد تقييم تلك التهديدات عندما تتغير حقائق وظروف التدقيق خلال فترة العملية.

٤.٤١٠ تشمل العوامل ذات العلاقة بتحديد مستوى التهديدات التي تنشأ عندما يسدد عميل تدقيق الأتعاب نظير عملية تدقيق أو نظير غيرها من العمليات ما يلي:-

- مستوى الأتعاب ومدى اعتبارها للموارد المطلوبة، مع أخذ الأولويات التجارية وأولويات السوق التي تضعها الشركة بالحسبان.
- أي روابط بين أتعاب التدقيق وأتعاب الخدمات بخلاف التدقيق والحجم النسبي لكلا العنصرين.
- مستوى أي اعتمادية بين مستوى الأتعاب نظير الخدمة ونتيجة الخدمة.
- ما إذا كانت الأتعاب هي نظير خدمات ستقدمها الشركة أو الشركة التابعة للشبكة.
- مستوى الأتعاب في سياق الخدمة التي ستقدمها الشركة أو الشركة التابعة للشبكة.
- الهيكل التشغيلي وترتيبات التعويض في الشركة والشركات التابعة للشبكة.
- أهمية العميل، أو الطرف الثالث الذي أحال العميل، للشركة أو الشركة التابعة للشبكة أو للشريك أو المكتب.
- طبيعة العميل، على سبيل المثال، ما إذا كان العميل هو منشأة مصلحة عامة.
- علاقة العميل بالمنشآت ذات العلاقة التي تُقدّم لها خدمات بخلاف التدقيق، على سبيل المثال، عندما تكون المنشأة ذات العلاقة هي منشأة شقيقة.
- مشاركة المكلفين بالحوكمة في تعيين المدقق والاتفاق على الأتعاب، وتركيزهم الواضح إلى جانب الإدارة على جودة التدقيق وعلى المستوى العام للأتعاب.
- ما إذا كان طرف ثالث هو من حدد مستوى الأتعاب، مثل جهة تنظيمية.
- ما إذا كانت جودة أعمال التدقيق التي تنفذها الشركة تخضع لمراجعة طرف ثالث مستقل، مثل جهة إشرافية.

٤.٤١٠ قد تؤثر أيضاً الشروط والسياسات والإجراءات الوارد وصفها في الفقرة ٥.١٢٠ تطبيق ٣
تطبيق ٤ (خاصة في ظل وجود نظام لإدارة الجودة صممتها الشركة ونفذته وفقاً لمعايير إدارة الجودة
الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي) على تقييم ما إذا كانت التهديدات التي
تمس الاستقلالية هي في مستوى مقبول.

٤.٤١٠ تحدد المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة أدناه الظروف التي توجد حاجة لتقييمها تقييماً
تطبيق ٥ إضافياً عند تحديد ما إذا كانت التهديدات في مستوى مقبول. وبالنسبة لتلك الظروف،
تشمل المواد التطبيقية أمثلة على عوامل إضافية قد تكون ذات علاقة عند تقييم التهديدات.

مستوى أتعاب التدقيق

٥.٤١٠ تحديد الأتعاب التي ستفرض على عميل تدقيق، سواءً نظير التدقيق أو خدمات أخرى، هو
تطبيق ١ قرار من قرارات العمل تتخذه الشركة مع مراعاة الحقائق والظروف المتعلقة بعملية معينة،
ويشمل متطلبات المعايير الفنية والمهنية.

٥.٤١٠ أ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية والمضايقة التي
تطبيق ١ تنشأ بسبب مستوى أتعاب التدقيق التي يسدها عميل التدقيق ما يلي:-

- الأساس المنطقي التجاري الذي تستند إليه الشركة بخصوص أتعاب التدقيق.
- ما إذا كان العميل قد مارس، أو أنه يمارس، ضغطاً لا داعي له لخفض أتعاب التدقيق.

٥.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٣ • تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التدقيق لتقييم معقولية الأتعاب المقترحة،
بالنظر لنطاق العملية وتعقيدها.

- تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التدقيق لمراجعة العمل المنجز.

أثر الخدمات الأخرى التي تقدم لعميل تدقيق

٦.٤١٠ وفقاً لفقرة المتطلبات ٧.٤١٠، لا تسمح الشركة بأن تتأثر أتعاب التدقيق بتقديم الشركة أو
متطلبات شركة التابعة للشبكة لخدمات بخلاف التدقيق لعميل تدقيق.

٦.٤١٠ عادة ما تعكس أتعاب التدقيق مجموعة من المسائل مثل تلك المحددة في الفقرة. ومع ذلك،
تطبيق ١ فإن تقديم خدمات أخرى لعميل تدقيق ليس من الاعتبارات الواجبة عند تحديد أتعاب التدقيق.

٧.٤١٠ استثناءً من الفقرة ٦.٤١٠، وعند تحديد أتعاب التدقيق، قد تراعي الشركة انخفاض التكاليف
متطلبات الذي يتحقق بسبب الخبرة المستقاة من تقديم خدمات بخلاف التدقيق لعميل تدقيق.

الأتعاب المشروطة

٨.٤١٠ الأتعاب المشروطة هي الأتعاب التي تحسب على أساس يُحدّد مسبقاً فيما يتعلق بنتيجة
تطبيق ١ معاملة أو نتيجة الخدمات التي تُفدّت. الأتعاب المشروطة التي تفرض من خلال وسيط
هي مثال على الأتعاب المشروطة غير المباشرة. وفي هذا القسم، لا تعتبر الأتعاب
مشروطة إذا حددتها محكمة أو غير ذلك من السلطات العامة.

٩.٤١٠ لا تفرض الشركة أتعاباً مشروطة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر نظير عملية تدقيق.
متطلبات

١٠.٤١٠ لا تفرض الشركة أو الشركة التابعة لشبكة أتعاباً مشروطة سواءً بشكل مباشر أو غير
متطلبات مباشر نظير خدمة غير تأكيدية تقدم لعميل تدقيق، إذا:-

(أ) كانت الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية هي التي تفرض الأتعاب وكانت
الأتعاب جوهرية أو من المتوقع أن تكون جوهرية بالنسبة للشركة.

(ب) الأتعاب تفرضها شركة تشارك في جزء مهم من التدقيق والأتعاب جوهرية أو من
المتوقع أن تكون جوهرية بالنسبة للشركة.

(ج) نتيجة الخدمة غير التأكيدية، وبالتالي مبلغ الأتعاب، يعتمد على حكم إضافي أو
مزامن متعلق بالتدقيق على مبلغ مهم نسبياً في البيانات المالية.

١٠.٤١٠ تحظر فقرتي المتطلبات ٩.٤١٠ و ١٠.٤١٠ على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة
تطبيق ١ التعاقد على ترتيبات معينة بخصوص الأتعاب المشروطة مع عميل تدقيق. وحتى في
الحالات التي لا تُحظر فيها الأتعاب المشروطة عند تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق،
فإنها قد تستمر في التأثير على مستوى تهديد المصلحة الشخصية.

١٠.٤١٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٢ • المدى الممكن لمبالغ الأتعاب.

• ما إذا كانت سلطة مختصة هي التي حددت النتيجة التي تعتمد عليها الأتعاب
المشروطة.

• الإفصاح للمستخدمين المستهدفين عن العمل الذي أنجزته الشركة وأساس التعويض.
• طبيعة الخدمة.

• أثر الحدث أو المعاملة على البيانات المالية.

١٠.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي تعتبر وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية المذكور تطبيق ٣ ما يلي:-

- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة غير التأكيدية ليراجع العمل الذي أنجز .
- الحصول على اتفاق مكتوب مسبق مع العميل على أساس الأجر .

الأتعاب - متأخرة الدفع

إجمالي الأتعاب - الأتعاب نظير خدمات بخلاف التدقيق بالنسبة لأتعاب التدقيق

١١.٤١٠ قد يتأثر مستوى تهديد المصلحة الشخصية عندما تكون نسبة كبيرة من الأتعاب التي فرضتها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة على عميل تدقيق تتحقق من خلال تقديم خدمات بخلاف خدمات التدقيق لعميل تدقيق، وذلك بسبب المخاوف من خسارة محتملة إما لعملية التدقيق أو لخدمات أخرى. وقد تخلق تلك الظروف أيضاً تهديد مضايقة. ويوجد اعتبار آخر وهو تصور أن الشركة أو الشركة التابعة لشبكة تركز على العلاقة غير المتعلقة بالتدقيق، مما قد يشكل تهديداً يمس استقلالية المدقق.

١١.٤١٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- تطبيق ٢
- الأتعاب نظير خدمات بخلاف التدقيق بالنسبة لأتعاب التدقيق.
 - طول الفترة التي استمر فيها وجود أتعاب مرتفعة نظير خدمات بخلاف التدقيق بالنسبة لأتعاب التدقيق.
 - تشمل طبيعة الخدمات بخلاف التدقيق ونطاقها والغرض منها ما يلي:-
 - ما إذا كانت خدمات متكررة.
 - ما إذا كانت القوانين أو الأنظمة تفرض تكليفاً رسمياً بالخدمات التي ستنفذها الشركة.

١١.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية تطبيق ٣ أو المضايقة المذكورة ما يلي:-

- وجود مراجع مختص لم يشترك في التدقيق أو في تقديم الخدمة بخلاف التدقيق لمراجعة أعمال التدقيق ذات العلاقة.
- الحد من مدى الخدمات بخلاف التدقيق التي تقدم لعميل تدقيق.

إجمالي الأتعاب - الأتعاب المتأخرة

- ١٢.٤١٠ قد يتأثر مستوى تهديد المصلحة الشخصية إذا تأخر سداد الأتعاب المستحقة على عميل تطبيق ١ تدقيق نظير التدقيق أو نظير خدمات بخلاف التدقيق خلال فترة عملية التدقيق.
- ١٢.٤١٠ من المتوقع بشكل عام أن تحصل الشركة على دفعات من هذه الأتعاب قبل صدور تقرير تطبيق ٢ التدقيق.
- ١٢.٤١٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية المذكور تطبيق ٣ ما يلي:-

• أهمية الأتعاب المتأخرة بالنسبة للشركة.

• طول فترة تأخر سداد الأتعاب.

• تقييم الشركة لقدرة عميل التدقيق واستعداده لسداد الأتعاب المتأخرة.

١٢.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي تعتبر وقائية لمعالجة ذلك التهديد ما يلي:-

تطبيق ٢

• الحصول على دفعة جزئية من الأتعاب المستحقة.

• تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التدقيق لمراجعة أعمال التدقيق.

١٣.٤١٠ عند عدم سداد جزء كبير من الأتعاب المستحقة على عميل التدقيق لفترة طويلة، على متطلبات الشركة تحديد:-

(أ) ما إذا كانت الأتعاب المتأخرة قد تساوي قرصاً يُمنح للعميل، وفي تلك الحالة يمكن تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٥١١.

(ب) ما إذا كان من الملائم بالنسبة للشركة أن يعاد تعيينها أو أن تستمر في عملية التدقيق

إجمالي الأتعاب - اعتمادية الأتعاب

جميع عملاء التدقيق

١٤.٤١٠ عندما يمثل إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة التي تبدي رأي تدقيق من عميل تطبيق ١ تدقيق نسبة كبيرة من إجمالي أتعاب تلك الشركة، فإن الاعتماد على الأتعاب من التدقيق والخدمات الأخرى التي تقدم لذلك العميل، والمخاوف بشأن الخسارة المحتملة لتلك الأتعاب، يؤثر على مستوى تهديد المصلحة الشخصية ويخلق تهديد مضايقة.

١٤.٤١٠ عند حساب إجمالي أتعاب الشركة، قد تستخدم الشركة المعلومات المالية المتاحة من السنة تطبيق ٢ المالية السابقة وتقدر النسبة بناءً على تلك المعلومات إذا كان ذلك ملائماً.

- ١٤.٤١٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية
تطبيق ٣ والمضايقة المذكورة ما يلي:-
- الهيكل التشغيلي للشركة.
 - ما إذا كان من المتوقع من الشركة أن تتجه للتنوع لتقلل الاعتماد على عميل التدقيق.
- ١٤.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٤
- تعيين مراجع مختص لم يكن موظفاً في الشركة لمراجعة أعمال التدقيق.
 - الحد من مدى الخدمات بخلاف التدقيق التي تقدم لعميل تدقيق.
 - زيادة قاعدة عملاء الشركة للحد من الاعتماد على العميل.
 - زيادة مدى الخدمات التي تقدم لعملاء آخرين.
- ١٤.٤١٠ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو مضايقة عندما تمثل الأتعاب التي تحصل عليها الشركة
تطبيق ٥ من عميل التدقيق نسبة كبيرة من إيرادات شريك واحد أو مكتب واحد من مكاتب الشركة.
- ١٤.٤١٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٦
- الأهمية النوعية والكمية لعميل التدقيق بالنسبة للشريك أو المكتب.
 - مستوى اعتماد التعويضات التي تُدفع للشريك، أو لشركاء آخرين في الشركة، على الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من هذا العميل.
- ١١.٤١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية
تطبيق ٧ أو المضايقة المذكورة ما يلي:-
- تعيين مراجع مختص لم يشترك في عملية التدقيق لمراجعة أعمال التدقيق.
 - التحقق من أن التعويضات التي تدفع للشريك لا تتأثر بشكل كبير بالأتعاب التي تحصل عليها الشركة من العميل.
 - الحد من مدى الخدمات بخلاف التدقيق التي يقدمها الشريك أو المكتب لعميل التدقيق.
 - زيادة قاعدة عملاء الشريك أو المكتب للحد من الاعتماد على العميل.
 - زيادة مدى الخدمات التي يقدمها الشريك أو المكتب لعملاء آخرين.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

١٥.٤١٠ إذا كان إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من عميل تدقيق لخمس سنوات متتالية
متطلبات يمثل، أو على الأرجح سيمثل، أكثر من ٣٠% من إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها
الشركة، فعلى الشركة أن تحدد ما إذا كان أي من الإجراءات الواردة أدناه يمثل إجراءً وقائياً
للحد من التهديدات الناشئة وجعلها في مستوى مقبول، وإذا كان الوضع كذلك، تطبق الشركة
ما يلي:-

(أ) قبل إصدار رأي التدقيق في البيانات المالية للسنة الخامسة، تستعين الشركة
بمحاسب مهني، ليس من بين موظفي الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية،
ليراجع أعمال التدقيق الخاصة بالسنة الخامسة.

(ب) بعد صدور رأي التدقيق في البيانات المالية للسنة الخامسة، وقبل صدور رأي
التدقيق في البيانات المالية للسنة السادسة، تستعين الشركة بمحاسب مهني، ليس
من بين موظفي الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية، أو تستعين بجهة مهنية،
لمراجعة أعمال التدقيق الخاصة بالسنة الخامسة.

١٦.٤١٠ في حال استمرار إجمالي الأتعاب الوارد وصفه في فقرة المتطلبات ١٥.٤١٠ في تجاوز
متطلبات نسبة ٣٠%، تحدد الشركة، في كل سنة، ما إذا كان أي من الإجراءات الواردة في فقرة
المتطلبات ١٥.٤١٠ والتي طُبِّقت على عملية السنة ذات العلاقة قد يكون بمثابة إجراءً
وقائياً لمعالجة التهديدات التي تنشأ عن إجمالي الأتعاب التي قبضتها الشركة من العميل،
وإذا كان الوضع كذلك، تطبق الشركة ذلك الإجراء.

١٧.٤١٠ عند اشتراك شركتين أو أكثر في التدقيق على البيانات المالية للعميل، يمكن النظر في
متطلبات مشاركة الشركة الأخرى في التدقيق في كل سنة باعتباره إجراءً مكافئاً لذلك الوارد في فقرة
المتطلبات ١٥.٤١٠(أ)، إذا:-

(أ) كانت الظروف التي تتناولها فقرة المتطلبات ١٥.٤١٠ تنطبق على شركة واحدة فقط
من الشركات التي تبدي رأي تدقيق.

(ب) كل شركة على حدة تتجز قدر كافٍ من العمل بحيث تتحمل المسؤولية الفردية
الكاملة عن رأي التدقيق.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

١٨.٤١٠ إذا كان إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من عميل تدقيق من منشآت المصلحة
متطلبات العامة لسنتين متتاليتين يمثل، أو على الأرجح سيمثل، أكثر من ١٥% من إجمالي الأتعاب
التي تحصل عليها الشركة، فعلى الشركة أن تحدد، قبل صدور رأي التدقيق في البيانات
المالية للسنة الثانية، ما إذا كان إجراء مراجعة، متوافقة مع أهداف المراجعة على جودة
العمليات، على يد محاسب مهني ليس من بين موظفي الشركة التي تبدي رأياً في البيانات

المالية ("مراجعة ما قبل الإصدار") قد يعتبر إجراءً وقائياً للحد من التهديدات وجعلها في مستوى مقبول، وإذا كان الوضع كذلك، تنفذ الشركة المراجعة.

١٩.٤١٠ عند اشتراك شركتين أو أكثر في التدقيق على البيانات المالية للعميل، يمكن النظر في مشاركة الشركة الأخرى في التدقيق في كل سنة باعتباره إجراءً مكافئاً لذلك الوارد في فقرة المتطلبات ١٨.٤١٠، إذا: -

(أ) كانت الظروف التي تتناولها فقرة المتطلبات ١٨.٤١٠ تنطبق على شركة واحدة فقط من الشركات التي تبدي رأي تدقيق.

(ب) كل شركة على حدة تنجز قدر كافٍ من العمل بحيث تتحمل المسؤولية الفردية الكاملة عن رأي التدقيق.

٢٠.٤١٠ وفقاً لفقرة المتطلبات ٢١.٤١٠، إذا استمرت الظروف الوارد وصفها في الفقرة ١٨.٤١٠ لخمس سنوات متتالية، تتوقف الشركة عن العمل بصفة المدقق بعد صدور رأي التدقيق للسنة الخامسة.

٢١.٤١٠ استثناءً من فقرة المتطلبات ٢٠.٤١٠، يمكن أن تستمر الشركة بصفتها المدقق لخمس سنوات متتالية في حال وجود سبب مقنع يدعوها لذلك له علاقة بالمصلحة العامة، بشرط:-

(أ) أن تستشير الشركة الجهة التنظيمية أو المهنية في دائرة الاختصاص ذات العلاقة وتتوصل لاتفاق على أن استمرار الشركة في العمل بصفة المدقق هو أمر يحقق المصلحة العامة.

(ب) قبل إصدار رأي التدقيق في البيانات المالية للسنة السادسة وفي أي بيانات مالية لاحقة، تُعين الشركة محاسباً مهنيًا، ليس من بين موظفي الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية، لينفذ مراجعة ما قبل الإصدار.

٢١.٤١٠ ومن العوامل التي قد تؤدي لوجود سبب مقنع هو عدم إتاحة بدائل جيدة يمكنها أن تنفذ تطبيق ١ عملية التدقيق بدلاً من الشركة، نظراً لطبيعة أعمال العميل ومواقعها.

شفافية المعلومات المتعلقة بالأتعاب لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

التواصل بشأن المعلومات المتعلقة بالأتعاب مع المكلفين بالحوكمة

٢٢.٤١٠ التواصل بين الشركة والمكلفين بالحوكمة بخصوص المعلومات المتعلقة بالأتعاب (لعمليات التدقيق والخدمات الأخرى بخلاف التدقيق) هو أمر يساعد في تقييم استقلالية الشركة. تطبيق ١ يسمح أيضاً بالتواصل الفعّال بهذا الخصوص بوجود طريق ذو اتجاهين للتبادل المفتوح للآراء والمعلومات بخصوص، على سبيل المثال، توقعات المكلفين بالحوكمة والتي قد تتعلق بنطاق أعمال التدقيق ومداها وأثرها على أتعاب التدقيق.

الأتعاب نظير التدقيق على البيانات المالية

٢٣.٤١٠ وفقاً لفقرة المتطلبات ٢٤.٤١٠، تتواصل الشركة على وجه السرعة مع المكلفين بالحوكمة لدى عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة:-
متطلبات

(أ) إذا كانت الأتعاب المدفوعة أو المستحقة للشركة أو للشركة التابعة لشبكة هي نظير التدقيق على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

(ب) ما إذا كانت التهديدات التي نشأت بسبب مستوى تلك الأتعاب هي في مستوى مقبول، وإذا لم يكن الوضع كذلك، أي إجراءات قد اتخذتها الشركة للحد من تلك التهديدات وجعلها في مستوى مقبول.

٢٣.٤١٠ الهدف من هذا التواصل هو توفير المعلومات الأساسية وتوضيح السياق الخاص بالأتعاب
١ تطبيق التي تدفع نظير التدقيق على البيانات المالية التي تبدي الشركة رأياً بخصوصها وذلك لتمكين المكلفين بالحوكمة من دراسة استقلالية الشركة. تعتمد طبيعة ومدى المسائل التي ينبغي التواصل بشأنها على الحقائق والظروف وقد تشمل ما يلي على سبيل المثال:-

• الاعتبارات التي تؤثر على مستوى الأتعاب مثل:-

- حجم عمليات عميل التدقيق وتعقيدها وانتشارها الجغرافي.
- الوقت المستغرق أو المتوقع استغراقه بالتناسب مع نطاق التدقيق وتعقيده.
- تكلفة الموارد الأخرى التي تستخدم أو تنفق عند أداء التدقيق.
- جودة مسك الدفاتر وعمليات إعداد البيانات المالية.
- التعديلات على الأتعاب المرصودة أو المفروضة خلال فترة التدقيق، وأسباب تلك التعديلات.
- التغييرات في القوانين أو اللوائح التنظيمية والمعايير المهنية المتعلقة بالتدقيق والتي أثرت على الأتعاب.

٢٣.٤١٠ تشجع الشركة على تقديم تلك المعلومات بأقصى سرعة ممكنة من الناحية العملية والإبلاغ
٢ تطبيق بالتعديلات المقترحة حسب الاقتضاء.

٢٤.٤١٠ استثناءً من فقرة المتطلبات ٢٣.٤١٠، قد تقرر الشركة ألا تبلغ المعلومات الموضحة في
متطلبات فقرة المتطلبات ٢٣.٤١٠ للمكلفين بالحوكمة في المنشأة التي تملكها (بشكل مباشر أو غير مباشر) بشكل كامل منشأة مصلحة عامة أخرى بشرط:-

(أ) أن تكون المنشأة موحدة في البيانات المالية للمجموعة والتي تعدها تلك المنشأة الأخرى للمصلحة العامة.

(ب) أن تبدي الشركة أو الشركة التابعة لشبكة رأياً في تلك البيانات المالية للمجموعة.

الأتعاب نظير خدمات أخرى

٢٥.٤١٠ وفقاً لفقرة المتطلبات ٢٧.٤١٠، تتواصل الشركة على وجه السرعة مع المكلفين بالحوكمة لدى متطلبات عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة بخصوص:-

(أ) الأتعاب، بخلاف تلك المفصح عنها بموجب فقرة المتطلبات ٢٣.٤١٠ (أ)، والتي تُفرض على العميل نظير تقديم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة لخدمات خلال الفترة التي تتناولها البيانات المالية التي تبدي الشركة رأياً بخصوصها. ولذلك الغرض، لا تشمل هذه الأتعاب إلا الأتعاب التي تُفرض على العميل والمنشآت ذات العلاقة المرتبطة به والتي يسيطر عليها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر والموحدة في البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

(ب) وفقاً لما هو موضح في الفقرة ١١.٤١٠ تطبيق ١، إذا حددت الشركة أنه يوجد أثر على مستوى تهديد المصلحة الشخصية أو أنه يوجد تهديد مضايقة يمس الاستقلالية نشأ بسبب نسبة الأتعاب نظير الخدمات بخلاف التدقيق إلى أتعاب التدقيق:-

(١) ما إذا كانت تلك التهديدات هي في مستوى مقبول.

(٢) وإذا لم يكن الوضع كذلك، أي إجراءات قد اتخذتها الشركة أو اقترحتها للحد من تلك التهديدات وجعلها في مستوى مقبول.

٢٥.٤١٠ الهدف من هذا التواصل هو توفير المعلومات الأساسية وتوضيح السياق الخاص بالأتعاب التي تدفع نظير خدمات أخرى وذلك لتمكين المكلفين بالحوكمة من دراسة استقلالية الشركة. تعتمد طبيعة ومدى المسائل التي ينبغي التواصل بشأنها على الحقائق والظروف وقد تشمل ما يلي على سبيل المثال:-

- مبلغ الأتعاب نظير خدمات أخرى مطلوبة بموجب القانون أو النظام.
- طبيعة الخدمات الأخرى المقدمة والأتعاب المتعلقة بها.
- المعلومات بخصوص طبيعة الخدمات المقدمة وفقاً للسياسة العامة التي اعتمدها المكلفون بالحوكمة والأتعاب المتعلقة بها.
- نسبة الأتعاب المشار إليها في فقرة المتطلبات ٢٥.٤١٠ (أ) إلى إجمالي الأتعاب التي تفرضها الشركة والشركات التابعة لشبكة نظير التدقيق على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

٢٦.٤١٠
متطلبات
إذا علمت الشركة، أو كان لديها سبب يدعوها للاعتقاد، بأن الأتعاب مهمة بالنسبة لتقييم استقلالية الشركة؛ تدرج تلك الأتعاب في عمليات التواصل المطلوبة بموجب فقرة المتطلبات ٢٥.٤١٠(أ)، بخلاف تلك المفصح عنها بموجب فقرة المتطلبات ٢٣.٤١٠(أ)، التي فرضت على أي منشآت أخرى ذات علاقة ولعميل التدقيق سيطرة مباشرة أو غير مباشرة عليها نظير الخدمات التي تقدمها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة.

٢٦.٤١٠
تطبيق ١
تشمل العوامل التي يمكن أن تضعها الشركة بالاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الأتعاب، بخلاف تلك المفصح عنها بموجب فقرة المتطلبات ٢٣.٤١٠(أ)، التي فرضت على تلك المنشآت الأخرى، سواءً بشكل فردي أو مجمع، نظير خدمات تقدمها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة، مهمة بالنسبة لتقييم استقلالية الشركة، ما يلي:-

- مدى مشاركة عميل التدقيق في تعيين الشركة أو الشركة التابعة لشبكة لتقديم تلك الخدمات، بما في ذلك التفاوض بخصوص الأتعاب.
- أهمية الأتعاب التي تسدها منشآت أخرى ذات علاقة بالنسبة للشركة أو الشركة التابعة لشبكة.
- نسبة الأتعاب التي تسدها منشآت أخرى ذات علاقة بالنسبة للأتعاب التي يسدها العميل.

٢٧.٤١٠
متطلبات
استثناءً من فقرة المتطلبات ٢٥.٤١٠، قد تقرر الشركة ألا تبلغ المعلومات الموضحة في فقرة المتطلبات ٢٥.٤١٠ للمكلفين بالحوكمة في المنشأة التي تملكها (بشكل مباشر أو غير مباشر) بشكل كامل منشأة مصلحة عامة أخرى بشرط:-

(أ) أن تكون المنشأة موحدة في البيانات المالية للمجموعة والتي تعدها تلك المنشأة الأخرى للمصلحة العامة.

(ب) أن تبدي الشركة أو الشركة التابعة لشبكة رأياً في تلك البيانات المالية للمجموعة.

اعتمادية الأتعاب

٢٨.٤١٠
متطلبات
إذا كان إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة يمثل، أو على الأرجح سيمثل، أكثر من ١٥% من إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة، فعلى الشركة أن تبلغ المكلفين بالحوكمة:-

- (أ) بتلك الحقيقة وما إذا كان هذا الموقف سيستمر على الأرجح.
- (ب) الإجراءات الوقائية التي طبقت لمواجهة التهديدات التي تنشأ، بما في ذلك، إن لزم الأمر، اللجوء لمراجعة ما قبل الإصدار (المرجع: فقرة المتطلبات ١٨.٤١٠).
- (ج) أي اقتراح للاستمرار بصفة المدقق بموجب فقرة المتطلبات ٢١.٤١٠.

الإفصاح العام عن المعلومات المتعلقة بالأتعاب

٢٩.٤١٠ مراعاة للمصلحة العامة عند التدقيق على منشآت المصلحة العامة، من المفيد بالنسبة لأصحاب المصالح أن يتمكنوا من معرفة العلاقات المهنية بين الشركة وعميل التدقيق والتي قد يُعتدّ بشكل معقول أنها قد تكون مهمة بالنسبة لتقييم استقلالية الشركة. وفي عدد كبير من دوائر الاختصاص، توجد بالفعل متطلبات متعلقة بالإفصاح عن الأتعاب المستحقة الدفع أو التي يدفعها عميل التدقيق نظير كل من التدقيق والخدمات بخلاف التدقيق للشركة أو للشركات التابعة للشبكة. عادة ما تتطلب تلك الإفصاحات تقسيم الأتعاب نظير خدمات بخلاف التدقيق إلى فئات مختلفة.

٣٠.٤١٠ إذا لم تتطلب القوانين والأنظمة من عميل التدقيق الإفصاح عن أتعاب التدقيق، وعن الأتعاب نظير خدمات بخلاف التدقيق مستحقة الدفع أو المدفوعة للشركة أو للشركات التابعة للشبكة وعن المعلومات بخصوص اعتمادية الأتعاب، فعلى الشركة أن تناقش المكلفين بالحوكمة لدى عميل التدقيق من منشآت المصلحة العامة بخصوص:-

(أ) الفائدة التي تعود على أصحاب المصالح في منشأة العميل من تقديم العميل لهذه الإفصاحات غير المطلوبة بموجب القوانين أو الأنظمة بالأسلوب الذي يعتبر ملائماً، مع مراعاة توقيت المعلومات وقابلية الوصول إليها.

(ب) المعلومات التي قد تعزز من فهم المستخدمين للأتعاب المدفوعة أو المستحقة وأثرها على استقلالية الشركة.

٣٠.٤١٠ تشمل المعلومات التي قد تعزز من فهم المستخدمين للأتعاب المدفوعة أو المستحقة وأثرها على استقلالية الشركة ما يلي:-

- المعلومات المقارنة بأتعاب السنة السابقة نظير التدقيق والخدمات بخلاف التدقيق.
- طبيعة الخدمات الأخرى والأتعاب المتعلقة بها وفقاً لما هو مفصّل عنه بموجب فقرة المتطلبات ٣١.٤١٠(ب).
- الإجراءات الوقائية التي تطبق عندما يمثل إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من العميل، أو على الأرجح سيمثل، أكثر من ١٥% من إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة.

٣١.٤١٠ بعد إتمام المناقشات مع المكلفين بالحوكمة وفقاً لما هو موضح في فقرة المتطلبات ٣٠.٤١٠، وفي حدود عدم تقديم عميل التدقيق من منشآت المصلحة العامة للإفصاحات ذات العلاقة، وفقاً لفقرة المتطلبات ٣٢.٤١٠، تفصح الشركة للجمهور العام عن:-

(أ) الأتعاب المدفوعة أو المستحقة للشركة أو للشركة التابعة لشبكة نظير التدقيق على

البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

(ب) الأتعاب، بخلاف تلك المفصح عنها بموجب الفقرة (أ)، والتي تُفرض على العميل نظير تقديم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة لخدمات خلال الفترة التي تتناولها البيانات المالية التي تبدي الشركة رأياً بخصوصها. ولذلك الغرض، لا تشمل هذه الأتعاب إلا الأتعاب التي تُفرض على العميل والمنشآت ذات العلاقة المرتبطة به والتي يسيطر عليها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر والموحدة في البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

(ج) أي أتعاب، بخلاف تلك المفصح عنها بموجب الفقرتين (أ) و(ب)، تفرض على أي منشآت أخرى ذات علاقة ولعميل التدقيق سيطرة مباشرة أو غير مباشرة عليها نظير الخدمات التي تقدمها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة، إذا علمت الشركة، أو كان لديها سبب يدعوها للاعتقاد، بأن تلك الأتعاب مهمة بالنسبة لتقييم استقلالية الشركة.

(د) إذا كان ذلك منطبقاً، حقيقة أن إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من عميل التدقيق تمثل، أو على الأرجح ستمثل، أكثر من ١٥% من إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة لسنتين متتاليتين، والسنة التي ظهرت فيها تلك الحالة للمرة الأولى.

٣١.٤١٠ يمكن أيضاً أن تفصح الشركة عن معلومات أخرى متعلقة بالأتعاب والتي تعزز من فهم تطبيق ١ المستخدمين للأتعاب المدفوعة أو المستحقة وأثرها على استقلالية الشركة، مثل الأمثلة الوارد وصفها في الفقرة ٣٠.٤١٠ تطبيق ١.

٣١.٤١٠ توضح الفقرة ٢٦.٤١٠ تطبيق ١ العوامل التي قد تراعيها الشركة عند التوصل للتحديد المطلوب تطبيق ٢ بموجب فقرة المتطلبات ٣١.٤١٠ (ج).

٣١.٤١٠ عند الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأتعاب امتثالاً لفقرة المتطلبات ٣١.٤١٠، يمكن أن تفصح الشركة عن المعلومات بالأسلوب الذي تراه ملائماً مع الأخذ بالاعتبار توقيت المعلومات وإمكانية وصول أصحاب المصالح إليها، على سبيل المثال:-

- على موقع الشركة على الانترنت.
- في تقرير الشفافية الخاص بالشركة.
- في تقرير جودة التدقيق.
- التواصل المستهدف مع بعض أصحاب المصالح، من خلال خطابات ترسل إليهم على سبيل المثال.
- في تقرير المدقق.

٣٢.٤١٠ استثناءً من فقرة المتطلبات ٣١.٤١٠، قد تقرر الشركة ألا تفصح للجمهور العام عن متطلبات

المعلومات الموضحة في فقرة المتطلبات ٣١.٤١٠ وهي المعلومات المتعلقة بما يلي:-
(أ) شركة أم تُعد أيضاً البيانات المالية للمجموعة بشرط أن تبدي الشركة أو الشركة التابعة لشبكة رأياً في البيانات المالية للمجموعة.
(ب) منشأة تملكها (بشكل مباشر أو غير مباشر) بشكل كامل منشأة مصلحة عامة أخرى بشرط:-

- (١) أن تكون المنشأة موحدة في البيانات المالية للمجموعة والتي تعدها تلك المنشأة الأخرى للمصلحة العامة.
- (٢) أن تبدي الشركة أو الشركة التابعة لشبكة رأياً في تلك البيانات المالية للمجموعة.

الاعتبارات الخاصة بعملاء المراجعة

٣٣.٤١٠ يوضح هذا القسم المتطلبات المفروضة على الشركات بخصوص إبلاغ المعلومات المتعلقة **متطلبات** بالألعاب الخاصة بعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة والإفصاح للجمهور العام عن تلك المعلومات في حدود عدم إفصاح العميل عنها. واستثناءً من تلك المتطلبات، قد تقرر الشركة ألا تتواصل أو تفصح عن تلك المعلومات عندما يكون عميل المراجعة ليس هو عميل التدقيق.

القسم ٤١١

سياسات التعويض والتقييم

مقدمة

٤١١.١ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٤١١.٢ قد تؤدي سياسات التعويض والتقييم التي تطبقها الشركة إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٤١١.٣ عندما يتم تقييم أو تعويض عضو من فريق التدقيق يعمل على تدقيق بيانات عميل معين تطبيق ١ نظير بيع خدمات غير متعلقة بالتأكد لعميل التدقيق، يعتمد مستوى تهديد المصلحة الشخصية على ما يلي:

- (أ) نسبة تقييم تعويض أو أداء الشخص المستندة إلى بيع تلك الخدمات؛
- (ب) دور الشخص في فريق التدقيق؛ و
- (ج) ما إذا كانت قرارات الترقية متأثرة ببيع تلك الخدمات غير المتعلقة بالتأكد.

٤١١.٣ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديد المصلحة الشخصية ما يلي:

- مراجعة خطة التعويض أو عملية التقييم بالنسبة لذلك الشخص.
- إبعاد هذا الشخص عن فريق التدقيق.

٤١١.٣ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية هو إسناد مهمة مراجعة عمل التدقيق الذي أنجزه فريق التدقيق لمراجع ملائم.

٤١١.٤ يجب ألا تقيم الشركة شريك التدقيق الرئيسي أو تعوضه بناءً على نجاحه في بيع خدمات غير متعلقة بالتأكد إلى عميل التدقيق الخاص به. ولا يقصد بهذا حظر ترتيبات المشاركة في الربح بين الشركاء في الشركة.

القسم ٤٢٠

الهدايا والضيافة

مقدمة

٤٢٠. ١ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٤٢٠. ٢ قد يؤدي قبول الهدايا والضيافة من عملاء التدقيق إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية، أو تهديد تآلف، أو تهديد مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

٤٢٠. ٣ يجب ألا تقبل الشركة أو الشركة ضمن شبكة أو عضو في فريق التدقيق الهدايا والضيافة من عميل التدقيق، إلا إذا كانت قيمتها ضئيلة وغير مؤثرة.

متطلبات

٤٢٠. ٣ عندما تعرض شركة، أو شركة ضمن شبكة، أو عضو في فريق التقييم أو يقبلون أحد تطبيقات ١ المغريات من أو إلى عميل التدقيق، يتم تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم ٣٤٠ وقد يؤدي عدم الالتزام بتلك المتطلبات إلى خلق تهديدات تمس الاستقلالية.

٤٢٠. ٣ لا تسمح المتطلبات الموضحة في القسم ٣٤٠ والمتعلقة بعرض المغريات أو قبولها للشركة، تطبيق ٢ أو للشركة ضمن شبكة، أو لعضو في فريق التدقيق بقبول الهدايا والضيافة عندما يكون الهدف منها هو التأثير بشكل سيء على السلوك حتى وإن كانت قيمتها ضئيلة وغير مؤثرة.

القسم ٤٣٠

المقاضاة الفعلية أو المهدد بها

مقدمة

٤٣٠. ١ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبيق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٤٣٠. ٢ عند رفع دعوى ضد عميل تدقيق، أو إذا بدى أن ذلك على وشك الحدوث، ينشأ تهديد مصلحة شخصية وتهديد مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المواد التطبيقية

نظرة عامة

٤٣٠. ٣ لا بد أن تتسم العلاقة التي تربط بين إدارة العميل وأعضاء فريق التدقيق بالصراحة التامة تطبيق ١ والإفصاح الكامل فيما يتعلق بكافة جوانب العمليات المتعلقة بعمل ما. قد تؤدي المواقف العدائية إلى مقاضاة فعلية أو مهدد بها بين عميل التدقيق والشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو في فريق التدقيق. قد تؤثر تلك المواقف العدائية على استعداد الإدارة للإفصاح الكامل وتخلق تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة.

٤٣٠. ٣ وتشمل العوامل الهامة ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- ٢ تطبيق • أهمية المقاضاة.
- ما إذا كانت المقاضاة مرتبطة بعملية تدقيق سابقة.

٤٣٠. ٣ إذا كانت المقاضاة متعلقة بأحد أعضاء فريق التدقيق، فمن الأمثلة على الإجراءات التي تطبيق ٣ يمكن أن تؤدي للتخلص من هذه التهديدات للمصلحة الشخصية والمضايقة هو إبعاد هذا الشخص عن فريق التدقيق.

٤٣٠. ٣ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تلك التهديدات تطبيق ٤ للمصلحة الشخصية والمضايقة هي إسناد مهمة مراجعة العمل المنجز إلى المراجع الملائم.

القسم ٥١٠ الحصص المالية

مقدمة

- ١.٥١٠ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٥١٠ قد يؤدي امتلاك حصة مالية لدى عميل تدقيق معين إلى نشوء تهديد المصلحة الشخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٥١٠ قد يُحتفظ بالحصص المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط كوسائل تطبيق ١ الاستثمار الجماعي، أو العقارات أو الائتمان. وفي حال كان للمالك المستفيد سيطرة على الوسيط أو كانت لديه القدرة على التأثير على القرارات الاستثمارية، تعرف قواعد السلوك الحصص المالية أنها مباشرة. و٠ على العكس، عندما لا يكون للمالك المستفيد سيطرة على الوسيط أو لا تكون لديه القدرة على السيطرة على القرارات الاستثمارية، تعرف قواعد السلوك تلك الحصص المالية على أنها غير مباشرة.
- ٣.٥١٠ يحتوي هذا القسم على إشارات إلى "مادية" الحصة المالية. وعند تحديد ما إذ كانت تطبيق ٢ الحصص مادية بالنسبة للفرد، فإنه يمكن الأخذ بعين الاعتبار إجمالي القيمة الصافية بالنسبة للفرد وأقاربه المباشرين.
- ٣.٥١٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية الناشئ عن الاحتفاظ تطبيق ٣ بالحصص المالية لدى شركة عميل ما يلي:
- دور الشخص الذي يحتفظ بالحصة المالية.
 - ما إذا كانت الحصة المالية مباشرة أو غير مباشرة.
 - مادية الحصة المالية.

الحصص المالية المحتفظ بها من قبل الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو أعضاء فريق

التدقيق وآخرين

- ٤.٥١٠ وفقاً للفقرة ٥.٥١٠ متطلبات، يجب ألا يتم الاحتفاظ بحصص مالية مشتركة أو حصص متطلبات مالية مباشرة ومادية لدى شركة العميل من قبل:
- (أ) الشركة أو شركة ضمن شبكة؛
- (ب) عضو فريق التدقيق، أو أي من أقاربه المباشرين؛

(ج) أي شريك آخر في المكتب الذي يشارك فيه شريك العملية بالارتباط بعملية التدقيق، أو أي من أقاربه المباشرين؛ أو
(د) أي شريك آخر أو موظف إداري يقدم خدمات غير متعلقة بالتأكد لعملية التدقيق، ماعدا الأفراد من ذوي المشاركة المحدودة، أو أي من الأقارب المباشرين لهذا الشخص.

٤.٥١٠ ليس بالضرورة أن يكون المكتب الذي يعمل منه شريك العملية فيما يتعلق بعملية التدقيق هو المكتب الذي تم تعيين هذا الشريك فيه. فعندما يعمل شريك العملية في مكتب مختلف عن مكتب أعضاء فريق العملية، تكون هناك حاجة للتقدير المهني لتحديد المكتب الذي يمارس فيه الشريك العمل المتعلق بالعملية.

٥.٥١٠ واستثناءً مما ورد في الفقرة ٤.٥١٠، يجوز أن يحتفظ الأقارب المباشرين الذين ورد تعريفهم في الفقرات الفرعية ٤.٥١٠ (ج) أو (د) متطلبات، بحصص مالية مباشرة أو حصص مادية غير مباشرة لدى عميل التدقيق، شريطة أن:

(أ) يكون عضو العائلة قد حصل على الحصة المالية نظير حقوق توظيف، على سبيل المثال من خلال المعاشات أو خطط بيع الأسهم، وعندما تقتضي الضرورة، تعالج الشركة التهديد الناشئ عن الحصص المالية؛ و
(ب) يتصرف عضو العائلة في الحصة المالية أو يرهنها في أقرب وقت ممكن وذلك بمجرد أن يكون لدى هذا الشخص الحق في القيام بذلك أو بمجرد حصوله على هذا الحق، وفي حالة عقود الخيارات في الأوراق المالية، عندما يحصل عضو العائلة على الحق في ممارسة خيار البيع.

الحصص المالية في منشأة مسيطرة على عميل تدقيق

٦.٥١٠ عندما يكون لمنشأة ما حصة مسيطرة في شركة عميل التدقيق ويكون هذا العميل هاماً بالنسبة للمنشأة، يجب ألا تحتفظ الشركة، ولا الشركة ضمن شبكة، أو أي عضو في فريق التدقيق، ولا أي من الأقارب المباشرين بحصة مالية مباشرة أو حصة مالية غير مباشرة ومادية في المنشأة.

الحصص المالية المحتفظ بها كائتمان

٧.٥١٠ يجب تطبيق الفقرة ٤.٥١٠ متطلبات أيضاً على الحصص المالية لدى عميل التدقيق المحتفظ بها كائتمان وتعمل الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو أحد الأفراد كأمناء على هذا الائتمان، باستثناء الحالات التالية:

(أ) لا يعتبر أي من الأفراد المذكورين لاحقاً مستفيداً من الصندوق: الأمناء، عضو فريق التدقيق أو أي من أقاربه المباشرين، أو الشركة، أو الشركة ضمن شبكة؛
(ب) الحصة المحتفظ بها لدى عميل التدقيق ليست مادية بالنسبة لصندوق الائتمان؛

- (ج) لا يمكن لصندوق الائتمان أن يؤثر تأثيراً هاماً على عميل التدقيق؛ و
 (د) لا يمكن لأي ممن سيرد ذكرهم لاحقاً التأثير بشكل هام على القرارات الاستثمارية المتعلقة بالحصة المالية لدى عميل التدقيق: الأمناء، عضو فريق التدقيق أو أي من أقاربه المباشرين، أو الشركة أو الشركة ضمن شبكة.

الحصص المالية المشتركة مع عميل التدقيق

٨.٥١٠ (أ) لا تحتفظ الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو أي من أفراد العائلة المباشرين بحصص مالية في منشأة ما في حال كان لعميل التدقيق حصة مالية في تلك المنشأة، إلا إذا:

- (١) كانت الحصص المالية غير مادية بالنسبة للشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو لعضو فريق التدقيق وأقاربه المباشرين ولعميل التدقيق، حيثما أمكن؛ أو
 (٢) لا يمكن لعميل التدقيق أن يمارس تأثير هام على المنشأة.
 (ب) قبل أن يتسنى للفرد الذي لديه حصص مالية والذي ورد وصفه في الفقرة ٥١٠.٨ (أ) متطلبات أن يصبح عضواً في فريق التدقيق، فإن هذا الشخص أو أي من أقاربه المباشرين:

- (١) يتصرف في الحصص؛ أو
 (٢) يتصرف في قدر كافٍ من الحصص بحيث يكون الجزء المتبقي ليس مادياً.

الحصص المالية المُستلمة بدون قصد

٩.٥١٠ (أ) إذا حصلت الشركة، أو الشركة ضمن شبكة أو شريك أو موظف في الشركة أو في الشركة ضمن شبكة، أو أي من أقاربهم المباشرين على حصة مالية مباشرة أو حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل التدقيق على سبيل المثال عبر إرث أو هبة أو نتيجة دمج أو نتيجة لحالات أخرى مشابهة، ولم يسمح بالاحتفاظ بتلك المصلحة بموجب هذا القسم، عندئذ:

(أ) إذا تم الحصول على الحصة من قبل الشركة أو من قبل الشركة ضمن شبكة، أو من قبل عضو في فريق التدقيق أو أي من أقاربه المباشرين، يجب التصرف بالحصة المالية مباشرة أو التصرف في قدر كافٍ من الحصة المالية غير المباشرة بحيث لا تعتبر الحصص المتبقية حصصاً مادية؛ أو

(ب) (١) إذا تم الحصول على الحصة من قبل فرد ليس من ضمن أعضاء فريق التدقيق، أو

حصل عليها أي من أقاربه المباشرين، يتم التصرف في الحصة المالية في أقرب وقت ممكن، أو التصرف بقدر كافٍ من الحصة المالية غير المباشرة بحيث لا تعتبر الحصص المتبقية حصصاً مادية؛ و

(٢) إذا تم تعليق التصرف في الحصة المالية، تعالج الشركة التهديد الذي نشأ جراء ذلك عند الضرورة.

الحصص المالية - حالات أخرى

العائلة المباشرة

١٠.٥١٠ ١ قد تنشأ تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف، أو المضايقة إذا كان لعضو فريق التدقيق، أو أي من أقاربه المباشرين، أو للشركة، أو للشركة ضمن شبكة مصلحة مالية في منشأة ما عندما يكون من المعروف أن أحد المديرين أو المسؤولين أو المالكين المسيطرين لدى عميل التدقيق لديهم حصة مالية في تلك المنشأة.

١٠.٥١٠ ٢ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- دور العضو في فريق التدقيق.
- ما إذا كانت ملكية المنشأة قاصرة على أفراد معينين أم أنها ملكية غير محددة.
- ما إذا كانت الحصة تسمح للمستثمر بالسيطرة على المنشأة أو التأثير عليها بصورة مؤثرة.
- مادية الحصة المالية.

١٠.٥١٠ ٣ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف، أو المضايقة، إبعاد عضو فريق التدقيق الذي له حصة مالية عن العمل مع فريق التدقيق.

١٠.٥١٠ ٤ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية، إسناد مهمة مراجعة عمل فريق التدقيق إلى مراجع ملائم.

العائلة المقربة

١٠.٥١٠ ٥ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية إذا نما إلى علم عضو في فريق التدقيق أن أحد أقاربه المقربين لديه حصة مالية مباشرة أو حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل التدقيق.

١٠.٥١٠ ٦ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:

- طبيعة العلاقة بين عضو فريق التدقيق وفرد عائلته القريب.
- ما إذا كانت الحصة المالية مباشرة أو غير مباشرة.
- أهمية الحصة المالية بالنسبة لفرد العائلة القريب.

١٠.٥١٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد ما
تطبيق ٧ يلي:

- حث عضو العائلة القريب على التصرف، في أقرب وقت ممكن، في جميع الحصص المالية أو التصرف في قدر كافٍ من الحصص المالية غير المباشرة بحيث لا تكون الحصص المتبقية مادية.
- إبعاد العضو عن فريق التدقيق.

١٠.٥١٠ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد
تطبيق ٨ للمصلحة الشخصية هو إسناد مهمة مراجعة عمل عضو فريق التدقيق إلى مراجع ملائم.

أشخاص آخريين

١٠.٥١٠ قد ينشأ تهديد المصلحة الشخصية إذا نما إلى علم عضو فريق التدقيق أن هناك حصة
تطبيق ٩ مالية لدى عميل التدقيق محتفظ بها من قبل أفراد مثل:

- الشركاء أو الموظفين المهنيين في الشركة أو في الشركة ضمن شبكة، بعيداً عن هؤلاء المحظور عليهم الاحتفاظ بتلك الحصص المالية بموجب الفقرة ٥١٠.٤. متطلبات، أو أي من أفراد عائلاتهم المباشرين.
- الأفراد الذين لهم علاقات شخصية وثيقة مع عضو فريق التدقيق.

١٠.٥١٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:

- الهيكل التنظيمي، والتشغيلي، وهيكل الإبلاغ في الشركة.
- طبيعة العلاقة بين الفرد وعضو فريق التدقيق.

١٠.٥١٠ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من هذا التهديد للمصلحة
تطبيق ١١ الشخصية هو إبعاد عضو فريق التدقيق الذي له علاقة شخصية من فريق التدقيق.

١٠.٥١٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تلك التهديدات
تطبيق ١٢ ما يلي:

- استبعاد عضو فريق التدقيق من اتخاذ أية قرارات هامة متعلقة بعملية التدقيق.
- إسناد مهمة مراجعة عمل عضو فريق التدقيق إلى مراجع ملائم.

خطة منافع التقاعد لشركة أو لشركة ضمن شبكة

١٠.٥١٠ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية إذا كان لخطة منافع التقاعد لشركة، أو شركة ضمن شبكة
تطبيق ١٣ حصة مالية مباشرة أو حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل تدقيق.

القسم ٥١١

القروض والضمانات

مقدمة

٥١١.١ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٥١١.٢ قد يؤدي وجود قرض أو ضمان لدى عميل التدقيق إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٥١١.٣ يحتوي هذا القسم على إشارة إلى "مادية" القرض أو الضمان. وعند تحديد ما إذا كان هذا تطبيق ١ القرض أو الضمان ماديين بالنسبة للفرد، قد يتم الأخذ بعين الاعتبار القيمة الصافية المجمعة للفرد ولأقاربه المباشرين.

القروض والضمانات لدى عميل تدقيق

٥١١.٤ يجب ألا تمنح الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو فريق التدقيق، أو أي من أقاربه متطلبات المباشرين قروض أو ضمانات لعميل التدقيق ما لم يكن القرض أو الضمان غير ماديين بالنسبة:

- (أ) للشركة، أو الشركة ضمن شبكة أو الفرد الذي يمنح القرض أو الضمان حسب الاقتضاء، و
- (ب) العميل

القروض والضمانات مع عملاء التدقيق من البنوك أو المؤسسات المشابهة

٥١١.٥ يجب ألا تقبل الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو فريق التدقيق، أو أي من أقاربه متطلبات المباشرين قرضاً، أو ضمان قرض، من عميل تدقيق الذي هو عبارة عن بنك أو مؤسسة مشابهة ما لم يتم منح القرض أو الضمان وفقاً لإجراءات الإقراض، والشروط والأحكام العادية.

٥١١.٥ تشمل الأمثلة على القروض: الرهونات، والحسابات المكشوفة، وقروض السيارات، وأرصدة تطبيق ١ البطاقات الائتمانية.

٥١١.٥ حتى إذا حصلت الشركة أو الشركة ضمن شبكة على قرض من عميل تدقيق الذي هو عبارة عن بنك أو مؤسسة مشابهة وفقاً لإجراءات وشروط وأحكام الإقراض العادية، قد يؤدي تطبيق ٢

القرض إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية إذا كان مادياً بالنسبة لعميل التدقيق أو الشركة التي تحصل على القرض.

٥.٥١١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية سالف الذكر هو إسناد مهمة مراجعة العمل إلى مراجع ملائم ليس من بين فريق التدقيق، من الشركة ضمن شبكة غير المستفيدة من القرض.

حسابات الإيداع أو المضاربة

٦.٥١١ يجب ألا يكون لشركة، أو لشركة ضمن شبكة، أو لعضو بفريق تدقيق، أو لأي من أقاربه المباشرين حسابات إيداع أو مضاربة لدى عميل التدقيق الذي هو عبارة عن بنك، أو سمسار أو مؤسسة مشابهة، إلا إذا تم الاحتفاظ بحساب الإيداع وفقاً للشروط التجارية المعتادة.

القروض والضمانات لدى عملاء تدقيق بخلاف البنوك أو المؤسسات المشابهة

٧.٥١١ يجب ألا تقبل الشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو فريق التدقيق، أو أي من أقاربه المباشرين قرضاً من عميل التدقيق، أو تحصل على ضمان لسلفة من عميل التدقيق الذي هو ليس بنكاً أو مؤسسة شبيهة، ما لم يكن القرض أو الضمان غير ماديين بالنسبة:

(أ) للشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو فريق التدقيق، أو الشخص الذي يحصل على القرض أو الضمان، حيثما أمكن؛ و

(ب) العميل.

القسم ٥٢٠

علاقات العمل

مقدمة

- ١.٥٢٠ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٥٢٠ قد يؤدي وجود علاقة عمل وثيقة مع عميل التدقيق أو إدارته إلى خلق تهديد مصلحة شخصية أو تهديد مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٥٢٠ يحتوي هذا القسم على إشارات إلى "مادية" الحصص المالية وأهمية" العلاقات التجارية. تطبيق ١ وعند تحديد ما إذا كانت الحصة المالية مادية بالنسبة للشخص، قد يتم الأخذ بعين الاعتبار صافي القيمة المجمع للفرد وأقاربه المباشرين.
- ٣.٥٢٠ وتشمل الأمثلة على علاقات العمل الوثيقة التي تنشأ عن علاقات تجارية أو مصالح مالية تطبيق ٢ مشتركة ما يلي:
- امتلاك حصة مالية في مشروع مشترك إما مع العميل أو مالك مسيطر أو مدير أو مسؤول أو أي شخص آخر ممن يقومون بأنشطة إدارية عليا لذلك العميل.
 - ترتيبات لدمج واحدة أو أكثر من خدمات أو منتجات الشركة أو شركة داخل شبكة مع واحدة أو أكثر من خدمات أو منتجات العميل وتسويق الرزمة الجديدة بالإشارة إلى كلا الطرفين.
 - ترتيبات التوزيع أو التسويق التي توزع بموجبها الشركة أو تسوق منتجات أو خدمات العميل، أو يوزع العميل ويسوق منتجات أو خدمات الشركة أو الشركة داخل شبكة.
 - الترتيبات التي تباع بموجبها الشركة أو شركة تابعة للشبكة أو تعيد بيع أو توزع أو تسوق منتجات أو خدمات العميل، أو التي يبيع بموجبها العميل أو يعيد بيع أو يوزع أو يسوق منتجات وخدمات الشركة أو الشركة التابعة لشبكة.
 - الترتيبات التي تطور بموجبها شركة أو شركة تابعة لشبكة بشكل مشترك مع العميل منتجات أو خدمات والتي يبيعها أحد الطرفين أو يمنح ترخيصاً بشأنها لأطراف أخرى.
- ٣.٥٢٠ من الأمثلة على الأمور التي قد تخلق علاقة عمل وثيقة، حسب الحقائق والظروف، الترتيبات التي تطبيق ٣ ترخص الشركة أو شركة تابعة لشبكة بموجبها منتجات أو حلول من أو إلى العميل.

علاقات العمل المتعلقة بالشركة، أو الشركة ضمن شبكة، أو عضو فريق التدقيق أو أقاربه المباشرين

- ٤.٥٢٠ يجب ألا يكون للشركة أو للشركة ضمن شبكة، أو لعضو فريق التدقيق علاقة عمل وثيقة
متطلبات بعميل التدقيق أو إدارته ما لم تكن أية حصص مالية ناتجة عن تلك العلاقة غير مادية
وكانت العلاقة التجارية غير هامة بالنسبة للعميل أو إدارته والشركة، أو الشركة ضمن
شبكة أو عضو فريق التدقيق، حيثما أمكن.
- ٤.٥٢٠ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تهديد مضايقة إذا كانت هناك علاقة عمل وثيقة بين
تطبيق ١ عميل التدقيق أو إدارته وأحد أقارب عضو فريق التدقيق المباشرين.

الحصص المشتركة في المنشآت التي تقتصر ملكيتها على أشخاص معينين

- ٥.٥٢٠ يجب ألا يكون للشركة أو لشركة ضمن شبكة أو لعضو في فريق التدقيق وأو أي من أقاربه
متطلبات المباشرين علاقة عمل تتضمن الاحتفاظ بحصة في منشأة تقتصر ملكيتها على أشخاص
معينين في حال كان لعميل التدقيق أو لمسؤول أو مدير لدى عميل التدقيق، أو أية مجموعة
على علاقة بهم، حصة في تلك المنشأة، ما لم تكن:
- (أ) علاقة العمل غير هامة للشركة، أو للشركة ضمن شبكة، أو للشخص حيثما أمكن،
والعميل؛
- (ب) الحصة المالية غير مادية بالنسبة للمستثمر أو مجموعة المستثمرين؛ و
- (ج) لا تمنح الحصة المالية للمستثمر، أو مجموعة المستثمرين، القدرة على السيطرة على
المنشأة ذات الملكية القاصرة على أشخاص معينين.

شراء السلع أو الخدمات

- ٦.٥٢٠ لا يؤدي في طبيعة الحال شراء الشركة أو الشركة ضمن شبكة أو عضو فريق التدقيق أو
تطبيق ١ أي من أقاربه المباشرين للسلع والخدمات بما في ذلك ترخيص التكنولوجيا من عميل التدقيق
إلى نشوء تهديد يمس الاستقلالية إذا كانت المعاملة ضمن السير الطبيعي للعمل ووفقاً
للشروط التجارية. ومع ذلك، قد تكون لتلك المعاملات طبيعة وحجم قد يؤديان إلى خلق
تهديد مصلحة شخصية.
- ٦.٥٢٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من هذا التهديد للمصلحة
تطبيق ٢ الشخصية ما يلي:
- التخلص من المعاملة أو الحد من حجمها.
 - إبعاد الشخص عن فريق التدقيق.

تقديم التكنولوجيا أو بيعها أو إعادة بيعها أو الترخيص باستخدامها

٧.٥٢٠ عندما تقدم شركة أو شركة تابعة للشبكة أو تبيع أو تعيد بيع أو ترخص باستخدام تكنولوجيا:

تطبيق ١

(أ) لعميل تدقيق.

(ب) لمنشأة تقدم خدمات باستخدام تلك التكنولوجيا لعملاء الشركة أو الشركة التابعة لشبكة.

تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٦٠٠ وفقاً للحقائق والظروف.

القسم ٥٢١

العلاقات الشخصية والأسرية

مقدمة

١. ٥٢١ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
٢. ٥٢١ قد تؤدي العلاقات الشخصية أو الأسرية مع موظفي العميل إلى خلق تهديدات مصلحة شخصية، أو تآلف، أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣. ٥٢١ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية، أو تآلف أو مضايقة جراء العلاقات الأسرية أو الشخصية تطبيق ١ بين عضو فريق التدقيق ومدير أو مسؤول أو، وفقاً لدورهم، موظفين معينين لدى عميل التدقيق.
٣. ٥٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:
- تطبيق ٢ • مسؤوليات العضو في فريق التدقيق.
- دور القريب أو الأشخاص الآخرين بداخل شركة العميل، ومدى قرب العلاقة.

أقارب عضو فريق التدقيق المباشرين

٤. ٥٢١ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تآلف أو مضايقة عندما يكون أحد أفراد عائلة عضو فريق التدقيق المباشرين موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على المركز المالي، أو الأداء المالي، أو التدفقات النقدية للعميل.
٤. ٥٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى هذا التهديد ما يلي:
- تطبيق ٢ • المنصب الذي يشغله عضو العائلة المباشر.
- الدور الذي يلعبه عضو فريق التدقيق.
٤. ٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخلص من تهديدات المصلحة الشخصية، تطبيق ٣ أو التآلف، أو المضايقة سائلة الذكر، إبعاد الفرد عن فريق التدقيق.
٤. ٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تلك التهديدات تطبيق ٤ للمصلحة الشخصية، والتآلف، والمضايقة، هو تنظيم مسؤوليات فريق التدقيق بحيث لا يتعامل عضو فريق التدقيق مع المسائل التي تقع ضمن نطاق مسؤولية القريب المباشر.

٥.٥٢١ لا يشارك الفرد باعتباره عضواً في فريق التدقيق عندما يكون أي من أقاربه المباشرين:

- متطلبات**
- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق؛
- (ب) موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية للعميل أو بياناته المالية والتي ستبدي الشركة رأياً بشأنها؛ أو
- (ج) كان يشغل هذا المنصب سالف الذكر خلال أية فترة تغطيها العملية أو البيانات المالية.

أفراد عائلة عضو فريق التدقيق المقربين

٦.٥٢١ تنشأ تهديدات مصلحة شخصية أو تآلف أو مضايقة عندما يكون أحد أفراد عائلة عضو تطبيق ١ فريق التدقيق المقربين:

- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق؛ أو
- (ب) موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بشأنها.

٦.٥٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- تطبيق ٢
- طبيعة العلاقة بين عضو فريق التدقيق وعضو العائلة القريب.
 - المنصب الذي يشغله عضو العائلة القريب.
 - الدور الذي يلعبه العضو في فريق التدقيق.

٦.٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف أو المضايقة هو إبعاد العضو عن فريق التدقيق.

تطبيق ٣

٦.٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سألقة الذكر هي تنظيم مسؤوليات فريق التدقيق بحيث لا يتعامل عضو فريق التدقيق مع المسائل التي تقع ضمن مسؤولية عضو العائلة القريب.

تطبيق ٤

العلاقات الوثيقة الأخرى لعضو فريق التدقيق

٧.٥٢١ يجب أن يحصل عضو فريق التدقيق على مشورة وفقاً للسياسات والإجراءات الخاصة بالشركة إذا كان له علاقة وثيقة بأي شخص ليس من بين أقاربه المباشرين أو المقربين، ولكنه:

- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق؛ أو
- (ب) موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بشأنها.

- ٧.٥٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية، والتآلف، والمضايقة التي تنشأ عن مثل تلك العلاقات ما يلي:
- تطبيق ١
- طبيعة العلاقة بين الفرد وعضو فريق التدقيق.
 - المنصب الذي يشغله الفرد لدى العميل.
 - الدور الذي يلعبه عضو فريق التدقيق.
- ٧.٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف أو المضايقة هو إبعاد العضو عن فريق التدقيق.
- تطبيق ٢
- ٧.٥٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سألفة الذكر هي تنظيم مسؤوليات فريق التدقيق بحيث لا يتعامل عضو فريق التدقيق مع المسائل التي تقع ضمن مسؤولية الفرد الذي له به علاقة وثيقة.
- تطبيق ٣

علاقات الشركاء والموظفين في الشركة

- ٨.٥٢١ يجب أن يحصل الشركاء والموظفون في الشركة على مشورة وفقاً للسياسات والإجراءات
- متطلبات
- في الشركة إذا نما إلى علمهم وجود علاقات شخصية أو أسرية بين:
- (أ) الشريك أو الموظف في الشركة أو الشركة ضمن شبكة والذي ليس من بين أعضاء فريق التدقيق؛ و
- (ب) مدير أو مسؤول لدى عميل التدقيق أو موظف لدى عميل التدقيق يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية للعميل والتي ستبدي الشركة رأياً بشأنها.
- ٨.٥٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية، والتآلف، والمضايقة التي تنشأ عن مثل تلك العلاقات ما يلي:
- تطبيق ١
- طبيعة العلاقة بين الشريك أو الموظف في الشركة والمدير أو المسؤول أو الموظف لدى عميل التدقيق.
 - درجة التفاعل بين الشريك أو الموظف في الشركة وبين فريق التدقيق.
 - المنصب الذي يشغله الشريك أو الموظف في الشركة.
 - المنصب الذي يشغله الفرد لدى العميل.

- ٨.٥٢١ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سالفه الذكر ما يلي:
- تطبيق ٢
- تنظيم مسؤوليات الشريك أو الموظف للحد من أي تأثير محتمل على عملية التدقيق.
 - إسناد مهمة مراجعة عمل التدقيق ذو العلاقة إلى مراجع ملائم.

القسم ٥٢٢ - الخدمة الأخيرة لدى عميل تدقيق

مقدمة

- ١.٥٢٢ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٥٢٢ إذا كان عضو فريق التدقيق قد عمل مؤخراً باعتباره مديراً أو مسؤولاً، أو موظفاً لدى عميل التدقيق، فقد ينشأ تهديد مصلحة شخصية، أو مراجعة ذاتية، أو تآلف. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

تقديم الخدمة خلال الفترة التي يغطيها تقرير التدقيق

- ٣.٥٢٢ يجب ألا يشمل فريق التدقيق فرداً كان، في خلال الفترة التي يغطيها تقرير التدقيق: متطلبات (أ) قد عمل باعتباره مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق؛ أو (ب) كان موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية للعميل والتي ستبدي الشركة رأياً بشأنها.

الخدمة السابقة للفترة التي يغطيها تقرير التدقيق

- ٤.٥٢٢ قد تنشأ تهديدات المصلحة الشخصية، أو المراجعة الذاتية، أو التآلف إذا، قبل الفترة التي تطبق ١ يغطيها تقرير التدقيق، كان عضو فريق التدقيق: (أ) قد عمل باعتباره مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق؛ أو (ب) كان موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية للعميل والتي ستبدي الشركة رأياً بشأنها.
- على سبيل المثال، قد ينشأ تهديد إذا كان سيتم تقييم القرارات التي اتخذها الفرد أو العمل الذي أنجزه في الفترة السابقة، عندما كان يعمل لدى عميل التدقيق، في الفترة الحالية كجزء من عملية التدقيق الحالية.

- ٤.٥٢٢ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية، والتآلف، والمضايقة تطبيق ٢ التي تنشأ عن مثل تلك العلاقات ما يلي:
- المنصب الذي كان يشغله العضو لدى العميل.
 - طول الفترة التي مضت منذ ترك الفرد للعمل لدى العميل.
 - الدور الذي يلعبه العضو في فريق التدقيق.

٤.٥٢٢ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية، أو المراجعة الذاتية، أو التألف سالفه الذكر هي إسناد مهمة مراجعة العمل الذي أنجزه عضو فريق التدقيق إلى مراجع ملائم.

القسم ٥٢٣

العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تدقيق

مقدمة

١. ٥٢٣ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
٢. ٥٢٣ قد يؤدي العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التدقيق إلى خلق تهديد مصلحة شخصية ومراجعة ذاتية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

العمل مديراً أو مسؤولاً

٣. ٥٢٣ يجب ألا يعمل الشريك أو الموظف في الشركة أو في الشركة ضمن شبكة باعتباره مديراً متطلباً أو مسؤولاً لدى عميل من عملاء التدقيق.

العمل سكرتيراً لدى الشركة

٤. ٥٢٣ يجب ألا يعمل الشريك أو الموظف في الشركة أو في الشركة ضمن شبكة باعتباره سكرتيراً متطلباً لدى عميل تدقيق من عملاء الشركة، باستثناء الحالات التالية:
- (أ) كانت هذه الممارسة مسموحاً بها بشكل محدد بموجب القانون المحلي، أو القواعد والممارسات المهنية؛
- (ب) تتخذ الإدارة جميع القرارات الهامة؛ و
- (ج) المهام والأنشطة التي يتم أداؤها قاصرة على المهام والأنشطة ذات الطبيعة الروتينية والإدارية، مثل إعداد محاضر الاجتماعات ومسك سجلات العوائد القانونية.

٤. ٥٢٣ لمنصب سكرتير الشركة آثاراً مختلفة في دوائر الاختصاص المختلفة. فقد تتنوع المهام تطبيقاً ١ من: المهام الإدارية (مثل إدارة الموظفين ومسك سجلات ودفاتر الشركة) إلى مهام أخرى متنوعة مثل التأكيد على التزام الشركة باللوائح أو تقديم المشورة بشأن مسائل حوكمة الشركات. وعادة ما ينظر إلى هذا المنصب على أنه يفرض وجود علاقة وثيقة بالشركة. وبالتالي، ينشأ تهديد إذا عمل أحد شركاء أو موظفي الشركة سكرتيراً لدى عميل تدقيق. (يوضح القسم ٦٠٠، تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى عميل تدقيق، مزيداً من المعلومات حول تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد لعميل تدقيق.)

القسم ٥٢٤

التوظيف لدى عميل تدقيق

مقدمة

- ١.٥٢٤ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٥٢٤ قد تؤدي علاقات التوظيف مع عميل التدقيق إلى خلق تهديدات مصلحة شخصية، وتآلف أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

جميع عملاء التدقيق

- ٣.٥٢٤ قد ينشأ تهديد تآلف أو مضايقة إذا كان أي من الأفراد المذكورين أدناه عضواً في فريق تطبيق ١ التدقيق أو شريكاً في الشركة أو الشركة ضمن شبكة:
- مدير أو مسؤول لدى العميل.
 - موظف يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية التي ستبدي المنشأة رأياً بشأنها.

القيود على الشركاء السابقين أو أعضاء فريق التدقيق

- ٤.٥٢٤ يجب أن تؤكد الشركة على عدم استمرار وجود رابطة قوية بين الشركة أو الشركة ضمن متطلبات شبكة و:

(أ) شريك سابق انضم لعميل تدقيق لدى الشركة؛ أو

(ب) عضو سابق في فريق التدقيق انضم للعمل لدى العميل،

إذا شغل أي منهما المناصب التالية لدى عميل التدقيق:

(١) مدير أو مسؤول؛ أو

(٢) موظف يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية

أو البيانات المالية التي ستبدي المنشأة رأياً بشأنها.

ويستمر وجود رابطة قوية بين الشركة أو الشركة ضمن شبكة والأفراد، ما لم يكن:

(أ) الشخص غير مستحق للحصول على أية فائدة أو مدفوعات من الشركة أو الشركة

ضمن شبكة والتي لا تتم وفقاً لترتيبات ثابتة محددة مسبقاً؛

(ب) أية مبالغ مستحقة للفرد ليست مادية بالنسبة للشركة أو الشركة ضمن شبكة؛ و

- (ج) لا يستمر الفرد في المشاركة أو يبدو عليه أن قد استمر في المشاركة في الأعمال أو الأنشطة المهنية للشركة أو الشركة ضمن شبكة.
- ٤.٥٢٤ حتى وإن تمت تلبية المتطلبات الواردة في الفقرة ٥٢٤. ٤ متطلبات، قد ينشأ تهديد تآلف تطبيق ١ أو تهديد مضايقة.
- ٤.٥٢٤ قد تنشأ تهديدات تآلف أو مضايقة أيضاً إذا كان الشريك السابق في الشركة أو في الشركة ضمن شبكة قد انضم للمنشأة وشغل أحد المناصب التي ورد وصفها في الفقرة ٥٢٤. ٣ تطبيق ٢ ولاحقاً أصبحت تلك المنشأة عميل تدقيق لدى الشركة.
- ٤.٥٢٤ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:
- تطبيق ٣
- المنصب الذي شغله العضو لدى العميل.
 - أي عمل مشترك بين العضو وفريق التدقيق.
 - طول الفترة منذ أن كان الشخص عضواً في فريق التدقيق أو شريكاً في الشركة أو الشركة ضمن شبكة.
 - المنصب الذي كان يشغله العضو في فريق التدقيق، أو الشركة أو الشركة ضمن شبكة. ومن الأمثلة على ذلك ما إذا كان العضو مسؤولاً عن الاحتفاظ بتواصل منتظم مع إدارة العميل أو المسؤولين عن الحوكمة في شركة العميل.
- ٤.٥٢٤ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات التآلف تطبيق ٤ والمضايقة سالف الذكر ما يلي:
- تعديل خطة التدقيق.
 - تعيين أعضاء في فريق التدقيق من ذوي الخبرة المتناسبة مع خبرة العضو الذي انضم للعميل.
 - إسناد مهمة مراجعة عمل العضو السابق في فريق التدقيق إلى مراجع ملائم.

أعضاء فريق التدقيق الذين يبرمون عقود توظيف مع العميل

- ٥.٥٢٤ يجب أن يكون لدى الشركة أو الشركة ضمن شبكة سياسات وإجراءات تتطلب من أعضاء **متطلبات** فريق التدقيق أن يخطرأ الشركة أو الشركة ضمن شبكة في حال دخولهم في مفاوضات توظيف مع عميل التدقيق.
- ٥.٥٢٤ ينشأ تهديد مصلحة ذاتية عندما يشارك أحد أعضاء فريق التدقيق في عملية التدقيق أثناء تطبيق ١ علمه بأنه سينضم، أو قد ينضم للعمل لدى العميل، في وقت ما في المستقبل.
- ٥.٥٢٤ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي إلى التخلص من هذا التهديد للمصلحة تطبيق ٢ الشخصية هو إبعاد هذا الشخص عن فريق التدقيق.

٥.٥٢٤ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد تطبيق ٣ للمصلحة الشخصية هو إسناد مهمة مراجعة أية تقديرات مهنية هامة قام بها هذا العضو أثناء عمله في الفريق إلى مراجع ملائم.

عملاء التدقيق من منشآت مصلحة عامة

شركاء التدقيق الأساسيين

٦.٥٢٤ وفقاً للفقرة ٥٢٤.٨ متطلبات، إذا انضم شخص كان يعمل باعتباره شريك تدقيق أساسي متطلبات فيما يتعلق بعميل تدقيق هو عبارة عن منشأة مصلحة عامة للعمل لدى العميل في أحد المناصب التالية:

(أ) مدير أو مسؤول؛ أو

(ب) موظف يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية التي ستبدي المنشأة رأياً بشأنها.

فإن ذلك يؤدي إلى الإضرار بالاستقلالية ما لم، بعد توقف الشخص عن العمل باعتباره شريك تدقيق أساسي:

(١) يصدر عميل التدقيق بيانات مالية مدققة تغطي فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً؛ و

(٢) لم يكن هذا الشخص عضواً في فريق التدقيق فيما يتعلق بتدقيق تلك البيانات المالية.

الشريك الرئيسي أو الإداري في الشركة (مدير تنفيذي أو ما يعادل ذلك)

٧.٥٢٤ وفقاً للفقرة ٥٢٤.٨ متطلبات، إذا انضم أحد الأشخاص الذي كان يعمل بصفته كبير أو شريك إداري في الشركة (مدير تنفيذي أو ما يعادل ذلك) للعمل لدى عميل تدقيق الذي هو منشأة مصلحة عامة وشغل منصب:

(أ) مدير أو مسؤول؛ أو

(ب) موظف في منصب يخوله بممارسة تأثير هام على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية التي ستبدي المنشأة رأياً بشأنها.

فإن ذلك يؤدي إلى الإضرار بالاستقلالية ما لم تنقضي فترة اثني عشر شهراً منذ تولي هذا الشخص لمنصب الكبير أو الشريك الإداري (المدير التنفيذي أو ما يعادل ذلك) في الشركة.

إندماج الأعمال

٨.٥٢٤ استثناءً من الفقرة ٥٢٤.٦ متطلبات والفقرة ٥٢٤.٧ متطلبات، لا يحدث إضرار متطلبات بالاستقلالية إذا نتجت الحالات الواردة في تلك الفقرات نتيجة لاندماج أعمال و:

(أ) إذا لم يتم شغل المنصب أثناء دراسة عملية اندماج الأعمال؛

- (ب) إذا تم بالكامل تسوية أية منافع أو مدفوعات مستحقة للشريك السابق من الشركة أو من الشركة ضمن شبكة، ما لم تكن تمت وفقاً لترتيبات ثابتة مسبقة وكانت أية مبالغ مستحقة للشريك ليست مادية بالنسبة للشركة أو الشركة ضمن شبكة حيثما أمكن؛
- (ج) لا يستمر الشريك السابق ولا يشارك، أو لا يبدو أنه سيستمر أو يشارك، في الأعمال أو الأنشطة المهنية للشركة أو الشركة ضمن شبكة؛ و
- (د) تناقش الشركة المنصب الذي يشغله الشريك السابق لدى عميل التدقيق مع المسؤولين عن الحوكمة.

القسم ٥٢٥

التعيين المؤقت للموظفين

مقدمة

- ١.٥٢٥ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٥٢٥ قد تؤدي إعارة الموظفين لعمل التدقيق إلى خلق تهديدات مصلحة شخصية، أو تأييد أو تآلف. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٥٢٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة التهديدات التي تنشأ عن إعارة موظفي الشركة أو الشركة ضمن شبكة لعمل تدقيق ما يلي:
- قد يؤدي إجراء مراجعة إضافية للعمل الذي أنجزه الموظفين المعارين إلى معالجة تهديد مراجعة ذاتية.
 - قد يؤدي عدم إدراج الأشخاص المعارين في فريق التدقيق إلى معالجة تهديد التآلف أو المضايقة.
 - قد يؤدي عدم إسناد مسؤوليات تدقيق إلى الأشخاص المعارين تخص أية مهام أو أنشطة أداها هؤلاء الموظفين خلال إعارتهم إلى معالجة تهديد المراجعة الذاتية.
- ٣.٥٢٥ عادة لا تكون هناك إجراءات وقائية متاحة في كثير من الأحيان لمعالجة تهديدات التآلف والتأييد التي تظهر جراء إعارة موظفي الشركة أو الشركة ضمن شبكة لعمل التدقيق، بسبب أن ذلك يؤدي إلى تحيز الشركة أو الشركة ضمن شبكة لرؤى ومصالح الإدارة بشكل كبير.
- ٤.٥٢٥ يجب ألا تعير الشركة أو الشركة ضمن شبكة موظفين لعمل التدقيق إلا إذا كانت كلتا الشركتين متأكدة مما يلي:-
- (أ) أن هذه المساعدة ستُقدَّم فقط لفترة قصيرة.
- (ب) هؤلاء الموظفون لن يتحملوا مسؤوليات إدارية وأن عميل التدقيق سيكون مسؤولاً عن مهامهم والإشراف عليها.
- (ج) القضاء على أي تهديد يمس استقلالية الشركة أو الشركة التابعة لشبكة والذي ينشأ

بسبب الخدمات المهنية التي يضطلع بها هؤلاء الموظفون أو تطبيق الإجراءات
الوقائية للحد من التهديدات وجعلها في مستوى مقبول.

(د) هؤلاء الموظفون لن يضطلعوا أو يشتركوا في خدمات مهنية يُحظر على الشركة
أو الشركة التابعة لشبكة تقديمها بموجب قواعد السلوك الاخلاقي.

القسم ٥٤٠

الارتباط طويل الأجل بين الموظفين (بما في ذلك تغيير الشركاء) وعميل تدقيق

مقدمة

١.٥٤٠ يطلب من الشركات الالتزام بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ وذلك لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٥٤٠ عندما يشترك الشخص في عملية تدقيق لفترة طويلة من الوقت، قد تنشأ تهديدات التآلف والمصلحة الشخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

جميع عملاء التدقيق

٣.٥٤٠ رغم أن فهم عميل التدقيق وبيئة العمل لديه هو أمر أساسي بالنسبة لجودة التدقيق، إلا أنه تطبيق ١ قد ينشأ تهديد تآلف نتيجة للارتباط طويل الأجل بين الموظف باعتباره عضو في فريق التدقيق وبين:

(أ) عميل التدقيق وعملياته؛

(ب) الإدارة العليا لدى عميل التدقيق؛ أو

(ج) البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بشأنها أو المعلومات المالية التي تشكل أساساً للبيانات المالية.

٣.٥٤٠ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية نتيجة لقلق الموظف بشأن خسارة عميل قديم أو خسارة مصلحة متعلقة بالاحتفاظ بعلاقة وثيقة مع أحد أعضاء الإدارة العليا أو أحد المسؤولين عن الحوكمة. قد يؤثر مثل هذا التهديد على التقدير المهني للموظف بشكل غير ملائم.

٣.٥٤٠ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية أو التآلف سالف الذكر تطبيق ٣ ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالموظف:

- طول الفترة الزمنية لعلاقة الموظف مع العميل، بما في ذلك ما إذا كانت تلك العلاقة قائمة عندما كان الموظف يعمل في شركة سابقة.
- طول الفترة التي عمل خلالها الموظف في فريق العملية، وطبيعة دوره فيها.
- الدرجة التي تم بها توجيهه، ومراجعة، والإشراف على عمل الموظف من قبل موظف في درجة أعلى.

- الدرجة التي يمكن للموظف من خلالها، وفقاً لمنصبه، التأثير على نتائج التدقيق، على سبيل المثال من خلال اتخاذ قرارات رئيسية أو توجيه عمل أعضاء فريق العمل في عملية أخرى.
- مدى قرب علاقة الموظف الشخصية مع الإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة.
- طبيعة، وتكرار، ومدى التفاعل بين الموظف والإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة.

(ب) فيما يتعلق بعميل التدقيق:

- طبيعة أو مدى تعقيد الأمور المحاسبية أو المتعلقة بإعداد التقارير لدى العميل وما إذا كانت تلك الأمور قد تغيرت.
- ما إذا كان هناك أية تغيرات أخيرة طرأت على الإدارة العليا أو على المسؤولين عن الحوكمة.
- ما إذا كانت هناك أية تغيرات هيكلية طرأت على منظمة العميل والتي تؤثر على طبيعة، أو تكرار ومدى التفاعل بين الموظف والإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة.

٣.٥٤٠ قد يؤدي اجتماع عاملين أو أكثر إلى زيادة أو تقليل مستوى التهديدات. على سبيل المثال، يتم تقليص تهديدات التآلف التي تنشأ عبر مرور الوقت من خلال توطد العلاقة بين الموظف وعضو في الإدارة العليا لدى العميل من خلال إبعاد هذا العضو عن عضو الإدارة العليا لدى العميل.

٣.٥٤٠ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي للتخلص من تهديدات التآلف والمصلحة الشخصية الناشئة عن مشاركة الموظف في عملية التدقيق لفترة زمنية طويلة هو استبدال هذا الموظف وإبعاده عن فريق التدقيق.

٣.٥٤٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تكون إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات التآلف أو المصلحة الشخصية ما يلي:

- تغيير الدور الذي يلعبه الموظف في فريق التدقيق أو طبيعة أو حجم المهام التي يؤديها الموظف.
- إسناد مهمة مراجعة عمل الموظف إلى مراجع ملائم لم يكن عضواً في فريق التدقيق.
- إجراء مراجعات جودة مستقلة ودورية داخلية أو خارجية على العملية.

٤.٥٤٠ **متطلبات** إذا قررت شركة ما أنه لا تمكن معالجة التهديدات الناشئة إلا من خلال استبدال الموظف وإبعاده عن فريق التدقيق، تحدد الشركة فترة ملائمة لا يكون فيها الموظف:

(أ) عضواً في فريق عملية التدقيق في العملية؛

(ب) إجراء مراجعة على جودة العملية، أو مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية؛ أو

(ج) يمارس تأثيراً مباشراً على نتائج عملية التدقيق.

تكون تلك الفترة كافية لتسمح بمعالجة تهديدات التآلف والمصلحة الشخصية. وفي حالة منشآت المصلحة العامة، تُطبق الفقرات من ٥.٥٤٠ إلى ٥٤٠.٢١ متطلبات.

عملاء التدقيق من منشآت مصلحة عامة

٥.٥٤٠ **متطلبات** وفقاً للفقرات ٧.٥٤٠ متطلبات إلى ٩.٥٤٠ متطلبات، وفيما يتعلق بتدقيق منشآت المصلحة العامة، لا يقوم الموظف بأداء أي من الأدوار التالية، أو أية مجموعة من الأدوار التالية، لأكثر من سبع سنوات تراكمية ("فترة العمل"):

(أ) شريك التدقيق؛

(ب) الموظف الذي يتم تعيينه مسؤولاً عن مراجعة جودة العملية؛ أو

(ج) أي دور آخر رئيسي باعتباره شريكاً في التدقيق.

بعد انقضاء فترة العمل، يأخذ الموظف "فترة تهدئة" وفقاً للأحكام الواردة في الفقرات من ٥٤٠.١١ إلى ٥٤٠.١٩ متطلبات.

٦.٥٤٠ **متطلبات** عند حساب فترة العمل، لا يتم البدء في إعادة حساب السنوات ما لم يتوقف الموظف عن العمل في أي من الأدوار التي ورد وصفها في الفقرة ٥.٥٤٠ متطلبات (أ) إلى (ج) كحد أدنى. وفترة الحد الأدنى هي فترة متصلة تساوي على الأقل فترة التهدئة التي تم تحديدها وفقاً للفقرات ٥٤٠.١١ متطلبات إلى ٥٤٠.١٣ متطلبات وفقاً للدور الذي يؤديه الموظف في السنة التي تسبق مباشرة توقفه عن العمل في مثل تلك المهام.

٦.٥٤٠ **تطبيق ١** على سبيل المثال، الموظف الذي عمل شريكاً في عملية تدقيق لأربعة سنوات تبعت بفترة انقطاع لثلاث سنوات يمكنه فقط العمل باعتباره شريك تدقيق أساسي فيما بعد في نفس عملية التدقيق لثلاث سنوات أخرى (وهو ما يشكل إجمالي سبع سنوات تراكمية). وبناءً عليه يطلب من هذا الموظف أن يأخذ فترة تهدئة وفقاً للفقرة ٥٤٠.١٥ متطلبات.

٧.٥٤٠ **متطلبات** استثناءً من الفقرة ٥.٥٤٠ متطلبات، قد يسمح لشركاء التدقيق الرئيسيين الذين لاستمرارهم أهمية خاصة بالنسبة لجودة عملية التدقيق، في حالات نادرة نتيجة لظروف غير متوقعة خارج سيطرة الشركة، وبموافقة المسؤولين عن الحوكمة، قد يسمح لهم بالعمل لسنة إضافية

باعتبارهم شركاء تدقيق أساسيين طالما كان من الممكن التخلص من التهديد الذي يمس الاستقلالية أو تقليصه إلى مستوى مقبول.

٧ .٥٤٠ على سبيل المثال، قد يحتفظ شريك تدقيق أساسي بدوره في فريق التدقيق لسنة أخرى إضافية في الظروف التي، نتيجة لأحداث غير متوقعة، يكون من غير الممكن فيها حدوث الاستبدال المطلوب نتيجة لإصابة شريك التدقيق المعني بمرض خطير. وفي تلك الحالات، سيتطلب ذلك أن تتناقش الشركة مع المسؤولين عن الحوكمة حول أسباب عدم إمكانية القيام بالاستبدال المخطط له والحاجة لاتخاذ أية إجراءات وقائية لتقليص أي تهديد قد ينشأ.

٨ .٥٤٠ إذا أصبح عميل التدقيق منشأة مصلحة عامة، تأخذ الشركة بعين الاعتبار طول الفترة الزمنية التي عمل خلالها الموظف لدى عميل التدقيق باعتباره شريك تدقيق أساسي قبل أن يصبح العميل منشأة مصلحة عامة وذلك عند تحديدها لتوقيت الاستبدال. إذا عمل الموظف لدى عميل التدقيق باعتباره شريك تدقيق أساسي لفترة خمس سنوات تراكمية أو أقل عندما يصبح العميل منشأة مصلحة عامة، فإن عدد السنوات التي قد يستمر فيها الموظف في العمل لدى العميل بهذه الصفة قبل استبداله بعيداً عن العملية هي سبع سنوات مطروحاً منها عدد السنوات التي قضاها الموظف في الخدمة بالفعل. واستثناءً من الفقرة ٥ .٥٤٠ متطلبات، إذا عمل الموظف لدى عميل التدقيق باعتباره شريك تدقيق أساسي لفترة ست سنوات تراكمية أو أكثر عندما يصبح العميل منشأة مصلحة عامة، قد يستمر الموظف في العمل بهذه الصفة بعد موافقة المسؤولين عن الحوكمة لفترة سنتين إضافيتين كحد أقصى قبل أن يتم استبداله وإبعاده عن العملية.

٩ .٥٤٠ إذا كانت الشركة تضم عدد قليل فقط من الأشخاص الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة اللازمة للعمل كشركاء تدقيق رئيسيين في تدقيق منشأة مصلحة عامة، فقد لا يكون تغيير شركاء التدقيق الرئيسيين ممكناً. واستثناءً مما ورد في الفقرة ٥ .٥٤٠ متطلبات، إذا قامت جهة تنظيمية مستقلة في دائرة الاختصاص المعنية بتقديم إعفاء من تغيير الشركاء في هذه الظروف، فيمكن أن يبقى شخص شريك تدقيق رئيسي لأكثر من سبع سنوات وفقاً لهذا الإعفاء. وذلك شريطة أن تحدد الجهة التنظيمية المتطلبات التي ينبغي تطبيقها، مثل طول الفترة الزمنية التي يمكن إعفاء الموظف خلالها من التغيير أو المراجعة الخارجية المستقلة المنتظمة.

اعتبارات أخرى متعلقة بفترة العمل

١٠ .٥٤٠ عند تقييم التهديدات الناتجة عن الارتباط طويل الأجل بين الشخص وعملية التدقيق، تولى الشركة اهتماماً خاصاً للقواعد المتبعة وطول فترة ارتباط الشخص بعملية التدقيق قبل أن يصبح الشخص شريك تدقيق رئيسي.

١٠.٥٤٠ قد تكون هناك بعض المواقف التي تخلص فيها الشركة، عند تطبيقها لإطار المفاهيم، إلى أنه من غير الملائم للشخص الذي يعد شريك تدقيق رئيسي أن يستمر في أداء هذا الدور حتى وإن كانت الفترة الزمنية التي أمضاها كشريك تدقيق رئيسي أقل من سبع سنوات.

فترة التهدئة

١١.٥٤٠ إذا عمل الشخص باعتباره شريك تدقيق رئيسي لسبع سنوات تراكمية، يجب أن تكون فترة التهدئة خمس سنوات متتالية.

متطلبات

١٢.٥٤٠ عندما يتم تعيين الشخص مسؤولاً عن مراجعة جودة العملية ويكون قد عمل بهذه الصفة لسبع سنوات تراكمية، يجب أن تكون فترة التهدئة ثلاث سنوات متتالية.

متطلبات

١٣.٥٤٠ إذا عمل الشخص باعتباره شريك تدقيق رئيسي في اختصاصات غير الاختصاصات الموضحة في الفقرتين ١١.٥٤٠ و ١٢.٥٤٠ متطلبات لسبع سنوات تراكمية، يجب أن تكون فترة التهدئة سنتين متتاليتين.

متطلبات

١٤.٥٤٠ تختلف متطلبات تدوير الشريك الواردة في هذا القسم، ولا تُعدّل، فترة التهدئة المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢ باعتبارها شروط تأهل قبل أن يتمكن شريك العملية من الاضطلاع بدور المراجع على جودة العملية (انظر الفقرة ٨.٣٢٥ تطبيق ٤).

تطبيق ١

تأدية مهام متعددة متعلقة بالعمل كشريك تدقيق رئيسي

١٥.٥٤٠ إذا أدى الشخص مهام متعددة متعلقة بعمله كشريك تدقيق رئيسي، وعمل باعتباره شريك تدقيق لأربع سنوات تراكمية أو أكثر، يجب أن تكون فترة التهدئة خمس سنوات متتالية.

متطلبات

١٦.٥٤٠ وفقاً للفقرة ١٧.٥٤٠ (أ) متطلبات، إذا أدى الشخص مهام متعددة متعلقة بعمله كشريك تدقيق رئيسي وعمل باعتباره شريك التدقيق الرئيسي المسؤول عن مراجعة جودة العملية لأربع سنوات تراكمية أو أكثر، يجب أن تكون فترة التهدئة ثلاث سنوات متتالية.

متطلبات

١٧.٥٤٠ إذا أدى الشخص مهام متعددة متعلقة بعمله كشريك تدقيق علاوة على مهام المراجع لأربع سنوات تراكمية أو أكثر خلال فترة العمل، يجب أن تكون فترة التهدئة:

متطلبات

(أ) استثناءً من الفقرة ١٦.٥٤٠ متطلبات، خمس سنوات متتالية عندما يكون الشخص قد عمل باعتباره شريك تدقيق لثلاث سنوات أو أكثر؛ أو
(ب) تكون ثلاث سنوات متتالية في حالة أية مجموعة مهام أخرى.

١٨.٥٤٠ إذا أدى الشخص أية مهام متعددة باعتباره شريك تدقيق رئيسي بخلاف المهام التي تم تناولها في الفقرات من ١٥.٥٤٠ إلى ١٧.٥٤٠ متطلبات، يجب أن تكون فترة التهدئة سنتين متتاليتين.

متطلبات

الخدمة في شركة سابقة

١٩.٥٤٠ عند تحديد عدد السنوات التي عمل فيها الشخص باعتباره شريك تدقيق رئيسي وفقاً لما هو
متطلبات موضح في الفقرة ٥.٥٤٠ متطلبات، فإن طول العلاقة، حيثما أمكن، يجب أن يشمل
الفترة التي أمضاها الشخص باعتباره شريك تدقيق رئيسي في تلك العملية في شركة سابقة.

[تم ترك الفقرة ٢٠.٥٤٠ فارغة عمدًا]

القيود على الأنشطة خلال فترة التهيئة

٢١.٥٤٠ بالنسبة لطول فترة التهيئة ذات العلاقة، يجب:

متطلبات (أ) يكون عضواً في فريق العملية أو يراجع على جودة العملية، أو يجري مراجعة متسقة
مع هدف المراجعة على جودة عمليات التدقيق.

(ب) لا يتشاور مع فريق العملية أو العميل فيما يتعلق بالأمور التقنية أو المتعلقة
بالصناعة، أو المعاملات أو الأحداث التي تؤثر على عملية التدقيق (باستثناء
المناقشات التي تتم مع فريق العملية والتي تكون قاصرة على العمل الذي يتم أو
النتائج التي تم التوصل إليها في السنة الأخيرة من فترة عمل الشخص طالما أن
لذلك علاقة بالتدقيق)؛

(ج) لا يكون مسؤولاً عن قيادة أو تنسيق الخدمات المهنية التي تقدمها الشركة أو الشركة
ضمن شبكة لعميل التدقيق، أو الإشراف على علاقة الشركة أو الشركة ضمن شبكة
بعميل التدقيق؛ أو

(د) يضطلع بأي دور أو نشاط لم تتم الإشارة إليه أعلاه فيما يتعلق بعميل التدقيق، بما
في ذلك تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد والتي سينتج عنها أن يكون:

(١) للشخص تفاعل هام أو متكرر مع الإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة؛ أو

(٢) له تأثير مباشر على نتائج عملية التدقيق.

٢١.٥٤٠ لا تهدف أحكام الفقرة ٢١.٥٤٠ متطلبات إلى منع الشخص من تولي الوظائف القيادية
تطبيق ١ في الشركة أو الشركة ضمن شبكة، مثل العمل باعتباره شريك رئيسي أو شريك إداري
(مدير تنفيذي أو ما يعادل ذلك).

القسم ٦٠٠

تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد لعميل تدقيق

مقدمة

١.٦٠٠ يُطلب من الشركات الامتثال للمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة، وأن تطبق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.

٢.٦٠٠ قد تقدم الشركات والشركات التابعة لشبكة باقة متنوعة من الخدمات غير التأكيدية لعملاء التدقيق، وذلك بالاتساق مع المهارات والخبرات الموجودة في تلك الشركات. وقد يؤدي تقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء التدقيق إلى خلق تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية والاستقلالية.

٣.٦٠٠ يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها والتي تنشأ بسبب تقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء التدقيق. وتوضح الأقسام الفرعية التالية متطلبات معينة و مواد تطبيقية متعلقة بالحالات التي تقدم فيها الشركات أو الشركات التابعة لشبكة أنواعاً معينة من الخدمات غير التأكيدية لعملاء التدقيق وتشير إلى أنواع التهديدات التي قد تنشأ نتيجة لذلك.

٤.٦٠٠ تشمل بعض الأقسام الفرعية متطلبات تحظر صراحة على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة تقديم أنواع معينة من الخدمات لعملاء التدقيق لعدم إمكانية الحد من التهديدات ولعدم إمكانية تطبيق الإجراءات الوقائية للحد من التهديدات وجعلها في مستوى مقبول.

٥.٦٠٠ الممارسات الجديدة في العمل، وتطور الأسواق المالية والتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا هي بعض التطورات التي تجعل وضع قائمة شاملة بجميع الخدمات غير التأكيدية التي قد تقدمها الشركات أو الشركات التابعة لشبكة لعميل التدقيق أمراً مستحيلاً. يطبق إطار المفاهيم والنصوص العامة الواردة في هذا القسم عندما تقترح الشركة أن تقدم للعميل خدمة غير تأكيدية لا يوجد بخصوصها متطلبات أو مواد تطبيقية معينة.

٦.٦٠٠ تُطبَّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في هذا القسم إذا كانت الشركة أو الشركة التابعة لشبكة:

(أ) تستخدم التكنولوجيا لتقديم خدمات غير تأكيدية لعميل تدقيق.

(ب) تقدم أو تبيع أو تعيد بيع أو ترخص باستخدام تكنولوجيا عند تقديم خدمة غير تأكيدية:

(١) لعميل تدقيق.

(٢) لمنشأة تقدم خدمات باستخدام تلك التكنولوجيا لعملاء الشركة أو الشركة التابعة لشبكة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

الأحكام الواردة في القوانين أو الأنظمة بخصوص الخدمات غير التأكيدية

٧.٦٠٠ توضح الفقرات من ٦.١٠٠ متطلبات-٧.١٠٠ تطبيق ١ المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة تطبيق ١ بالامتثال لقواعد السلوك الاخلاقي. في حال وجود قوانين وأنظمة في دائرة الاختصاص متعلقة بتقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء التدقيق والتي تختلف عن أو تتجاوز تلك الموضحة في هذا القسم، فإن الشركات التي تقدم خدمات غير تأكيدية والتي تُطبَّق عليها تلك الأحكام يجب أن تكون على دراية بتلك الاختلافات وأن تمتثل للأحكام الأكثر تشدداً.

خطر تحمل مسؤوليات إدارية عند تقديم خدمات غير تأكيدية

٨.٦٠٠ عندما تقدم شركة أو شركة تابعة لشبكة خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، يظهر خطر أن تتحمل هذه الشركات مسؤوليات إدارية، إلا إذا تحققت من الامتثال للمتطلبات الواردة في فقرة المتطلبات ٢١.٤٠٠.

قبول عملية تقديم خدمات غير تأكيدية

٩.٦٠٠ قبل أن تقبل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، تطبق متطلبات الشركة إطار المفاهيم لتحديد وتقييم وتعالج أي تهديدات تمس الاستقلالية والتي قد تنشأ بسبب تقديم تلك الخدمة.

تحديد التهديدات وتقييمها

جميع عملاء التدقيق

١٠.٦٠٠ تقدم الفقرة ٦.١٢٠ تطبيق ٣ وصفاً لفئات التهديدات التي قد تنشأ عندما تقدم الشركة أو تطبيق ١ الشركة التابعة لشبكة خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق.

١٠.٦٠٠ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد التهديدات المختلفة التي قد تنشأ بسبب تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- طبيعة الخدمة ونطاقها واستخدامها المستهدف والغرض منها.
- الأسلوب الذي ستقدم به الخدمة، مثل الموظفين الذين سيشاركون في تقديم الخدمة ومواقعهم.
- البيئة القانونية والتنظيمية التي ستقدم فيها الخدمة.
- ما إذا كان العميل هو منشأة مصلحة عامة.
- مستوى دراية إدارة العميل والموظفين بنوع الخدمة المقدمة.

- مدى تحديد العميل للمسائل التي اتخذت بشأنها أحكاماً مؤثرة. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٣.٤٠٠-١٤.٤٠٠)
- ما إذا كانت نتيجة الخدمة ستؤثر على السجلات المحاسبية أو المسائل التي تعكسها البيانات المالية والتي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها، وإذا كان الوضع كذلك:-
 - مدى تأثير نتيجة الخدمة جوهرياً على البيانات المالية.
 - درجة عدم الموضوعية في تحديد المبالغ الملائمة أو معالجة المسائل المنعكسة في البيانات المالية.
- طبيعة ومدى تأثير الخدمة، إن وجد، على النظم التي تولد معلومات والتي تشكل جزءاً مهماً من:-
 - السجلات المحاسبية أو البيانات المالية والتي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.
 - الإجراءات الرقابية الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- درجة الاعتماد على نتيجة الخدمات ضمن عملية التدقيق.
- الأتعاب المتعلقة بتقديم الخدمة غير التأكيدية.

١٠.٦٠٠ تشمل الأقسام الفرعية من ٦٠١ إلى ٦١٠ أمثلة على العوامل الإضافية ذات العلاقة عند تطبيق ٣ تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي قد تنشأ بسبب تقديم خدمة غير تأكيدية، وتقييم مستوى تلك التهديدات.

الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية

١١.٦٠٠ الأهمية النسبية هي من العوامل المهمة فيما يتعلق بتقييم التهديدات التي تنشأ بسبب تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق. وتشير الأقسام الفرعية من ٦٠١ إلى ٦١٠ إلى الأهمية النسبية فيما يتعلق بالتدقيق على البيانات المالية للعميل. ويتناول المعيار الدولي للتدقيق ٣٢٠ "الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية تدقيق"، مفهوم الأهمية النسبية فيما يتعلق بعمليات التدقيق، وفيما يتعلق بعمليات المراجعة الواردة في المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤٠٠ (المنقح)، عمليات مراجعة البيانات المالية التاريخية. ويتطلب تحديد الأهمية النسبية ممارسة الحكم المهني ويتأثر بالعوامل الكمية والنوعية في آن معاً. ويتأثر أيضاً بتصورات احتياجات المستخدمين للمعلومات المالية.

١١.٦٠٠ عندما تحظر قواعد السلوك الاخلاقي صراحة تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، لا تطبيق ٢ يُسمح للشركة أو للشركة التابعة لشبكة أن تقدم تلك الخدمة، بغض النظر عن الأهمية النسبية لنتائج أو تبعات الخدمة غير التأكيدية على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

تقديم المشورة والتوصيات

١٢.٦٠٠ قد يؤدي تقديم المشورة والتوصيات إلى ظهور تهديد المراجعة الذاتية. وما إذا كان تقديم المشورة تطبيق ١ والتوصيات سيؤدي إلى ظهور تهديد المراجعة الذاتية هو أمر يتطلب التوصل للقرار المنصوص عليه في فقرة المتطلبات ١٤.٦٠٠. وفي الحالات التي لا يكون فيها العميل منشأة مصلحة عامة وعند تحديد تهديد المراجعة الذاتية، يُطلب من الشركة أن تطبق إطار المفاهيم عند تقييم ذلك التهديد ومعالجته. أما إذا كان العميل هو منشأة مصلحة عامة، تُطبَّق فقرتي المتطلبات ١٦.٦٠٠ و١٧.٦٠٠.

الخدمات غير التأكيدية المتعددة التي تقدم لنفس عميل التدقيق

١٣.٦٠٠ عندما تقدم شركة أو شركة تابعة لشبكة خدمات غير تأكيدية متعددة لعميل تدقيق، فعلى الشركة متطلبات أن تدرس ما إذا كان الأثر المجمع الناتج عن تلك الخدمات يخلق تهديدات تمس الاستقلالية أو يؤثر على تلك التهديدات، بالإضافة إلى أخذ التهديدات التي تنشأ عن تقديم كل خدمة على حدة بالاعتبار.

١٣.٦٠٠ بالإضافة للفقرة ١٠.٦٠٠ تطبيق ٢، قد تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم الشركة لمستوى تطبيق ١ التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ عن تقديم خدمات غير تأكيدية متعددة لعميل تدقيق ما يلي:-

- ما إذا كان الأثر المجمع لتقديم خدمات متعددة يرفع من مستوى التهديدات التي تنشأ عن تقييم كل خدمة على حدة.
- ما إذا كان الأثر المجمع لتقديم خدمات متعددة يرفع من مستوى أي تهديد ينشأ بسبب العلاقة الشاملة مع عميل التدقيق.

تهديدات المراجعة الذاتية

١٤.٦٠٠ عندما تقدم شركة أو شركة تابعة لشبكة خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، قد يظهر خطر أن تطبيق ١ تدقق الشركة على العمل الذي نفذته بنفسها أو على عمل الشركة التابعة للشبكة، وهو ما يؤدي إلى ظهور تهديد المراجعة الذاتية. وتهديد المراجعة الذاتية هو تهديد ألا تُقيّم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة بشكل ملائم نتائج حكماً مهنيّاً سابقاً كان قد اتخذ أو مهمة نفذها شخص من الشركة أو من شركة الشبكة ضمن الخدمة غير التأكيدية التي سيعتمد عليها فريق التدقيق عند إصدار الأحكام المهنية في عملية التدقيق.

١٥.٦٠٠ قبل تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق، تحدد الشركة أو الشركة التابعة لشبكة ما إذا كان تقديم الخدمة قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية وذلك بتقييم ما إذا كان يوجد خطر أن:-
متطلبات (أ) نتائج الخدمة ستشكل جزءاً من أو ستؤثر على السجلات المحاسبية، أو الإجراءات الرقابية الداخلية على إعداد التقارير المالية، أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

(ب) يُقَيِّم فريق التدقيق أو يعتمد على أي أحكام اتخذتها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة أو مهام نفذتها عند تقديم الخدمة، وذلك في مسار التدقيق على تلك البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

١٦.٦٠٠ عندما يكون العميل هو منشأة مصلحة عامة، يكون لأصحاب المصالح توقعات مرتفعة متعلقة باستقلالية الشركة. تلك التوقعات المرتفعة ذات علاقة بالاختبارات التي يجريها طرف ثالث مطلع ومعقول والتي تُستخدم في تقييم تهديد المراجعة الذاتية الذي ينشأ عن تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

١٦.٦٠٠ في الحالات التي يؤدي فيها تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة إلى خلق تهديد مراجعة ذاتية، فإنه لا يمكن القضاء على هذا التهديد، ولا يمكن تطبيق الإجراءات الوقائية للحد من ذلك التهديد وجعله في مستوى مقبول.

تهديدات المراجعة الذاتية

١٧.٦٠٠ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم هذه الخدمة قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية فيما يتعلق بالتدقيق على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. (المرجع: الفقرتان ١٤.٦٠٠ و ١٥.٦٠٠ متطلبات).

تقديم المشورة والتوصيات

١٨.٦٠٠ استثناءً من فقرة المتطلبات ١٦.٦٠٠، قد تقدم شركة أو الشركة التابعة لشبكة مشورة أو توصيات لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة فيما يتعلق بالمعلومات أو المسائل التي تنشأ خلال عملية التدقيق ولكن بالشروط التالية:-

(أ) ألا تتحمل الشركة مسؤوليات إدارية (المرجع: فقرتي المتطلبات ٢٠.٤٠٠ و ٢١.٤٠٠)
(ب) أن تطبق الشركة إطار المفاهيم عند تحديد وتقييم ومعالجة التهديدات، بخلاف تهديدات المراجعة الذاتية، التي تمس الاستقلالية والتي قد تنشأ بسبب تقديم تلك المشورة.

- ١٨.٦٠٠ تشمل الأمثلة على المشورة والتوصيات التي قد تقدم بالعلاقة بالمعلومات أو المسائل التي تنشأ في سياق عملية التدقيق ما يلي:-
- ١ تطبيق
- تقديم المشورة بخصوص المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية أو بخصوص السياسات أو متطلبات الإفصاح في البيانات المالية.
 - توجيه المشورة حول ملاءمة الرقابة المالية والمحاسبية والطرق المستخدمة في تحديد المبالغ المنصوص عليها في البيانات المالية وما يتعلق بها من إفصاحات.
 - اقتراح تعديل قيود اليومية التي تنشأ عن مكتشفات التدقيق.
 - مناقشة المكتشفات بخصوص الإجراءات الرقابية الداخلية على إعداد التقارير والعمليات والتوصية بالتحسينات.
 - مناقشة كيفية التوصل لحلول لمشكلات مطابقة الحسابات.
 - تقديم المشورة بخصوص الامتثال للسياسات المحاسبية للمجموعة.

معالجة التهديدات

جميع عملاء التدقيق

- ١٩.٦٠٠ تشمل فقرة المتطلبات من ١٠.١٢٠ إلى ١٠.١٢٠ تطبيق ٢ مطلباً ومواداً تطبيقية مهمة عند معالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية، وتشمل وصفاً للإجراءات الوقائية.
- ١٩.٦٠٠ تتنوع التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ عن تقديم خدمة غير تأكيدية أو خدمات متعددة لعميل التدقيق وفقاً لحقائق وظروف عملية التدقيق وطبيعة الخدمة. يمكن معالجة تلك التهديدات بتطبيق الإجراءات الوقائية أو بتعديل نطاق الخدمة المقترحة.
- ١٩.٦٠٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
- ٣ تطبيق
- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
 - وجود مراجع مختص غير مشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت.
 - الحصول على إخلاء مسؤولية مسبق بخصوص تقديم الخدمة من سلطة معنية (من هيئة ضريبية على سبيل المثال).

١٩.٦٠٠ قد لا توجد إجراءات وقائية متاحة للحد من التهديدات التي تنشأ عن تقديم خدمة غير
تطبيق ٤ تأكيدية لعميل تدقيق وجعلها في مستوى مقبول. وفي تلك الحالة، يتطلب تطبيق إطار
المفاهيم من الشركة أو من الشركة التابعة لشبكة أن:-

- (أ) تُعدّل نطاق الخدمة المقترحة للحد من الظروف التي تخلق التهديدات.
(ب) ترفض أو تنهي الخدمة التي تنشئ التهديدات التي لا يمكن القضاء عليها أو الحد
منها وجعلها في مستوى مقبول.
(ج) تنتهي عملية التدقيق.

التواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالخدمات غير التأكيدية جميع عملاء التدقيق

٢٠.٦٠٠ الفقرتان ١٤٠٠.٤٠٠ و ٢٤٠٠.٤٠٠ لهما علاقة بعمليات التواصل بين الشركة والمكلفين
تطبيق ١ بالحوكمة فيما يخص تقديم خدمات غير تأكيدية.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

٢١.٦٠٠ تتطلب فقرات المتطلبات من ٢٢.٦٠٠ إلى ٢٤.٦٠٠ من الشركة أن تتواصل مع المكلفين
تطبيق ١ بالحوكمة في منشآت المصلحة العامة قبل أن تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات
غير تأكيدية لمنشآت ضمن الهيكل التنظيمي الذي تشكل منشأة المصلحة العامة جزءاً منه
وهو ما قد يخلق تهديدات تمس استقلالية الشركة عن منشأة المصلحة العامة. والغرض
من التواصل هو تمكين المكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة من الإشراف الفعال
على استقلالية الشركة التي تدقق على البيانات المالية لمنشأة المصلحة العامة.

٢١.٦٠٠ لتسهيل الامتثال لتلك المتطلبات، قد تتفق الشركة مع المكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة
تطبيق ٢ العامة على عملية تتناول توقيت التواصل والأشخاص الذين ستتواصل معهم الشركة. وهذه
العملية قد:-

- تضع إجراءات بخصوص تقديم معلومات عن الخدمة غير التأكيدية المقترحة والتي
قد تكون على أساس كل عملية على حدة، بموجب سياسة عامة، أو أي أساس آخر
متفق عليه.
- تحدد المنشآت التي ستطبق عليها العملية، والتي قد تشمل منشآت المصلحة العامة
الأخرى ضمن الهيكل المؤسسي.
- تحدد جميع الخدمات التي يمكن تقديمها للمنشآت والمحددة في فقرة المتطلبات
٢٢.٦٠٠ دون الحصول على موافقة خاصة من المكلفين بالحوكمة وذلك في حال

الاتفاق على سياسة عامة تفيد بأن هذه الخدمات ليست محظورة بموجب هذا القسم وأنها لن تخلق تهديدات تمس استقلالية الشركة، أو أنه في حال ظهور أي من تلك التهديدات، فإنها ستكون في مستوى مقبول.

- تؤسس للكيفية التي قرر بها المكلفون بالحوكمة في منشآت مصلحة عامة متعددة ضمن نفس الهيكل المؤسسي تعيين صلاحية الموافقة على الخدمات.
- تضع إجراء سيتبع في الحالات التي يُحظر فيها أو يُقيد، بموجب المعايير المهنية، أو القوانين أو الأنظمة، تقديم معلومات يحتاجها المكلفون بالحوكمة لتقييم ما إذا كانت الخدمة المقترحة قد تخلق تهديداً يمس استقلالية الشركة، أو قد يؤدي للإفصاح عن معلومات حساسة أو سرية.
- تحدد كيفية التوصل لحل بخصوص أي موضوعات لا تتناولها العملية.

٢٢.٦٠٠ قبل أن تقبل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة التي تدقق البيانات المالية لمنشأة مصلحة عامة
متطلبات عملية تقديم خدمة غير تأكيدية إلى:-

- (أ) تلك المنشأة للمصلحة العامة.
 - (ب) أي منشأة تسيطر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على تلك المنشأة للمصلحة العامة.
 - (ج) أي منشأة تسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، تلك المنشأة للمصلحة العامة.
- وما لم تكن الشركة قد وضعت بالفعل عملية اتفقت عليها مع المكلفين بالحوكمة، فعليها أن:-

(أ) تخطر المكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة بأنها قد تحققت من أن تقديم الخدمة:-

- (١) ليس محظوراً.
 - (٢) لن يخلق تهديداً يمس استقلالية الشركة باعتبارها مدقق على منشأة المصلحة العامة أو أن أي تهديدات حددت هي في مستوى مقبول، أو بخلاف ذلك، يمكن القضاء على التهديدات أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.
- (ب) تقدم معلومات للمكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة لتمكينهم من التوصل لتقييم مدروس بخصوص أثر تقديم الخدمة على استقلالية الشركة.

٢٢.٦٠٠ تشمل الأمثلة على المعلومات التي يمكن تقديمها للمكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة فيما يتعلق بخدمة غير تأكيدية معينة ما يلي:-

- طبيعة الخدمة التي سُنْذَم ونطاقها.
- أساس ومبلغ الأتعاب المقترحة.
- أساس تقييم الشركة بأن التهديدات في مستوى مقبول، وإذا لم يكن الوضع كذلك، الإجراءات التي ستتخذها الشركة أو الشركة التابعة للشبكة وذلك في الحالات التي تحدد فيها الشركة أي تهديدات تمس الاستقلالية والتي قد تنشأ عن تقديم الخدمة المقترحة.
- ما إذا كان الأثر المجمع لتقديم خدمات متعددة يؤدي لظهور تهديدات تمس الاستقلالية أو إلى تغيير مستوى التهديدات التي حُددت مسبقاً.

٢٣.٦٠٠ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمة غير تأكيدية لأي من المنشآت المشار إليها في فقرتي المتطلبات ٢٢.٦٠٠ إلا إذا كان المكلفون بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة قد وافقوا، إما بموجب عملية اتفقت عليها الشركة معهم أو فيما يتعلق بخدمة معينة، على:-

- (أ) النتائج التي توصلت لها الشركة والتي تفيد بأن تقديم الخدمة لن يخلق تهديداً يمس استقلالية الشركة باعتبارها مدقق على منشأة المصلحة العامة، أو أن أي تهديدات حُددت هي في مستوى مقبول، أو ما لم يكن الوضع كذلك، فإنه يمكن القضاء على التهديدات أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.
- (ب) تقديم تلك الخدمة.

٢٤.٦٠٠ استثناءً من فقرتي التطبيق ٢٢.٦٠٠ و ٢٣.٦٠٠، حيث يُحظر على الشركات، بموجب المعايير المهنية المعمول بها أو القوانين والأنظمة، تقديم معلومات بخصوص خدمة غير تأكيدية مقترحة للمكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة، أو إذا كان تقديم تلك المعلومات سيؤدي للإفصاح عن معلومات حساسة أو سرية، فإنه يمكن للشركة أن تقدم الخدمة المقترحة ولكن بالشروط التالية:-

- (أ) تقدم الشركة تلك المعلومات بقدر الإمكان دون مخالفة التزاماتها القانونية أو المهنية.
- (ب) تخطر الشركة المكلفين بالحوكمة في منشأة المصلحة العامة بأن تقديم الخدمة لن يخلق تهديداً يمس استقلالية الشركة عن منشأة المصلحة العامة، أو أن أي تهديدات حُددت هي في مستوى مقبول، أو إذا لم يكن الوضع كذلك، فإنه يمكن القضاء على التهديدات أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.
- (ج) لا يختلف المكلفون بالحوكمة على النتائج التي توصلت لها الشركة في النقطة (ب).

٢٥.٦٠٠ ترفض الشركة أو الشركة التابعة لشبكة، بعد دراسة أي مسائل أثارها المكلفون بالحوكمة لدى عميل التدقيق من منشأة المصلحة العامة أو أثارها المنشأة المشار إليها في فقرة التطبيق ٢٢.٦٠٠ وهي المنشأة التي ستحصل على الخدمة المقترحة، ترفض الخدمة غير التأكيدية أو تنهي عملية التدقيق إذا:-

(أ) كان من غير المسموح للشركة أو للشركة التابعة لشبكة تقديم أي معلومات للمكلفين بالحوكمة لدى عميل التدقيق من منشآت المصلحة العامة، إلا في الحالات التي تُعالج ضمن عملية أثق عليها مسبقاً مع المكلفين بالحوكمة.

(ب) عدم موافقة المكلفون بالحوكمة لدى عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة على النتائج التي توصلت لها الشركة والتي تعيد بأن تقديم الخدمة لن يخلق تهديداً يمس استقلالية الشركة عن منشأة المصلحة العامة، أو أن التهديدات التي حُددت هي في مستوى مقبول، أو إذا لم يكن الوضع كذلك، فإنه يمكن القضاء على التهديدات أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.

عملاء التدقيق الذين يتحولون لمنشآت مصلحة عامة لاحقاً

٢٦.٦٠٠ تُخل الخدمة غير التأكيدية التي تقدمها الشركة أو الشركة ضمن الشبكة لعميل تدقيق، إما متطلبات في الوقت الراهن أو سابقاً، باستقلالية الشركة عندما يصبح العميل منشأة مصلحة عامة، إلا إذا:-

(أ) كانت الخدمة غير التأكيدية السابقة تمتثل لأحكام هذا القسم المتعلقة بعملاء التدقيق من غير منشآت المصلحة العامة.

(ب) الخدمات غير التأكيدية قيد التنفيذ في الوقت الراهن والتي لم يُسمح بها بموجب هذا القسم بالنسبة لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة قد انتهت قبل، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، أن يتحول العميل لمنشأة مصلحة عامة.

(ج) تتفق الشركة والمكلفون بالحوكمة لدى العميل الذي أصبح منشأة مصلحة العامة ويتخذون إجراءات إضافية لمعالجة أي تهديدات تمس الاستقلالية والتي ليست في مستوى مقبول.

٢٦.٦٠٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد توصي بها الشركة عميل التدقيق إشراك شركة أخرى تطبيق ١ فيما يلي:-

- مراجعة أو إعادة تنفيذ أعمال التدقيق التي تأثرت في حدود اللازم.
- تقييم نتائج الخدمة غير التأكيدية أو إعادة أداء الخدمة غير التأكيدية في حدود اللازم لتمكين الشركة الأخرى من تحمل المسؤولية عن الخدمة.

اعتبارات خاصة لبعض المنشآت ذات العلاقة

٢٧.٦٠٠ يشمل هذا القسم متطلبات تحظر على الشركات والشركات التابعة لشبكات تقديم أنواع معينة من الخدمات غير التأكيدية لعملاء التدقيق. استثناءً من تلك المتطلبات ومن المطلب الوارد في فقرة المتطلبات ٢٠.٤٠٠، قد تتحمل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة مسؤوليات إدارية أو تقدم خدمات غير تأكيدية معينة، والتي كان سيحظر على الشركة تقديمها في حالات أخرى، للمنشآت ذات العلاقة التالية التابعة للعميل الذي ستبدي الشركة رأياً في بياناته المالية:

- (أ) منشأة تسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على منشأة العميل.
- (ب) منشأة لها حصة مالية مباشرة في منشأة العميل إذا كان لتلك المنشأة تأثيراً كبيراً على العميل وكانت الحصة في منشأة العميل مهمة نسبياً.
- (ج) منشأة تخضع لسيطرة مشتركة مع العميل.

وذلك بشرط استيفاء جميع الشروط التالية:-

- (١) لا تبدي الشركة أو الشركة التابعة لشبكة رأياً في البيانات المالية للمنشأة ذات العلاقة.
- (٢) لا تتحمل الشركة أو الشركة التابعة للشبكة مسؤولية إدارية، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن المنشأة التي ستبدي الشركة رأياً في بياناتها المالية.
- (٣) الخدمات لا تتسبب في ظهور تهديد المراجعة الذاتية.
- (٤) تعالج الشركة التهديدات الأخرى التي لا تكون في مستوى مقبول والتي تنشأ بسبب تقديم تلك الخدمات.

التوثيق

٢٧.٦٠٠ قد يشمل توثيق استنتاجات الشركة المتعلقة بالامتثال لهذا القسم وفقاً للفقرة المتطلبات تطبيق ١ و ٦٠.٤٠٠ و ٦٠.٤٠٠ تطبيق ١ ما يلي:-

- العناصر الرئيسية لفهم الشركة لطبيعة الخدمة غير التأكيدية التي ستقدم وما إذا كانت تلك الخدمة ستؤثر على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها وكيفية وقوع هذا التأثير.
- طبيعة أي تهديدات تمس الاستقلالية والتي تنشأ بسبب تقديم الخدمة لعميل التدقيق، ويشمل ذلك ما إذا كانت نتائج الخدمة ستخضع لإجراءات تدقيق.
- درجة مشاركة الإدارة في الإشراف على الخدمة غير التأكيدية المقترحة.
- أي إجراءات وقائية تُطبَّق، أو إجراءات أخرى تتخذ لمعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- الأساس المنطقي الذي استندت إليه الشركة في التحقق من أن الخدمة غير محظورة وأن

أي تهديدات حُددت تمس الاستقلالية هي في مستوى مقبول.

- فيما يتعلق بتقديم خدمة غير تأكيدية للمنشآت المشار إليها في فقرة المتطلبات ٢٢.٦٠٠، توضيح الخطوات التي اتخذت للامتثال لفقرات المتطلبات ٢٢.٦٠٠ إلى ٢٤.٦٠٠.

القسم الفرعي ٦٠١ - المحاسبة ومسك الدفاتر

مقدمة

١.٦٠٠ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

٢.٦٠١ تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً عادلاً وفقاً لإطار إعداد التقارير تطبيق ١ المالية المعمول به. وتشمل المسؤوليات ما يلي:

- تحديد السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية وفقاً لتلك السياسات.
- إعداد أو تغيير المستندات أو إنشاء البيانات، في شكل إلكتروني أو غير ذلك، والتي تدل على حدوث المعاملة. وتشمل الأمثلة ما يلي:-
 - أوامر الشراء.
 - سجلات الرواتب وأوقات العمل.
 - أوامر العملاء.
- إنشاء قيود اليومية أو تغييرها.
- تحديد تصنيفات حسابات المعاملات أو اعتمادها.

وصف الخدمة

٣.٦٠١ تشمل الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر باقة واسعة النطاق من الخدمات وتشمل:-
تطبيق ١

- إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية.
- تسجيل المعاملات.
- تقديم خدمات كشوفات الرواتب.
- حل مشكلات مطابقة الحسابات.

- تحويل البيانات المالية الحالية من إطار إعداد تقارير لآخر.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر

جميع عملاء التدقيق

٤.٦٠١ تقديم خدمات محاسبية وخدمات مسك الدفاتر لعميل تدقيق يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما تطبيق ١ يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٥.٦٠١ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات محاسبية ولا خدمات مسك الدفاتر لعميل متطلبات تدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة، بما في ذلك إعداد البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها أو المعلومات المالية التي تشكل أساساً لتلك البيانات المالية، إلا إذا:-

(أ) كانت الخدمات ذات طبيعة روتينية أو آلية.

(ب) كانت الشركة تعالج أي تهديدات أخرى ليست في مستوى مقبول.

٥.٦٠١ كانت الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر الروتينية أو الآلية:-

تطبيق ١ (أ) تشمل معلومات أو بيانات أو مواد متعلقة بتلك التي اتخذ العميل بشأنها أي أحكام أو قرارات قد تكون ضرورية.

(ب) لا تتطلب اتخاذ أحكام مهنية أو تتطلب اتخاذ أحكام مهنية محدودة.

٥.٦٠١ قد تكون الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر يدوية أو آلية. عند تحديد ما إذا كانت

تطبيق ٢ الخدمات الآلية هي خدمات روتينية أو ميكانيكية، تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها المهام التي نفذت باستخدام التكنولوجيا أو اعتماداً على مخرجات تكنولوجية وما إذا كانت التكنولوجيا تسمح بتقديم خدمات آلية تستند إلى أو تتطلب خبرات أو أحكاماً مهنية تتخذها الشركة أو الشركة التابعة للشبكة.

٥.٦٠١ تشمل الأمثلة على الخدمات التي يمكن أن يُنظر إليها باعتبارها روتينية أو آلية ما يلي:-

تطبيق ٣ • إعداد حسابات كشوفات الرواتب أو التقارير اعتماداً على البيانات التي أنشأها العميل وذلك لكي يعتمد عليها العميل ويسددها.

• تسجيل المعاملات المتكررة والتي يمكن بخصوصها تحديد المبالغ بسهولة من مستندات مصدرية أو من البيانات الأصلية، مثل فواتير المرافق والتي يكون العميل قد قرر بخصوصها أو اعتمد التصنيف الملائم للحساب.

- حساب استهلاك الأصول الثابتة عندما يحدد العميل السياسة المحاسبية ويقدر العمر الإنتاجي والقيم المتبقية.
 - ترحيل المعاملات التي وضع العميل "أكوادها" إلى الدفتر العام.
 - ترحيل القيود التي اعتمدها العميل إلى ميزان المراجعة.
 - إعداد البيانات المالية وفقاً للمعلومات الواردة في ميزان المراجعة الذي اعتمده العميل وإعداد الإيضاحات ذات العلاقة بناءً على السجلات التي اعتمدها العميل.
- يمكن أن تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة تلك الخدمات لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة بشرط الامتثال للمتطلبات الواردة في فقرة المتطلبات ٢١.٤٠٠ لضمان أنها لا تتحمل مسؤوليات إدارية بالعلاقة بالخدمة وبالعلاقة بالمطلب الوارد في فقرة المتطلبات ٥.٦٠١ (ب).

٥.٦٠١ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديد المراجعة الذاتية الذي ينشأ عن تقديم الخدمات المحاسبية وخدمات مسك الدفاتر ذات الطبيعة الروتينية أو الآلية لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
- وجود مراجع مختص غير مشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

٦.٦٠١ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات محاسبية ولا خدمات مسك الدفاتر لعميل متطلبات تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

٧.٦٠١ استثناءً من فقرة المتطلبات ٦.٦٠١، يمكن أن تُعد الشركة أو الشركة التابعة لشبكة بيانات مالية قانونية لمنشأة ذات علاقة بعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة الوارد وصفها في الفقرة الفرعية (ج) أو (د) من تعريف المنشأة ذات العلاقة وذلك بالشروط التالية:

(أ) أن يكون تقرير التدقيق عن البيانات المالية للمجموعة لمنشأة المصلحة العامة قد صدر.

(ب) ألا تتحمل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة مسؤوليات إدارية وأن تطبق الشركة إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.

(ج) ألا تعد الشركة أو الشركة التابعة لشبكة السجلات المحاسبية التي استندت إليها

البيانات المالية القانونية للمنشأة ذات العلاقة وتستند تلك البيانات المالية إلى معلومات اعتمدها العميل.

(د) ألا تشكل البيانات المالية القانونية للمنشأة ذات العلاقة أساساً للبيانات المالية المستقبلية للمجموعة لتلك المنشأة للمصلحة العامة.

القسم الفرعي ٦٠٢ - الخدمات الإدارية

مقدمة

١.٦٠٢ بالإضافة للمتطلبات المعينة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم الخدمات الإدارية.

المواد التطبيقية

وصف الخدمة

٢.٦٠٢ تطلب الخدمات الإدارية دعم العملاء في مهامهم الروتينية أو الآلية في المسار الطبيعي تطبيق ١ للعمليات.

٢.٦٠٢ تشمل الأمثلة على الخدمات الإدارية ما يلي:-

- تطبيق ٢ • معالجة النصوص أو تنسيق المستندات.
- إعداد الاستثمارات الإدارية أو القانونية لكي يعتمد عليها العميل.
- تقديم تلك الاستثمارات حسب تعليمات العميل.
- متابعة التواريخ القانونية للتقديمات وإخطار عملاء التدقيق بتلك التواريخ.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الخدمات الإدارية

جميع عملاء التدقيق

٣.٦٠٢ عادة لا يؤدي تقديم الخدمات الإدارية لعميل تدقيق إلى خلق تهديدات عندما تكون هذه الخدمات ذات طبيعة مكتبية ولا تتطلب سوى قليل من الأحكام المهنية أو لا تتطلب أي أحكام مهنية على الإطلاق.

القسم الفرعي ٦٠٣ - خدمات التقييم

مقدمة

١.٦٠٣ بالإضافة للمتطلبات المعينة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات التقييم.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٢.٦٠٣ يشمل التقييم وضع افتراضات متعلقة بالتطورات المستقبلية، وتطبيق المنهجيات والتقنيات تطبيق ١ الملائمة والجمع بينهما لحساب قيمة معينة، أو مجموعة من القيم، بخصوص أصل أو التزام للمنشأة بأكملها أو لجزء منها.

٢.٦٠٣ إذا طُلب من شركة أو من شركة تابعة لشبكة تنفيذ تقييم لمساعدة عميل التدقيق في التزامات تطبيق ٢ الإبلاغ الضريبي أو لأغراض التخطيط الضريبي وكانت نتائج التقييم لا تؤثر على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية بخلاف القيود المحاسبية المتعلقة بالضرائب، تُطبَّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في الفقرات من ١٧.٦٠٤ تطبيق ١ إلى ١٩.٦٠٤ تطبيق ١، المتعلقة بتلك الخدمات.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات التقييم

جميع عملاء التدقيق

٣.٦٠٣ تقديم خدمات التقييم لعميل تدقيق يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

٣.٦٠٣ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تنشأ بسبب تقديم خدمات التقييم، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- استخدامات تقرير التقييم والغرض منه.
- ما إذا كان تقرير التقييم سيتاح للجمهور العام.
- مدى دعم القوانين أو الأنظمة أو سوابق أخرى أو ممارسات راسخة لمنهجية التقييم.
- مدى مشاركة العميل في تحديد منهجية التقييم واعتمادها وفي غير ذلك من الأحكام المهنية المؤثرة.

- درجة عدم الموضوعية المتأصلة في العنصر الخاضع للتقييم والذي يتضمن منهجيات موحدة أو راسخة.
- ما إذا كان للتقييم أثر جوهري على البيانات المالية.
- مدى الإفصاحات المتعلقة بالتقييم في البيانات المالية.
- التغيرات التي تطرأ على المبالغ ذات العلاقة بسبب الاعتماد على أحداث مستقبلية.

تُطبَّق فقرة المتطلبات ٥.٦٠٣ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٣.٦٠٣ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو تطبيق ٣ تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم خدمات التقييم لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.

٤.٦٠٣ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات تقييم لعميل تدقيق بخلاف منشآت المصلحة
متطلبات العامة في الحالات التالية:-

(أ) إذا كان التقييم يتضمن درجة كبيرة من عدم الموضوعية.

(ب) إذا كان للتقييم أثر جوهري على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

٤.٦٠٣ بعض التقييمات لا تتطوي على درجة كبيرة من عدم الموضوعية. وعلى الأرجح سيكون الوضع تطبيق ١ كذلك عندما تضع القوانين أو الأنظمة الافتراضات الأساسية أو عندما تستند المنهجيات والتقنيات التي ستستخدم إلى معايير مقبولة عموماً أو منصوص عليها في القوانين أو الأنظمة. وفي تلك الحالات، على الأرجح لن تظهر اختلافات جوهرية في نتائج التقييم التي يتوصل لها طرفان أو أكثر.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

٥.٦٠٣ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات تقييم لعميل تدقيق من منشآت المصلحة
متطلبات العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقرتي
المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

تهديدات التأييد

٥.٦٠٣ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد التي تنشأ عن
تطبيق ١ تقديم خدمات التقييم لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير
أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

القسم الفرعي ٦٠٤ - الخدمات الضريبية

مقدمة

١.٦٠٤ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات
والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٧.٦٠٠ ذات علاقة بتطبيق إطار
المفاهيم عند تقديم الخدمات الضريبية لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٢.٦٠٤ تشمل الخدمات الضريبية باقة واسعة النطاق من الخدمات، ويتعامل هذا القسم الفرعي على
تطبيق ١ وجه التحديد مع:-

- إعداد الإقرارات الضريبية.
- حساب الضرائب بغرض إعداد القيود المحاسبية.
- خدمات الاستشارات الضريبية.
- خدمات التخطيط الضريبي.
- الخدمات الضريبية التي تتضمن التقييم.
- المساعدة في التوصل لحلول للنزاعات الضريبية.

٢.٦٠٤ يمكن النظر في الخدمات الضريبية تحت عناوين عامة، مثل التخطيط الضريبي أو الامتثال.
تطبيق ٢ ومع ذلك، عادة ما تكون تلك الخدمات متداخلة في الواقع العملي وقد تُدمج مع أنواع أخرى
من الخدمات غير التأكيدية التي تقدمها الشركة مثل خدمات تمويل المؤسسات. وبالتالي، من
غير العملي وضع تصنيف عام للتهديدات التي تنشأ عن تقديم خدمات ضريبية معينة.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الخدمات الضريبية

٣.٦٠٤ تقديم خدمات ضريبية لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

٣.٦٠٤ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تنشأ بسبب تقديم الخدمات الضريبية لعميل تدقيق، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- الخصائص المحددة للعملية.
- مستوى الخبرة الضريبية التي يتمتع بها الموظفون لدى العميل.
- النظام الذي تستخدمه السلطات الضريبية في تقييم وإدارة الضرائب المعنية ودور الشركة أو الشركة التابعة للشبكة في تلك العملية.
- تعقيد النظام الضريبي ذو العلاقة ودرجة الحكم المهني اللازم لتطبيقه.

جميع عملاء التدقيق

٤.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمة ضريبية ولا توصي بمعاملة لعميل تدقيق إذا كانت الخدمة أو المعاملة متعلقة بالتسويق أو التخطيط أو دعم رأي لصالح معالجة ضريبية ما والتي كانت الشركة أو الشركة التابعة للشبكة قد أوصت بها في بادئ الأمر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذا كان الغرض الرئيسي من المعالجة الضريبية أو المعاملة هو التهرب الضريبي، إلا إذا كانت الشركة واثقة من أن المعالجة المقترحة لها أساس في القوانين أو الأنظمة الضريبية المعمول بها وأن هذه الممارسة صحيحة على الأرجح.

٤.٦٠٤ إذا لم يكن للمعالجة الضريبية أساس في القوانين أو الأنظمة الضريبية المعمول بها بحيث تكون الشركة واثقة من أن هذه المعالجة صحيحة الأرجح، فإن تقديم الخدمات غير التأكيدية المنصوص عليها في فقرة المتطلبات ٤.٦٠٤ سيتسبب في ظهور تهديدات المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتأييد، وهي التهديدات التي لا يمكن القضاء عليها ولا يمكن للإجراءات الوقائية التي تُطبَّق أن تحد منها وتجعلها في مستوى مقبول.

أ. إعداد الإقرارات الضريبية

وصف الخدمة

٥.٦٠٤ تشمل خدمات إعداد الإقرارات الضريبية ما يلي:-

- مساعدة العملاء في التزامات الإبلاغ الضريبي الخاصة بهم من خلال صياغة المعلومات وتجميعها، ويشمل ذلك مبالغ الضرائب المستحقة (عادة على استثمارات موحدة) والمطلوب تقديمها للسلطات الضريبية المعنية.

- إساءة المشورة بخصوص معالجة الإقرارات الضريبية للمعاملات السابقة.
- الرد على طلبات السلطات الضريبية بالنيابة عن عميل التدقيق بخصوص المعلومات والتحليلات الإضافية (على سبيل المثال، توضيح المنهج المستخدم وتقديم الدعم الفني بهذا الخصوص).

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات إعداد الإقرارات الضريبية

جميع عملاء التدقيق

- ٦.٦٠٤ عادة ما لا يخلق تقديم خدمات إعداد الإقرارات الضريبية تهديدات وذلك للأسباب التالية:-
- تطبيق ١ (أ) تعتمد خدمات إعداد الإقرارات الضريبية على معلومات تاريخية وتتطلب بشكل أساسي تحليل تلك المعلومات التاريخية وعرضها بموجب القانون الحالي، وتشمل السوابق والممارسات الراسخة.
- (ب) تخضع الإقرارات الضريبية لأي مراجعة أو اعتماد ترى السلطة الضريبية أنه ملائم.

ب. حساب الضرائب بغرض إعداد القيود المحاسبية

وصف الخدمة

- ٧.٦٠٤ تتضمن خدمات الحساب إعداد حسابات للالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة أو الأصول
- تطبيق ١ بغرض إعداد القيود المحاسبية التي تدعم الأصول أو الالتزامات الضريبية في البيانات المالية لدى عميل التدقيق.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات الحسابات الضريبية

جميع عملاء التدقيق

- ٨.٦٠٤ إعداد الحسابات الضريبية للالتزامات الضريبية الحالية أو المؤجلة (أو الأصول) لعميل تدقيق
- تطبيق ١ لغرض إعداد القيود المحاسبية التي تدعم تلك الأرصدة يخلق تهديد المراجعة الذاتية.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

- ٩.٦٠٤ بالإضافة للعوامل الواردة في الفقرة ٣.٦٠٤ تطبيق ٢، يوجد عامل ذو علاقة بتقييم مستوى
- تطبيق ١ تهديد المراجعة الذاتية الذي ينشأ عن إعداد تلك الحسابات لعميل التدقيق، وهو ما إذا كان من الممكن أن يكون لتلك الحسابات أثر جوهري على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

- ٩.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديد المراجعة الذاتية عندما لا
- تطبيق ٢ يكون عميل التدقيق منشأة مصلحة عامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
- وجود مراجع مختص غير مشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

١٠.٦٠٤ لا تعد الشركة أو الشركة التابعة لشبكة حسابات للالتزامات (أو الأصول) الحالية أو المؤجلة متطلبات لعميل التدقيق من منشآت المصلحة العامة. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

ج. خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط الضريبي

وصف الخدمة

١١.٦٠٤ تشمل خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط الضريبي باقة واسعة النطاق من الخدمات، تطبيق ١ مثل إسداء المشورة لعميل التدقيق بشأن كيفية تنظيم شؤونه بأسلوب فعّال من الناحية الضريبية وإسداء المشورة بخصوص تطبيق القانون أو النظام الضريبي.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط

الضريبي

جميع عملاء التدقيق

١٢.٦٠٤ تقديم خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط الضريبي لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

١٢.٦٠٤ تقديم خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط الضريبي لا يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية تطبيق ٢ إذا كانت تلك الخدمات:-

(أ) مدعومة بسلطة ضريبية أو بسابقة أخرى.

(ب) تعتمد على ممارسات راسخة (ممارسة تُستخدم بشكل شائع ولم تطعن فيها السلطة الضريبية المعنية).

(ج) لها أساس في القانون الضريبي بحيث تكون الشركة واثقة من أنها على الأرجح صحيحة.

١٢.٦٠٤ بالإضافة للفقرة ٣.٦٠٤ تطبيق ٢، تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تنشأ بسبب تقديم خدمات الاستشارات الضريبية والتخطيط الضريبي لعملاء التدقيق، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- درجة عدم الموضوعية في تحديد المعالجة الملائمة للمشورة الضريبية في البيانات المالية.
- ما إذا كانت المعالجة الضريبية مدعومة بحكم قضائي أو أن السلطة الضريبية قد اعتمدها قبل إعداد البيانات المالية.
- مدى التأثير الجوهري المحتمل لنتيجة المشورة الضريبية على البيانات المالية.

تُطبَّق فقرة المتطلبات ١٥.٦٠٤ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

الحالات التي تعتمد فيها فاعلية المشورة الضريبية على معالجة ضريبية معينة أو عرض معين

١٣.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات استشارات ضريبية أو تخطيط ضريبي متطلبات لعملاء التدقيق في الحالات التالية:-

(أ) إذا كانت فاعلية المشورة الضريبية تعتمد على معالجة محاسبية معينة أو عرض معين في البيانات المالية.

(ب) إذا كان لدى فريق التدقيق شكوك حول ملاءمة المعالجة أو العرض المحاسبي وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذو العلاقة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

١٤.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو تطبيق ١ تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم الخدمات الضريبية أو التخطيط الضريبي لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.
- الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الضريبية قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو التأييد.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

١٥.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات الاستشارات الضريبية أو التخطيط الضريبي متطلبات لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠، ١٢.٦٠٤ تطبيق ٢).

تهديدات التأييد

١٥.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد التي تنشأ عن تطبيق ١ تقديم الخدمات الضريبية أو التخطيط الضريبي لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
- الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الضريبية.

د. الخدمات الضريبية التي تتضمن التقييم

وصف الخدمة

١٦.٦٠٤ قد تُقدّم الخدمات الضريبية التي تتطلب التقييم في مجموعة من الظروف تشمل ما يلي:-

- معاملات الدمج والاستحواذ.
- إعادة هيكلة المجموعات وإعادة تنظيم المؤسسات.
- دراسات التسعير التحويلي.
- ترتيبات التعويضات على أساس المخزون.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الخدمات الضريبية التي تتضمن التقييم

جميع عملاء التدقيق

١٧.٦٠٤ تقديم خدمات التقييم لأغراض ضريبية لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد تطبيق ١ خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

١٧.٦٠٤ عندما تنفذ شركة أو شركة تابعة لشبكة خدمات تقييم لأغراض ضريبية لمساعدة عميل التدقيق

تطبيق ٢ في التزامات الإبلاغ الضريبي أو لأغراض التخطيط الضريبي، فإن نتيجة التقييم قد:-

(أ) لا يكون لها تأثير على السجلات المحاسبية أو البيانات المالية بخلاف القيود المحاسبية المتعلقة بالضرائب. وفي تلك الحالات، تُطبّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في هذا القسم الفرعي.

(ب) تؤثر على السجلات المحاسبية أو البيانات المالية بطرق لا تقتصر على القيود المحاسبية المتعلقة بالضرائب، على سبيل المثال، إذا كان التقييم يؤدي لإعادة تقييم الأصول. وفي تلك الحالات، تُطبّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم الفرعي ٦٠٣ المتعلقة بخدمات التقييم.

١٧.٦٠٤ إجراء التقييم لأغراض ضريبية لعميل تدقيق لن يتسبب في ظهور تهديد المراجعة الذاتية إذا:-
تطبيق ٣ (أ) كانت الافتراضات الأساسية إما راسخة بموجب القانون أو النظام، أو أنها مقبولة على نطاق واسع؛ أو

(ب) إذا كانت المنهجيات والتقنيات التي ستستخدم تستند إلى معايير مقبولة عموماً أو منصوص عليها في القوانين أو الأنظمة، وكان التقييم يخضع لمراجعة خارجية من سلطة ضريبية أو ما يعادلها من السلطات التنظيمية.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

١٨.٦٠٤ قد تجري شركة أو شركة تابعة لشبكة تقيماً لأغراض ضريبية لعميل تدقيق بخلاف منشآت
تطبيق ١ المصلحة العامة عندما لا تؤثر نتيجة التقييم على السجلات المحاسبية أو البيانات المالية إلا من خلال القيود المحاسبية المتعلقة بالضرائب. عادة ما لا يؤدي ذلك إلى ظهور تهديدات إذا كان التأثير على البيانات المالية غير جوهري أو إذا كان التقييم، كما هو مدرج في إقرار ضريبي أو غير ذلك من الملفات، يخضع لمراجعة خارجية من سلطة ضريبية أو ما يعادلها من السلطات التنظيمية.

١٨.٦٠٤ إذا كان التقييم الذي نُفذ لأغراض ضريبية لا يخضع لمراجعة خارجية وكان تأثيره جوهرياً
تطبيق ٢ على البيانات المالية، فبالإضافة للفقرة ٣.٦٠٤ تطبيق ٢، فإن العوامل التالية هي عوامل ذات علاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تنشأ بسبب تقديم تلك الخدمات لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة، وتقييم مستوى تلك التهديدات:-

- مدى دعم القوانين أو الأنظمة الضريبية أو سوابق أخرى أو ممارسات راسخة لمنهجية التقييم.
- درجة عدم الموضوعية المتأصلة في التقييم.
- موثوقية البيانات الأساسية ومداها.

١٨.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تلك التهديدات عندما لا يكون
تطبيق ٣ عميل التدقيق منشأة مصلحة عامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.
- الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الضريبية قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو التأييد.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

١٩.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات تقييم لأغراض ضريبية لعميل تدقيق من متطلبات منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فترتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠، ١٧.٦٠٤ تطبيق ٣).

تهديدات التأييد

١٩.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد التي تنشأ عن تطبيق ١ إجراء التقييم لأغراض ضريبية لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
- الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الضريبية.

هـ. المساعدة في التوصل لحلول للنزاعات الضريبية

وصف الخدمة

٢٠.٦٠٤ قد تُقدّم خدمة غير تأكيدية لمساعدة العميل للتوصل لحل للنزاعات الضريبية بسبب دراسة تطبيق ١ السلطة الضريبية للحسابات والمعالجات الضريبية. وقد تشمل هذه الخدمة، على سبيل المثال، تقديم الدعم عندما تخطر السلطات الضريبية العميل بأن الحجج المتعلقة بموضوع معين قد رُفضت وعلى السلطة الضريبية أو العميل إحالة المسألة لإجراءات التقاضي الرسمية أمام محكمة أو هيئة تحكيم للبت فيها.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم المساعدة للتوصل لحلول للنزاعات

الضريبية

جميع عملاء التدقيق

٢١.٦٠٤ تقديم المساعدة للتوصل لحل للنزاعات الضريبية لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

٢٢.٦٠٤ بالإضافة للعوامل الموضحة في الفقرة ٣.٦٠٤ تطبيق ٢، تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تنشأ بسبب مساعدة عميل التدقيق في التوصل لحل للنزاعات الضريبية، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- الدور الذي تلعبه الإدارة في حل النزاع.

- مدى تأثير نتيجة النزاع جوهرياً على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأيً بخصوصها.
- ما إذا كانت الشركة أو الشركة التابعة لشبكة هي التي قدمت المشورة محل النزاع الضريبي.
- مدى دعم القوانين أو الأنظمة الضريبية أو سوابق أخرى أو ممارسات راسخة للمسألة.
- ما إذا كانت إجراءات التقاضي ستُجرى في العلن.

تطبق فقرة المتطلبات ٢٤.٦٠٣ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

- ٢٣.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي تنشأ عن مساعدة عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة في التوصل لحل للنزاعات الضريبية ما يلي:-
- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
 - وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

- ٢٤.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة مساعدة للتوصل لحل للنزاعات الضريبية لعميل متطلبات التدقيق من منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك المساعدة قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

تهديدات التأييد

- ٢٤.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد بالنسبة لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

حل المسائل الضريبية بما في ذلك العمل بصفة محامٍ أمام محكمة أو مجلس تحكيم

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

- ٢٥.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات ضريبية تتضمن المساعدة في التوصل لحل للنزاعات الضريبية لعميل تدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة في الحالات التالية: (أ) إذا كانت الخدمة تتطلب العمل بصفة محامٍ عن عميل التدقيق أمام محكمة أو مجلس

تحكيم للتوصل لحل للمسألة الضريبية.

(ب) إذا كانت المبالغ المتضمنة جوهرية بالنسبة للبيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

٢٦.٦٠٤ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات ضريبية تتضمن المساعدة في التوصل لحل للنزاعات الضريبية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة إذا كانت الخدمات تتطلب العمل بصفة محامٍ لصالح عميل التدقيق أمام محكمة أو مجلس تحكيم.

٢٧.٦٠٤ لا تحول فترتي المتطلبات ٢٥.٦٠٤ و ٢٦.٦٠٤ دون استمرار الشركة أو الشركة التابعة تطبيق ١ لشبكة في تقديم المشورة فيما يتعلق بالمسألة التي تنظر أمام المحكمة أو مجلس التحكيم، فيمكن على سبيل المثال:-

• الرد على طلبات معينة للحصول على معلومات.

• تقديم حسابات واقعية أو شهادات بخصوص العمل المنجز.

• مساعدة العميل في تحليل المشكلات الضريبية المتعلقة بالمسألة.

٢٧.٦٠٤ ما يشكل "مجلس تحكيم أو محكمة" هو أمر يعتمد على كيفية النظر في إجراءات التقاضي تطبيق ٢ الضريبية في دائرة اختصاص معينة.

القسم الفرعي ٦٠٥ - خدمات التدقيق الداخلي

مقدمة

١.٦٠٥ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ فقرة تطبيق ١ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات تدقيق داخلي لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٢.٦٠٥ تشمل خدمات التدقيق الداخلي باقة متنوعة من المهام قد تتضمن مساعدة عميل التدقيق تطبيق ١ في أداء جانب أو أكثر من مهام التدقيق الداخلي. وقد تشمل خدمات التدقيق الداخلي ما يلي:-

• متابعة الرقابة الداخلية - مراجعة الإجراءات الرقابية، ومتابعة تشغيلها والتوصية بإدخال تحسينات عليها.

- فحص المعلومات المالية ومعلومات التشغيل من خلال:
 - مراجعة الوسائل المستخدمة في تحديد المعلومات المالية ومعلومات التشغيل وقياسها وتصنيفها وإعداد التقارير بشأنها.
 - الاستفسارات بخصوص العناصر الفردية على وجه التحديد بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
 - مراجعة الاقتصاد، وفاعلية وكفاءة المهام التشغيلية بما في ذلك الأنشطة غير المالية للمنشأة.
 - مراجعة الامتثال لما يلي:-
 - القوانين والأنظمة وغير ذلك من المتطلبات الخارجية.
 - سياسات الإدارة وتوجيهاتها والمتطلبات الداخلية الأخرى.

٢.٦٠٥ يختلف نطاق وظيفة التدقيق الداخلي وأهدافها اختلافاً كبيراً وفقاً لحجم المنشأة وهيكلها وتطبيق ٢ ومتطلبات المكلفين بالحوكمة بالإضافة لمتطلبات الإدارة وتوقعاتها. ولأنها قد تتضمن مسائل تشغيلية بطبيعتها، فإنها لا تتعلق بالضرورة بالمسائل التي ستخضع لاعتبارات متعلقة بالتدقيق على البيانات المالية.

خطر تحمل مسؤوليات إدارية عند تقديم خدمات التدقيق الداخلي

٣.٦٠٥ تحظر فقرة المتطلبات ٢٠.٤٠٠ على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة تحمل مسؤوليات إدارية. وعند تقديم خدمات تدقيق داخلي لعميل تدقيق، على الشركة أن تتحقق مما يلي:-
 (أ) العميل يخصص موارد ملائمة ومتخصصة، على أن تخضع تلك الموارد لإشراف المكلفين بالحوكمة من أجل:-

- (١) تحمل المسؤولية في جميع الأوقات عن مهام التدقيق الداخلي.
- (٢) الإقرار بالمسؤولية بخصوص تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها ومتابعتها وصيانتها.
- (ب) يراجع العميل ويُقيّم ويعتمد نطاق خدمات التدقيق الداخلي ومعدل تكرارها.
- (ج) يُقيّم العميل ملائمة خدمات التدقيق الداخلي والمكتشفات الناتجة عن أدائها.
- (د) يُقيّم العميل ويحدد التوصيات الناتجة عن خدمات التدقيق الداخلي التي ستُنَفَّذ ويدير عملية التنفيذ.
- (هـ) يبلغ العميل المكلفين بالحوكمة بالمكتشفات المهمة والتوصيات الناتجة عن خدمات التدقيق الداخلي.

- ٣.٦٠٥ يزيد تنفيذ جزء من مهام التدقيق الداخلي لصالح العميل من احتمالية تحمل الأشخاص في الشركة أو في الشركة التابعة لشبكة لمسؤوليات إدارية. تطبيق ١
- ٣.٦٠٥ تشمل الأمثلة على خدمات التدقيق الداخلي التي تتضمن تحمل مسؤوليات إدارية ما يلي:-
تطبيق ٢
- وضع سياسات تدقيق داخلي أو توجيهات استراتيجية لمهام تلك الوظيفة.
 - التوجيه وتحمل المسؤولية عن الإجراءات التي يتخذها موظفو التدقيق الداخلي في المنشأة.
 - اتخاذ قرارات بخصوص التوصيات التي ستنفذ والنتيجة عن مهام التدقيق الداخلي.
 - إبلاغ المكلفين بالحوكمة بنتائج مهام التدقيق الداخلي نيابة عن الإدارة.
 - تنفيذ إجراءات تشكل جزءاً من الرقابة الداخلية، مثل مراجعة التغيرات التي تطرأ على امتيازات الوصول التي يتمتع بها الموظفون واعتمادها.
 - تحمل مسؤولية تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها ومتابعتها وصيانتها.
 - تنفيذ خدمات التدقيق الداخلي الموكلة لأطراف خارجية، والتي تشكل جزءاً مهماً من وظيفة التدقيق الداخلي أو تشكل الوظيفة بأكملها، والتي تتحمل بخصوصها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة مسؤولية تحديد نطاق أعمال التدقيق الداخلي، وقد تتحمل المسؤولية عن مسألة أو أكثر من المسائل الواردة أعلاه.

التحديات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات التدقيق الداخلي

جميع عملاء التدقيق

- ٤.٦٠٥ تقديم خدمات التدقيق الداخلي لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر نتائج الخدمات على تدقيق البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. تطبيق ١
- ٤.٦٠٥ عندما تستخدم الشركة عمل وظيفة التدقيق الداخلي في عملية تدقيق، تتطلب المعايير الدولية للتدقيق تنفيذ إجراءات لتقييم ملاءمة هذا العمل. وعلى نفس المنوال، عندما تقبل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة عملية تقديم خدمات تدقيق داخلي لعميل تدقيق، يمكن استخدام نتائج تلك الخدمات في إجراء التدقيق الخارجي. قد يؤدي ذلك لخلق تهديد المراجعة الذاتية لأنه من المحتمل أن يستخدم فريق التدقيق نتائج خدمة التدقيق الداخلي لأغراض عملية التدقيق دون:-

(أ) تقييم تلك النتائج بشكل ملائم.

(ب) ممارسة نفس المستوى من التشكك المهني الذي كان سيمارس إذا كانت أعمال

- التدقيق الداخلي قد نفذت على يد أشخاص من غير الموظفين في الشركة.
- ٤.٦٠٥ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية التي تنشأ بسبب تقديم خدمات التدقيق الداخلي لعميل تدقيق، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٣
- الأهمية النسبية للمبالغ ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية.
 - مخاطر الأخطاء في الضمانات المتعلقة بالمبالغ المذكورة في البيانات المالية.
 - درجة الاعتماد التي يضعها فريق التدقيق على أعمال خدمة التدقيق الداخلي.
- تُطبَّق فقرة المتطلبات ٦.٦٠٥ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

- ٥.٦٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديد المراجعة الذاتية الذي ينشأ عن تقديم خدمات التدقيق الداخلي لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة
تطبيق ١
- الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

- ٦.٦٠٥ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات التدقيق الداخلي لعميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية.
متطلبات
- (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

- ٦.٦٠٥ تشمل الأمثلة على الخدمات المحظورة بموجب فقرة المتطلبات ٦.٦٠٥ خدمات التدقيق الداخلي المتعلقة بما يلي:-
تطبيق ١

- الإجراءات الرقابية الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- نظم المحاسبة المالية التي تولد معلومات للسجلات المحاسبية أو البيانات المالية الخاصة بالعميل والتي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.
- المبالغ أو الإفصاحات المتعلقة بالبيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

القسم الفرعي ٦٠٦ - خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات مقدمة

١.٦٠٦ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ تطبيق ١ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

- ٢.٦٠٦ تشمل الخدمات الضريبية باقة واسعة النطاق من الخدمات، مثل:
- تطبيق ١ • تصميم أو تطوير أجهزة أو برمجيات تكنولوجيا المعلومات.
 - تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك التركيب أو ضبط الإعدادات أو التوصيل أو التخصيص.
 - تشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات أو صيانتها أو متابعتها أو تحديثها أو ترقيتها.
 - تجميع البيانات أو حفظها أو إدارة استضافة البيانات (بشكل مباشر أو غير مباشر).

٢.٦٠٦ وقد تقوم أنظمة تكنولوجيا المعلومات بما يلي:

- تطبيق ٢ (أ) تجميع بيانات المصدر؛
- (ب) تشكيل جزء من الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ أو
- (ج) توليد معلومات تؤثر على السجلات المحاسبية أو البيانات المالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإفصاحات.

ومع ذلك، قد تدخل أنظمة تكنولوجيا المعلومات في مسائل غير مرتبطة بالسجلات المحاسبية لعميل التدقيق أو الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية أو البيانات المالية.

خطر تحمل مسؤوليات إدارية عند تقديم خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات

٣.٦٠٦ تحظر فقرة المتطلبات ٢٠.٤٠٠ على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة تحمل مسؤوليات إدارية. وعند تقديم خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات لعميل تدقيق، على الشركة أو الشركة التابعة لشبكة أن تتحقق مما يلي:-

- (أ) أن العميل يقر بمسؤولياته بخصوص تأسيس نظام الرقابة الداخلية ومتابعته.
- (ب) يتخذ العميل، بالاستعانة بمختص أو مختصين، ويفضل من الإدارة العليا، جميع القرارات الإدارية ضمن اختصاص الإدارة فيما يتعلق بتصميم نظم تكنولوجيا المعلومات أو تطويرها أو تنفيذها أو تشغيلها أو صيانتها أو متابعتها أو تحديثها أو

ترقيتها.

(ج) يُقيّم العميل كفاية ونتائج تصميم أو تطوير أو تنفيذ أو تشغيل أو صيانة أو متابعة أو تحديث أو ترقية نظم تكنولوجيا المعلومات.

(د) يتحمل العميل مسؤولية تشغيل نظام تكنولوجيا المعلومات والبيانات التي يستخدمها النظام أو يولدها.

٣.٦٠٦ تشمل الأمثلة على خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات التي تؤدي إلى تحمل الإدارة للمسؤولية تطبيق ١ ما إذا كانت الشركة أو الشركة التابعة لشبكة:

• تجمع البيانات أو تحفظها أو تدير استضافة البيانات (بشكل مباشر أو غير مباشر) نيابة عن عميل التدقيق. وتشمل تلك الخدمات ما يلي:

○ التعامل كنقطة الوصول الوحيدة لنظم المعلومات المالية وغير المالية لدى عميل التدقيق.

○ حفظ أو تخزين بيانات عميل التدقيق أو السجلات مثل بيانات عميل التدقيق أو سجلاته التي لم تكن ستكتمل لولا ذلك.

○ تقديم خدمات أمان الكتروني أو نسخ احتياطية، لأغراض استمرار الأعمال أو التعافي بعد الكوارث، وذلك لبيانات العميل أو سجلاته.

• تشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات أو الشبكات أو الموقع الالكتروني لدى العميل أو صيانتها.

٣.٦٠٦ لا يؤدي تجميع البيانات التي يقدمها عميل التدقيق في مسار العملية واستقبالها ونقلها وحفظها تطبيق ٢ أو تقديم الخدمات المسموح بها للعميل إلى تحمل مسؤوليات إدارية.

التحديات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات

جميع عملاء التدقيق

٤.٦٠٦ تقديم خدمات التدقيق الداخلي لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تطبيق ١ تؤثر نتائج الخدمات على تدقيق البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

٤.٦٠٦ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية التي تنشأ بسبب تقديم خدمات تطبيق ٢ نظم تكنولوجيا المعلومات لعميل تدقيق، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- طبيعة الخدمة.
- طبيعة نظم تكنولوجيا المعلومات ومدى تأثير تلك الخدمات أو تفاعلها مع السجلات المحاسبية للعميل، والإجراءات الرقابية الداخلية على إعداد التقارير المالية أو البيانات المالية.
- درجة الاعتماد على نظم معينة لتكنولوجيا المعلومات ضمن عملية التدقيق.

تُطبَّق فقرة المتطلبات ٦.٦٠٦ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية بخصوص عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

٤.٦٠٦ تشمل الأمثلة على خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات التي تنشأ تهديد المراجعة الذاتية عندما تطبيق ٣ تشكل تلك الخدمات جزءاً أو تؤثر على تدقيق السجلات المحاسبية أو نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى العميل ما يلي:

- تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات أو تطويرها أو تنفيذها أو تشغيلها أو صيانتها أو تحديثها أو ترقيتها، بما في ذلك المتعلقة بالأمن السيبراني.
- دعم نظم تكنولوجيا المعلومات لدى العميل، بما في ذلك الشبكات وتطبيقات البرمجيات.
- تنفيذ برمجيات إعداد التقارير المحاسبية أو باستخدام المعلومات المالية، سواءً كانت قد أعدتها الشركة أو شركة تابعة لشبكة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٥.٦٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديد المراجعة الذاتية الذي ينشأ تطبيق ١ عن تقديم خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

٦.٦٠٦ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات لعميل تدقيق من متطلبات منشآت المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

القسم الفرعي ٦٠٧ - خدمات دعم المقاضاة مقدمة

٦٠٧. ١ علاوة على المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ٦٠٠. ١ متطلبات إلى ٦٠٠. ٢٨ تطبيق ١ متطلبات تتعلق بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات دعم المقاضاة إلى عملاء التدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٦٠٧. ٢ قد تشمل خدمات دعم المقاضاة أنشطة مثل:
- ١ • المساعدة في إدارة الوثائق واسترجاعها.
 - التصرف كشاهد، بما في ذلك شهادة الخبراء.
 - حساب التلفيات المقدرة أو المبالغ الأخرى التي قد تكون مدينة أو دائنة نتيجة للمقاضاة أو نتيجة لنزاعات قانونية أخرى.
 - الخدمات القضائية أو التحريات.

التحديات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات دعم التقاضي

جميع عملاء التدقيق

٦٠٧. ٣ تقديم خدمات دعم التقاضي لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تطبيق ١ تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

٦٠٧. ٤ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تتسبب تقديم خدمات دعم التقاضي، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- البيئة القانونية والتنظيمية التي ستقدم فيها الخدمة.
- طبيعة الخدمة وخصائصها.
- إلى أي مدى قد تتطوي نتيجة خدمة دعم التقاضي على تقدير، أو قد تؤثر على تقدير، لأضرار أو مبالغ أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

تُطوَّق فقرة المتطلبات ٦٠٧. ٦ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية بخصوص عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

٤.٦٠٧ تُطبَّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في القسم الفرعي ٦٠٣ المتعلقة بخدمات التقييم تطبيق ٢ في الحالات التي تقدم فيها شركة أو شركة تابعة لشبكة خدمات دعم التقاضي لعميل تدقيق إذا كان من المحتمل أن تنطوي الخدمة على تقدير، أو قد تؤثر على تقدير، لأضرار أو مبالغ أخرى قد تؤثر على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٥.٦٠٧ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو تطبيق ١ تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم خدمات دعم التقاضي لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

٦.٦٠٧ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات دعم التقاضي لعميل تدقيق من منشآت متطلبات المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقري المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

٦.٦٠٧ من الأمثلة على الخدمات المحظورة لأنها قد تخلق تهديد المراجعة الذاتية هو تقديم المشورة تطبيق ١ بالعلاقة بإجراءات تقاضي في حال وجود خطر أن تؤثر نتيجة الخدمة على التقدير الكمي لأي مخصص أو على مبالغ أخرى وادرة في البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

تهديدات التأييد

٦.٦٠٧ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم خدمات دعم التقاضي لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

التصرف بصفة شاهد

جميع عملاء التدقيق

٧.٦٠٧ قد يقدم أحد المهنيين في الشركة أو الشركة التابعة لشبكة أدلة لمحكمة أو مجلس تحكيم بصفته تطبيق ١ شاهداً على حقيقة ما أو باعتباره شاهد خبير.

(أ) الشاهد على حقيقة ما هو شخص يقدم أدلة لمحكمة أو مجلس تحكيم استناداً إلى معرفته المباشرة بالحقائق أو الأحداث.

(ب) الشاهد الخبير هو شخص يقدم أدلة، تشمل آراء بخصوص مسائل معينة، لمحكمة أو مجلس تحكيم استناداً إلى خبرة ذلك الشخص.

٧.٦٠٧ لا ينشأ تهديد يمس الاستقلالية عندما يتصرف شخص ما، بخصوص مسألة متعلقة بعمل تطبيق ٢ تدقيق، بصفته شاهد على حقيقة وأثناء ذلك يبدي رأياً ضمن مجال خبرته للإجابة على استفسار طرح في مسار تقديم الأدلة على حقيقة ما.

٧.٦٠٧ يكون تهديد التأييد الذي ينشأ عند التصرف بصفة شاهد خبير نيابة عن عميل التدقيق في تطبيق ٣ مستوى مقبول عندما تكون الشركة أو الشركة التابعة لشبكة قد:-

(أ) عينتها المحكمة أو مجلس التحكيم للتصرف باعتبارها شاهد خبير في مسألة متعلقة بالعمل.

(ب) عُينت للعمل بصفتها شاهد خبير بالعلاقة بدعوى جماعية (أو إجراء تمثيلي جماعي مكافئ) بالشروط التالية:-

(١) يشكل عملاء التدقيق الذين تتعامل معهم الشركة أقل من ٢٠% من أعضاء الدعوى الجماعية أو المجموعة (من حيث العدد والقيمة).

(٢) عدم تعيين عميل تدقيق معين لقيادة الدعوى الجماعية أو المجموعة.

(٣) عدم تفويض المجموعة أو الفئة التي رفعت الدعوى لأي عميل تدقيق لتحديد طبيعة ونطاق الخدمات التي ستقدمها الشركة أو شروط تقديم تلك الخدمات.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٨.٦٠٨ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد بالنسبة لعملاء تطبيق ١ التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق، ولم يعملوا فيما سبق بهذه الصفة، لأداء الخدمة.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

٩.٦٠٧ لا تتصرف الشركة أو الشركة التابعة لشبكة، أو شخص من هذه الشركات، باعتبارها شاهد **متطلبات** خبير لصالح عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة في مسألة ما إلا إذا انطبقت الظروف الواردة في الفقرة ٧.٦٠٧ تطبيق ٣.

القسم الفرعي ٦٠٨ - الخدمات القانونية

مقدمة

١.٦٠٨ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ تطبيق ١ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم الخدمات القانونية لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٢.٦٠٨ تُعرّف الخدمات القانونية بأنها أي خدمات لا بد أن يتمتع الشخص الذي يقدمها بما يلي:-
تطبيق ١ (أ) التدريب القانوني اللازم لممارسة القانون.

(ب) معترف به في ممارسة القانون أمام المحاكم في دائرة الاختصاص التي تُقدّم فيها هذه الخدمات.

٢.٦٠٨ يتعامل هذا القسم الفرعي على وجه التحديد مع:-

- تطبيق ٢ تقديم الاستشارات القانونية.
- العمل بصفة المستشار العام.
- العمل بصفة محامٍ.

التحديات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الخدمات القانونية

جميع عملاء التدقيق

٣.٦٠٨ تقديم خدمات قانونية لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر أن تؤثر تطبيق ١ نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

أ. تقديم الاستشارات القانونية - وصف الخدمة

٤.٦٠٨ وفقاً لدائرة الاختصاص، قد يشمل تقديم الاستشارة القانونية باقة كبيرة ومتنوعة من مجالات تطبيق ١ الخدمات التي تشمل كلاً من الخدمات المؤسسية والتجارية لعملاء التدقيق، مثل:-

- دعم العقود.
- دعم عميل تدقيق في تنفيذ معاملة.
- الدمج والاستحواذ.
- دعم إدارة الشؤون القانونية الداخلية لدى العميل.
- إجراءات العناية القانونية اللازمة وإعادة الهيكلة.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم الاستشارات القانونية

جميع عملاء التدقيق

٥.٦٠٨ تشمل العوامل ذات العلاقة بتحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي تنشأ عن

تطبيق ١ تقديم الاستشارات القانونية لعميل تدقيق، وتقييم تلك التهديدات ما يلي:-

- الأهمية النسبية للمسألة المعينة بالعلاقة بالبيانات المالية للعميل.
- تعقيد المسألة القانونية ودرجة الحكم المهني اللازم لتقديم الخدمة.

تُطبَّق فقرة المتطلبات ٧.٦٠٨ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية بخصوص عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

٥.٦٠٨ تشمل الأمثلة على الاستشارات القانونية التي قد تؤدي إلى ظهور تهديد المراجعة الذاتية ما

تطبيق ٢ يلي:-

- تقدير الخسارة المحتملة الناجمة عن الدعوى القضائية لأغراض تسجيل مخصص في البيانات المالية للعميل.
- تفسير الأحكام الواردة في العقود والتي قد تؤدي لالتزامات تنعكس في البيانات المالية للعميل.

٥.٦٠٨ قد يخلق التفاوض نيابة عن عميل التدقيق تهديد تأييد أو قد يؤدي إلى تحمل الشركة أو الشركة

تطبيق ٣ التابعة لشبكة لمسؤوليات إدارية.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

٦.٦٠٨ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو

تطبيق ١ تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم الاستشارات القانونية لعملاء التدقيق بخلاف منشآت

المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

٧.٦٠٨ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة استشارات قانونية لعميل تدقيق من منشآت المصلحة

متطلبات العامة إذا كان تقديم تلك الاستشارات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع:

فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

تهديدات التأييد

٨.٦٠٨ الاعتبارات الواردة في الفقرة ٥.٦٠٨ تطبيق ١ والفقرات من ٥.٦٠٨ تطبيق ١ إلى ٦.٦٠٨ تطبيق ١ تطبيق ٣ هي أيضاً اعتبارات ذات علاقة بتقييم ومعالجة تهديدات التأييد التي قد تنشأ عن تقديم الاستشارات القانونية لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة.

ب. العمل بصفة المستشار العام

جميع عملاء التدقيق

٩.٦٠٨ لا يعمل شريك أو موظف في الشركة أو في الشركة التابعة لشبكة بصفة المستشار العام لدى متطلبات عميل تدقيق.

٩.٦٠٨ عادة ما يكون منصب المستشار العام من مناصب الإدارة العليا ويأتي مصحوباً بمسؤوليات تطبيق ١ واسعة النطاق بالعلاقة بالشؤون القانونية للشركة.

ج. العمل بصفة محامٍ

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن العمل بصفة محامٍ أمام محكمة أو مجلس تحكيم عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

١٠.٦٠٨ لا تعمل الشركة أو الشركة ضمن شبكة بصفة محامٍ لصالح عميل تدقيق من غير منشآت المصلحة العامة للتوصل لحل للنزاعات القانونية أو التقاضي أمام محكمة أو مجلس تحكيم عندما تكون المبالغ المتعلقة بذلك جوهرية بالنسبة للبيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

١٠.٦٠٨ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو تطبيق ١ تهديدات التأييد التي تنشأ عن العمل بصفة محامٍ لصالح عميل تدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة ما يلي:-

- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.
- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة لمراجعة أعمال التدقيق أو العمل المنجز.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

١١.٦٠٨ لا تعمل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة بصفة محامٍ لصالح عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة للتوصل لحل للنزاعات القانونية أو التقاضي أمام محكمة أو مجلس تحكيم.

القسم الفرعي ٦٠٩ - خدمات التوظيف

مقدمة

١.٦٠٩ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ تطبيق ١ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات التوظيف لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

- ٢.٦٠٩ قد تشمل خدمات التوظيف مهاماً مثل:-
- تطبيق ١
- إعداد الوصف الوظيفي.
 - وضع عملية لتحديد المرشحين المحتملين واختيارهم.
 - البحث عن المرشحين أو السعي لتعيينهم.
 - فحص المرشحين المحتملين لشغل منصب ما من خلال:
 - مراجعة المؤهلات المهنية أو كفاءة المتقدمين وتحديد ملاءمتهم للمنصب.
 - التواصل مع جهات الاتصال المرجعية للمرشحين المستقبليين.
 - مقابلة المرشحين المحتملين واختيارهم وإسداء المشورة بخصوص كفاءتهم.
 - تحديد شروط التوظيف والتفاوض في التفاصيل، مثل الراتب وساعات العمل والتعويضات الأخرى.

خطر تحمل مسؤوليات إدارية عند تقديم خدمات التوظيف

٣.٦٠٩ تحظر فقرة المتطلبات ٢٠.٤٠٠ على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة تحمل مسؤوليات إدارية. وعند تقديم خدمات التوظيف لعميل تدقيق، على الشركة أن تتحقق مما يلي:-

- (أ) أن العميل يعين مسؤولية اتخاذ جميع القرارات الإدارية فيما يتعلق بتوظيف المرشحين في المناصب لموظفين مختصين، ومن الأفضل أن يكونوا من الإدارة العليا.
- (ب) أن العميل يتخذ جميع القرارات الإدارية فيما يتعلق بعملية التوظيف، وتشمل:

- تحديد ملاءمة المرشحين المستقبليين واختيار المرشحين المناسبين للمنصب.
- تحديد شروط التوظيف والتفاوض في التفاصيل، مثل الراتب وساعات العمل والتعويضات الأخرى.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات التوظيف

جميع عملاء التدقيق

٤.٦٠٩ قد يخلق تقديم خدمات التوظيف لعميل تدقيق تهديدات مصلحة شخصية أو تآلف أو مضايقة.

تطبيق ١

٤.٦٠٩ عادة ما لا يخلق تقديم الخدمات التالية لعميل تدقيق تهديداً طالما أن الأشخاص في الشركة

تطبيق ٢ أو الشركة التابعة لشبكة لا يتحملون مسؤولية إدارية عن:-

• مراجعة المؤهلات المهنية لعدد من المتقدمين وإسداء المشورة بخصوص ملاءمتهم للمنصب.

• مقابلة المرشحين وإسداء المشورة بخصوص كفاءتهم في المحاسبة المالية وفي المناصب الإدارية والرقابية.

٤.٦٠٩ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المصلحة الشخصية أو تهديدات التآلف أو

تطبيق ٣ المضايقة التي قد تنشأ بسبب تقديم خدمات التوظيف، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

• طبيعة المساعدة المطلوبة.

• دور الشخص الذي سيعين.

• أي تعارض في المصالح أو العلاقات والذي قد يظهر بين المرشحين والشركة التي تقدم المشورة أو الخدمة.

٤.٦٠٤ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية أو

تطبيق ٤ التآلف أو المضايقة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

خدمات التوظيف المحظورة

٥.٦٠٩ عند تقديم خدمات التوظيف لعميل تدقيق، لا تعمل الشركة أو الشركة التابعة لشبكة بصفة

متطلبات مفاوض نيابة عن العميل.

٦.٦٠٩ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات التوظيف لعملاء التدقيق إذا كانت الخدمة

متطلبات تتعلق بما يلي:-

(أ) البحث عن المرشحين أو السعي لتعيينهم.

(ب) التواصل مع جهات الاتصال المرجعية للمرشحين المستقبليين.

(ج) التوصية بتعيين أشخاص.

(د) إسداء المشورة بخصوص شروط التوظيف أو المكافآت أو المنافع ذات العلاقة لمرشح

معين.

وذلك بالعلاقة بالمناصب التالية:-

(١) المديرون أو المسؤولون في المنشأة.

(٢) عضو من الإدارة العليا في منصب يخوله بالتأثير على إعداد السجلات المحاسبية أو البيانات المالية الخاصة بالعميل والتي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.

القسم الفرعي ٦١٠ - خدمات تمويل المؤسسات

مقدمة

٦١٠. ١ بالإضافة للمتطلبات المحددة والمواد التطبيقية الواردة في هذا القسم الفرعي، فإن المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات من ١.٦٠٠ إلى ٢٨.٦٠٠ تطبيق ١ ذات علاقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات تمويل المؤسسات لعميل تدقيق.

المتطلبات والمواد التطبيقية

وصف الخدمة

٦١٠. ٢ تشمل الأمثلة على خدمات تمويل المؤسسات ما يلي

- تطبيق ١ • مساعدة عميل التدقيق في وضع استراتيجيات المؤسسة.
- تحديد الأهداف الممكنة التي يمكن لعميل التدقيق تحقيقها.
- إساءة المشورة بخصوص المشتريات المحتملة أو سعر التصرف في أصل ما.
- المساعدة في معاملات الحصول على تمويل.
- تقديم الاستشارات بخصوص الهيكلة.
- إساءة المشورة بخصوص جدولة معاملة مالية مؤسسية أو بخصوص ترتيب تمويلي.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات تمويل المؤسسات

جميع عملاء التدقيق

٦١٠. ٣ تقديم خدمات تمويل المؤسسات لعميل تدقيق قد يخلق تهديد مراجعة ذاتية عندما يوجد خطر تطبيق ١ أن تؤثر نتائج الخدمات على السجلات المحاسبية أو على البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها. وقد تخلق تلك الخدمات أيضاً تهديد تأييد.

- ٤.٦١٠ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد التي قد تطبق ١ تنشأ بسبب تقديم خدمات تمويل المؤسسات، وتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
- درجة عدم الموضوعية في تحديد المعالجة الملائمة لنتائج أو تبعات المشورة المتعلقة بخدمات تمويل المؤسسات في البيانات المالية.
 - مدى ما يلي: -
 - تأثير نتائج مشورة تمويل المؤسسات مباشرة على المبالغ المسجلة في البيانات المالية.
 - احتمالية وجود تأثير جوهري لنتيجة مشورة تمويل المؤسسات على البيانات المالية.
- تُطبق فقرة المتطلبات ٨.٦١٠ عند تحديد تهديد مراجعة ذاتية بخصوص عميل تدقيق من منشآت المصلحة العامة.

الخدمات المحظورة لتمويل المؤسسات

- ٥.٦١٠ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات تمويل مؤسسات والتي تتطلب الترويج أو **متطلبات** التداول أو الاكتتاب في الأسهم أو الديون أو غير ذلك من الأدوات المالية التي يصدرها عميل التدقيق أو تقديم المشورة بخصوص الاستثمار في تلك الأسهم أو الديون أو الأدوات المالية الأخرى.
- ٦.٦١٠ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة مشورة متعلقة بخدمات تمويل المؤسسات لعملاء **متطلبات** التدقيق في الحالات التالية:-
- (أ) إذا كانت فاعلية تلك المشورة تعتمد على معالجة محاسبية معينة أو عرض معين في البيانات المالية التي ستبدي الشركة رأياً بخصوصها.
- (ب) إذا كان لدى فريق التدقيق شكوك حول ملاءمة المعالجة أو العرض المحاسبي وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذو العلاقة.

عملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة

- ٧.٦١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات المراجعة الذاتية أو **تطبيق** ١ تهديدات التأييد التي تنشأ عن تقديم خدمات تمويل المؤسسات لعملاء التدقيق بخلاف منشآت المصلحة العامة ما يلي:-
- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة قد يعالج تهديدات المراجعة الذاتية أو تهديدات التأييد.
 - وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التدقيق أو الخدمات التي نُفذت قد يعالج تهديد المراجعة الذاتية.

عملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة

تهديدات المراجعة الذاتية

٨.٦١٠ لا تقدم الشركة أو الشركة التابعة لشبكة خدمات تمويل المؤسسات لعميل تدقيق من منشآت متطلبات المصلحة العامة إذا كان تقديم تلك الخدمات قد يؤدي لظهور تهديد المراجعة الذاتية. (المرجع: فقرتي المتطلبات ١٥.٦٠٠، ١٧.٦٠٠).

تهديدات التأييد

٨.٦١٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون وقائية لمعالجة تهديدات التأييد التي تنشأ عن تطبيق ١ تقديم خدمات تمويل المؤسسات لعملاء التدقيق من منشآت المصلحة العامة الاستعانة بمهنيين من غير أعضاء فريق التدقيق لأداء الخدمة.

القسم ٨٠٠

إعداد التقارير بشأن البيانات المالية ذات الغرض الخاص التي تشمل قيوداً على الاستخدام والتوزيع (عمليات التدقيق والمراجعة)

مقدمة

١. ٨٠٠ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية وتكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢. ٨٠٠ يوضح هذا القسم تعديلات معينة على الجزء ٤أ والمسموح بها في حالات معينة تتعلق بتدقيق البيانات المالية ذات الغرض الخاص عندما تحتوي التقارير على قيود على الاستخدام والتوزيع. وفي هذا القسم، تتم الإشارة إلى عملية إصدار تقرير يحتوي على قيد على التوزيع والاستخدام في الحالات الموضحة في الفقرة ٨٠٠. ٣ متطلبات على أنها "عملية تدقيق متحفظة".

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣. ٨٠٠ عندما تعتزم الشركة أن تصدر تقرير حول تدقيق بيانات مالية ذات غرض خاص تحتوي على قيد متطلبات على الاستخدام أو التوزيع، يمكن تعديل المتطلبات الموضحة في القسم ٤أ وفقاً للتعديلات المسموح بها بموجب هذا القسم ولكن فقط في الحالات التالية:

(أ) إذا تواصلت الشركة مع المستخدمين المعنيين بالتقرير فيما يتعلق بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية والتي ينبغي تطبيقها عند تقديم الخدمة؛ و

(ب) إذا فهم المستخدمون المعنيون الغرض من التقرير والقيود المفروضة عليه ووافقوا صراحة على تطبيق التعديلات.

٣. ٨٠٠ قد يفهم المستخدمون المعنيون الغرض والقيود المفروضة على التقرير من خلال الاشتراك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد طبيعة ونطاق العملية من خلال ممثل لدية صلاحية العمل لصالح المستخدمين المعنيين. وفي جميع الحالات، تساعد هذه المشاركة الشركة على التواصل مع المستخدمين المعنيين بشأن مسائل الاستقلالية، بما في ذلك الظروف ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم. ويسمح ذلك أيضاً للشركة بالحصول على موافقة المستخدمين المعنيين على المتطلبات المعدلة للاستقلالية.

٤.٨٠٠ عندما يكون المستخدمون المعنيون هم فئة لا يمكن تحديدها بالاسم في وقت وضع شروط العملية،
متطلبات يجب أن تعلم الشركة هؤلاء المستخدمين لاحقاً بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية التي وافق عليها من
يمثلهم.

٤.٨٠٠ على سبيل المثال، عندما يكون المستخدمون المعنيون هم فئة من المستخدمين مثل المقرضين في
تطبيق ١ ترتيبات قرض جماعي، قد تصف الشركة المتطلبات المعدلة للاستقلالية في خطاب التكليف إلى
ممثلي المقرضين. يمكن أن يتيح الممثل خطاب تكليف الشركة لاحقاً لأعضاء مجموعة المقرضين
لتلبية مطلب الشركة بتعريف هؤلاء المستخدمين بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية التي وافق عليها
من يمثلهم.

٥.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، تكون أية تعديلات على الجزء ٤أ قاصرة على التعديلات
متطلبات الموضحة في الفقرات من ٨.٠٠٠. ٧ متطلبات إلى ٨.٠٠٠. ١٤ متطلبات. يجب ألا تطبق الشركة
تلك التعديلات عندما يكون تدقيق البيانات المالية مطلوباً بموجب القانون أو اللائحة.

٦.٨٠٠ إذا أصدرت الشركة أيضاً تقرير تدقيق لا يشمل قيداً على الاستخدام والتوزيع لنفس العميل، يجب
متطلبات أن تطبق الشركة الجزء ٤أ على تلك العملية للتدقيق.

منشآت المصلحة العامة

٧.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، لا تحتاج الشركة أن تطبق متطلبات الاستقلالية
متطلبات الموضحة في القسم ٤أ والتي تطبق فقط على عمليات تدقيق منشآت المصلحة العامة.

المنشآت ذات العلاقة

٨.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، لا تكون هناك حاجة لأن تشمل الإشارة إلى "عملاء
متطلبات التدقيق" في الجزء ٤أ المنشآت ذات العلاقة بالعميل. ومع ذلك، عندما يعلم فريق التدقيق أو يكون
لديه سبب يدعو للاعتقاد بأن العلاقة أو الظروف المتعلقة بمنشأة ذات علاقة بالعميل هي ذات
صلة بتقييم استقلالية الشركة بالنسبة للعميل، يجب على فريق التدقيق أن يدرج تلك المنشأة ذات
العلاقة بالعميل عند تحديد، وتقييم، ومعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية.

الشركات والشركات ضمن شبكات

٩.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، لا تكون هناك حاجة لتطبيق المتطلبات الخاصة المتعلقة
متطلبات بالشركات ضمن شبكات والموضحة في القسم ٤أ. ومع ذلك، عندما تعلم الشركة أو يكون لديها
سبب للاعتقاد بأن التهديدات التي تمس الاستقلالية قد نتجت عن مصالح وعلاقات الشركة ضمن
شبكة، يجب على الشركة أن تقييم وتعالج تلك التهديدات.

الحصص المالية، والقروض والضمانات، والعلاقات التجارية الوثيقة، والعلاقات الأسرية والشخصية

١٠.٨٠٠ عندما تجري الشركة عملية تدقيق متحفظة:

متطلبات

(أ) تكون هناك حاجة لتطبيق الأحكام الموضحة في الأقسام ٥١٠، و٥١١، و٥٢٠، و٥٢١، و٥٢٢، و٥٢٤، و٥٢٥ فقط على أعضاء فريق التدقيق، وعلى أقاربهم المباشرين، وحسب الاقتضاء، على أفراد عائلاتهم المقربين؛

(ب) تحدد الشركة، وتقيم وتعالج أية تهديدات تمس الاستقلالية تنتج عن المصالح والعلاقات، وفقاً لما هو موضح في الأقسام ٥١٠، و٥١١، و٥٢٠، و٥٢١، و٥٢٢، و٥٢٤، و٥٢٥، بين عميل التدقيق وأعضاء فريق التدقيق المذكورين أدناه:

(١) الذين يقدمون استشارات ذات علاقة بالقضايا الخاصة المتعلقة بالصناعة والمعاملات أو الأحداث؛ و

(٢) الذين يعملون على مراجعة جودة العملية، أو يقومون بمراجعة متسقة هدف المراجعة على جودة العملية؛ و

(ج) تقييم الشركة وتعالج أية تهديدات يعتقد فريق التدقيق أنها نشأت عن المصالح والعلاقات بين عميل التدقيق وآخرين داخل الشركة والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على نتائج عملية التدقيق.

١٠.٨٠٠ ويدخل تحت مسمى الأشخاص الآخرين بداخل الشركة الذين يمكنهم التأثير بشكل مباشر على نتائج

تطبيق ١ عملية التدقيق الأشخاص الذين يقترحون التعويضات، أو من يقدمون رقابة مباشرة أو أعمال إدارية أو أعمال إشراف أخرى، لشريك عملية التدقيق بالارتباط بأداء عملية التدقيق بما في ذلك أعضاء المستويات الإدارية العليا الأعلى من شريك التدقيق ووصولاً إلى الشخص الذي يشغل منصب الشريك الإداري أو الرئيسي (المدير التنفيذي أو ما يعادل ذلك).

١١.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، يجب على الشركة أن تقيم وتعالج أية تهديدات يكون

متطلبات لدى أعضاء فريق التدقيق سبب يدعوهم للاعتقاد بأنها نتجت عن الحصص المالية التي يحتفظ بها الأشخاص لدى العميل، وفقاً لما هو موضح في الفقرات ٥١٠.٤ (ج) و(د)، و٥١٠.٥ متطلبات، و٥١٠.٧ متطلبات، و٥١٠.١٠ تطبيق ٥، وتطبيق ٩.

١٢.٨٠٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، يجب ألا تحتفظ الشركة بحصة مالية مباشرة ومادية أو

متطلبات حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل التدقيق، وذلك تطبيقاً للأحكام الموضحة في الفقرات ٥١٠.٤ (أ) متطلبات، و٥١٠.٦ متطلبات، و٥١٠.٧ متطلبات، على حصص الشركة.

التوظيف لدى عميل تدقيق

٨٠٠. ١٣ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، تقيم الشركة وتعالج أية تهديدات ناتجة عن أية علاقات
متطلبات توظيف وفقاً لما هو موضح في الفقرات من ٥٢٤. ٣ تطبيق ١ إلى ٥٢٤. ٥ تطبيق ٣.

تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد

٨٠٠. ١٤ إذا نفذت الشركة عملية تدقيق متحفظة وقدمت خدمات غير متعلقة بالتأكد لعميل تدقيق، يجب
متطلبات على الشركة أن تلتزم بما ورد في الأقسام من ٤١٠ إلى ٤٣٠ والقسم ٦٠٠، بما في ذلك أقسامها
الفرعية، وفقاً للفقرات من ٨٠٠. ٧ متطلبات إلى ٨٠٠. ٩ متطلبات.

الجزء ٤ ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة

الصفحة		
٢٦٥	تطبيق إطار المفاهيم على استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة..	القسم ٩٠٠
٢٧٦الأتعاب.....	القسم ٩٠٥
٢٨١الهدايا والضيافة.....	القسم ٩٠٦
٢٨٢المقاضاة الفعلية أو المهدد بها.....	القسم ٩٠٧
٢٨٣الحصص المالية.....	القسم ٩١٠
٢٨٧القروض والضمانات.....	القسم ٩١١
٢٨٩علاقات العمل.....	القسم ٩٢٠
٢٩١العلاقات الشخصية والأسرية.....	القسم ٩٢١
٢٩٥الخدمة الأخيرة لدى عميل تأكيد.....	القسم ٩٢٢
٢٩٧العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تأكيد.....	القسم ٩٢٣
٢٩٨التوظيف لدى عميل تأكيد.....	القسم ٩٢٤
٣٠١الارتباط طويل الأجل بين الموظفين وعملاء التأكيد.....	القسم ٩٤٠
	تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد لعملاء التأكيد بخلاف عملاء عمليات التدقيق	القسم ٩٥٠
٣٠٤والمراجعة.....	
	التقارير التي تحتوي على قيد على الاستخدام والتوزيع (عمليات التأكيد بخلاف عمليات	القسم ٩٩٠
٣٠٩التدقيق والمراجعة).....	

الجزء ٤ ب - استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة

القسم ٩٠٠

تطبيق إطار المفاهيم على استقلالية عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق

والمراجعة

مقدمة

نظرة عامة

١.٩٠٠ يطبق هذا الجزء على عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق وعمليات المراجعة. وتشمل الأمثلة على تلك العمليات ما يلي:-

- التأكيد على مؤشرات الأداء الأساسية في المنشأة.
- التأكيد على امتثال المنشأة للقوانين أو الأنظمة.
- التأكيد على معايير الأداء، مثل القيمة مقابل النقود، والتي تحققها هيئات القطاع العام.
- التأكيد على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.
- التأكيد على المعلومات غير المالية، على سبيل المثال، الإفصاحات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بما في ذلك بيانات انبعاث الغازات التي تصدرها المنشأة.
- التدقيق على عناصر محددة، أو حسابات أو بنود من البيانات المالية.

٢.٩٠٠ في هذا الجزء، يشير مصطلح "المحاسب المهني" للأفراد من المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وللشركات التي يعملون بها.

٣.٩٠٠ يتطلب المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ من الشركة أن تصمم وتنفذ وتشغل نظاماً لإدارة الجودة يُستخدم في عمليات التأكيد التي تنفذها الشركة. وضمن هذا النظام يتطلب المعيار ١ من الشركة أن تضع أهدافاً للجودة تتناول الوفاء بالمسؤوليات وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية. ووفقاً للمعيار ١، فإن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة هي تلك المتعلقة بالشركة وموظفيها، وإن أمكن، بآخرين يخضعون لمتطلبات الاستقلالية التي تخضع لها الشركة وعملياتها. علاوة على ذلك، تحدد المعايير الدولية لعمليات التأكيد والمعايير الدولية للتدقيق مسؤوليات شركاء العمليات وفرق العمليات على مستوى العملية. يعتمد توزيع المسؤوليات ضمن الشركة على حجمها وهيكلها وتنظيمها. لا تنص كثير من الأحكام الواردة في الجزء ٤ ب على مسؤوليات معينة للأشخاص ضمن الشركة بخصوص الإجراءات المتعلقة بالاستقلالية، وتشير إلى "الشركة" بدلاً من الأشخاص للتسهيل. تحدد الشركة المسؤولية التشغيلية عن الامتثال لمتطلبات الاستقلالية للأشخاص وفقاً للمعيار ١. بالإضافة

إلى ذلك، يستمر المحاسب المهني في تحمل مسؤولية الامتثال لأي أحكام تنطبق على مهام هذا المحاسب أو مصالحه أو علاقاته.

٤.٩٠٠ ترتبط الاستقلالية بمبادئ الموضوعية والنزاهة، وتتكون من:-

(أ) استقلالية الفكر - الحالة الذهنية التي تتيح التعبير عن النتائج دون التأثير بالمؤثرات التي تشكل الحكم المهني، مما يسمح للشخص التصرف بنزاهة، وممارسة الموضوعية والتشكك المهني.

(ب) الاستقلالية في المظهر - تجنب الحقائق والظروف بالغة الأهمية مما يؤدي على الأرجح إلى أن يخلص طرف ثالث معقول ودارس إلى أنه قد وقع تهاون بخصوص نزاهة الشركة أو أحد أعضاء فريق التأكيد، وموضوعيتهم ونزعة التشكك المهني لديهم.

في هذا الجزء، الإشارة إلى "استقلالية" الشخص أو الشركة تعني أن الشخص أو الشركة قد امتثلا لأحكام هذا الجزء.

٥.٩٠٠ عند أداء عمليات التأكيد، تتطلب القواعد الأخلاقية المهنية من الشركات أن تمتثل للمبادئ الأساسية وأن تكون مستقلة. يوضح هذا الجزء متطلبات خاصة ومواداً تطبيقية عن كيفية تطبيق إطار المفاهيم للحفاظ على الاستقلالية عند أداء عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة. ويُطبَّق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، على الاستقلالية كما يطبق على المبادئ الأساسية الموضحة في القسم ١١٠.

٦.٩٠٠ يصف هذا الجزء:-

(أ) الحقائق والظروف، بما في ذلك الأنشطة المهنية، والمصالح والعلاقات التي تخلق أو قد تخلق تهديدات تمس الاستقلالية؛

(ب) الإجراءات المحتملة، وتشمل الإجراءات الوقائية، التي قد تكون ملائمة لمعالجة تلك التهديدات؛ و

(ج) بعض الحالات التي لا يمكن فيها التخلص من التهديدات أو التي لا توجد لها إجراءات وقائية لتقليل التهديدات ووضعها في المستوى المقبول.

وصف عمليات التأكيد

٧.٩٠٠ في عمليات التأكيد، تهدف الشركة للحصول على أدلة كافية وملائمة وذلك للتعبير عن استنتاج ضُم لتعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين بخلاف الطرف المسؤول عن معلومات الموضوع. يصف المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المُنقَّح) عناصر وأهداف عمليات التأكيد التي تنفذ بموجب ذلك المعيار، ويقدم إطار التأكيد وصفاً عاماً لعمليات التأكيد. قد تكون عملية التأكيد إما عملية مصادقة أو عملية مباشرة.

٨.٩٠٠ في هذا الجزء، يشير مصطلح "عملية التأكيد" إلى عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق وعمليات المراجعة.

التقارير التي تشمل قيوداً على الاستخدام والتوزيع

٩.٩٠٠ قد يشمل تقرير التأكيد قيوداً على الاستخدام والتوزيع. وإذا كان الوضع كذلك، وقد استوفيت الشروط الواردة في القسم ٢٢٠، يمكن تعديل متطلبات الاستقلالية الواردة في هذا الجزء وفقاً لما هو منصوص عليه في القسم ٩٩٠.

عمليات التدقيق والمراجعة

١٠.٩٠٠ معايير الاستقلالية الخاصة بعمليات التدقيق والمراجعة موضحة في الجزء "أ٤" - الاستقلالية في عمليات التدقيق والمراجعة. إذا كانت الشركة تنفذ عمليات تأكيد وتدقيق أو مراجعة لنفس العميل، يستمر تطبيق متطلبات القسم ٤٤ على الشركة، أو الشركة التابعة لشبكة وأعضاء فريق التدقيق أو المراجعة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

١١.٩٠٠ تكون الشركة التي تؤدي عمليات التأكيد مستقلة عن عميل التأكيد.

متطلبات

١١.٩٠٠ لأغراض هذا الجزء، فإن عميل التأكيد في عمليات التأكيد هو الطرف المسؤول وهو أيضاً، تطبيق ١ في عمليات المصادقة، الطرف الذي يتحمل مسؤولية معلومات الموضوع (والذي قد يكون هو نفسه الطرف المسؤول).

١١.٩٠٠ قد تختلف أدوار الأطراف المشتركة في عملية تأكيد وقد تؤثر على تطبيق أحكام الاستقلالية الواردة في هذا الجزء. في معظم عمليات المصادقة، يكون الطرف المسؤول والطرف الذي يتحمل مسؤولية معلومات الموضوع هو نفس الطرف. ويشمل ذلك تلك الظروف التي يشرك فيها الطرف المسؤول طرفاً آخر لقياس أو تقييم الموضوع الأساسي مقابل معايير القياس (القائم بالقياس أو المُقيّم) حيث يتحمل الطرف المسؤول مسؤولية معلومات الموضوع بالإضافة

للموضوع الأساسي. ومع ذلك، قد يعين الطرف المسؤول أو الطرف القائم بالتكليف طرفاً آخر لإعداد معلومات الموضوع على أساس أن يتحمل ذلك الطرف المسؤولية عن تلك المعلومات. وفي هذه الحالات، يكون كل من الطرف المسؤول والطرف المسؤول عن معلومات الموضوع عملاء تأكيد لأغراض هذا الجزء.

١١.٩٠٠ بالإضافة إلى الطرف المسؤول، وفي عمليات المصادقة، الطرف المسؤول عن معلومات الموضوع، قد توجد أطراف أخرى مرتبطة بالعملية. فعلى سبيل المثال، قد يوجد طرف منفصل قائم بالتكليف أو طرف يعمل بصفته قائماً بالقياس أو مُقيم بخلاف الطرف الذي يتحمل المسؤولية عن معلومات الموضوع. وفي هذه الحالات، يتطلب تطبيق إطار المفاهيم من المحاسب المهني أن يحدد التهديدات التي تمس المبادئ الأساسية وقيمها وهي التهديدات الناشئة عن أي مصالح أو علاقات مع تلك الأطراف، بما في ذلك ما إذا كان يوجد أي تضارب في المصالح وفقاً للوصف الوارد في القسم ٣١٠.

١٢.٩٠٠ تطبيق الشركة إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية **متطلبات** وتقييمها وتعالجها بالعلاقة بعمليات التأكيد.

حظر تحمل مسؤوليات إدارية

١٣.٩٠٠ لا تتحمل الشركة مسؤوليات إدارية متعلقة بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، **متطلبات** بمعلومات الموضوع في عملية تأكيد تقدمها الشركة. وإذا تحملت الشركة مسؤوليات إدارية ضمن أي خدمة أخرى تقدم لعميل تأكيد، فعلى الشركة أن تتحقق من أن المسؤولية غير متعلقة بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، غير متعلقة بمعلومات الموضوع في عملية تأكيد تقدمها الشركة.

١٣.٩٠٠ تشمل المسؤوليات الإدارية الرقابة والقيادة والتوجيه في المنشأة، وكذلك اتخاذ القرارات **تطبيق ١** المتعلقة بالاستحواذ، وتوظيف الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والمادية والموارد غير الملموسة والرقابة عليها.

١٣.٩٠٠ تنشأ تهديدات المراجعة الذاتية والمصلحة الشخصية والتآلف عندما تتحمل الشركة مسؤوليات **تطبيق ٢** إدارية متعلقة بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، بمعلومات الموضوع في عملية تأكيد تقدمها الشركة. وقد يخلق تحمل المسؤوليات الإدارية أيضاً تهديد تأييد لأن الشركة تصبح متوافقة بدرجة كبيرة مع آراء الإدارة ومصالحها.

١٣.٩٠٠ وتحديد ما إذا كانت مهمة ما هي مهمة إدارية هو أمر يعتمد على الظروف ويتطلب ممارسة تطبيق ٣ الحكم المهني. وتشمل الأمثلة على المهام التي قد تعتبر مسؤوليات إدارية ما يلي:-

- وضع السياسات والتوجهات الاستراتيجية.
- تعيين الموظفين أو فصلهم.
- التوجيه وتحمل المسؤولية عن الإجراءات التي يتخذها الموظفون فيما يتعلق بأعمالهم التي ينفذونها لصالح المنشأة.
- التفويض بالمعاملات.
- السيطرة على الحسابات المصرفية أو الاستثمارات أو إدارتها.
- اتخاذ قرارات بشأن التوصيات التي ستتخذ والتي أوصت بها الشركة أو أطراف ثالثة أخرى.
- إبلاغ المكلفين بالحوكمة نيابة عن الإدارة.
- تحمل مسؤولية تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها ومتابعتها وصيانتها.

١٣.٩٠٠ الأمثلة على خدمات نظم تكنولوجيا المعلومات التي تؤدي إلى تحمل مسؤوليات إدارية بالعلاقة بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، بمعلومات الموضوع في عملية تأكيد، تشمل الحالات التي تنفذ فيها الشركة ما يلي:

- حفظ البيانات أو إدارتها أو إدارة استضافة البيانات (بشكل مباشر أو غير مباشر) فيما يتعلق بالموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع. وتشمل تلك الخدمات ما يلي:
 - العمل بصفة نقطة الوصول الوحيدة للبيانات أو السجلات المتعلقة بالموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع.
 - حفظ أو تخزين البيانات أو السجلات المتعلقة بالموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع والتي لولاها لم تكن سجلات عميل التأكيد أو بياناته ستكتمل.
 - تقديم خدمات أمان إلكتروني أو نسخ احتياطية، لأغراض استمرار الأعمال أو التعافي بعد الكوارث، بخصوص بيانات أو سجلات عميل التأكيد فيما يتعلق بالموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع.
- تشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات أو شبكات أو الموقع الإلكتروني لعميل تأكيد أو صيانتها أو متابعتها فيما يتعلق بالموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع.

١٣.٩٠٠ لا يؤدي تجميع البيانات التي يقدمها عميل التأكيد واستقبالها ونقلها وحفظها، وهي البيانات تطبيق ٥ التي تتاح في مسار عملية التأكيد أو تقديم خدمات غير تأكيدية مسموح بها للعميل، إلى تحمل مسؤوليات إدارية.

١٣.٩٠٠ مع مراعاة الامتثال للفقرة ١٤ من القسم ٩٠٠ متطلبات فإن تقديم المشورة والتوصيات لمساعدة تطبيق ٦ إدارة عميل التأكيد في أداء مسؤولياتها لا يشكل تحملاً لمسؤولية الإدارة.

١٤.٩٠٠ عند أداء مهمة مهنية لعميل تأكيد متعلقة بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، متعلقة متطلبات معلومات الموضوع في عملية تأكيد، تتحقق الشركة من أن إدارة ذلك العميل تتخذ جميع الأحكام والقرارات التي هي من اختصاص الإدارة. ويشمل ذلك التحقق من أن إدارة العميل:- (أ) تُعين شخصاً يتمتع بالمهارات الملائمة، والمعرفة والخبرة، التي تمكنه من تحمل المسؤولية في جميع الأوقات عن قرارات العميل والإشراف على المهام. هذا الشخص، والذي من الأفضل أن يكون من الإدارة العليا، عليه أن يفهم:-

(١) أهداف المهام، وطبيعتها ونتائجها.

(٢) مسؤوليات العميل المعني ومسؤوليات الشركة.

ومع ذلك، لا يُطلب من هذا الشخص أن تكون لديه خبرة أداء المهام أو إعادة أدائها.

(ب) الإشراف على المهام وتقييم كفاية نتائج المهام التي نُفذت لأغراض العميل.

(ج) قبول تحمل المسؤولية عن الإجراءات، إن وجدت، التي ستتخذ بسبب نتائج المهام.

١٤.٩٠٠ عند استخدام التكنولوجيا في أداء أعمال مهنية لعميل تأكيد، تطبق المتطلبات الواردة في فقرتي تطبيق ١ المتطلبات ١٣.٩٠٠ و ١٤.٩٠٠ بغض النظر عن طبيعة التكنولوجيا أو مدى استخدامها.

أطراف مسؤولة متعددة وأطراف تتحمل مسؤولية معلومات الموضوع

١٥.٩٠٠ في بعض عمليات التأكيد، سواءً كانت عمليات مصادقة أو عمليات مباشرة، قد توجد أطرافاً تطبيق ١ مسؤولة متعددة، أو في عمليات المصادقة، أطرافاً متعددة تتحمل المسؤولية عن معلومات الموضوع. عند تحديد ما إذا كان من الضروري تطبيق أحكام هذا الجزء على الأطراف المسؤولة كل على حدة أو على الأطراف التي تتحمل مسؤولية معلومات الموضوع في تلك العمليات كل على حدة، يمكن أن تأخذ الشركة مسائل معينة بالاعتبار. تشمل تلك المسائل ما إذا كانت المصلحة أو العلاقة بين الشركة، أو عضو معين من فريق التأكيد، وشخص مسؤول معين أو شخص يتحمل المسؤولية عن معلومات الموضوع من شأنها أن تنشئ تهديداً يمس الاستقلالية، وهذا التهديد مؤثر وليس بالضئيل في سياق معلومات الموضوع. ويأخذ التوصل لهذا القرار عوامل معينة بالاعتبار مثل:-

- (أ) جوهرية الموضوع الأساسي أو معلومات الموضوع التي يتحمل طرف معين المسؤولية عنها في سياق عملية التأكيد بالكامل.
- (ب) درجة المصلحة العامة المرتبطة بعملية التأكيد.

إذا قررت الشركة أن التهديد الناشئ عن أي من المصالح أو العلاقات مع طرف معين ستكون ضئيلة وغير مؤثرة، قد لا يكون من الضروري أن تطبق جميع الأحكام الواردة في هذا الجزء على ذلك الطرف.

الشركات التابعة لشبكة

١٦.٩٠٠ عندما ينمو إلى علم شركة ما أو عندما يوجد ما يدعوها للاعتقاد بأن مصالح وعلاقات متطلبات شركة تابعة لشبكة تخلق تهديدات تمس استقلالية الشركة، تُقيّم الشركة جميع تلك التهديدات وتعالجها.

١٦.٩٠٠ تناقش الفقرات التطبيق ١٠.٥٠.٤٠٠ - ١٠.٥٤.٤٠٠ موضوع الشركات التابعة لشبكة. تطبيق ١

المنشآت ذات العلاقة

١٧.٩٠٠ إذا نما إلى علم فريق التأكيد أو إذا كانت لديه أسباب تدعوه للاعتقاد أن علاقة أو ظرف ما متطلبات متعلق بمنشأة ذات علاقة بعمل التأكيد هي علاقة أو ظرف متعلق بتقييم استقلالية الشركة عن العميل، يُدخل فريق التأكيد هذه المنشأة ذات العلاقة في تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.

(تركت الفقرات من ١٨.٩٠٠ - ٢٩.٩٠٠ فارغة عمدًا)

الفترة التي يطلب فيها وجود استقلالية

٣٠.٩٠٠ يجب الحفاظ على الاستقلالية، وفقاً لمتطلبات هذا الجزء، خلال كل من:-
متطلبات (أ) فترة العملية.

(ب) الفترة التي تتناولها معلومات الموضوع.

٣٠.٩٠٠ تبدأ فترة العملية عندما يشرع فريق العملية في أداء خدمات التأكيد فيما يتعلق بعملية معينة. تطبيق ١ تنتهي فترة العملية عند إصدار تقرير التأكيد. عندما تكون العملية ذات طبيعة متكررة، فإنها تنتهي إما بعد إخطار أي من الطرفين للآخر بأن العلاقة المهنية قد انتهت أو بإصدار التقرير النهائي لعملية التأكيد.

٣١.٩٠٠
متطلبات
إذا أصبحت المنشأة عميل تأكيد خلال أو بعد الفترة التي تتناولها معلومات الموضوع التي ستصل الشركة لنتيجة بخصوصها، على الشركة أن تحدد ما إذا كانت قد ظهرت أي تهديدات تمس الاستقلالية بسبب:-

- (أ) علاقات مالية أو تجارية مع عميل التأكيد خلال أو بعد الفترة التي تتناولها معلومات الموضوع ولكن قبل قبول عميلة التأكيد.
(ب) الخدمات السابقة التي قدمت لعميل التأكيد.

٣٢.٩٠٠
متطلبات
تنشأ التهديدات التي تمس الاستقلالية في حال تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تدقيق خلال، أو بعد، الفترة التي تتناولها معلومات الموضوع، ولكن قبل أن يبدأ فريق المشاركة في تقديم خدمات التأكيد، ويُحظر تقديم الخدمة خلال فترة العملية. في تلك الظروف، تُقيم الشركة وتعالج أي تهديدات تمس الاستقلالية تنشأ عن تقديم الخدمة. إذا لم تكن التهديدات في مستوى مقبول، لا تقبل الشركة عميلة التأكيد إلا إذا تم الحد من التهديدات وجعلها في مستوى مقبول.

٣٢.٩٠٠
تطبيق ١
تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
• الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التأكيد لأداء الخدمة.
• وجود مراجع مختص لمراجعة أعمال التأكيد أو الأعمال غير التأكيدية حسب الاقتضاء.

٣٣.٩٠٠
متطلبات
في حال عدم اكتمال الخدمة غير التأكيدية التي لا يسمح بتقديمها خلال فترة العملية وكان من غير العملي إكمالها أو إنهاؤها قبل الشروع في تقديم الخدمات المهنية المتعلقة بعملية تأكيد، لا تقبل الشركة عميلة التأكيد إلا:-

- (أ) إذا تحققت الشركة مما يلي:-
(١) الخدمة غير التأكيدية ستكتمل خلال فترة قصيرة.
(٢) العميل لديه ترتيبات لنقل الخدمة لشركة أخرى خلال فترة قصيرة.
(ب) تطبق الشركة الإجراءات الوقائية عند الضرورة خلال فترة الخدمة.
(ج) تناقش الشركة المسألة مع الطرف الذي استعان بها أو مع المكلفين بالحوكمة لدى عميل التأكيد.

التواصل مع المكلفين بالحوكمة

- ٣٤.٩٠٠ توضح الفقرات من متطلبات ٩.٣٠٠ إلى ٩.٣٠٠ تطبيق ٢ المتطلبات والمواد التطبيقية
- تطبيق ١ المتعلقة بالتواصل مع الطرف الذي استعان بالشركة أو مع المكلفين بالحوكمة لدى عميل
التأكيد.
- ٣٤.٩٠٠ قد يكون التواصل مع الطرف الذي استعان بالشركة أو مع المكلفين بالحوكمة لدى عميل
- تطبيق ٢ التدقيق هو التصرف الملائم في حالة اتخاذ أحكام مهنية مؤثرة، وعند التوصل لاستنتاجات،
لمعالجة التهديدات التي تمس الاستقلالية فيما يتعلق بعملية تأكيد لأن معلومات الموضوع
المتعلقة بالعملية هي نتيجة لعملية خدمة غير تأكيدية قد قدمت سابقاً.

(تركت الفقرات من ٣٥.٩٠٠-٣٩.٩٠٠ فارغة عمداً)

التوثيق العام للاستقلالية في عمليات التأكيد

- ٤٠.٩٠٠ توثق الشركة النتائج المتعلقة بالامتثال لهذا الجزء، وجوهر أي مناقشات ذات علاقة تدعم
متطلبات تلك النتائج. وبشكل خاص:-
- (أ) عند تطبيق الإجراءات الوقائية لمعالجة تهديد ما، توثق الشركة طبيعة التهديد
والإجراءات الوقائية القائمة أو التي طبقت.
- (ب) في الحالات التي تتطلب فيها الإجراءات الوقائية تحليلاً مهماً وإذا توصلت الشركة إلى
أن التهديد كان بالفعل في مستوى مقبول، توثق الشركة طبيعة التهديد والسبب المنطقي
للنتيجة.
- ٤٠.٩٠٠ يوفر التوثيق أدلة على الأحكام التي اتخذتها الشركة للتوصل للنتائج المتعلقة بالامتثال لهذا
تطبيق ١ الجزء. ومع ذلك، فإن نقص الوثائق لا يحدد ما إذا كانت الشركة قد نظرت في مسألة معينة
أو ما إذا كانت الشركة مستقلة.

(تركت الفقرات من ٤١.٩٠٠ - ٤٩.٩٠٠ فارغة عمداً)

مخالفة أحكام الاستقلالية في عمليات التأكيد

الحالات التي تحدد فيها الشركة مخالفة

- ٥٠.٩٠٠ إذا توصلت الشركة إلى وقوع مخالفة لمطلب وارد في هذا الجزء، فعليها أن:-
- متطلبات (أ) تنهي المصلحة أو العلاقة التي أدت لوقوع المخالفة أو تعلقها أو تستبعداها.
- (ب) تقييم أهمية المخالفة وأثرها على موضوعية الشركة وقدرتها على إصدار تقرير
التأكيد.

(ج) تحدد ما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراء يعالج آثار المخالفة بشكل مرضٍ.

وعند التوصل لهذا القرار، تمارس الشركة الحكم المهني وتأخذ بالاعتبار ما إذا كان طرف ثالث معقول ومطلع سيتوصل على الأرجح إلى أنه قد حدث إخلال بموضوعية الشركة، ولذا، لن تتمكن الشركة من إصدار تقرير التأكيد.

٥١.٩٠٠
متطلبات
إذا حددت الشركة أنه لا يمكن اتخاذ إجراءات لمعالجة آثار المخالفة بشكل مرضٍ، فعليها، وبأسرع ما يمكن، أن تخطر الطرف الذي كلف الشركة أو المكلفين بالحوكمة بذلك، حسب الاقتضاء. وعلى الشركة أيضاً أن تتخذ الخطوات الملائمة لتنتهي عملية التأكيد امتثالاً لأي متطلبات قانونية أو تنظيمية معمول بها متعلقة بإنهاء عمليات التأكيد.

٥٢.٩٠٠
متطلبات
إذا حددت الشركة أنه يمكن اتخاذ إجراءات لمعالجة آثار المخالفة بشكل مرضٍ، فعليها أن تناقش المخالفة والإجراءات التي اتخذتها أو التي تقترح اتخاذها مع الطرف الذي كلف الشركة أو مع المكلفين بالحوكمة، حسب الاقتضاء. تناقش الشركة المخالفة وتقترح الإجراءات على وجه السرعة، مع أخذ ظروف العملية والمخالفة بالاعتبار.

٥٣.٩٠٠
متطلبات
إذا لم يتفق الطرف الذي كلف الشركة، أو المكلفين بالحوكمة على أن الإجراء الذي اقترحه الشركة وفقاً لفقرة المتطلبات ٥٠.٩٠٠ (ج) يعالج آثار المخالفة بشكل مرضٍ، تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة لإنهاء عملية التأكيد امتثالاً لأي متطلبات قانونية أو تنظيمية معمول بها متعلقة بإنهاء عمليات التأكيد.

التوثيق

٥٤.٩٠٠
متطلبات
عند الامتثال لمتطلبات فقرات ٥٠.٩٠٠ إلى ٥٣.٩٠٠ (متطلبات)، توثق الشركة ما يلي:

(أ) المخالفة.

(ب) الإجراءات التي اتخذت.

(ج) القرارات الرئيسية التي اتخذت.

(د) جميع المسائل التي نوقشت مع الطرف الذي كلف الشركة أو مع المكلفين بالحوكمة.

٥٥.٩٠٠ إذا استمرت الشركة في عملية التأكيد، فعليها أن توثق:

- (أ) النتيجة التي تفيد، من حيث الحكم المهني للشركة، بأنه لم يتم الإخلال بالموضوعية.
- (ب) الأساس المنطقي وراء الإجراءات التي اتخذت لمعالجة آثار المخالفة بشكل مرضٍ لكي تتمكن الشركة من إصدار تقرير التأكيد.

القسم ٩٠٥

الأتعاب - مقدمة

- ١.٩٠٥ يُطلب من الشركات الامتثال للمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة، وأن تطبق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.
- ٢.٩٠٥ الأتعاب أو الأنواع الأخرى من التعويضات قد تخلق تهديد مصلحة شخصية أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية المحددة المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها والتي تنشأ بسبب الأتعاب التي تفرض على عملاء التأكد.

المتطلبات والمواد التطبيقية

الأتعاب التي يسدها عميل تأكيد

- ٣.٩٠٥ في الحالات التي يجري فيها التفاوض بخصوص الأتعاب مع عميل التأكد، ويسدها العميل، تطبيق ١ فإن ذلك يخلق تهديد مصلحة شخصية وقد يخلق تهديد مضايقة يمس الاستقلالية.
- ٣.٩٠٥ يتطلب تطبيق إطار المفاهيم أن تحدد الشركة، قبل أن تقبل عملية تأكيد أو أي نوع آخر من العمليات لصالح عميل تأكيد، ما إذا كانت التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ بسبب الأتعاب المقترحة على العميل هي في مستوى مقبول. يتطلب تطبيق إطار المفاهيم أيضاً من الشركة أن تعيد تقييم تلك التهديدات عندما تتغير الحقائق والظروف خلال فترة العملية.
- ٣.٩٠٥ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد مستوى التهديدات التي تنشأ عندما يسدد عميل التأكد تطبيق ٣ الأتعاب ما يلي:-
- مستوى أتعاب عملية التأكد ومدى اعتبارها للموارد المطلوبة، مع أخذ الأولويات التجارية وأولويات السوق التي تضعها الشركة بالحسبان.
 - مستوى أي اعتمادية بين مستوى الأتعاب نظير الخدمة ونتيجة الخدمة.
 - مستوى الأتعاب في سياق الخدمة التي ستقدمها الشركة أو الشركة التابعة لشبكة.
 - أهمية العميل بالنسبة للشركة أو الشريك.
 - طبيعة العميل.
 - طبيعة عميلة التأكد.
 - مشاركة المكلفون بالحوكمة في الاتفاق على الأتعاب.

- ما إذا كان طرف ثالث هو من حدد مستوى الأتعاب، مثل جهة تنظيمية.

٣.٩٠٥ قد تؤثر أيضاً الشروط والسياسات والإجراءات الوارد وصفها في الفقرة ١٥.١٢٠ تطبيق ٣
تطبيق ٤ (خاصة في ظل وجود نظام لإدارة الجودة صممتها الشركة ونفذته وفقاً لمعايير إدارة الجودة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي) على تقييم ما إذا كانت التهديدات التي تمس الاستقلالية هي في مستوى مقبول.

٣.٩٠٥ تحدد المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة أدناه الظروف التي توجد حاجة لتقييمها تقيماً
تطبيق ٥ إضافياً عند تحديد ما إذا كانت التهديدات في مستوى مقبول. وبالنسبة لتلك الظروف، تشمل المواد التطبيقية أمثلة على عوامل إضافية قد تكون ذات علاقة عند تقييم التهديدات.

مستوى الأتعاب في عمليات التأكيد

٤.٩٠٥ تحديد الأتعاب التي ستفرض على عميل تدقيق، سواءً نظير خدمات التأكيد أو خدمات
تطبيق ١ أخرى، هو قرار من قرارات العمل تتخذه الشركة مع مراعاة الحقائق والظروف المتعلقة بعملية معينة، ويشمل متطلبات المعايير الفنية والمهنية.

٤.٩٠٥ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية والمضايقة التي
تطبيق ٢ تنشأ بسبب مستوى الأتعاب في عمليات التأكيد عندما يسدها عميل التأكيد ما يلي:-

- الأساس المنطقي التجاري الذي تستند إليه الشركة بخصوص أتعاب التأكيد.
- ما إذا كان العميل قد مارس، أو أنه يمارس، ضغطاً لا داعي له لخفض أتعاب التأكيد.

٤.٩٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٣ • تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التأكيد لتقييم معقولية الأتعاب المقترحة، بالنظر لنطاق العملية وتعقيدها.

- تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التأكيد لمراجعة العمل المنجز.

الأتعاب المشروطة

٥.٩٠٥ الأتعاب المشروطة هي الأتعاب التي تحسب على أساس يُحدّد مسبقاً فيما يتعلق بنتيجة
تطبيق ١ معاملة أو نتيجة الخدمات التي نُقدّمت. الأتعاب المشروطة التي تفرض من خلال وسيط هي
مثال على الأتعاب المشروطة غير المباشرة. وفي هذا القسم، لا تعتبر الأتعاب مشروطة إذا
حددها محكمة أو غير ذلك من السلطات العامة.

٦.٤٠٥ لا تفرض الشركة أتعاباً مشروطة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر نظير عملية تأكيد.
متطلبات

٧.٩٠٥ لا تفرض الشركة أتعاباً مشروطة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر نظير خدمة غير
متطلبات تأكيدية تقدم لعميل تأكيد إذا اعتمدت نتيجة الخدمة غير التأكيدية، وبالتالي مبلغ الأتعاب،
على حكم مستقبلي أو مزامن متعلقة بمسألة ذات أهمية نسبية بالنسبة لمعلومات الموضوع
في عملية التأكيد.

٧.٩٠٥ تحظر ففرتي المتطلبات ٦.٩٠٥ و ٧.٩٠٥ على الشركة أو على الشركة التابعة لشبكة
تطبيق ١ التعاقد على ترتيبات معينة بخصوص الأتعاب المشروطة مع عميل تأكيد. وحتى في
الحالات التي لا تُحظر فيها الأتعاب المشروطة عند تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تأكيد،
فإنها قد تستمر في التأثير على مستوى تهديد المصلحة الشخصية.

٧.٩٠٥ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:-
تطبيق ٢

- المدى الممكن لمبالغ الأتعاب.
- ما إذا كانت سلطة مختصة هي التي حددت النتيجة التي تعتمد عليها الأتعاب المشروطة.
- الإفصاح للمستخدمين المستهدفين عن العمل الذي أنجزته الشركة وأساس التعويض.
- طبيعة الخدمة.
- أثر الحدث أو المعاملة على معلومات الموضوع.

٧.٩٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي تعتبر وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية المذكور
تطبيق ٣ ما يلي:-

- وجود مراجع مختص لم يشترك في تقديم الخدمة غير التأكيدية ليراجع أعمال التأكيد ذات العلاقة.
- الحصول على موافقة كتابية مسبقة من العميل بخصوص أساس التعويض.

إجمالي الأتعاب - الأتعاب المتأخرة

٨.٩٠٥ قد يتأثر مستوى تهديد المصلحة الشخصية إذا تأخر سداد الأتعاب المستحقة على عميل التأكيد تطبيق ١ نظير التأكيد أو نظير خدمات بخلافه خلال فترة عملية التأكيد.

٨.٩٠٥ من المتوقع بشكل عام أن تحصل الشركة على دفعات من هذه الأتعاب قبل صدور تقرير تطبيق ٢ التأكيد.

٨.٩٠٥ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية المذكور تطبيق ٣ ما يلي:-

- أهمية الأتعاب المتأخرة بالنسبة للشركة.
- طول فترة تأخر سداد الأتعاب.
- تقييم الشركة لقدرة العميل أو أي طرف معني آخر واستعداده لسداد الأتعاب المتأخرة.

٨.٩٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي تعتبر وقائية لمعالجة ذلك التهديد ما يلي:-

- الحصول على دفعة جزئية من الأتعاب المستحقة.
- تعيين مراجع مختص لم يعمل ضمن عملية التأكيد لمراجعة العمل المنجز.

٩.٩٠٥ في حال عدم سداد جزء كبير من الأتعاب المتأخرة على عميل تأكيد لفترة طويلة، فعلى الشركة متطلبات أن تحدد:-

- (أ) ما إذا كانت الأتعاب المتأخرة قد تساوي قرصاً يُمنح للعميل، وفي تلك الحالة يمكن تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٩١١.
- (ب) ما إذا كان من الملائم بالنسبة للشركة أن يعاد تعيينها أو أن تستمر في عملية التأكيد.

إجمالي الأتعاب - اعتمادية الأتعاب

١٠.٩٠٥ عندما يمثل إجمالي الأتعاب التي تحصل عليها الشركة التي تتوصل لنتائج من عميل تأكيد تطبيق ١ نسبة كبيرة من إجمالي أتعاب تلك الشركة، فإن الاعتماد على تلك الأتعاب، والمخاوف بشأن الخسارة المحتملة لها، يؤثر على مستوى تهديد المصلحة الشخصية ويخلق تهديد مضايقة.

١٠.٩٠٥ ينشأ تهديد مصلحة شخصية وتهديد مضايقة في الظروف الوارد وصفها في الفقرة ١٠.٩٠٥ تطبيق ٢ حتى لو لم يكن عميل التأكيد مسؤولاً عن التفاوض أو سداد الأتعاب نظير عملية التأكيد.

- ١٠.٩٠٥ عند حساب إجمالي أتعاب الشركة، قد تستخدم الشركة المعلومات المالية المتاحة من السنة تطبيق ٣ المالية السابقة وتقدر النسبة بناءً على تلك المعلومات إذا كان ذلك ملائماً.
- ١٠.٩٠٥ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية تطبيق ٤ والمضايقة المذكورة ما يلي:-
- الهيكل التشغيلي للشركة.
 - ما إذا كان من المتوقع من الشركة أن تتجه للتنوع لتقلل الاعتماد على عميل التأكيد.
- ١٠.٩٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
- تطبيق ٥
- الحد من مدى الخدمات بخلاف التأكيد التي تقدم للعميل.
 - زيادة قاعدة عملاء الشركة للحد من الاعتماد على عميل التأكيد.
- ١٠.٩٠٥ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو مضايقة عندما تمثل الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من تطبيق ٦ عميل التأكيد نسبة كبيرة من الإيرادات التي تحققها الشركة من عملاء شريك واحد.
- ١٠.٩٠٥ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
- تطبيق ٧
- الأهمية النوعية والكمية لعميل التأكيد بالنسبة للشريك أو المكتب.
 - مستوى اعتماد التعويضات التي تُدفع للشريك على الأتعاب التي تحصل عليها الشركة من هذا العميل.
- ١٠.٩٠٥ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية تطبيق ٨ أو المضايقة المذكورة ما يلي:-
- وجود مراجع مختص لم يكن من بين أعضاء فريق التأكيد لمراجعة العمل.
 - التحقق من أن التعويضات التي تدفع للشريك لا تتأثر بشكل كبير بالأتعاب التي تحصل عليها الشركة من عميل التأكيد.
 - زيادة قاعدة عملاء الشريك للحد من الاعتماد على العمي

القسم ٩٠٦

الهدايا والضيافة

مقدمة

١.٩٠٦ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩٠٦ قد يؤدي قبول الهدايا والضيافة من عميل التأكيد إلى ظهور تهديدات مصلحة شخصية، أو تآلف، أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

٣.٩٠٦ يجب ألا تقبل الشركة أو عضو فريق التأكيد الهدايا والضيافة من عملاء التأكيد، ما لم تكن قيمتها متطلبات ضئيلة وغير مؤثرة.

٣.٩٠٦ عندما تعرض الشركة أو عضو فريق التأكيد أو يقبل أحدهما أحد المغريات من أو إلى عميل تطبيق ١ تأكيد، تطبق المتطلبات الموضحة في القسم ٣٤٠ وقد يؤدي عدم الالتزام بتلك المتطلبات إلى خلق تهديدات تمس الاستقلالية.

٣.٩٠٦ لا تسمح المتطلبات الموضحة في القسم ٣٤٠ والمرتبطة بعرض أو قبول المغريات للشركة أو تطبيق ٢ لعضو فريق التأكيد بقبول الهدايا والضيافة عندما تكون بقصد التأثير بشكل سيء على السلوك حتى وإن كانت قيمتها ضئيلة وغير مؤثرة.

القسم ٩٠٧

المقاضاة الفعلية أو المهدد بها

مقدمة

١.٩٠٧ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩٠٧ حين يتم رفع دعوى، أو يبدو أن ذلك على وشك الحدوث، بين الشركة أو أحد أعضاء فريق التأكيد وعميل التأكيد، قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المواد التطبيقية

نظرة عامة

٣.٩٠٧ لا بد أن تتصف العلاقة التي تربط بين إدارة العميل وأعضاء فريق التأكيد بالصراحة التامة وتطبيق ١ والإفصاح الكامل فيما يتعلق بكافة جوانب العمليات المتعلقة بالعميل. قد تؤدي المواقف العدائية إلى المقاضاة الفعلية أو المهدد بها بين عميل التأكيد والشركة، أو عضو في فريق التأكيد. قد تؤثر تلك المواقف العدائية على استعداد الإدارة للإفصاح الكامل وتخلق تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة.

٣.٩٠٧ وتشمل العوامل الهامة ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- ٢ • أهمية المقاضاة.
- ما إذا كانت المقاضاة مرتبطة بعملية تأكيد سابقة.

٣.٩٠٧ إذا كانت المقاضاة متعلقة بأحد أعضاء فريق التأكيد، فمن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي للتخلص من هذه التهديدات للمصلحة الشخصية والمضايقة هي إبعاد هذا الشخص عن فريق التأكيد.

٣.٩٠٧ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تلك التهديدات للمصلحة الشخصية والمضايقة هي إسناد مهمة مراجعة العمل المنجز إلى مراجع ملائم.

٤ تطبيق

القسم ٩١٠

الحصص المالية

مقدمة

- ١.٩١٠ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٩١٠ قد يؤدي الاحتفاظ بحصص مالية لدى عميل التأكيد إلى خلق تهديد مصلحة شخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٩١٠ يمكن امتلاك الحصص المالية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط مثل وسائل الاستثمار تطبيق ١ الجماعي أو العقارات أو صناديق الائتمان. ويعتمد تحديد ما إذا كانت الحصص المالية تعتبر حصة مالية مباشرة أو غير مباشرة على ما إذا كان المالك المستفيد يمتلك السيطرة على وسيلة الاستثمار أو القدرة على التأثير على قرارات الاستثمار. وعند وجود سيطرة على وسيلة الاستثمار أو قدرة على التأثير على قرارات الاستثمار، تعرف قواعد السلوك الحصص المالية على أنها حصص مالية مباشرة. وعلى العكس من ذلك، وعند عدم وجود سيطرة على وسيلة الاستثمار أو قدرة على التأثير على قرارات الاستثمار، تعرف قواعد السلوك الحصة المالية على أنها حصة مالية غير مباشرة.

- ٣.٩١٠ يحتوي هذا القسم على إشارات إلى "مادية" الحصص المالية. وعند تحديد ما إذا كانت الحصة المالية مادية بالنسبة للشخص، قد يتم الأخذ بعين الاعتبار صافي القيمة المجمعة للشخص وأقاربه المباشرين.

- ٣.٩١٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديد المصلحة الشخصية الناتج عن الاحتفاظ بالحصص المالية لدى عميل التأكيد ما يلي:

- الدور الذي يلعبه الشخص المحتفظ بالحصة المالية.
- ما إذا كانت الحصة المالية مباشرة أم غير مباشرة.
- مادية الحصة المالية.

الحصص المالية المحتفظ بها من قبل الشركات، وأعضاء فريق التأكيد وأقاربهم المباشرين

- ٤.٩١٠ يجب ألا يتم الاحتفاظ بحصص مالية مباشرة أو بحصص مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل متطلبات التأكيد من قبل:

- (أ) الشركة؛ أو
(ب) عضو فريق التأكيد أو أي من أقاربه المباشرين.

الحصص المالية في منشأة مسيطرة على عميل التأكيد

٥.٩١٠ عندما تمتلك منشأة ما حصة مسيطرة لدى عميل التأكيد ويكون لهذا العميل أهمية نسبية بالنسبة
متطلبات للمنشأة، يجب ألا تحتفظ الشركة، أو عضو فريق التأكيد، أو أي من أقاربه المباشرين بحصة مالية
مباشرة أو غير مباشرة ومادية في تلك المنشأة.

الحصص المالية المحتفظ بها كائتمان

٦.٩١٠ تطبق الفقرة ٤.٩١٠ متطلبات أيضاً على الحصص المالية لدى عملاء التأكيد المحتفظ بها كائتمان
متطلبات والتي تعمل الشركة أو الشخص كأمراء بموجبها باستثناء الحالات التالية:
(أ) لا ينتفع أي من الأشخاص التالي ذكرهم بالائتمان: الأمراء، أو عضو فريق التأكيد أو أي
من أقاربه المباشرين، أو الشركة؛
(ب) الحصة لدى عميل التأكيد المحتفظ بها في صندوق الائتمان غير مادية بالنسبة للصندوق؛
(ج) لا يمكن لصندوق الائتمان ممارسة تأثير هام على عميل التأكيد؛ و
(د) لا يمكن لأي من الأشخاص التالي ذكرهم التأثير بشكل هام على أية قرارات استثمارية متعلقة
بالحصص المالية لدى عميل التأكيد: الأمراء، أو عضو فريق التأكيد أو أي من أقاربه
المباشرين، أو الشركة.

الحصص المالية التي يتم الحصول عليها دون قصد

٧.٩١٠ إذا حصلت الشركة، أو عضو فريق التأكيد، أو أي من أقاربه المباشرين، على حصة مالية مباشرة
متطلبات أو حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل تأكيد نتيجة لميراث، أو هبة، أو عملية دمج، أو أية
ظروف مشابهة، وبموجب هذا القسم كان سيتم حظر امتلاك تلك الحصة في حالات أخرى؛ إذن:
(أ) إذا كان قد تم الحصول على الحصة من قبل الشركة، يتم التصرف في الحصة المالية في
أسرع وقت ممكن، أو يتم التصرف في قدرٍ كافٍ من الحصة المالية غير المباشرة بحيث
لا تصبح الحصة المتبقية مادية؛ أو
(ب) إذا كان قد تم الحصول على الحصة من قبل عضو في فريق التأكيد، أو من قبل أي من
أقاربه المباشرين، يتصرف هذا الشخص في الحصة المالية في أسرع وقت ممكن، أو
يتصرف بقدرٍ كافٍ من الحصة المالية غير المباشرة بحيث لا تصبح الحصة المتبقية
مادية.

الحصص المالية - حالات أخرى

أفراد العائلة المقربين

٨.٩١٠ قد يظهر تهديد مصلحة شخصية إذا علم أحد أعضاء فريق التأكيد أن لأحد أفراد عائلته المقربين تطبيق ١ حصة مالية مباشرة أو حصة مالية غير مباشرة ومادية لدى عميل تأكيد.

٨.٩١٠ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى التهديد ما يلي:-

- تطبيق ٢
- طبيعة العلاقة بين عضو فريق التأكيد وعضو عائلته القريب.
 - ما إذا كانت الحصة المالية مباشرة أم غير مباشرة.
 - مادية الحصة المالية بالنسبة لعضو العائلة القريب.

٨.٩١٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي للتخلص من هذا التهديد للمصلحة الشخصية ما تطبيق ٣ يلي:-

- حث عضو العائلة القريب على التخلص، في أسرع وقت ممكن، من جميع الحصص المالية أو التصرف في قدر كافٍ من الحصة المالية غير المباشرة بحيث لا تصبح مادية.
- إبعاد العضو عن فريق التأكيد.

٨.٩١٠ من الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية سالف تطبيق ٤ الذكر هي إسناد مهمة مراجعة عمل فريق التأكيد إلى مراجع ملائم.

أشخاص آخريين

٨.٩١٠ قد يظهر تهديد مصلحة شخصية إذا علم أحد أعضاء فريق التأكيد أن الحصة المالية المحتفظ بها لدى عميل التأكيد هي حصة محتفظ بها من قبل أشخاص مثل:-

- الشركاء والموظفين الرسميين في الشركة، بعيداً عن هؤلاء المحظور عليهم بشكل محدد الاحتفاظ بتلك الحصص المالية وفقاً للفقرة ٩١٠.٤ متطلبات، أو أقاربهم المباشرين.
- الأشخاص الذين لهم علاقات وثيقة أو شخصية مع أحد أعضاء فريق التأكيد.

٨.٩١٠ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي إلى التخلص من تهديد المصلحة الشخصية سالف تطبيق ٦ الذكر هي إبعاد عضو فريق التأكيد الذي له علاقات شخصية عن فريق التأكيد.

٨.٩١٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تكون إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد للمصلحة الشخصية ما
تطبيق ٧ يلي:-

- إبعاد عضو فريق التأكيد عن اتخاذ أية قرارات هامة متعلقة بعملية التأكيد.
- إسناد مهمة مراجعة عمل عضو فريق التأكيد إلى مراجع ملائم.

القسم ٩١١

القروض والضمانات

مقدمة

١.٩١١ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩١١ قد يؤدي وجود قرض أو ضمان لقرض مع عميل تأكيد إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣.٩١١ يحتوي هذا القسم على إشارة إلى "مادية" القرض أو الضمان. وعند تحديد ما إذا كان هذا القرض تطبيقاً ١ أو الضمان ماديين بالنسبة للشخص، قد يتم الأخذ بعين الاعتبار القيمة الصافية المجمعة للفرد ولأقاربه المباشرين.

القروض والضمانات مع عميل تأكيد

٤.٩١١ يجب ألا تقوم الشركة، أو عضو فريق التأكيد، أو أي من أقاربه المباشرين بمنح قروض أو ضمانات لعميل التأكيد ما لم يكن القرض أو الضمان غير ماديين بالنسبة:
 (أ) للشركة، أو الشخص الذي يمنح القرض أو الضمان، حسب الاقتضاء، و
 (ب) العميل.

القروض والضمانات لدى عميل التأكيد الذي هو بنك أو مؤسسة مشابهة

٥.٩١١ يجب ألا تقبل الشركة أو عضو فريق التأكيد، أو أي من أقاربه المباشرين قرضاً، أو ضمان لقرض، من عميل تأكيد الذي هو عبارة عن بنك أو مؤسسة مشابهة ما لم يتم منح القرض أو الضمان وفقاً لإجراءات الإقراض، والشروط والأحكام العادية.

٥.٥١١ تشمل الأمثلة على القروض الرهونات، والحسابات المكشوفة، وقروض السيارات، وأرصدة البطاقات التطبيقية ١ الائتمانية.

٥.٩١١ حتى إذا حصلت الشركة على قرض من عميل التأكيد الذي هو عبارة عن بنك أو مؤسسة مشابهة وفقاً لإجراءات وشروط وأحكام الإقراض العادية، قد يؤدي القرض إلى نشوء تهديد مصلحة شخصية هام بالنسبة لعميل التأكيد أو الشركة التي تحصل على القرض.

٥.٩١١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية تطبيق ٣ سالف الذكر هو إسناد مهمة مراجعة العمل إلى مراجع ملائم ليس من بين فريق التأكيد، من الشركة ضمن شبكة غير المستفيدة من القرض.

حسابات الإيداع أو المضاربة

٦.٩١١ يجب ألا يكون للشركة أو لعضو فريق التأكيد، أو لأي من أقاربه المباشرين حسابات إيداع أو مضاربة لدى عميل التأكيد الذي هو عبارة عن بنك، أو مضارب أو مؤسسة مشابهة، ما لم يكن حساب الإيداع محتفظاً به وفقاً للشروط التجارية المعتادة.

القروض والضمانات لدى عميل تأكيد الذي هو ليس بنكاً أو مؤسسة مشابهة

٧.٩١١ يجب ألا تقبل الشركة، أو عضو فريق التأكيد، أو أي من أقاربه المباشرين قرضاً من عميل تأكيد، أو تحصل على ضمان على سلفة من عميل التأكيد الذي هو ليس بنكاً أو مؤسسة شبيهة، ما لم يكن القرض أو الضمان غير ماديين بالنسبة:-

(أ) للشركة، أو الشخص الذي يحصل على القرض أو الضمان، حسب الاقتضاء؛ و

(ب) العميل.

القسم ٩٢٠

علاقات العمل

مقدمة

- ١.٩٢٠ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٩٢٠ يؤدي وجود علاقة عمل وثيقة مع عميل التأكيد أو إدارته إلى خلق تهديد مصلحة شخصية أو تهديد مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٩٢٠ يحتوي هذا القسم على إشارات إلى "مادية" الحصص المالية و"أهمية" علاقات العمل. وعند تحديد تطبيق ١ ما إذا كانت الحصة المالية مادية بالنسبة للشخص، قد يتم الأخذ بعين الاعتبار صافي القيمة المجمعة للفرد وأقاربه المباشرين.
- ٣.٩٢٠ وتشمل الأمثلة على علاقات العمل الوثيقة التي تنشأ عن علاقات تجارية أو مصالح مالية مشتركة تطبيق ٢ ما يلي:
- امتلاك حصة مالية في مشروع مشترك إما مع عميل التأمين أو مالك مسيطر أو مدير أو مسؤول أو أي فرد آخر ممن يقومون بأنشطة إدارية عليا لذلك العميل.
 - ترتيبات لدمج واحدة أو أكثر من خدمات أو منتجات الشركة مع واحدة أو أكثر من خدمات أو منتجات العميل وتسويق الرزمة الجديدة بالإشارة إلى كلا الطرفين.
 - الترتيبات التي تبيع بموجبها الشركة أو تعيد بيع أو توزع أو تسوق منتجات أو خدمات العميل، أو التي يبيع بموجبها العميل أو يعيد بيع أو يوزع أو يسوق منتجات وخدمات الشركة.
 - الترتيبات التي تطور بموجبها الشركة بشكل مشترك مع العميل منتجات أو حلول والتي يبيعها أحد الطرفين أو يمنح ترخيصاً بشأنها لأطراف أخرى.
- ٣.٩٢٠ من الأمثلة على الأمور التي قد تخلق علاقة عمل وثيقة، حسب الحقائق والظروف، تطبيق ٣ الترتيبات التي ترخص الشركة بموجبها منتجات أو حلول من أو إلى العميل.

علاقات العمل المتعلقة بالشركة، أو عضو فريق التأكيد أو الأقارب المباشرين

٤.٩٢٠ يجب ألا يكون للشركة أو لعضو فريق التأكيد علاقة عمل وثيقة بعميل التدقيق أو إدارته ما لم تكن متطلبات أية حصص مالية هي حصص غير مادية وكانت علاقة العمل غير هامة بالنسبة للعميل أو إدارته والشركة، وعضو فريق التأكيد، حيثما أمكن.

٤.٩٢٠ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تهديد مضايقة إذا كانت هناك علاقة عمل وثيقة بين عميل تطبيق ١ التأكيد أو إدارته وبين أحد أقارب عضو فريق التأكيد المباشرين.

شراء السلع أو الخدمات

٥.٩٢٠ لا يؤدي بطبيعة الحال شراء الشركة أو عضو فريق التأكيد أو أي من أقاربه المباشرين للسلع تطبيق ١ والخدمات بما في ذلك ترخيص التكنولوجيا من عميل التأكيد إلى نشوء تهديد يمس الاستقلالية إذا كانت المعاملة ضمن السير الطبيعي للعمل ووفقاً للشروط التجارية. ومع ذلك، قد تكون لتلك المعاملات طبيعة وحجم قد يؤديان إلى خلق تهديد مصلحة شخصية.

٥.٩٢٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من هذا التهديد للمصلحة الشخصية تطبيق ٢ ما يلي:-

- الحد من المعاملة أو تقليص حجمها.
- إبعاد الشخص عن فريق التأكيد.

تقديم التكنولوجيا أو بيعها أو إعادة بيعها أو الترخيص باستخدامها

٦.٩٢٠ عندما تقدم شركة أو شركة تابعة لشبكة أو تبيع أو تعيد بيع أو ترخص باستخدام تكنولوجيا: تطبيق ١ (أ) لعميل تأكيد.

(ب) لمنشأة تقدم خدمات باستخدام تلك التكنولوجيا لعملاء التأكيد في الشركة.

تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٩٥٠ وفقاً للحقائق والظروف.

القسم ٩٢١

العلاقات الشخصية والأسرية

مقدمة

- ١.٩٢١ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٩٢١ قد تؤدي العلاقات الشخصية أو الأسرية مع موظفي العميل إلى خلق تهديدات مصلحة شخصية، أو تآلف، أو مضايقة. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٩٢١ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية، أو تآلف أو مضايقة جراء العلاقات الأسرية أو الشخصية بين تطبيق ١ عضو فريق التأكيد ومدير أو مسؤول أو موظفين معينين لدى عميل التأكيد وفقاً لدورهم.
- ٣.٩٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:
- تطبيق ٢ • مسؤوليات الشخص في فريق التأكيد.
- دور عضو العائلة أو الأشخاص الآخرين لدى عميل التأكيد، ومدى قرب العلاقة.

أقارب عضو فريق التأكيد المباشرين

- ٤.٩٢١ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تآلف أو مضايقة عندما يكون أحد أقارب عضو فريق التأكيد المباشرين موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على موضوع عملية التأكيد.
- ٤.٩٢١ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى ذلك التهديد ما يلي:
- تطبيق ٢ • المنصب الذي يشغله القريب المباشر.
- الدور الذي يلعبه عضو فريق التأكيد.

- ٤.٩٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية، والتآلف تطبيق ٣ أو المضايقة هي إبعاد الشخص عن فريق التأكيد.

- ٤.٩٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن قد تكون إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة الشخصية، أو التآلف، أو المضايقة سالفة الذكر هي تنظيم مسؤوليات فريق التأكيد بحيث لا يتعامل عضو فريق التأكيد مع المسائل التي تقع ضمن مسؤوليات قريبه المباشر.

- ٥.٩٢١ يجب ألا يشترك الشخص باعتباره عضو في فريق التأكيد عندما يكون أي من أقاربه المباشرين:-
متطلبات (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛
(ب) موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير هام على معلومات الموضوع المتعلقة بعملية التأكيد.
(ج) كان يشغل منصباً خلال أي فترة من الفترات التي تغطيها العملية أو معلومات الموضوع.

أفراد عائلة عضو فريق التدقيق المقربين

- ٦.٩٢١ ينشأ تهديد مصلحة شخصية أو تآلف أو مضايقة عندما يكون أحد أفراد عائلة عضو فريق التأكيد
تطبيق ١ المقربين:-

- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛ أو
(ب) موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير مهم على الموضوع الأساسي، أو في عمليات المصادقة، موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على معلومات الموضوع في عملية التأكيد.

- ٦.٩٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- تطبيق ٢
- طبيعة العلاقة بين عضو فريق التأكيد وعضو العائلة القريب.
 - المنصب الذي يشغله عضو العائلة القريب.
 - الدور الذي يلعبه عضو فريق التأكيد.

- ٦.٩٢١ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية،
تطبيق ٣ أو التآلف أو المضايقة إبعاد العضو عن فريق التأكيد.

- ٦.٩٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة
تطبيق ٤ الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سالفه الذكر هي تنظيم مسؤوليات فريق التأكيد بحيث لا يتعامل
عضو فريق التأكيد مع المسائل التي تقع ضمن مسؤولية عضو العائلة القريب.

علاقات وثيقة أخرى لعضو فريق التأكيد

- ٧.٩٢١ يحصل عضو فريق التدقيق على مشورة وفقاً للسياسات والإجراءات الخاصة بالشركة إذا كان له
متطلبات علاقة وثيقة بأي فرد ليس من بين أقاربه المباشرين أو المقربين، ولكنه:

- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛ أو
(ب) موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير هام على معلومات الموضوع المتعلقة بعملية التأكيد.

٧.٩٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديدات المصلحة الشخصية، والتآلف، والمضايقة التي
تطبيق ١ تنشأ عن مثل تلك العلاقات ما يلي:

- طبيعة العلاقة بين الشخص وعضو فريق التأكيد.
- المنصب الذي يشغله الفرد لدى العميل.
- الدور الذي يلعبه عضو فريق التأكيد.

٧.٩٢١ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التخلص من تهديدات المصلحة الشخصية،
تطبيق ٢ أو التآلف أو المضايقة إبعاد العضو عن فريق التأكيد.

٧.٩٢١ ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة
تطبيق ٣ الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سألغة الذكر هي تنظيم مسؤوليات فريق التأكيد بحيث لا يتعامل
عضو فريق التأكيد مع المسائل التي تقع ضمن مسؤولية الشخص الذي له به علاقة وثيقة.

علاقات الشركاء والموظفين في الشركة

٨.٩٢١ قد تظهر تهديدات مصلحة شخصية، أو تآلف، أو مضايقة نتيجة للعلاقات الشخصية أو الأسرية
تطبيق ١ بين:-

- (أ) الشريك أو الموظف في الشركة والذي ليس من بين أعضاء فريق التأكيد؛ و
- (ب) أي من الأشخاص التاليين لدى عميل التأكيد:
 - (١) مديراً أو مسؤولاً.

(٢) موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير مهم على الموضوع الأساسي، أو في
عمليات المصادقة، موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على معلومات
الموضوع في عملية التأكيد.

٨.٩٢١ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
تطبيق ٢ • طبيعة العلاقة بين الشريك أو الموظف في الشركة والمدير أو المسؤول أو الموظف لدى
العميل.

- درجة التفاعل بين الشريك أو الموظف في الشركة وبين فريق التأكيد.
- المنصب الذي يشغله الشريك أو الموظف في الشركة.
- الدور الذي يلعبه الشخص لدى العميل.

٨.٩٢١ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة
تطبيق ٣ الشخصية، أو التآلف أو المضايقة سالفه الذكر ما يلي:-

- تنظيم مسؤوليات الشريك أو الموظف للحد من أي تأثير محتمل على عملية التأكيد.
- إسناد مهمة مراجعة عمل التأكيد ذو العلاقة إلى مراجع ملائم.

القسم ٩٢٢

الخدمة الأخيرة لدى عميل تأكيد

مقدمة

١.٩٢٢ يُطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩٢٢ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية، أو مراجعة ذاتية، أو تآلف إذا كان عضو فريق التأكيد قد عمل مؤخراً باعتباره مديراً أو مسؤولاً، أو موظفاً لدى عميل التأكيد. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

تقديم الخدمات خلال الفترة التي يغطيها تقرير التأكيد

٣.٩٢٢ يجب ألا يضم فريق التأكيد فرداً، خلال الفترة التي يغطيها تقرير التأكيد، كان:

متطلبات

(أ) قد عمل باعتباره مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛ أو

(ب) موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير هام على معلومات الموضوع المتعلقة بعملية التأكيد.

الخدمة السابقة للفترة التي يغطيها تقرير التأكيد

٤.٩٢٢ قد تنشأ تهديدات مصلحة الشخصية، أو مراجعة ذاتية، أو تآلف إذا كان عضو فريق تطبيق ١ التأكيد، قبل الفترة التي يغطيها تقرير التأكيد:

(أ) قد عمل باعتباره مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛ أو

(ب) كان موظفاً يشغل منصباً يخوله بممارسة تأثير مهم على الموضوع الأساسي، أو في عمليات المصادقة، موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على معلومات الموضوع في عملية التأكيد.

على سبيل المثال، قد ينشأ تهديد إذا كان سيتم في الفترة الحالية وكجزء من عملية التأكيد الحالية، تقييم القرارات التي اتخذها الشخص أو العمل الذي أنجزه في الفترة السابقة، عندما كان يعمل لدى عميل التأكيد.

- ٤ .٩٢٢ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-
- تطبيق ٢
- المنصب الذي كان يشغله الشخص لدى العميل.
 - طول الفترة التي مضت منذ ترك الشخص للعمل لدى العميل.
 - الدور الذي يلعبه عضو فريق التأكيد.
- ٤ .٩٢٢ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات المصلحة
- تطبيق ٣ الشخصية، أو المراجعة الذاتية، أو التآلف سالفه الذكر إسناد مهمة مراجعة العمل الذي أنجزه عضو فريق التأكيد إلى مراجع ملائم.

القسم ٩٢٣

العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تأكيد

مقدمة

١.٩٢٣ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩٢٣ قد يؤدي العمل مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تأكيد إلى خلق تهديد مصلحة شخصية ومراجعة ذاتية. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

العمل مديراً أو مسؤولاً

٤.٩٢٣ يجب ألا يعمل الشريك أو الموظف في الشركة باعتباره مديراً أو مسؤولاً لدى عميل تأكيد متطلبات من عملاء الشركة.

شغل منصب سكرتير الشركة

٤.٩٢٣ يجب ألا يعمل الشريك أو الموظف في الشركة باعتباره سكرتير الشركة لدى عميل تأكيد متطلبات من عملاء الشركة، باستثناء الحالات التالية:

(أ) إذا سمح القانون المحلي، أو القواعد والممارسات المهنية بتلك الممارسة بشكل محدد؛

(ب) إذا كانت الإدارة تتخذ جميع القرارات؛ و

(ج) إذا كانت المهام والأنشطة التي يتم أداؤها قاصرة على المهام والأنشطة ذات الطبيعة الروتينية والإدارية، مثل إعداد محاضر الاجتماعات والاحتفاظ بتقارير نتائج أعمال الشركة.

٤.٩٢٣ لمنصب سكرتير الشركة تداعيات مختلفة في دوائر الاختصاص المختلفة. فقد تتنوع المهام

١ تطبيق من: المهام الإدارية (مثل إدارة الموظفين ومسك دفاتر وسجلات الشركة) إلى مهام أخرى متنوعة مثل التأكيد على التزام الشركة باللوائح أو تقديم المشورة بشأن مسائل حوكمة الشركات. وعادة ما ينظر إلى هذا المنصب على أنه يفرض وجود علاقة وثيقة بالشركة. لذا، ينشأ تهديد إذا عمل أحد شركاء أو موظفي الشركة سكرتيراً لدى عميل التأكيد. (يوضح القسم ٩٥٠، تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد إلى عميل تأكيد، مزيداً من المعلومات حول تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد لعميل تأكيد.)

القسم ٩٢٤

التوظيف لدى عميل تأكيد

مقدمة

٩٢٤. ١ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٩٢٤. ٢ قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية، وتآلف أو مضايقة نتيجة لعلاقات التوظيف مع عميل التأكيد. يوضح هذا القسم المتطلبات الخاصة والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٩٢٤. ٣ قد ينشأ تهديد تآلف أو مضايقة إذا كان أي من الأفراد المذكورين أدناه قد عمل باعتباره تطبيق ١ عضواً في فريق التأكيد أو شريكاً في الشركة:-

- مدير أو مسؤول لدى عميل التأكيد.

- موظفاً يشغل منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على الموضوع الأساسي، أو في عمليات المصادقة، موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على معلومات الموضوع في عملية التأكيد، يتوقف هذا الشخص عن المشاركة في أعمال الشركة أو مهامها المهنية.

القيود المفروضة على الشركاء السابقين أو أعضاء فريق التأكيد

٩٢٤. ٤ إذا انضم شريك سابق إلى عميل من عملاء التأكيد الذين تتعامل معهم الشركة أو إذا انضم متطلبات عضو سابق في فريق التأكيد للعمل لدى عميل التأكيد باعتباره:

- (أ) مديراً أو مسؤولاً لدى عميل التأكيد؛ أو
- (ب) موظفاً يشغل منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على الموضوع الأساسي، أو في عمليات المصادقة، موظفاً في منصب يخوله بممارسة تأثير مهم على معلومات الموضوع في عملية التأكيد، يتوقف هذا الشخص عن المشاركة في أعمال الشركة أو مهامها المهنية.
- (ج) يجب ألا يستمر هذا الشخص في المشاركة في الأنشطة التجارية أو المهنية للشركة.

٩٢٤. ٤ حتى إذا انضم أحد الأشخاص الذين ورد ذكرهم في الفقرة ٩٢٤. ٤ متطلبات إلى عميل تطبيق ١ التأكيد في منصب من المناصب المذكورة أعلاه ولم يستمر في المشاركة في الأنشطة

المهنية أو التجارية التي تقوم بها الشركة، قد تظل هناك فرصة لظهور تهديدات تآلف أو مضايقة.

٤.٩٢٤ قد تظهر أيضاً تهديدات تآلف أو مضايقة إذا انضم شريك سابق لدى الشركة إلى منشأة تطبيق ٢ وشغل أحد المناصب التي ورد وصفها في الفقرة ٩٢٤.٣ تطبيق ١ ولاحقاً أصبحت تلك المنشأة عميل تأكيد لدى الشركة.

٤.٩٢٤ وتشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:-

- تطبيق ٣
- المنصب الذي شغله العضو لدى العميل.
 - أي عمل مشترك بين العضو وفريق التأكيد.
 - طول الفترة منذ أن كان العضو عضواً في فريق التأكيد أو شريكاً في الشركة.
 - المنصب الذي كان يشغله العضو في فريق التأكيد في الشركة. ومن الأمثلة على ذلك ما إذا كان العضو مسؤولاً عن الاحتفاظ بتواصل منتظم مع إدارة العميل أو المسؤولين عن الحوكمة في شركة العميل.

٤.٩٢٤ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها وقائية لمعالجة تهديدات التآلف أو تطبيق ٤ المضايقة سائلة الذكر ما يلي:-

- القيام بترتيبات بحيث لا يكون الشخص مستحقاً لأية منافع أو مدفوعات من الشركة، ما لم تتم وفقاً لترتيبات ثابتة مسبقاً.
- القيام بترتيبات بحيث تكون أية مبالغ مستحقة للشخص غير مادية بالنسبة للشركة.
- تعديل خطة عملية التأكيد.
- تعيين أعضاء في فريق التأكيد من ذوي الخبرة الكافية المتناسبة مع خبرة العضو الذي انضم للعميل.
- اسناد مهمة مراجعة عمل العضو السابق في فريق التأكيد إلى مراجع ملائم.

أعضاء فريق التأكيد الذين يدخلون في مفاوضات توظيف مع عميل

٥.٩٢٤ يجب أن يكون لدى الشركة سياسات وإجراءات تتطلب من أعضاء فريق التأكيد أن يخطرخوا متطلبات الشركة في حال دخولهم في مفاوضات توظيف مع عميل تأكيد.

٥.٩٢٤ ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يشارك أحد أعضاء فريق التأكيد في عملية تأكيد أثناء تطبيق ١ علمه بأنه سينضم، أو أنه قد ينضم للعمل لدى العميل، في وقت في المستقبل.

٥.٩٢٤ ومن الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي إلى التخلص من هذا التهديد للمصلحة الشخصية تطبيق ٢ هو إبعاد هذا الشخص عن فريق التأكيد.

٥.٩٢٤ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات وقائية لمعالجة هذا التهديد
تطبيق ٣ للمصلحة الشخصية إسناد مهمة مراجعة أية تقديرات مهنية هامة قام بها هذا العضو في
فريق التأكيد أثناء عمله في الفريق إلى مراجع ملائم.

القسم ٩٤٠

الارتباط طويل الأجل بين الموظفين وعميل تأكيد

مقدمة

- ١.٩٤٠ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.
- ٢.٩٤٠ قد تظهر تهديدات تآلف ومصالحة شخصية عندما يشترك الشخص في عملية تأكيد ذات طبيعة متكررة لفترة طويلة من الوقت. يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم في تلك الحالات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

- ٣.٩٤٠ قد ينشأ تهديد تآلف نتيجة للارتباط طويل الأجل بين الشخص وبين:
- تطبيق ١ (أ) عميل التأكيد.
- (ب) إجراء مراجعة على جودة العملية، أو مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية؛ أو
- (ج) الموضوع ومعلومات الموضوع المتعلقة بعملية التأكيد.
- ٣.٩٤٠ قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية نتيجة لمخاوف الشخص بشأن خسارة عميل تأكيد قديم أو مصلحة متعلقة بالاحتفاظ بعلاقة شخصية وثيقة مع عضو من الإدارة العليا أو مع المسؤولين عن الحوكمة. قد يؤثر هذا التهديد على التقدير المهني للشخص بطريقة غير ملائمة.
- ٣.٩٤٠ تشمل العوامل ذات العلاقة بتقييم مستوى تهديد التآلف أو المصلحة الشخصية ما يلي:
- تطبيق ٣
- طبيعة عملية التأكيد.
 - الفترة التي قضاها الشخص باعتباره عضواً في فريق التأكيد، وأقدمية الشخص في الفريق، وطبيعة الأدوار التي لعبها، بما في ذلك إذا كانت تلك العلاقات موجودة عندما كان الشخص يعمل في شركة سابقة.
 - مدى خضوع عمل هذا الشخص للتوجيه والمراجعة والإشراف من قبل الموظفين الذين يشغلون مناصب أعلى.
 - مدى قدرة الشخص، وفقاً لأقدميته، على التأثير على نتيجة عملية التأكيد، على سبيل المثال، من خلال اتخاذ القرارات الأساسية أو توجيه عمل أعضاء فريق العملية الآخرين.

- قرب العلاقة الشخصية بين الشخص و عميل التأكيد أو، حسب الوضع، الإدارة العليا.
- طبيعة، وتكرار ومدى التفاعل بين الشخص و عميل التأكيد.
- ما إذا كان قد طرأ تغيير على طبيعة أو تعقيد الموضوع الاساسي أو معلومات الموضوع.
- ما إذا كانت توجد أي تغييرات حديثة في الشخص أو الأشخاص لدى عميل التأكيد المسؤولين عن الموضوع الأساسي، أو في المسؤولين عن معلومات الموضوع في عمليات المصادقة، أو في الإدارة العليا، إذا كان لها علاقة.

٣ .٩٤٠ اجتماع عاملين أو أكثر قد يزيد أو يحد من مستوى التهديدات. على سبيل المثال، تهديدات تطبيق ٤ المضايقة التي تنشأ على مدار الوقت بسبب زيادة العلاقة الوثيقة بين عضو فريق التأكيد وشخص ما لدى عميل التأكيد يشغل منصب يسمح له بممارسة تأثير قوي على الموضوع الأساسي، أو في عمليات المصادقة، على معلومات الموضوع، سوف يتناقص بترك هذا الشخص للعمل لدى العميل.

٣ .٩٤٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تؤدي للتخلص من تهديدات التآلف والمصلحة تطبيق ٥ الشخصية الناشئة عن المشاركة في عملية معينة استبدال هذا الموظف بآخر في فريق التأكيد.

٣ .٩٤٠ وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن تكون إجراءات وقائية لمعالجة تهديدات التآلف تطبيق ٦ أو المصلحة الشخصية ما يلي:-

- تغيير الدور الذي يلعبه الشخص في فريق التأكيد أو طبيعة أو مدى المهام التي يؤديها الشخص.
- إسناد مهمة مراجعة عمل الشخص إلى مراجع ملائم لم يكن عضواً في فريق التأكيد.
- إجراء مراجعات جودة مستقلة ودورية داخلية أو خارجية على العملية.

- ٤.٩٤٠ إذا قررت شركة أنه لا يمكن معالجة مستوى التهديدات الناشئة إلا من خلال استبدال
متطلبات الموظف وإبعاده عن فريق التأكيد، تحدد الشركة فترة ملائمة لا يكون فيها الموظف:
- (أ) عضواً في فريق عملية التأكيد؛
- (ب) إجراء مراجعة على جودة العملية، أو مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية؛
أو
- (ج) لا يمارس تأثير مباشر على نتائج عملية التأكيد.
- يجب أن تكون تلك الفترة كافية لتسمح بمعالجة تهديدات التآلف والمصلحة الشخصية.

القسم ٩٥٠

تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكد لعملاء التأكد

مقدمة

١.٩٥٠ يُطلب من الشركات الامتثال للمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة، وأن تطبق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها.

٢.٩٥٠ قد تقدم الشركات باقة متنوعة من الخدمات غير التأكيدية لعملاء التأكد، وذلك بالاتساق مع المهارات والخبرات الموجودة في تلك الشركات. وقد يؤدي تقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء التأكد إلى خلق تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية والاستقلالية.

٣.٩٥٠ يوضح هذا القسم المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تحديد التهديدات التي تمس الاستقلالية وتقييمها ومعالجتها والتي تنشأ بسبب تقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء تأكد.

٤.٩٥٠ الممارسات الجديدة في العمل، وتطور الأسواق المالية والتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا هي بعض التطورات التي تجعل وضع قائمة شاملة بجميع الخدمات غير التأكيدية التي قد تقدمها الشركات أو الشركات التابعة للشبكة لعميل التأكد أمراً مستحيلاً. يطبق إطار المفاهيم والأحكام العامة الواردة في هذا القسم عندما تقترح الشركة أن تقدم للعميل خدمة غير تأكيدية لا يوجد بخصوصها متطلبات أو مواد تطبيقية معينة.

٥.٩٥٠ تُطبَّق المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في هذا القسم إذا كانت الشركة:

(أ) تستخدم التكنولوجيا لتقديم خدمات غير تأكيدية لعميل تأكد.

(ب) تقدم أو تبيع أو تعيد بيع أو ترخص باستخدام تكنولوجيا عند تقديم خدمة غير تأكيدية:

١. لعميل تأكد.

٢. لمنشأة تقدم خدمات باستخدام تلك التكنولوجيا لعملاء التأكد في الشركة.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

خطر تحمل مسؤوليات إدارية عند تقديم خدمات غير تأكيدية

٦.٩٥٠ عندما تقدم شركة خدمة غير تأكيدية لعميل تأكيد، يظهر خطر أن تتحمل هذه الشركة تطبيق ١ مسؤوليات إدارية فيما يتعلق بالموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، فيما يتعلق بمعلومات الموضوع الخاصة بعملية التأكيد، إلا إذا تحققت الشركة من الامتثال للمتطلبات الواردة في فقرتي المتطلبات ١٣.٩٥٠، ١٤.٩٥٠.

قبول مهمة تقديم خدمة غير تأكيدية

٧.٩٥٠ قبل أن تقبل الشركة مهمة تقديم خدمة غير تأكيدية إلى عميل التأكيد، يجب على الشركة متطلبات تطبيق الإطار المفاهيمي لتحديد وتقييم ومعالجة أي تهديد للاستقلال قد ينشأ عن تقديم هذه الخدمة.

تحديد التهديدات وتقييمها

٨.٩٥٠ تقدم الفقرة ٦.١٢٠ تطبيق ٣ وصفاً لفئات التهديدات التي قد تنشأ عندما تقدم شركة خدمة غير تأكيدية لعميل تأكيد.

٨.٩٥٠ تشمل العوامل ذات العلاقة عند تحديد التهديدات المختلفة التي قد تنشأ بسبب تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تأكيد، وتقييم تلك التهديدات ما يلي:

- طبيعة الخدمة ونطاقها واستخدامها المستهدف والغرض منها.
- الأسلوب الذي ستقدم به الخدمة، مثل تحديد الموظفين الذين سيشاركون في تقديم الخدمة ومواقعهم.
- اعتماد العميل على الخدمة، ويشمل ذلك معدل تكرارها.
- البيئة القانونية والتنظيمية التي ستقدم فيها الخدمة.
- ما إذا كان العميل هو منشأة مصلحة عامة.
- مستوى دراية إدارة العميل والموظفين بنوع الخدمة المقدمة.
- ما إذا كانت نتيجة الخدمة ستؤثر على الموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، ستؤثر على المسائل المنعكسة في معلومات الموضوع في عملية التأكيد، وإذا كان الوضع كذلك:

- مدى تأثير نتيجة الخدمة بشكل جوهري على الموضوع الأساسي، وفي عمليات المصادقة، على معلومات الموضوع في عملية التأكيد.
- مدى تحديد عميل التأكيد للمسائل التي اتخذت بشأنها أحكاماً مهنية مؤثرة (المرجع: فقرة المتطلبات ١٣.٩٠٠ إلى ١٤.٩٠٠)
- درجة الاعتماد على نتيجة الخدمة ضمن عملية التأكيد.
- الأتعاب المتعلقة بتقديم الخدمة غير التأكيدية.

الأهمية النسبية فيما يتعلق بمعلومات عميل التأكيد

٩.٩٥٠ الأهمية النسبية هي من العوامل المهمة فيما يتعلق بتقييم التهديدات التي تنشأ بسبب تقديم خدمة غير تأكيدية لعميل تأكيد. يتناول المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المُنقَّح)، عمليات التأكيد بخلاف التدقيق أو المراجعة على البيانات المالية السابقة (التاريخية)، مفهوم الأهمية النسبية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع الخاصة بعميل تأكيد. ويتطلب تحديد الأهمية النسبية ممارسة الحكم المهني ويتأثر بالعوامل الكمية والنوعية في آن معاً. ويتأثر أيضاً بتصورات احتياجات المستخدمين للمعلومات المالية أو غيرها من المعلومات.

الخدمات غير التأكيدية المتعددة التي تقدم لنفس عميل التأكيد

١٠.٩٥٠ يمكن أن تقدم الشركة خدمات غير تأكيدية متعددة لعميل تأكيد. وفي تلك الحالات فإن تطبيق ١ الأثر المجمع للتهديدات التي تنشأ عن تقديم تلك الخدمات يكون ذا علاقة بتقييم الشركة للتهديدات.

تهديدات المراجعة الذاتية

١١.٩٥٠ قد ينشأ تهديد المراجعة الذاتية، في عملية مصادقة، إذا اشتركت الشركة في إعداد معلومات الموضوع والتي تصبح لاحقاً معلومات الموضوع الخاصة بعملية تأكيد. وتشمل الأمثلة على الخدمات غير التأكيدية التي قد تخلق تهديدات المراجعة الذاتية المذكورة عند تقديم خدمات متعلقة بمعلومات الموضوع الخاصة بعملية تأكيد ما يلي:-

- تطوير وإعداد المعلومات المستقبلية ومن ثم إصدار تقرير تأكيد بخصوص تلك المعلومات لاحقاً.
- إجراء تقييم متعلق بمعلومات الموضوع أو يشكل جزءاً منها في عملية تأكيد.

- تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات أو الضوابط عليها أو تطويرها أو تنفيذها أو تشغيلها أو صيانتها أو متابعتها أو تحديثها أو ترقيتها ومن ثم تنفيذ عملية تأكيد على البيان أو التقرير المعد بشأن تلك النظم أو الضوابط.
- تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات أو تطويرها أو تنفيذها أو تشغيلها أو صيانتها أو متابعتها أو تحديثها أو ترقيتها ومن ثم إصدار تقرير تأكيد عن معلومات الموضوع، مثل عناصر المعلومات غير المالية، التي تعد استناداً إلى المعلومات التي تولدها تلك النظم.

عملاء التأكيد من منشآت المصلحة العامة

١٢.٩٥٠ ترتفع التوقعات بخصوص استقلالية الشركة عندما تؤدي الشركة عملية تأكيد لصالح منشأة
تطبيق ١ مصلحة عامة وعندما تكون نتائج تلك العملية:-

- (أ) متاحة للجمهور العام، بمن في ذلك المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- (ب) تُقدّم لصالح منشأة أو منظمة أُسست بموجب القانون أو النظام للإشراف على تشغيل قطاع أعمال أو بعض المهام.

ويُشكّل أخذ تلك التوقعات بالاعتبار جزءاً من الاختبارات التي يجريها طرف ثالث مطلع ومعقول عند اتخاذ قرار بما إذا كانت الخدمة غير التأكيدية ستُقدّم لعميل تأكيد.

١٢.٩٥٠ في حال وجود تهديد مراجعة ذاتية فيما يتعلق بعملية تُنفذ في الظروف الوارد وصفها في
تطبيق ٢ الفقرة ١١.٩٥٠ تطبيق ١(ب)، تشجع الشركة على الإفصاح عن وجود هذا التهديد وعن
الخطوات التي اتخذتها لمعالجته للطرف الذي استعان بالشركة أو للمكلفين بالحوكمة لدى
عميل التأكيد وللمنشأة أو المنظمة التي أُسست بموجب القانون أو النظام للإشراف على
بعض المهام أو على عمليات قطاع أعمال والذي ستعرض نتائج العملية عليه.

معالجة التهديدات

١٣.٩٥٠ تشمل الفقرات من ١٠.١٢٠ إلى ١٠.١٢٠ تطبيق ١ مطلباً ومواداً تطبيقية مهمة عند معالجة
تطبيق ١ التهديدات التي تمس الاستقلالية، وتشمل وصفاً للإجراءات الوقائية.

١٣.٩٥٠ تتنوع التهديدات التي تمس الاستقلالية والتي تنشأ عن تقديم خدمة غير تأكيدية أو خدمات
تطبيق ٢ متعددة لعميل تأكيد وفقاً لحقائق وظروف عملية التأكيد وطبيعة الخدمة. يمكن معالجة تلك
التهديدات بتطبيق الإجراءات الوقائية أو بتعديل نطاق الخدمة المقترحة.

- ١٣.٩٥٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:-
- تطبيق ٣
- الاستعانة بمهنيين من خارج أعضاء فريق التأكيد لأداء الخدمة.
 - وجود مراجع مختص غير مشترك في تقديم الخدمة ليراجع أعمال التأكيد أو الخدمات التي نُفذت.
- ١٣.٩٥٠ قد لا توجد إجراءات وقائية متاحة للحد من التهديدات التي تنشأ عن تقديم خدمة غير تأكيدية
- تطبيق ٤ لعمل تأكيد وجعلها في مستوى مقبول. وفي تلك الحالة، يتطلب تطبيق إطار المفاهيم من الشركة أن:-
- (أ) تُعدّل نطاق الخدمة المقترحة لاستبعاد الظروف التي تخلق التهديدات.
- (ب) ترفض أو تنهي الخدمة التي تنشئ التهديدات التي لا يمكن القضاء عليها أو الحد منها وجعلها في مستوى مقبول.
- (ج) تنهي عملية التأكيد.

القسم ٩٩٠

التقارير التي تتضمن تقييد للاستخدام والتوزيع (عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة)

مقدمة

١.٩٩٠ يطلب من الشركات أن تلتزم بالمبادئ الأساسية، وأن تكون مستقلة وتطبق إطار المفاهيم الموضح في القسم ١٢٠ لتحديد، وتقييم، وتعالج التهديدات التي تمس الاستقلالية.

٢.٩٩٠ يوضح هذا القسم تعديلات معينة على الجزء ٤ب وهي التعديلات المسموح بها في بعض الحالات المتعلقة بعمليات التأكيد التي يحتوي تقريرها على قيد على الاستخدام والتوزيع. وفي هذا القسم، تتم الإشارة إلى عمليات إصدار تقرير تأكيد يحتوي على قيد على الاستخدام والتوزيع في الحالات الموضحة في الفقرة ٩٩٠.٣ متطلبات باعتبارها "عمليات تأكيد متحفظة".

المتطلبات والمواد التطبيقية

نظرة عامة

٣.٩٩٠ **متطلبات** عندما تعتم الشركة إصدار تقرير بشأن عملية تأكيد والذي يحتوي على قيد على الاستخدام والتوزيع، تكون متطلبات الاستقلالية الموضحة في الجزء ٤ب مؤهلة للتعديلات المسموح بها بموجب هذا القسم، ولكن فقط في الحالات التالية:

- (أ) إذا تواصلت الشركة مع المستخدمين المعنيين للتقرير فيما يتعلق بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية والتي سيتم تطبيقها عند تقديم الخدمة؛ و
- (ب) إذا تفهم المستخدمون المعنيون للتقرير الغرض منه، ومعلومات الموضوع والقيود المفروضة على التقرير ووافقوا صراحة على تطبيق التعديلات.

٣.٩٩٠ **تطبيق ١** قد يفهم المستخدمون المعنيون الغرض والقيود المفروضة على التقرير من خلال الاشتراك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد طبيعة ونطاق العملية من خلال ممثل لدية صلاحية العمل لصالح المستخدمين المعنيين. وفي جميع الحالات، تساعد هذه المشاركة الشركة على التواصل مع المستخدمين المعنيين بشأن مسائل الاستقلالية، بما في ذلك الظروف ذات العلاقة بتطبيق إطار المفاهيم. ويسمح ذلك أيضاً للشركة بالحصول على موافقة المستخدمين المعنيين على المتطلبات المعدلة للاستقلالية.

٤.٩٩٠ **متطلبات** عندما يكون المستخدمون المعنيون هم فئة لا يمكن تحديدها بالاسم في وقت وضع شروط العملية، يجب أن تعلم الشركة هؤلاء المستخدمين لاحقاً بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية التي وافق عليها من يمثلهم.

٤.٩٩٠ على سبيل المثال، عندما يكون المستخدمون المعنيون هم فئة من المستخدمين مثل المقرضين تطبيق ١ في ترتيبات قرض جماعي، قد تصف الشركة المتطلبات المعدلة للاستقلالية في خطاب التكليف إلى ممثل المقرضين. يمكن أن يتيح الممثل خطاب تكليف الشركة لاحقاً لأعضاء مجموعة المقرضين لتلبية مطلب الشركة بتعريف هؤلاء المستخدمين بالمتطلبات المعدلة للاستقلالية التي وافق عليها من يمثلهم.

٥.٩٩٠ عندما تؤدي الشركة عملية تدقيق متحفظة، تكون أية تعديلات على الجزء ٤ قاصرة على متطلبات التعديلات الموضحة في الفقرتين ٧.٩٩٠ و ٨.٩٩٠ متطلبات.

٦.٩٩٠ إذا أصدرت الشركة أيضاً تقرير تأكيد لا يشمل قيوداً على الاستخدام والتوزيع لنفس العميل، تطبق الشركة الجزء ٤ ب على عملية التأكيد المذكورة. متطلبات

الحصص المالية، والقروض والضمانات، والعلاقات التجارية الوثيقة، والعلاقات الأسرية والشخصية

٧.٩٩٠ عندما تقوم الشركة بعملية تدقيق متحفظة:

متطلبات (أ) تكون هناك حاجة لتطبيق الأحكام الموضحة في الأقسام ٩١٠، و ٩١١، و ٩٢٠، و ٩٢١، و ٩٢٤ فقط على أعضاء فريق التأكيد، وعلى أفراد عائلتهم المباشرين، وحسب الاقتضاء، على أعضاء العائلة المقربين؛

(ب) تحدد الشركة، وتقيم وتعالج أية تهديدات تمس الاستقلالية تنتج عن المصالح والعلاقات، وفقاً لما هو موضح في الأقسام ٩١٠، و ٩١١، و ٩٢٠، و ٩٢١، و ٩٢٢، و ٩٢٤، بين عميل التأكيد وأعضاء فريق التأكيد المذكورين أدناه:

(١) الذين يقدمون استشارات متعلقة بالقضايا الخاصة المتعلقة بالصناعة والمعاملات أو الأحداث؛ و

(٢) الذين يعملون على مراجعة جودة العملية، أو مراجعة متسقة على جودة العملية؛ و

(ج) تُقيم الشركة وتعالج أية تهديدات يعتقد فريق التأكيد أنها نشأت عن المصالح والعلاقات بين عميل التأكيد وآخرين داخل الشركة الذين يمكنهم أن يؤثروا بشكل مباشر على نتائج عملية التأكيد، وفقاً لما هو موضح في الأقسام ٩١٠، و ٩١١، و ٩٢٠، و ٩٢١، و ٩٢٢، و ٩٢٤.

- ٧.٩٩٠ ويدخل تحت مسمى الأشخاص الآخرين بداخل الشركة الذين يمكنهم التأثير بشكل مباشر على نتائج عملية التدقيق الأشخاص الذين يقترحون التعويضات، أو من يقدمون رقابة مباشرة أو أعمال إدارية أو أعمال إشراف أخرى، لشريك عملية التأكيد بالارتباط بأداء عملية التأكيد.
- ٨.٩٩٠ عندما تؤدي الشركة عملية تأكيد متحفظة، يجب ألا تحتفظ الشركة بحصة مالية مباشرة أو متطلبات حصة مالية غير مباشرة ولكنها مادية لدى عميل التأكيد.

قائمة المصطلحات وتشمل قائمة بالاختصارات

في قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية)، يُفسّر اللفظ المفرد على أنه يشمل الجمع والعكس، وللمصطلحات الواردة أدناه المعاني المحددة لها.

في هذه القائمة للمصطلحات، يتم عرض تفسير المصطلحات المُعرّفة بالخط الاعتيادي؛ أما الخط المائل فيستخدم لتفسير المصطلحات التي ورد وصفها والتي لها معانٍ محددة في أجزاء معينة من قواعد السلوك، أو لتقديم مزيد من التفسير للمصطلحات المعروفة. وتم أيضاً تقديم مراجع للمصطلحات الواردة في قواعد السلوك.

المستوى المقبول
Acceptable level
مستوى عنده يمكن أن يستجح محاسب مهني، باستخدام طرف آخر عاقل ومطلع، أن المحاسب يلتزم بالمبادئ الأساسية.

الإعلان
Advertising
هو توصيل المعلومات إلى الجمهور فيما يتعلق بخدمات أو مهارات يقدمها المحاسبون المهنيون في ممارسة عامة بغرض استقطاب أعمال مهنية.

المراجع الملائم
Appropriate reviewer
المراجع الملائم هو شخص مهني لديه المعرفة، والمهارات، والخبرة اللازمة علاوة على الصلاحيات التي تمكنه من مراجعة العمل ذو العلاقة الذي تم أدائه أو الخدمات التي تم تقديمها بأسلوب يتسم بالموضوعية. قد يكون هذا الشخص محاسباً مهنيّاً.

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٣٠٠.٨ تطبيق ٤.

عميل التأكيد
Assurance client
الطرف المسؤول وهو أيضاً، في عمليات المصادقة، الطرف الذي يتحمل مسؤولية معلومات الموضوع (والذي قد يكون هو نفسه الطرف المسؤول).

عملية التأكيد
Assurance Engagement
العملية التي يستهدف فيها محاسب مهني في الممارسة العامة الحصول على أدلة كافية وملائمة لإبداء استنتاج مصمم لتعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين بخلاف الطرف المسؤول في معلومات الموضوع.

يصف المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المُنقَّح) عناصر وأهداف عمليات التأكيد التي تُنفَّذ بموجب المعيار، ويقدم إطار التأكيد وصفاً عاماً لعمليات التأكيد التي تُطبَّق عليها المعايير الدولية للتدقيق، والمعايير الدولية لعمليات المراجعة، والمعايير الدولية لعمليات التأكيد.

في الجزء "ب"، يتناول مصطلح "عملية التأكيد" عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو عمليات المراجعة.

- (أ) كافة أعضاء فريق عملية لعملية التأكيد؛
(ب) جميع الآخرين العاملين في شركة أو الذين يتم تعيينهم والذين يمكنهم التأثير مباشرة على نتائج عملية التأكيد، بما في ذلك:
- (١) أولئك الذين يوصون بتعويض الإدارة أو يمارسون الإشراف المباشر عليها أو يمارسون إشرافاً آخر على شريك عملية التأكيد فيما يتعلق بأداء عملية التأكيد؛
(٢) أولئك الذين يقدمون المشورة فيما يخص أموراً أو معاملات أو أحداث فنية أو صناعية محددة لعملية التأكيد؛ و
(٣) أولئك الذين يقومون بمراجعة جودة عملية التأكيد، أو يقومون بمراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية.

فريق التأكيد
Assurance Team

هي عملية تأكيد يقيس فيها طرف آخر بخلاف المحاسب المهني في الممارسة العامة أو يُقيم الموضوع الأساسي مقابل معايير قياس معينة.

عميلة المصادقة
Attestation
engagement

وعادة ما يعرض الطرف الآخر بخلاف المحاسب معلومات الموضوع الناتجة في تقرير أو بيان. ومع ذلك في بعض الحالات، قد يعرض المحاسب معلومات الموضوع في تقرير التأكيد. وفي عمليات المصادقة، تتناول استنتاجات المحاسب ما إذا كانت معلومات الموضوع خالية من الأخطاء الجوهرية.

ويمكن صياغة استنتاجات المحاسب من حيث:-

- (١) الموضوع الأساسي ومعايير القياس المطبقة.
(٢) معلومات الموضوع ومعايير القياس المطبقة.
(٣) بيان يفيد به طرف مختص.

في الجزء ٤أ، يطبق مصطلح "التدقيق" بنفس معنى مصطلح "المراجعة"

التدقيق
Audit

المنشأة التي تؤدي الشركة لصالحها عملية تدقيق. عندما يكون العميل منشأة متداولة علناً، وفقاً لفقرتي المتطلبات ٢٢.٤٠٠ و ٢٠.٤٠٠، يشمل مصطلح عميل التدقيق في جميع الحالات المنشآت ذات العلاقة. وفي الحالات التي لا يكون فيها عميل التدقيق منشأة متداولة علناً، يشمل المصطلح المنشآت ذات العلاقة التي يسيطر عليها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر. (انظر أيضاً فقرة المطلب ٢٧.٤٠٠).

عميل التدقيق
Audit client

في الجزء ٤أ، يستخدم مصطلح "عميل التدقيق" بشكل مكافئ "لعميل المراجعة". في حالات التدقيق على المجموعات، انظر تعريف عميل التدقيق على المجموعات.

عملية تأكيد معقولة يبدي بها المحاسب المهني في الممارسة العامة رأياً حول ما إذا كان قد تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي المادية، (أو أنها تقدم رؤية عادلة أو تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية) وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به، مثل العملية التي تجرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويشمل هذا الأمر التدقيق القانوني، وهو تدقيق يقضيه التشريع أو الأنظمة الأخرى.

عملية التدقيق
Audit engagement

في الجزء ٤أ، يطبق مصطلح "عملية التدقيق" بنفس معنى مصطلح "عملية المراجعة".

في الجزء ٤أ، يطبق مصطلح "تقرير التدقيق" بنفس معنى مصطلح "تقرير المراجعة".

تقرير التدقيق
Audit report

(أ) كافة أعضاء فريق عملية التدقيق؛
(ب) جميع الآخرين العاملين في الشركة أو الذين تم تعيينهم ويمكنهم التأثير مباشرة على نتائج عملية التأكيد، بما في ذلك:

فريق التدقيق
Audit team

١- أولئك الذين يوصون بتعويض، أو الذين يمارسون إشراف مباشر على، الإدارة أو يمارسون إشرافاً آخر على شريك عملية التأكيد فيما يتعلق بأداء عملية التأكيد. ولأغراض عملية تدقيق البيانات المالية، تتضمن هذه الفئة أولئك الذين يشغلون مستويات عليا متعاقبة تتجاوز شريك العملية الرئيسي وصولاً إلى الشريك الإداري (المدير التنفيذي أو ما يعادله)؛

٢- أولئك الذين يقدمون مشورة متعلقة بالمسائل التقنية او تلك المتخصصة في الصناعة او او المعاملات او الاحداث المتعلقة بعملية ؛ و

٣- أولئك الذين يقومون بمراجعة جودة العملية، او يجرون مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية؛ و

(ج) أي أشخاص آخرين في شركة تابعة لشبكة ممن في استطاعتهم التأثير مباشرة على نتائج عملية التدقيق.

في الجزء ٤أ، يستخدم مصطلح "فريق التدقيق" بشكل مكافئ "لفريق المراجعة". في حالات التدقيق على المجموعات، انظر تعريف فريق التدقيق على المجموعات.

أحد الوالدين، أو طفل، أو أخ أو أخت، لا يكون من أفراد العائلة المباشرين.

العائلة القريبة
Close family

المنشأة، أو وحدة العمل، أو الوظيفة، أو نشاط العمل، أو بعض التجميعات منها جميعاً، والتي يحددها مدقق المجموعة لأغراض التخطيط لإجراءات التدقيق وتنفيذها بخصوص التدقيق على المجموعة.

العنصر
Component

هو عنصر تنفذ شركة مدقق المجموعات أو شركة مدقق العناصر أعمال تدقيق عليه لأغراض تدقيق المجموعة. وعندما يكون العنصر:

عميل شركة مدقق العنصر
Component audit client

(أ) منشأة قانونية، فإن عميل تدقيق العنصر هو المنشأة وأي منشآت ذات علاقة تسيطر عليها المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر.

(ب) وحدة عمل أو وظيفة أو مهمة عمل (أو أي تجميع من بينها)، فإن عميل شركة مدقق العنصر هو المنشأة القانونية أو المنشآت التي تنتمي إليها وحدة العمل أو التي تنفذ فيها الوظيفة أو مهمة العمل.

الشركة التي تنفذ أعمال تدقيق متعلقة بعنصر لأغراض تدقيق المجموعة.

شركة مدقق العنصر
Component auditor firm

ورد وصف هذا المصطلح في القسم ١٢٠.

إطار المفاهيم
Conceptual framework

<p>أي معلومات أو بيانات أو مواد أياً كان شكلها أو وسيلة عرضها (بما في ذلك الكتابية أو الالكترونية أو المرئية أو الشفهية) غير متاحة للجمهور. أتعاب يتم حسابها على أساس محدد مسبقاً تتعلق بحصيلة أو نتيجة معاملة أو نتيجة عمل منجز. ولا تعتبر الأتعاب التي تحددها إحدى المحاكم أو غيرها من السلطات العامة أتعاب مشروطة.</p>	<p>المعلومات السرية Confidential information أتعاب مشروطة Contingent fee</p>
<p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٥٤٠.٥٤٠. ٥ متطلبات لأغراض متعلقة بالفقرات من ٥٤٠.١١ متطلبات إلى ٥٤٠.١٩ متطلبات.</p>	<p>فترة التهدئة Cooling-off period</p>
<p>في عميات التأكيد، المقاييس المرجعية المستخدمة في قياس أو تقييم الموضوع الأساسي. "معايير القياس المطبقة" هي المعايير التي تستخدم في عملية معينة.</p>	<p>معايير القياس Criteria</p>
<p>هي عملية تأكيد يقيس فيها المحاسب المهني في الممارسة العامة أو يُقيم الموضوع الأساسي مقابل معايير القياس المعمول بها ويعرض المحاسب معلومات الموضوع الناتجة ضمن تقرير التأكيد أو يرفقها به. في العمليات المباشرة، تتناول استنتاجات المحاسب النتائج الواردة في التقرير بخصوص قياس أو تقييم الموضوع الأساسي مقابل معايير القياس.</p>	<p>العميلة المباشرة Direct engagement</p>
<p>حصة مالية: (أ) المملوكة مباشرةً لفرد أو منشأة وتخضع لسيطرتها (بما في ذلك تلك التي تتم إدارتها على أساس تقدير الآخرين)؛ أو (ب) المملوكة على نحو انتقاعي من خلال أدوات استثمار جماعي أو ممتلكات أو صندوق ائتمان أو وسيلة أخرى تخضع لسيطرة الفرد أو المنشأة، أو القدرة على التأثير على القرارات الاستثمارية.</p>	<p>الحصص المالية المباشرة Direct financial interest</p>
<p>المسؤولون عن الحوكمة في منشأة، أو من يعمل بصفة مماثلة بغض النظر عن ألقابهم التي قد تتنوع من دائرة اختصاص لأخرى.</p>	<p>مدير أو مسؤول Director or officer</p>

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٢.٨٠٠ لأغراض متعلقة بالقسم ٨٠٠.

عملية تدقيق متحفظة

Eligible audit engagement

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٢.٩٩٠ لأغراض القسم ٩٩٠.

عملية تأكيد متحفظة

Eligible assurance engagement

هو الشريك أو الشخص الآخر في الشركة المسؤول عن العملية وأدائها، وعن التقرير الصادر بالنيابة عن الشركة، والذي حيثما يُطلب منه تكون لديه السلطات الملائمة من هيئة مهنية أو قانونية أو تنظيمية.

شريك العملية

Engagement partner

تبدأ فترة العملية عندما يبدأ فريق التدقيق في إجراء التدقيق. وتنتهي فترة العملية عند إصدار تقرير التدقيق. وعندما تكون العملية ذات طبيعة متكررة، تنتهي إما بإخطار من أحد الطرفين بأن العلاقة المهنية قد انتهت أو بإصدار تقرير التدقيق النهائي أيهما يحدث لاحقاً.

فترة العملية (عمليات التدقيق والمراجعة)

Engagement period

(Audit and Review Engagements)

تبدأ فترة العملية عندما يبدأ فريق التأكيد في تقديم خدمات التأكيد فيما يتعلق بعملية معينة. وتنتهي فترة العملية عند إصدار تقرير التأكيد. وعندما تكون العملية ذات طبيعة متكررة، تنتهي إما بإخطار أحد الطرفين بأن العلاقة المهنية قد انتهت أو بإصدار تقرير التأكيد النهائي أيهما يحدث لاحقاً.

فترة العملية (عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق والمراجعة)

Engagement period (Assurance

Engagements Other than Audit and Review Engagements)

التقييم الموضوعي للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية والنتائج التي توصل لها الفريق بهذا الخصوص، وهي المراجعات التي يجريها المراجع على جودة العمليات وينتهي منها في أو قبل تاريخ تقرير العملية.

مراجعة جودة العملية

Engagement quality review

شريك، أو شخص آخر في الشركة، أو شخص خارجي، تعينه الشركة للمراجعة على جودة العملية.

مراجع جودة العملية

Engagement quality reviewer

جميع الشركاء والموظفين الذين يشاركون في العملية، وأي شخص آخر يتخذ إجراءات بخصوص العملية، باستثناء الخبراء الخارجيين والمدققين الداخليين الذين يقدمون مساعدات مباشرة في العمليات.

فريق العملية

Engagement team

في الجزء ٤، يشير مصطلح "فريق العملية" إلى الأشخاص الذين ينفذون أعمال تدقيق أو مراجعة في عملية تدقيق أو مراجعة. ورد وصف مفصل لهذا المصطلح في الفقرة ٩.٤٠٠.

يقدم المعيار الدولي للتدقيق ٢٢٠ (المُنقَّح) إرشادات إضافية عن تعريف فريق العملية في سياق تدقيق البيانات المالية

ويُعرف المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ خبير التدقيق بأنه الشخص أو المنظمة التي تملك الخبرة في مجال آخر بخلاف المحاسبة أو التدقيق، والتي يستعين المدقق بعملها في هذا المجال لمساعدته في الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة. يتناول المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بأعمال هؤلاء الخبراء.

يتناول المعيار الدولي للتدقيق ٦١٠ (المُنقح في ٢٠١٣) مسؤوليات المدقق عند الاستعانة بعمل المدققين الداخليين، بما في ذلك الاستعانة بعملهم في تقديم المساعدة المباشرة في عملية التدقيق.

في الجزء ٤ب، يشير مصطلح "فريق العملية" إلى الأشخاص الذين ينفذون إجراءات تأكيد في عملية تأكيد.

هو محاسب مهني في ممارسة عامة والذي يقوم حالياً بالتدقيق أو أعمال المحاسبة أو الضرائب أو تقديم الاستشارة أو أية خدمات مهنية مشابهة لعميل معين.

المحاسب الحالي
Existing accountant

فرد (ليس أحد الشركاء أو عضو بالطاقم المهنيين، بما فيهم الموظفون المؤقتين، التابعين لشركة أو شركة ضمن شبكة) أو مؤسسة تمتلك مهارات ومعرفة وخبرة في حقل معين عدا المحاسبة أو التدقيق، والتي يستخدم عملها في هذا المجال لمساعدة المحاسب المهني في الحصول على البراهين الملائمة والكافية.

الخبير الخارجي
External expert

عبارة عن حصة في حقوق ملكية أو ورقة مالية أخرى أو سند دين غير مضمون أو قرض أو أداة دين أخرى للمنشأة، بما في ذلك الحقوق والالتزامات لاستملاك مثل هذه الحصة والمشتقات المرتبطة مباشرة بهذه الحصة.

الحصة المالية
Financial interest

عرض مخطط للمعلومات المالية التاريخية، بما فيها الملاحظات ذات العلاقة، التي تهدف إلى إيصال موارد والتزامات اقتصادية بالمنشأة في مرحلة زمنية أو تغييرات عليها لفترة زمنية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية. وتشمل الملاحظات ذات العلاقة عادة ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى. ويمكن أن يرتبط المصطلح بمجموعة كاملة من البيانات المالية، غير أنه يمكن أيضاً أن يشير إلى بيان مالي منفرد مثل الميزانية العمومية أو بيان الدخل أو بيان الإيرادات والمصاريف والملاحظات التوضيحية الأخرى.

لا يشير هذا المصطلح لعناصر محددة، أو حسابات أو بنود في بيان مالي ما.

في حالة المنشأة المنفردة، هي البيانات المالية لتلك المنشأة. وفي حالة البيانات المالية الموحدة، والتي يشار إليها أيضاً ببيانات المجموعة المالية، فهي البيانات المالية الموحدة.

البيانات المالية
Financial statements

البيانات المالية التي ستبدي
الشركة رأياً بشأنها
Financial statements on
which the firm will
express an opinion

- (أ) ممارس منفرد أو شراكة أو شركة من المحاسبين المهنيين؛
(ب) منشأة تسيطر على هذه الأطراف من خلال ملكية أو إدارة أو وسائل أخرى؛ و
(ج) منشأة تسيطر عليها من قبل هذه الأطراف من خلال ملكية أو إدارة أو غير ذلك.

الشركة
Firm

توضح الفقرتان ٤.٤٠٠ و ٣.٩٠٠ كيفية استخدام كلمة "شركة" للتعبير عن مسؤولية المحاسبين المهنيين والشركات فيما يتعلق بالالتزام بالجزء ٤ و٤أ على التوالي.

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ١.١١٠. ١ تطبيق ١. وورد وصف كل مبدأ من المبادئ الأساسية في الفقرات التالية:

المبادئ الأساسية
Fundamental principles

- ١.١١١ متطلبات النزاهة
١.١١٢ متطلبات الموضوعية
١.١١٤-٣.١١٤ متطلبات الكفاءة المهنية والعناية اللازمة
١.١١٥ متطلبات السرية السلوك المهني

منشأة معدة للتقارير تعد لأجلها بيانات مالية للمجموعة.

المجموعة
Group

تدقيق البيانات المالية للمجموعات.

التدقيق على المجموعات
Group audit

المنشأة التي تنفذ شركة مدقق المجموعة عملية تدقيق على بياناتها المالية. عندما تكون المنشأة هي منشأة متداولة علناً، يشمل مصطلح عميل التدقيق في جميع الحالات المنشآت ذات العلاقة وأي عناصر أخرى تنفذ عليها أعمال تدقيق. عندما تكون المنشأة ليست منشأة متداولة علناً، يشمل مصطلح عميل التدقيق على المجموعة المنشآت ذات العلاقة التي تسيطر عليها تلك المنشأة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر وأي عناصر أخرى تنفذ عليها أعمال تدقيق.

عملاء التدقيق على
المجموعات
Group audit client

(انظر أيضاً فقرة المطلب ٢٢/٤٠٠)

الشركة التي تبدي رأياً في البيانات المالية للمجموعة.

شركة مدقق المجموعة
Group auditor firm

(أ) جميع أعضاء فريق عملية تدقيق المجموعة، بمن في ذلك الأشخاص من شركة تدقيق العناصر، أو الذين توظفهم شركة تدقيق العناصر، وينفذون إجراءات تدقيق متعلقة بالعناصر لأغراض تدقيق المجموعة. (ب) جميع الأشخاص الآخرين من شركة مدقق المجموعة، أو الذين عينتهم هذه الشركة، ممن يمكنهم التأثير مباشرة على نتائج تدقيق المجموعة، ويشمل ذلك:

فريق التدقيق على
المجموعات
Group audit team

(١) من يوصون بالتعويضات، أو يشرفون مباشرة، أو يديرون أو ينفذون أي شكل من أشكال الإشراف على شريك تدقيق المجموعة بالعلاقة بالتدقيق، بمن في ذلك من يشغلون مناصب عليا متتالية أعلى من منصب شريك تدقيق المجموعة ووصولاً إلى من يشغل منصب الشريك من الإدارة العليا (رئيس تنفيذي أو ما يعادله).

(٢) من يقدمون استشارات متعلقة بالمسائل التقنية أو تلك المتخصصة

في الصناعة، أو المعاملات أو الأحداث المتعلقة بتدقيق المجموعة.

(٣) من يراجعون على جودة العملية، أو يجرون مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية، في التدقيق على المجموعات.

(ج) أي أشخاص آخرين في شركة تابعة لشبكة شركات المدقق على المجموعة ممن في استطاعتهم التأثير مباشرة على نتائج التدقيق على المجموعة.

(د) أي أشخاص آخرين من شركة مدقق العناصر من خارج شركة التدقيق على المجموعة ممن في استطاعتهم التأثير مباشرة على نتائج التدقيق على المجموعة.

الشريك في عمليات التدقيق
على المجموعات
Group engagement
partner

البيانات المالية للمجموعة
عمل من خلال عملية توحيد.
Group financial
statements

المعلومات المالية التاريخية
ومستنتجة بشكل أساسي من نظام المحاسبة في المنشأة، حول أحداث
اقتصادية حدثت في فترات سابقة أو ظروف أو أوضاع اقتصادية في مرحلة
زمنية سابقة.
Historical financial
information

أحد الزوجين (أو ما يماثله) أو شخص معال.
العائلة المباشرة
Immediate family

تشتمل الاستقلالية على:
الاستقلالية
Independence

(أ) استقلال الفكر - الحالة الذهنية التي تسمح بتقديم رأياً دون الخضوع
لأي من التأثيرات التي تضعف الحكم المهني، بشكل يتيح للفرد
التصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

(ب) استقلال المظهر - تجنب الحقائق والظروف الهامة جداً بحيث يستنتج
طرف آخر عاقل ومطلع، بعد تقدير كافة الظروف والحقائق المحددة،
بشكل معقول بأنه تم الإضعاف من نزاهة أو موضوعية أو الشك
المهني لشركة معينة أو عضو في فريق التأكيد.

وفقاً لما هو موضح في الفقرات ٤٠٠. ٥ و ٩٠٠. ٤، تعني إشارة كون
الشخص أو الشركة "مستقلين أن الشخص أو الشركة قد التزموا بالجزئين
٤أ، و٤ب، حسب الاقتضاء.

عبرة عن حصة مالية مملوكة على نحو انتفاعي من خلال أدوات استثمار جماعي أو ممتلكات أو صندوق ائتمان أو وسيلة أخرى لا تخضع لسيطرة الفرد أو المنشأة أو قدرتهم على التأثير على القرارات الاستثمارية.

الحصة المالية غير المباشرة
Indirect financial
Interest

هي الأشياء أو المواقف أو الإجراءات التي تستخدم كوسيلة للتأثير على سلوك شخص آخر، ولكن ليس بالضرورة للتأثير بشكل سيء على سلوك هذا الشخص.

المغريات
Inducements

قد تتنوع المغريات بداية من الضيافة البسيطة بين الزملاء في العمل (بالنسبة للمحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال)، أو بين المحاسبين المهنيين والعملاء الحاليين أو المحتملين (بالنسبة للمحاسبين المهنيين في الممارسة العامة) وتصل إلى الأفعال التي ينتج عنها عدم الالتزام بالقوانين واللوائح. وقد تأخذ المغريات عدة أشكال منها على سبيل المثال:

- الهدايا
- الضيافة.
- الترفيه.
- التبرعات السياسية أو الخيرية.
- السعي للحصول على الصداقة أو الولاء.
- التوظيف أو الفرض التجارية الأخرى.
- المعاملة التفضيلية، والحقوق، أو المميزات.

شريك العملية والفرد المسؤول عن مراجعة جودة العملية وشركاء التدقيق الآخرين، إن وجدوا، في فريق العملية الذين يأخذون القرارات أو الأحكام الرئيسية حول المسائل الهامة فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية التي تبدي الشركة رأياً بشأنها. واعتماداً على الظروف ودور الأفراد في التدقيق، يمكن أن يشمل "شركاء التدقيق الآخرين" مثلاً شركاء التدقيق المسؤولين عن الشركات التابعة أو الأقسام الهامة.

شريك التدقيق الأساسي
Key audit partner

يستخدم هذا المصطلح في قواعد السلوك للإشارة إلى الإذن باتخاذ إجراء معين في حالات معينة، بما في ذلك الاستثناءات من المتطلبات. ولا يستخدم للإشارة إلى الاحتمالية.

يجوز
May

يستخدم المصطلح في قواعد السلوك للإشارة إلى الاحتمالية بالنسبة لمسألة تطرأ، أو حدث يقع أو لمسار عمل معين يتم اتخاذه. ولا يصف المصطلح أي مستوى من مستويات الاحتمالية أو الترجيح عندما يتم استخدامه بالارتباط بتهديد، حيث يعتمد تقييم مستوى التهديد على الحقائق والظروف المتعلقة بأي أمر معين، أو بأية أحداث أو مسارات عمل.

قد
Might

هيكل أكبر:

الشبكة
Network

(أ) يهدف إلى التعاون؛ و

(ب) يهدف بوضوح إلى مشاركة الربح أو التكلفة أو المشاركة في ملكية أو سيطرة أو إدارة مشتركة أو سياسات وإجراءات مشتركة لمراجعة الجودة أو استراتيجية عمل مشتركة أو استخدام اسم تجاري مشترك أو جزء هام من الموارد المهنية.

شركة أو منشأة تنتمي إلى شبكة.

شركة ضمن الشبكة
Network firm

لمزيد من المعلومات، انظر الفقرات ٤٠٠. ٥٠٠ تطبيق ١ إلى ٤٠٠. ٤٤٠ تطبيق ١.

يشمل عدم الامتثال للقوانين واللوائح (عدم الامتثال) أعمال الخطأ أو الإغفال، بقصد أو بدون، والتي تخالف القوانين واللوائح السائدة التي يتركبها أحد الأطراف التالية:

عدم الامتثال للقوانين واللوائح
(المحاسبون المهنيون في قطاع الأعمال)

(أ) المنظمة صاحبة العمل التي يعمل بها المحاسب المهني؛

Non-compliance with laws and regulations (*Professional Accountants in Business*)

(ب) المسؤولين عن الحوكمة في المنظمة صاحبة العمل؛

(ج) إدارة المنظمة صاحبة العمل؛ أو

(د) أشخاص آخرين يعملون لصالح أو تحت توجيهات المنظمة صاحبة العمل.

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٢٦٠. ٥٠٠ تطبيق ١.

<p>يشمل عدم الامتثال للقوانين واللوائح (عدم الامتثال) أعمال الخطأ أو الإغفال، عن قصد أو غير قصد بما يخالف القوانين أو اللوائح السائدة والتي يرتكبها أحد الأطراف التالية:</p> <p>(أ) العميل؛</p> <p>(ب) المسؤولون عن الحوكمة لدى العميل؛</p> <p>(ج) إدارة العميل؛ أو</p> <p>(د) أشخاص آخرون يعملون لصالح العميل أو تحت توجيهاته.</p> <p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٥.٣٦٠. ٥ تطبيق ١</p>	<p>عدم الامتثال للقوانين واللوائح (المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة)</p> <p>Non-compliance with laws and regulations (Professional Accountants in Public Practice)</p>
<p>عبارة عن مجموعة فرعية منفصلة، سواء كانت منظمة على أساس مستويات جغرافية أو مستويات الممارسة.</p>	<p>المكتب Office</p>
<p>هو محاسب مهني في الممارسة العامة والذي كان يعمل مؤخراً في وظيفة تدقيق أو قام بمهام خدمات محاسبية، أو ضريبية، أو استشارية أو مهنية مشابهة لعميل، عندما لا يكون هناك محاسب حالي.</p>	<p>المحاسب السابق Predecessor accountant</p>
<p>هو الشخص الذي يحمل عضوية إحدى الهيئات التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.</p> <p>في الجزء ١، يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال وإلى المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وإلى شركاتهم.</p>	<p>المحاسب المهني Professional accountant</p>
<p>في الجزء ٢، يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال.</p>	
<p>في الأجزاء ٣، و٤أ، و٤ب يشير مصطلح "المحاسب المهني" إلى المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وشركاتهم.</p>	
<p>هو محاسب مهني يعمل في مجالات مثل التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو القطاع العام أو التعليم أو القطاع غير الربحي أو الهيئات التنظيمية أو المهنية، وقد يتم توظيفه باعتباره موظفاً، أو متعاقدًا، أو شريكاً، أو مديراً (تنفيذياً أو غير تنفيذياً)، أو مديراً - مالكاً أو متطوعاً.</p>	<p>المحاسب المهني في قطاع الأعمال Professional accountant in business</p>

هو محاسب مهني، بغض النظر عن تصنيفه الوظيفي، (على سبيل المثال، التدقيق أو الضريبة أو الاستشارات) يعمل في شركة تقدم الخدمات المهنية. ويُستخدم مصطلح "المحاسب المهني في الممارسة العامة" أيضاً للإشارة إلى شركة مكونة من محاسبين مهنيين في الممارسة العامة.

المحاسب المهني في
الممارسة العامة
Professional
accountant in public
practice

هو نشاط يتطلب مهارات محاسبية أو مهارات ذات علاقة يقوم به محاسب مهني، بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والضرائب والاستشارات الإدارية والإدارة المالية.

النشاط المهني
Professional activity

يتطلب الحكم المهني تطبيق التدريب والمعرفة المهنية والمهارة والخبرة الملائمين بالتناسب مع الحقائق والظروف، مع مراعاة طبيعة المهام المهنية المعنية ونطاقها، والمصالح والعلاقات المرتبطة بها.
ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ١٢٠.٥.٤٠.

الحكم المهني
Professional
judgment

النشاطات المهنية التي تُنفذ لصالح العملاء.

الخدمات المهنية
Professional
Services

لأغراض الجزء ٤، تعامل المنشأة باعتبارها منشأة مصلحة عامة عندما تصنف ضمن أي من الفئات التالية:

منشأة مصلحة عامة
Public Interest Entity

- (أ) المنشآت المتداولة علناً.
- (ب) المنشآت التي من ضمن وظائفها الرئيسية تلقي الودائع من الجمهور العام.
- (ج) المنشآت التي من ضمن وظائفها الرئيسية تقديم خدمات تأمينية للجمهور العام.
- (د) المنشآت التي تنص القوانين أو النظم أو المعايير المهنية على أنها تستوفي الأغراض الوارد وصفها في الفقرة ١٥.٤٠٠.

تنص القواعد الأخلاقية المهنية على الفئات التي ينبغي تعريفها أو إضافتها بشكل أوضح وفقاً للوصف الوارد في الفقرتين ٢٣.٤٠٠ و ٢٣.٤٠٠ تطبيقاً أ و ٢٣.٤٠٠.

المنشآت التي تصدر أدوات مالية قابلة للنقل والتداول من خلال آلية سوق عامة يمكن التعامل فيها، وتشمل تلك التي يمكن إدراجها في سوق تداول.

منشأة متداولة علناً
Publicly traded entity

والمنشآت المدرجة وفقاً لتعريفها المنصوص عليه في قانون أو نظام الأوراق المالية المعمول به هي مثال على المنشآت المتداولة علناً.

الاختبارات التي يجريها طرف ثالث معقول ومطلع هي مراعاة المحاسب المهني لما إذا كان طرف آخر سيتوصل لنفس النتائج. ويراعي المحاسب في ذلك منظور الطرف الثالث المعقول المطلع، الذي يزن جميع الحقائق والظروف المهمة التي يعرفها المحاسب، أو التي من المتوقع بشكل معقول أن يكون على دراية بها، عند التوصل للنتائج. ولا يجب أن يكون هذا الطرف محاسباً، ولكن عليه أن يتمتع بالمعرفة والخبرة ذات العلاقة لفهم وتقييم تناسب النتائج التي توصل إليها المحاسب بحيادية.

طرف ثالث معقول ومطلع
الاختبارات التي يجريها طرف
ثالث معقول ومطلع
Reasonable and
informed third party
Reasonable and
informed third party test

ورد وصف هذه المصطلحات في الفقرة ٢٠/٥ تطبيق ٩.

المنشآت التي تدخل في أي من العلاقات التالية مع العميل:

المنشأة ذات العلاقة
Related entity

(أ) منشأة تسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على منشأة العميل، إذا كان للعميل أهمية نسبية في تلك المنشأة.

(ب) منشأة لها حصة مالية مباشرة في منشأة العميل إذا كان لتلك المنشأة تأثيراً كبيراً على العميل وكانت الحصة في منشأة العميل جوهرية.

(ج) منشأة يسيطر العميل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

(د) المنشأة التي للعميل، أو لمنشأة مرتبطة بالعميل وفقاً للوصف الوارد في الفقرة (ج) أعلاه، حصة مالية مباشرة فيها مما يتيح له التأثير بشكل كبير عليها، وهذه الحصة جوهرية للعميل وللمنشآت ذات العلاقة الوارد وصفها في الفقرة (ج).

(هـ) المنشآت تحت السيطرة المشتركة مع العميل (شركة شقيقة) إذا كانت تلك المنشأة الشقيقة والعميل كلاهما جوهرية للمنشأة التي تسيطر على العميل والمنشأة الشقيقة في آن معاً.

الطرف المسؤول Responsible party	في عميات التأكيد، الطرف المسؤول عن الموضوع الأساسي.
عميل المراجعة Review client	منشأة تقوم شركة معينة بعملية مراجعة عليها.
عملية المراجعة Review engagement	عملية تأكيد، تجرى وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو ما يعادلها، يبدي بها المحاسب المهني في الممارسة العامة استنتاجاً حول ما إذا تنهى إلى علم المحاسب، على أساس الإجراءات التي لا توفر كافة البراهين المطلوبة في التدقيق، أي أمر يمكن أن يؤدي إلى اعتقاد المحاسب بأن البيانات المالية لم تعد، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.
فريق المراجعة Review Team	(أ) كافة أعضاء فريق عملية المراجعة؛ و (ب) جميع الآخرين العاملين في شركة أو تم تعيينهم ويمكنهم التأثير مباشرة على نتائج عملية المراجعة، بما في ذلك:
	(١) أولئك الذين يوصون بتعويض الإدارة أو يمارسون الإشراف المباشر عليها أو يمارسون إشرافاً آخر على شريك العملية فيما يتعلق بأداء عملية المراجعة. بما في ذلك أولئك الذين يشغلون مستويات عليا متعاقبة تتجاوز شريك العملية الرئيسي وصولاً إلى الشريك الإداري (المدير التنفيذي أو ما يعادل ذلك)؛
	(٢) أولئك الذين يقدمون المشورة فيما يخص أموراً أو معاملات أو أحداث فنية أو صناعية محددة لعملية المراجعة؛ و
	(٣) أولئك الذين يراجعون جودة العملية، أو يجرون مراجعة متسقة مع هدف المراجعة على جودة العملية؛ و
	(ج) أي فرد آخر ضمن شبكة ممن يمكنهم التأثير مباشرة على نتائج عملية المراجعة.

<p>الإجراءات الوقائية هي الإجراءات التي يتخذها المحاسب المهني، منفردة أو مجتمعة، والتي تؤدي إلى تقليص التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية إلى المستوى المقبول بطريقة فعالة.</p>	<p>الإجراءات الوقائية Safeguards</p>
<p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ١٢٠. ١٠ تطبيق ٢</p>	
<p>المديرون، والمسؤولون أو كبار الموظفين الذين بإمكانهم التأثير بشكل كبير على، وصنع قرارات بشأن، الاستملاك، وتوزيع الموارد البشرية، والمالية، والتكنولوجية، والمادية والموارد غير الملموسة للمنظمة صاحبة العمل والسيطرة على تلك الموارد.</p>	<p>المحاسب المهني الرئيسي في الشركة Senior professional accountant in business</p>
<p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٢٦٠. ١١ تطبيق ١</p>	
<p>البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية والمصممة لتلبية حاجات معلومات مالية لمستخدمين محددين.</p>	<p>البيانات المالية ذات الغرض الخاص Special purpose financial statements</p>
<p>نتيجة قياس أو تقييم الموضوع الأساسي مقابل معايير القياس، أي، المعلومات التي تنتج عن تطبيق معايير القياس على الموضوع الأساسي.</p>	<p>معلومات الموضوع Subject matter information</p>
<p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرات ٢٦٠. ٥ تطبيق ٣ و ٣٦٠. ٥ تطبيق ٣.</p>	<p>الضرر الكبير Substantial harm</p>
<p>الشخص (الأشخاص) أو المؤسسة (المؤسسات) (على سبيل المثال، وصي مؤسسي) المسؤولة عن الإشراف على التوجه الاستراتيجي للمنشأة والالتزامات المتعلقة بمساءلة المنشأة. وهذا يشمل الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية. بالنسبة لبعض المنشآت في بعض الاختصاصات، قد يشمل المسؤولين عن الحوكمة موظفي الإدارة، على سبيل المثال، والأعضاء التنفيذيين في مجلس إدارة منشأة في القطاع العام أو الخاص، أو المدير-المالك.</p>	<p>المسؤولون عن الحوكمة Those charged with governance</p>
<p>ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ١٢٠. ٦ تطبيق ٣ ويشمل الفئات التالية:</p>	<p>التهديدات Threats</p>
<p>١٢٠. ٦ تطبيق ٣ (أ)</p>	<p>المصلحة الشخصية</p>
<p>١٢٠. ٦ تطبيق ٣ (ب)</p>	<p>المراجعة الذاتية</p>

التأييد	٦.١٢٠ تطبيق ٣ (ج)
التألف	٦.١٢٠ تطبيق ٣ (د)
المضايقة	٦.١٢٠ تطبيق ٣ (هـ)

ورد وصف هذا المصطلح في الفقرة ٥.٥٤٠. ٥ متطلبات.

فترة العملية
Time-on period

الظاهرة التي تخضع للقياس أو التقييم باستخدام معايير القياس.

الموضوع الأساسي
Underlying subject
matter

قائمة الاختصارات والمعايير التي تمت الإشارة إليها في قواعد السلوك الأخلاقي قائمة الاختصارات

إطار التأكيد	الإطار الدولي لعمليات التأكيد
COSO	لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريداوي
COCO	مجلس مقاييس الرقابة – المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
IAASB	المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد
IESBA	مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFEA	المؤسسة الدولية لمعايير السلوك الأخلاقي والتدقيق
ISAS	معايير التدقيق الدولية
ISAES	المعايير الدولية لعمليات التأكيد
ISQMS	المعايير الدولية للمراجعة على الجودة
ISREs	المعايير الدولية لعمليات المراجعة

قائمة المعايير التي تمت الإشارة إليها في قواعد السلوك

المعيار	المسمى بالكامل
معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (المنقح)	إدارة الجودة لتدقيق البيانات المالية
معيار التدقيق الدولي ٣٢٠	الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية تدقيق
معيار التدقيق الدولي ٦٠٠ (المنقح)	اعتبارات خاصة- عمليات تدقيق البيانات المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مدققي العنصر)
معيار التدقيق الدولي ٦١٠ (المنقح في ٢٠١٣)	" استخدام عمل المدققين الداخليين
معيار التدقيق الدولي ٦٢٠	إستخدام عمل مدقق خبير
المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المنقح)	عمليات التأكيد بخلاف عمليات المراجعة أو التدقيق للمعلومات المالية التاريخية
المعيار الدولي لإدارة الجودة ١	رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة
المعيار الدولي لإدارة الجودة ١	المراجعات على جودة العمليات
المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤٠٠ (المنقح)	عمليات مراجعة البيانات المالية التاريخية.

تاريخ النفاذ

باستثناء المراجعات التالية التي لها تواريخ نفاذ مختلفة، فإن القواعد الأخلاقية المهنية سارية.

- تعريف منشآت المصلحة العامة والأحكام المتعلقة بذلك المنصوص عليها في القواعد الأخلاقية المهنية والتي نشرت على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين في أبريل ٢٠٢٢: سارية على تدقيق البيانات المالية للفترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أو بعد ذلك.
- الأحكام المتعلقة بالتكنولوجيا التي نشرت على الموقع الإلكتروني للمجلس في أبريل ٢٠٢٣:-
 - المراجعات على الأجزاء من ١ إلى ٣ سارية اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤.
 - يسري نفاذ المراجعات على الجزء ٤ على عمليات التدقيق والمراجعة للبيانات المالية للفترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ أو بعد ذلك.
 - التعديلات التوافقية واللاحقة على الجزء ٤ فيما يتعلق بعمليات التأكيد بخصوص الموضوعات الأساسية التي تتناول فترات زمنية ستصبح سارية للفترات بداية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤؛ وبخلاف ذلك، يسري نفاذ تلك التعديلات اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤.

ويُسمح بالتطبيق المبكر.

التغيرات على قواعد السلوك الاخلاقي
مهام التخطيط الضريبي والخدمات ذات العلاقة
المحتويات

القسم ٢٨٠

القسم ٣٨٠

التعديلات اللاحقة

القسم ٣٢١

الجزء الثاني - المحاسبون المهنيون في الأعمال

(يضاف القسم ٢٨٠ بعد الفقرة ٤.٢٧٠ تطبيقاً ١)

القسم ٢٨٠

مهام التخطيط الضريبي

مقدمة

١.٢٨٠ على المحاسبين المهنيين الامتثال للمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات وتقييمها ومعالجتها.

٢.٢٨٠ قد ينشأ عن أداء مهام التخطيط الضريبي تهديدات مصلحة شخصية أو مراجعة ذاتية أو تأييد أو مضايقة تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

٣.٢٨٠ يوضح هذا القسم مواداً تطبيقية محددة متعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند أداء مهام التخطيط الضريبي. ويطلب هذا القسم أيضاً من المحاسب المهني الامتثال للقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة عند أداء تلك المهام.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

دور المحاسب المهني في مراعاة المصلحة العامة فيما يتعلق بمهام التخطيط الضريبي

٤.٢٨٠ يلعب المحاسبون المهنيون دوراً مهماً في التخطيط الضريبي بمساهماتهم وخبراتهم وتجاربهم في دعم المنظمات الموظفة في تحقيق أهداف التخطيط الضريبي مع الامتثال للقوانين والأنظمة الضريبية. وعند أداء ذلك، يساعد المحاسبون على تسهيل إجراء عمليات أكثر فعالية وكفاءة في النظم الضريبية في المناطق التي يعملون بها، وهو ما يحقق المصلحة العامة.

٤.٢٨٠ يحق للمنظمات الموظفة تنظيم شؤونها لأغراض التخطيط الضريبي. ونظراً لوجود وسائل متنوعة لتحقيق تلك الأغراض، تتحمل تلك المنظمات مسؤولية دفع الضرائب التي تحددها القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة. وبهذا الصدد، فإن دور المحاسب المهني هو الاستفادة من خبرته وتجاربه في مساعدة تلك المنظمات على تحقيق أهداف التخطيط الضريبي والوفاء بالتزاماتها الضريبية. ومع ذلك، قد يتطلب الأمر اللجوء لبعض الترتيبات لخفض الضرائب المفروضة، عند تقديم المحاسب لتلك المساعدة، ورغم أن ذلك قد لا يكون محظوراً بموجب القوانين أو الأنظمة، إلا أنه قد يخلق تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

٤.٢٨٠ تتخذ مجالس التحكيم أو المحاكم، أو غيرها من الجهات القضائية، القرارات النهائية بخصوص تطبيق ٣ ما إذا كانت ترتيبات التخطيط الضريبي تمتثل للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وصف مهام التخطيط الضريبي

٥.٢٨٠ مهام التخطيط الضريبي هي مهام استشارية تصمم لمساعدة المنظمات الموظفة على تطبيق ١ أو هيكله شؤونها بأسلوب كفء من الناحية الضريبية.

٥.٢٨٠ تشمل مهام التخطيط الضريبي باقة واسعة النطاق من الموضوعات أو المجالات، ومنها على تطبيق ٢ سبيل المثال:

- إسداء المشورة للإدارة بخصوص هيكله العمليات الدولية للمنظمة الموظفة لخفض إجمالي الضرائب المفروضة عليها.
- إسداء المشورة بخصوص هيكله ترتيبات التسعير التحويلي، مع مراعاة الإرشادات بهذا الخصوص المتعلقة بالضرائب.
- إسداء المشورة للإدارة بخصوص استخدام الخسائر بكفاءة من الناحية الضريبية لصالح المنظمة الموظفة.
- إسداء المشورة للمنظمة الموظفة بخصوص استراتيجية هيكله توزيع رأس المال بكفاءة من الناحية الضريبية.
- إسداء المشورة للإدارة بخصوص هيكله استراتيجية تعويضات كبار التنفيذيين في المنظمة الموظفة لتحسين المنافع الضريبية في المنظمة.
- إسداء المشورة للمنظمات الموظفة غير الهادفة للربح بخصوص كيفية هيكله أعمالها لتجنب مخالفة وضعها غير الهادف للربح.
- إسداء المشورة للإدارة بخصوص هيكله استثمارات المنظمة الموظفة للاستفادة من الحوافز الضريبية التي تعرضها المناطق أو المحليات.

٥.٢٨٠ لا تشمل مهام التخطيط الضريبي المهام التي يشار إليها عامة باعتبارها مهام إعداد أو امتثال تطبيق ٣ ضريبي، وهي المهام التي تساعد المنظمة الموظفة على استكمال ملفاتها وإعداد تقاريرها وعلى السداد والوفاء بالالتزامات بموجب القوانين والأنظمة الضريبية. ومع ذلك، إذا تكونت مهمة ضريبية من التخطيط الضريبي والامتثال الضريبي في آن معاً، فإن هذا القسم يتناول الجزء المتعلق بالتخطيط الضريبي.

٥.٢٨٠ يطبق هذا القسم بغض النظر عن طبيعة المنظمة المُوظفة، حتى لو كانت منشأة مصلحة تطبيق ٤ عامة.

مهام ذات علاقة

٦.٢٨٠ قد توجد ظروف يشترك فيها المحاسب المهني في أداء مهام ذات علاقة للمنظمة المُوظفة تطبيق ١ والتي تستند إلى ترتيبات تخطيط ضريبي قد قدمها طرف ثالث أو ترتبط بها. وفي تلك الظروف، تطبق أحكام هذا القسم على ترتيبات التخطيط الضريبي الأساسية.

٦.٢٨٠ تشمل الأمثلة على تلك المهام ما يلي:

- تطبيق ٢ • مساعدة المنظمة المُوظفة في حل النزاعات مع السلطات الضريبية بخصوص ترتيب المخطط الضريبي.
- تمثيل المنظمة المُوظفة في إجراءات إدارية أو قضائية متعلقة بترتيبات المخطط الضريبي.
- تنفيذ ترتيبات المخطط الضريبي لصالح المنظمة المُوظفة.
- إساءة المشورة للمنظمة المُوظفة بخصوص عمليات الاستحواذ التي يعتمد تقييمها على ترتيبات المخطط الضريبي التي وضعتها المنظمة المستهدفة.

الامتثال للقوانين والأنظمة

٧.٢٨٠ لا يتناول هذا القسم موضوع التهرب الضريبي، فهو أمر غير قانوني.

تطبيق ١

قوانين وأنظمة تجنب التهرب الضريبي

٨.٢٨٠ في حال وجود قوانين وأنظمة، تشمل تلك التي يمكن الإشارة إليها باعتبارها قواعد لتجنب متطلبات التهرب الضريبي، تحد أو تحظر بعض ترتيبات التخطيط الضريبي، فعلى المحاسب المهني فهم تلك القوانين والأنظمة وإساءة المشورة للمنظمة المُوظفة للامتثال لها عند تنفيذ مهام التخطيط الضريبي.

عدم الامتثال للقوانين والأنظمة

٨.٢٨٠ إذا علم المحاسب المهني، في مسار أداء مهام التخطيط الضريبي، بوقوع تهرب ضريبي أو تطبيق^١ شتبه في ذلك، أو علم بغير ذلك من حالات عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين والأنظمة ارتكبته المنظمة الموظفة أو الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو أي شخص آخر يعمل لصالح أو تحت توجيه المنظمة الموظفة، تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية المنصوص عليها في القسم ٢٦٠.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة في المنظمات الموظفة

٩.٢٨٠ تتحمل الإدارة، تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي، عدداً من تطبيق^١ المسؤوليات تشمل ما يلي:

- التحقق من أن الشؤون الضريبية للمنظمة الموظفة تنفذ وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- حفظ جميع الدفاتر والسجلات وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية اللازمة لتمكين المنظمة الموظفة من استيفاء التزامات الامتثال الضريبي.
- الاستعانة بخبراء لإسداء المشورة بخصوص الجوانب ذات العلاقة من ترتيبات التخطيط الضريبي.
- اتخاذ قرارات بخصوص قبول وتنفيذ توصيات المحاسب المهني أو مشورته المتعلقة بترتيبات المخطط الضريبي.
- التصريح بتقديم الإقرارات الضريبية للمنظمة الموظفة والتعامل مع السلطات الضريبية في التوقيعات الملائمة.
- الإفصاح للسلطات الضريبية المختصة وفقاً لما تتطلبه القوانين والأنظمة الضريبية أو وفقاً لما يتطلبه الأمر لدعم الموقف الضريبي، ويشمل ذلك تفاصيل ترتيبات المخطط الضريبي.
- الإفصاح بشكل ملائم عن الاستراتيجية والسياسات الضريبية أو غيرها من المسائل المتعلقة بالضرائب في البيانات المالية أو غيرها من المستندات ذات العلاقة التي تقدم للجمهور وفقاً لمتطلبات إعداد التقارير المعمول بها.

- التحقق من أن ترتيبات المخطط الضريبي في المنظمة الموظفة متسقة مع الاستراتيجية أو السياسات الضريبية التي أعلن عنها للجمهور.

مسؤوليات جميع المحاسبين المهنيين

١٠.٢٨٠ ضمن تنفيذ مهام التخطيط الضريبي لمنظمة موظفة على المحاسب المهني أن يحصل على متطلبات القدر اللازم من الفهم لطبيعة المهمة، بما في ذلك:

(أ) الغرض من ترتيب التخطيط الضريبي والحقائق والظروف المتعلقة بذلك.

(ب) القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

١١.٢٨٠ يتوقع من المحاسب المهني أن يستخدم كفاءته المهنية وأن يبذل العناية الواجبة فيما يخص تطبيق القسم ١١٣ عند أداء مهام التخطيط الضريبي. ويتوقع منه أيضاً أن يتعامل بعقلية استفسارية وأن يمارس الحكم المهني وفقاً للقسم ١٢٠ عند النظر في حقائق وظروف معينة متعلقة بمهام التخطيط الضريبي.

أسس التوصية أو إساءة المشورة بخصوص ترتيبات التخطيط الضريبي

١٢.٢٨٠ لا يقدم المحاسب المهني توصية أو مشورة للمنظمة الموظفة بخصوص ترتيب مخطط ضريبي متطلبات إلا إذا تبين له وجود أساس موثوق في القوانين أو الأنظمة متعلق بهذا الترتيب.

١٢.٢٨٠ تحديد ما إذا كان يوجد أساس موثوق هو أمر يتطلب أن يمارس المحاسب المهني الحكم تطبيقاً لمهني. ويختلف هذا القرار باختلاف المنطقة وفقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة المعمول بها آنذاك.

١٢.٢٨٠ إذا قرر المحاسب المهني أن ترتيب المخطط الضريبي ليس له أساس موثوق في القوانين أو الأنظمة، لا تحظر فقرة المطلب ١٢.٢٨٠ تفسير المحاسب لرئيسه المباشر أو غيره من المسؤولين في المنظمة الموظفة الأساس المنطقي الذي استند إليه ليقدر أو ليسدي النصح بخصوص ترتيب بديل له أساس موثوق.

١٢.٢٨٠ لا تحظر فقرة المطلب ١٢.٢٨٠ على المحاسب المهني مساعدة المنظمة الموظفة على معالجة أو تصحيح ترتيب مخطط ضريبي يفنقر لأساس موثوق. هذا النوع من المهام هو من المهام ذات العلاقة الوارد وصفها في الفقرتين ٦.٢٨٠ تطبيق ١ وتطبيق ٢. ويشمل ذلك ما يلي على سبيل المثال:

- مساعدة المنظمة الموظفة على إعادة هيكلة ترتيب المخطط الضريبي لتوفير أساس موثوق ضمن مهام حل النزاعات الضريبية.
- التوافق مع المنظمة الموظفة على التغيرات الملائمة لترتيب المخطط الضريبي للتوصل للأساس الموثوق عند تمثيل المنظمة الموظفة في إجراءات إدارية أو قضائية.

١٢.٢٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المحاسب المهني ليقرر ما إذا كان يوجد تطبيق ٤ أساس موثوق متعلق بترتيب مخطط ضريبي معين ما يلي:

- مراجعة الحقائق والظروف ذات العلاقة، بما في ذلك الغرض الاقتصادي وجوهر الترتيب.
- تقييم مدى منطقية جميع الافتراضات.
- مراجعة التشريعات الضريبية ذات العلاقة.
- مراجعة الإجراءات التشريعية التي تناقش الغرض من التشريع الضريبي ذي العلاقة.
- مراجعة الأدبيات ذات العلاقة مثل قرارات المحاكم والمجلات المهنية والمتعلقة بالصناعة وقرارات أو إرشادات السلطات الضريبية.
- دراسة ما إذا كان الأساس المستخدم بالنسبة للترتيب المقترح هو ممارسة راسخة لم تطعن فيها السلطات الضريبية المختصة.
- دراسة احتمالية قبول السلطات الضريبية المختصة للترتيب المقترح في حال الإفصاح عن جميع الحقائق والظروف.
- التشاور مع المستشارين القانونيين أو الخبراء الآخرين داخل المنظمة الموظفة أو خارجها بشأن التفسير المعقول للقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة.
- التشاور مع السلطات الضريبية المختصة، حسب الضرورة.

١٣.٢٨٠ إذا علم المحاسب المهني بظروف قد تؤثر على القرار السابق بخصوص الأساس الموثوق، متطلبات فعليه أن يعيد تقييم صلاحية الأساس.

دراسة التوصيات أو المشورة بخصوص التخطيط الضريبي العام

١٤.٢٨٠ بالإضافة إلى تقرير وجود أساس موثوق لترتيب المخطط الضريبي، على المحاسب المهني متطلبات ممارسة الحكم المهني والنظر في العواقب المتعلقة بالسمعة والظروف التجارية والاقتصاد بشكل عام التي قد تنشأ بسبب رأي الأطراف المعنية في الترتيب.

١٤.٢٨٠ قد ترتبط العواقب التجارية وتلك المتعلقة بالسمعة بتأثيرات شخصية أو متعلقة بالأعمال في تطبيق ١ المنظمة الموظفة أو قد تؤثر على سمعة المنظمة أو المهنة نفسها في حال وقوع نزاعات مطولة مع السلطات الضريبية المختصة أو غيرها من السلطات. قد تشمل التأثيرات التي تتعرض لها المنظمة الموظفة الدعاية السلبية أو تكبد تكاليف أو التعرض لجزاءات أو خسارة وقت الإدارة في فترات مهمة بالإضافة للعواقب السلبية المحتملة على تلك المنظمة.

١٤.٢٨٠ قد تتطلب المعرفة بالعواقب الاقتصادية الأوسع نطاقاً أن يفهم المحاسب المهني بشكل عام تطبيق ٢ البيئة الاقتصادية الحالية وتأثير ترتيب المخطط الضريبي على الأساس الضريبي في المنطقة التي يعمل فيها، أو التأثيرات المحتملة للترتيب على الأسس الضريبية في مناطق متعددة، تعمل فيها المنظمة الموظفة.

١٥.٢٨٠ إذا قرر المحاسب المهني، بعد دراسة المسائل الموضحة في فقرة المطلب ١٤.٢٨٠، ألا يقدم متطلبات توصية أو مشورة بخصوص ترتيب المخطط الضريبي الذي قد ترغب المنظمة الموظفة في المضي قدماً في تطبيقه، فعليه المحاسب أن يخطر الإدارة، وحسب الضرورة، المكلفين بالحوكمة بذلك القرار ويفسر حيثيات القرار الذي اتخذ.

ترتيبات المخططات الضريبية في مناطق متعددة

١٦.٢٨٠ قد توجد ظروف يعلم فيها المحاسب المهني أن المنظمة الموظفة تحصل على مزايا ضريبية متطلبات من المحاسبة عن نفس المعاملة في أكثر من منطقة، خاصة في حال عدم وجود اتفاقية ضريبية بين المناطق. في هذه الحالات، وفي حين أن المنظمة الموظفة قد تكون قد تحايلت على القوانين والأنظمة الضريبية في كل من هذه المناطق، قد يقدم المحاسب النصح للإدارة لكي تفصح للسلطات الضريبية المختصة عن الحقائق والظروف المعينة والمزايا الضريبية التي ترتبت على المعاملة في المناطق المختلفة.

١٦.٢٨٠ ومن العوامل ذات العلاقة التي قد ينظر فيها المحاسب المهني عند تحديد ما إذا كان سيفصح تطبيق ٢ عن ذلك ما يلي:

- أهمية المزايا الضريبية في المناطق المعنية.
- تصور الأطراف المعنية بخصوص المنظمة الموظفة في حال معرفتهم بالحقائق والظروف.
- ما إذا كانت توجد مبادئ أو ممارسات دولية أو محلية مقبولة متعلقة بالإفصاح للسلطات الضريبية في مثل تلك الحالات في المناطق المعنية.

حالات عدم التيقن

١٧.٢٨٠ عند تحديد ما إذا كان يوجد أساس موثوق لترتيب المخطط الضريبي، قد يتعرض المحاسب تطبيق ١ المهني لظروف تؤدي إلى عدم التيقن مما إذا كان الترتيب الضريبي المقترح يتحايل على القوانين والأنظمة ذات العلاقة. هذه الحالة من عدم التيقن تُصعب على المحاسب أن يحدد وجود أساس موثوق في القوانين أو الأنظمة بخصوص ترتيب المخطط الضريبي، وبالتالي قد يخلق تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

١٧.٢٨٠ تشمل الظروف التي قد تؤدي لعدم التيقن ما يلي:

- صعوبة وضع أساس واقعي ملائم.
- صعوبة وضع أساس ملائم للافتراضات.
- عدم وضوح القوانين والأنظمة الضريبية وتفسيراتها، ويشمل ذلك:
 - وجود ثغرات في القوانين والأنظمة الضريبية.

- الطعن في أحكام قضائية سابقة.
 - وجود تعارض في القوانين والأنظمة الضريبية بين المناطق في حالات المعاملات العابرة للحدود.
 - نماذج الأعمال الابتكارية التي لا تتناولها القوانين والأنظمة الضريبية الحالية.
 - أحكام قضائية سابقة صادرة عن سلطات ضريبية تلقي بشكوك حول ترتيبات مخططات ضريبية مشابهة.
 - تعقيد تفسير أو تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية من الناحية الفنية أو القانونية.
 - عدم وجود سوابق أو أحكام أو مواقف قضائية سابقة.
 - عدم وضوح الغرض الاقتصادي وجوهر ترتيب المخطط الضريبي.
 - عدم وضوح المستفيدين النهائيين من ترتيب المخطط الضريبي.
- ١٨.٢٨٠ عند عدم التيقن مما إذا كان ترتيب المخطط الضريبي متحايل بالفعل أو سوف يتحايل على متطلبات القوانين والأنظمة ذات العلاقة، يتناقش المحاسب المهني مع الإدارة، وحسب الضرورة، مع المكلفين بالحوكمة بخصوص ذلك.
- ١٨.٢٨٠ تخدم هذه المناقشات عدداً من الأغراض، تشمل ما يلي:
- شرح تقييم المحاسب المهني لاحتمالية أن تتبنى السلطات الضريبية المعنية وجهة نظر تدعم ترتيبات المخطط الضريبي في حالة عدم وضوح تفسير القوانين والأنظمة ذات العلاقة.
 - دراسة أي افتراضات وضعت أثناء وضع الأساس الذي قدمت عليه مشورة التخطيط الضريبي.
 - تجميع أي معلومات إضافية من الإدارة، وحسب الضرورة، من المكلفين بالحوكمة قد تؤدي إلى الحد من حالة عدم التيقن.

- مناقشة أي مسائل تجارية أو متعلقة بالسمعة أو بالتداعيات الاقتصادية الأوسع نطاقاً بسبب المضي قدماً في ترتيب التخطيط الضريبي.
- مناقشة المسارات المحتملة للإجراءات اللازمة لتخفيف احتمالية وقوع عواقب سلبية على المنظمة الموظفة، بما في ذلك النظر في الإفصاح للسلطات الضريبية المختصة.

التحديات المحتملة التي تنشأ عن أداء مهام التخطيط الضريبي

- ١٩.٢٨٠ قد يؤدي تنفيذ مهام التخطيط الضريبي لصالح منظمة موظفة إلى خلق تهديدات مصلحة تطبيق ١ شخصية أو مراجعة ذاتية أو تأييد أو مضايقة. فعلى سبيل المثال:
- قد ينشأ تهديد مراجعة ذاتية إذا كان المحاسب المهني قد نفذ مؤخراً مهام تقييم لصالح المنظمة الموظفة لأغراض ضريبية، وكانت نتيجة هذه المهام قد استخدمت في مهام التخطيط الضريبي أو كانت من مدخلاتها الرئيسية.
 - قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما تعتمد آفاق المحاسب المهني في التقدم الوظيفي على إعداد ترتيب مخطط ضريبي مبتكر يكون تفسير القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة غير واضح بخصوصه.
 - قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يشارك المحاسب المهني في خطط تعويضات تحفيزية تأثرت بتصميم المحاسب لترتيب المخطط الضريبي.
 - قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يكون المحاسب المهني على علم بمعلومات سرية حصل عليها بسبب اشتراكه في رسم أو صياغة السياسات الضريبية أو القوانين أو الأنظمة لوكالة حكومية، وكانت تلك المعلومات السرية ذات قيمة في تقديم المحاسب لمشورة للمنظمة الموظفة بخصوص ترتيبات المخطط الضريبي.
 - قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية وتأييد عندما يناصر المحاسب المهني موقف منظمة موظفة في ترتيب مخطط ضريبي كان المحاسب قد قدم المشورة بشأنه مسبقاً في حال وجود مؤشرات على أن الترتيب قد يفترق لوجود أساس موثوق في القوانين والأنظمة.

- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة عندما يؤثر مالك مسيطر أو قائد في منظمة موظفة بشكل بالغ على تصميم ترتيب مخطط ضريبي معين، بطريقة قد تؤثر على قرار المحاسب بشأن وجود أساس موثوق في القوانين والأنظمة.
- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة عندما يتعرض المحاسب لاحتمالية الإقالة بسبب موقف تصر المنظمة الموظفة على المضي فيه قدماً فيما يتعلق بترتيب مخطط ضريبي.

١٩.٢٨٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

- تطبيق ٢ درجة الشفافية المرتبطة بالمعاملة أو الظروف الأساسية، بما في ذلك، إن لزم الأمر، هوية المستفيدين النهائيين.
- ما إذا كان لترتيب المخطط الضريبي غرض اقتصادي وجوهري واضح بناءً على الظروف أو المعاملات الأساسية.
- طبيعة المعاملات أو الظروف الأساسية وتعقيدها.
- تعقيد أو وضوح القوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- الحالات التي يعلم فيها المحاسب المهني، أو يكون لديه أسباب تدعوه للاعتقاد، بأن ترتيبات المخطط الضريبي ستخالف الغرض من التشريعات الضريبية ذات العلاقة.
- عدد المناطق المشتركة في طبيعة النظم الضريبية.
- مدى خبرة المحاسب المهني وتجاربه في المجالات الضريبية ذات العلاقة.
- أهمية مبالغ الوفر الضريبي المحتملة.
- طبيعة وأهمية أي حوافز تقدم للمحاسب المهني لكي يُعد الترتيب.
- مدى دراية المحاسب المهني بأن ترتيبات المخطط الضريبي تعكس ممارسة راسخة لم تطعن فيها السلطات الضريبية المختصة.
- ما إذا كان المحاسب المهني قد تعرض لضغوط.
- درجة الحاجة الملحة لتنفيذ ترتيب المخطط الضريبي.

- ما إذا كان ترتيب المخطط الضريبي يستخدم لعدد من العملاء بعد إدخال تعديلات طفيفة لتلائم الظروف الخاصة للمنظمة الموظفة.
- الثقافة التنظيمية في المنظمة الموظفة.

١٩.٢٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تحد من تلك التهديدات ما يلي:

تطبيق ٣

- إساءة المشورة للمنظمة الموظفة بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي ليكون متسقاً مع تفسير ضريبي أو حكم حالي أصدرته سلطات ضريبية مختصة.
- الحصول على حكم مسبق من سلطة ضريبية مختصة أو من غيرها من السلطات، حسب الضرورة.
- إساءة مشورة للإدارة بعدم المضي قدماً في ترتيب المخطط الضريبي.

١٩.٢٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:

تطبيق ٤

- تحديد هوية المستفيدين النهائيين.
- إساءة المشورة للمنظمة الموظفة بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي ليتوافق بشكل أفضل مع الغرض والجوهر الاقتصادي الأساسي.
- إساءة المشورة للمنظمة الموظفة بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي وفقاً للممارسات الراسخة التي لا تخضع في الوقت الحالي لطعون من سلطة ضريبية مختصة أو المعروف أنها مقبولة من جانب تلك السلطات.
- التشاور مع المستشارين القانونيين أو الخبراء الآخرين داخل المنظمة الموظفة أو خارجها بشأن المجالات الضريبية ذات العلاقة.
- الحصول على رأي متخصص مؤهل بشكل ملائم (مستشار قانوني أو محاسب مهني آخر) عن تفسير القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة التي تطبق في حالات معينة.
- الاستعانة بخبير ضريبي، لم يشترك في مهام التخطيط الضريبي، لمراجعة الأعمال التي نفذت أو النتائج التي توصل إليها المحاسب المهني فيما يتعلق بترتيب المخطط الضريبي.

- مطالبة المنظمة المُوظفة بعرض ترتيب المخطط الضريبي بشفافية على السلطات الضريبية المختصة، بالإضافة إلى الأهداف والجوانب القانونية وتلك المتعلقة بالأعمال والمستفيدين النهائيين من الترتيب.

١٩.٢٨٠ تشمل الأمثلة على الخطوات التي قد يتخذها المحاسب المهني لتحديد هوية المستفيدين تطبيق ٥ النهائيين:

- الاستفسار من الإدارة وغيرها من داخل المنظمة المُوظفة أو خارجها بخصوص مبدأ السرية.
- مراجعة السجلات الضريبية للمنظمة المُوظفة، وبياناتها المالية وغيرها من السجلات المؤسسية ذات العلاقة.
- البحث في السجلات العامة ذات العلاقة.

التواصل بشأن أساس التوصيات أو الاستشارات المتعلقة بالتخطيط الضريبي

٢٠.٢٨٠ يوضح المحاسب المهني للإدارة، وحسب الضرورة، للمكلفين بالحوكمة، الأساس الذي استندت متطلبات إليه في تقديم التوصيات أو الاستشارات بخصوص ترتيبات المخطط الضريبي للمنظمة المُوظفة.

عدم التوافق بخصوص ترتيب المخطط الضريبي

٢١.٢٨٠ إذا لم يتفق المحاسب المهني مع رئيسه المباشر أو غيره من المسؤولين في المنظمة المُوظفة متطلبات على أن ترتيب المخطط الضريبي الذي تسعى المنظمة لتطبيقه له أساس موثوق، فعلى المحاسب أن:

- (أ) يخطر رئيسه المباشر أو غيره من المسؤولين في المنظمة الموظفة، وحسب الضرورة، المكلفين بالحوكمة، بالتقييم الذي توصل إليه.
- (ب) التواصل معهم بشأن العواقب المحتملة في حال المضي قدماً في تطبيق الترتيب.
- (ج) نصحهم بعدم تنفيذ الترتيب.

٢٢.٢٨٠ إذا قرر الرئيس المباشر أو غيره من المسؤولين في المنظمة الموظفة المضي قدماً في تطبيق متطلبات ترتيب المخطط الضريبي، رغم مشورة المحاسب المهني بالعكس، فعلى المحاسب أن ينظر فيما يلي:

- (أ) اتخاذ خطوات للتواصل بشأن تفاصيل الترتيب والآراء المختلفة مع المستوى الإداري الأعلى في المنظمة الموظفة، وحسب الضرورة، مع المكلفين بالحوكمة.
- (ب) إسداء المشورة للمنظمة الموظفة بأن تفصح للسلطات الضريبية المختصة بشكل كامل عن الترتيب.
- (ج) اتخاذ خطوات للتواصل بشأن تفاصيل الترتيب والآراء المختلفة مع المدقق الخارجي على المنظمة الموظفة، إن وجد.

٢٢.٢٨٠ في ضوء ردود الرئيس المباشر أو غيره من المسؤولين في المنظمة الموظفة على مشورة تطبيق^١ المحاسب المهني، يمكن أن ينظر المحاسب أيضاً فيما إذا كانت توجد حاجة للاستقالة من المنظمة الموظفة.

٢٢.٢٨٠ وضعت كثير من المنظمات الموظفة بروتوكولات وإجراءات متعلقة بكيفية الإبلاغ عن تطبيق^٢ المخاوف الأخلاقية أو غيرها داخلياً. تشمل هذه البروتوكولات والإجراءات، على سبيل المثال، السياسات الأخلاقية المهنية أو الآليات الداخلية للإبلاغ عن المخالفات. قد تسمح هذه البروتوكولات والإجراءات بالإبلاغ دون الإفصاح عن هوية المبلغ عبر القنوات المصممة لذلك.

التوثيق

٢٣.٢٨٠ عند أداء مهام التخطيط الضريبي، يشجع المحاسب المهني على توثيق ما يلي في التوقيت
تطبيق ١ الملائم:

- الغرض والظروف وجوهر ترتيب المخطط الضريبي.
- هوية المستفيدين النهائيين.
- طبيعة أي حالات عدم تيقن.
- تحليل المحاسب، ومسار الإجراءات الذي درسه، والأحكام المهنية التي اتخذها، والنتائج التي توصل إليها ليسدي المشورة للمنظمة الموظفة بخصوص إعداد ترتيب المخطط الضريبي.
- نتائج المناقشات مع الرئيس المباشر للمحاسب والمستويات الإدارية الملائمة، والمكلفين بالحوكمة والأطراف الأخرى.
- رد الرئيس المباشر للمحاسب، وحسب الضرورة، المكلفين بالحوكمة، على المشورة التي قدمها المحاسب.
- أي حالات عدم توافق مع الرئيس المباشر للمحاسب والإدارة، وحسب الضرورة، المكلفين بالحوكمة.

٢٣.٢٨٠ إعداد المستندات التي تدعم المحاسب في:

تطبيق ٢

- النظر في العواقب المتعلقة بالسمعة والظروف التجارية والاقتصاد بشكل عام التي قد تنشأ بسبب رأي الأطراف المعنية في الترتيب.
- إعداد تحليل للحقائق والظروف المتعلقة بالقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة وأي افتراضات نفذت أو تغيرت.

- تسجيل الأساس الذي استندت إليه الأحكام المهنية في توقيت اتخاذها أو عند تغييرها.
- دعم الموقف إذا طعنن السلطن الضريبية المختصة في ترتيبات المخطط الضريبي.
- إثبات أن المحاسب قد امتثل لأحكام هذا القسم.

الجزء الثالث - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة

(يضاف القسم ٣٨٠ بعد الفقرة ٤٠٠.٣٦٠ تطبيق ١)

القسم ٣٨٠

خدمات التخطيط الضريبي

مقدمة

١.٣٨٠ على المحاسبين المهنيين الامتثال للمبادئ الأساسية وتطبيق إطار المفاهيم، الموضح في القسم ١٢٠، عند تحديد التهديدات وتقييمها ومعالجتها.

٢.٣٨٠ قد ينشأ عن تقديم خدمات التخطيط الضريبي تهديدات مصلحة شخصية أو مراجعة ذاتية أو تأييد أو مضايقة تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

٣.٣٨٠ يوضح هذا القسم متطلبات ومواداً تطبيقية متعلقة بتطبيق إطار المفاهيم عند تقديم خدمات التخطيط الضريبي. ويتطلب هذا القسم أيضاً من المحاسب المهني الامتثال للقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة عند تقديم تلك الخدمات.

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

دور المحاسب المهني في مراعاة المصلحة العامة فيما يتعلق بتقديم خدمات التخطيط الضريبي

٤.٣٨٠ يلعب المحاسبون المهنيون دوراً مهماً في التخطيط الضريبي بمساهماتهم وخبراتهم وتجاربهم في مساعدة العملاء على تحقيق أهداف التخطيط الخاصة بهم مع الامتثال للقوانين والأنظمة. وعند أداء ذلك، يساعد المحاسبون على تسهيل إجراء عمليات أكثر فعالية وكفاءة في النظم الضريبية في المناطق التي يعملون بها، وهو ما يحقق المصلحة العامة.

٤.٢٨٠ يحق للعملاء تنظيم شؤونهم لأغراض التخطيط الضريبي. ونظراً لوجود وسائل متنوعة لتحقيق تلك الأغراض، يتحمل العملاء مسؤولية دفع الضرائب التي تحددها القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة. وبهذا الصدد، فإن دور المحاسب المهني هو الاستفادة من خبرته وتجاربه في مساعدة عملائه على تحقيق أهداف التخطيط الضريبي والوفاء بالتزاماتها الضريبية. ومع ذلك، قد يتطلب الأمر اللجوء لبعض الترتيبات لخفض الضرائب المفروضة، عند تقديم المحاسب

لتلك المساعدة، ورغم أن ذلك قد لا يكون محظوراً بموجب القوانين أو الأنظمة، إلا أنه قد يخلق تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

٤.٣٨٠ وتتخذ مجالس التحكيم أو المحاكم، أو غيرها من الجهات القضائية، القرارات النهائية بخصوص تطبيق ٣ ما إذا كانت ترتيبات التخطيط الضريبي تمتثل للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وصف خدمات التخطيط الضريبي

٥.٣٨٠ خدمات التخطيط الضريبي هي خدمات استشارية تصمم لمساعدة العميل، سواءً كان شخصاً تطبيق ١ أو منشأة، على تخطيط أو هيكله الشؤون الضريبية بكفاءة من الناحية الضريبية.

٥.٣٨٠ تشمل خدمات التخطيط الضريبي باقة واسعة النطاق من الموضوعات أو المجالات، مثل ما تطبيق ٢ يلي:

- تقديم المشورة لشخص بخصوص هيكله الشؤون الضريبية لتحقيق أهداف الاستثمار أو التقاعد أو التخطيط العقاري.
- إسداء المشورة لأصحاب الأعمال الفردية بشأن هيكله ملكيتهم ودخلهم من العمل لتقليل الضرائب الإجمالية.
- إسداء المشورة لمنشأة بخصوص هيكله العمليات الدولية لتقليل الضرائب الإجمالية.
- إسداء المشورة بخصوص هيكله ترتيبات التسعير التحويلي، مع مراعاة الإرشادات بهذا الخصوص المتعلقة بالضرائب.
- إسداء المشورة بخصوص استخدام الخسائر بكفاءة من الناحية الضريبية.
- إسداء المشورة لمنشأة بخصوص استراتيجية هيكله توزيع رأس المال بكفاءة من الناحية الضريبية.
- إسداء المشورة لمنشأة بخصوص هيكله استراتيجية تعويضات كبار التنفيذيين لتحسين المزايا الضريبية.

٥.٣٨٠ لا تشمل خدمات التخطيط الضريبي الخدمات التي يشار إليها عامة باعتبارها خدمات إعداد تطبيق ٣ أو امتثال ضريبي، وهي الخدمات التي تساعد العميل على استكمال الملفات وإعداد التقارير وعلى السداد والوفاء بالالتزامات بموجب القوانين والأنظمة الضريبية. ومع ذلك، إذا تكونت

خدمة ضريبية من التخطيط الضريبي والامتثال الضريبي في آن معاً، فإن هذا القسم يتناول الجزء المتعلق بالتخطيط الضريبي.

٥.٣٨٠ يطبق هذا القسم بغض النظر عن طبيعة العميل، حتى لو كان منشأة مصلحة عامة.
تطبيق ٤

الخدمات ذات العلاقة

٦.٣٨٠ قد توجد ظروف يشترك فيها المحاسب المهني في أداء خدمات ذات علاقة لصالح عميل والتي تطبيق ١ تستند إلى ترتيبات تخطيط ضريبي قد قدمها طرف ثالث أو ترتبط بها. وفي تلك الظروف، تطبق أحكام هذا القسم على ترتيبات التخطيط الضريبي الأساسية.

٦.٣٨٠ تشمل الأمثلة على تلك الخدمات ما يلي:

- تطبيق ٢
- مساعدة العميل في حل النزاعات مع السلطات الضريبية بخصوص ترتيب المخطط الضريبي.
 - تمثيل العميل في إجراءات إدارية أو قضائية متعلقة بترتيبات المخطط الضريبي.
 - تنفيذ ترتيبات المخطط الضريبي لصالح العميل.
 - إسداء المشورة للعميل بخصوص عمليات الاستحواذ التي يعتمد تقييمها على ترتيبات المخطط الضريبي التي وضعتها المنظمة المستهدفة.
 - إسداء المشورة للعميل بخصوص التخطيط العقاري بناءً على ترتيب المخطط الضريبي الذي وضع لأغراض الأعمال التي ينفذها العميل.

الامتثال للقوانين والأنظمة

٧.٣٨٠ لا يتناول هذا القسم موضوع التهرب الضريبي، فهو أمر غير قانوني.
تطبيق ١

قوانين وأنظمة تجنب التهرب الضريبي

٨.٣٨٠ في حال وجود قوانين وأنظمة، تشمل تلك التي يمكن الإشارة إليها باعتبارها قواعد لتجنب متطلبات التهرب الضريبي، تحد أو تحظر بعض ترتيبات التخطيط الضريبي، فعلى المحاسب المهني فهم تلك القوانين والأنظمة وإسداء المشورة للعميل للامتثال لها عند تقديم خدمات التخطيط الضريبي.

عدم الامتثال للقوانين والأنظمة

٨.٣٨٠ إذا علم المحاسب المهني، في مسار تقديم خدمات التخطيط الضريبي، بوقوع تهرب ضريبي تطبيقاً أو اشتبه في ذلك، أو علم بغير ذلك من حالات عدم الامتثال أو الاشتباه في عدم الامتثال للقوانين والأنظمة ارتكبه العميل أو الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو أي شخص آخر يعمل لصالح أو تحت توجيه العميل، تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية المنصوص عليها في القسم ٣٦٠.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة

٩.٣٨٠ تتحمل الإدارة، تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي، عدداً من تطبيقاً المسؤوليات تشمل ما يلي:

- التحقق من أن الشؤون الضريبية للعميل تنفذ وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- حفظ جميع الدفاتر والسجلات وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية اللازمة لتمكين العميل من استيفاء التزامات الامتثال الضريبي.
- إتاحة جميع الحقائق وغير ذلك من المعلومات ذات العلاقة اللازمة لتمكين المحاسب المهني من تقديم خدمة التخطيط الضريبي.
- الاستعانة بخبراء لإسداء المشورة بخصوص الجوانب ذات العلاقة من ترتيبات التخطيط الضريبي.
- اتخاذ قرارات بخصوص قبول وتنفيذ توصيات المحاسب المهني أو مشورته المتعلقة بترتيبات المخطط الضريبي.
- التفويض بتقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بالعميل والتأكد من معالجة أي مسائل تثيرها السلطات الضريبية ذات العلاقة في التوقيت المناسب.
- الإفصاح للسلطات الضريبية المختصة وفقاً لما تتطلبه القوانين والأنظمة الضريبية أو وفقاً لما يتطلبه الأمر لدعم الموقف الضريبي، ويشمل ذلك تفاصيل ترتيبات المخطط الضريبي.
- الإفصاح بشكل ملائم عن الاستراتيجية والسياسات الضريبية أو غيرها من المسائل المتعلقة بالضرائب في البيانات المالية أو غيرها من المستندات ذات العلاقة التي تقدم للجمهور وفقاً لمتطلبات إعداد التقارير المعمول بها.

- التحقق من أن ترتيبات التخطيط الضريبي لدى العميل متسقة مع الاستراتيجية أو السياسات الضريبية التي أعلن عنها للجمهور.

مسؤوليات جميع المحاسبين المهنيين

- ١٠.٣٨٠ ضمن تقديم خدمات التخطيط الضريبي، على المحاسب المهني أن يحصل على القدر اللازم من الفهم لطبيعة العملية، بما في ذلك:
- (أ) معرفة العميل وفهمه وكذلك الملاك والإدارة والمكلفين بالحوكمة لديه والأعمال التي ينفذها العميل.
- (ب) الغرض من ترتيب التخطيط الضريبي والحقائق والظروف المتعلقة بذلك.
- (ج) القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

١٠.٣٨٠ تطبق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في القسم ٣٢٠ فيما يتعلق بقبول العميل والعملية. تطبيق ١

١٠.٣٨٠ يمكن تعيين محاسب مهني لتقديم رأي ثانٍ بخصوص ترتيب مخطط ضريبي. بالإضافة إلى تطبيق ٢ الأحكام الواردة في هذا القسم، تُطبَّق أيضاً المتطلبات والمواد التطبيقية الموضحة في هذا القسم ٣٢١ في هذه الحالات.

١١.٣٨٠ يتوقع من المحاسب المهني أن يستخدم كفاءته المهنية وأن يبذل العناية الواجبة فيما يخص تطبيق ١ القسم ١١٣ عند تقديم خدمات التخطيط الضريبي. ويتوقع منه أيضاً أن يتعامل بعقلية استفسارية وأن يمارس الحكم المهني وفقاً للقسم ١٢٠ عند النظر في حقائق وظروف معينة متعلقة بخدمات التخطيط الضريبي.

أسس التوصية أو إساءة المشورة بخصوص ترتيبات التخطيط الضريبي

١٢.٣٨٠ لا يقدم المحاسب المهني توصية أو مشورة للعميل بخصوص ترتيب مخطط ضريبي إلا إذا متطلبات تبين له وجود أساس موثوق في القوانين أو الأنظمة متعلق بهذا الترتيب.

١٢.٣٨٠ تحديد ما إذا كان يوجد أساس موثوق هو أمر يتطلب أن يمارس المحاسب المهني الحكم تطبيق ١ المهني. ويختلف هذا القرار باختلاف المنطقة وفقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة المعمول بها آنذاك.

١٢.٣٨٠ إذا قرر المحاسب المهني أن ترتيب المخطط الضريبي ليس له أساس موثوق في القوانين أو تطبيق ٢ الأنظمة، لا تحظر فقرة المطلب ١٢.٣٨٠ تفسير المحاسب للعمليات الأساس المنطقي الذي استند إليه ليقرر أو ليسدي المشورة بخصوص ترتيب بديل له أساس موثوق.

١٢.٣٨٠ لا تحظر فقرة المطلب ١٢.٣٨٠ أن يعين العميل المحاسب المهني أو يستعين به لمعالجة أو تطبيق ٣ تصحيح ترتيب مخطط ضريبي يفتر لأساس موثوق. هذا النوع من الخدمات هو من الخدمات ذات العلاقة الوارد وصفها في الفقرتين ٦.٣٨٠ تطبيق ١ وتطبيق ٢. ويشمل ذلك ما يلي على سبيل المثال:

- مساعدة العميل على إعادة هيكلة ترتيب المخطط الضريبي لتوفير أساس موثوق ضمن خدمات حل النزاعات الضريبية.
- التوافق مع العميل على التغيرات الملائمة لترتيب المخطط الضريبي للتوصل للأساس الموثوق عند تمثيل العميل في إجراءات إدارية أو قضائية.

١٢.٣٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المحاسب المهني ليقرر ما إذا كان يوجد تطبيق ٤ أساس موثوق متعلق بترتيب مخطط ضريبي معين ما يلي:

- مراجعة الحقائق والظروف ذات العلاقة، بما في ذلك الغرض الاقتصادي وجوهر الترتيب.
- تقييم مدى منطقية أي افتراضات.
- مراجعة التشريعات الضريبية ذات العلاقة.
- مراجعة الإجراءات التشريعية التي تناقش الغرض من التشريع الضريبي ذي العلاقة.
- مراجعة الأدبيات ذات العلاقة مثل قرارات المحاكم والمجالات المهنية والمتعلقة بالصناعة وقرارات أو إرشادات السلطات الضريبية.
- دراسة ما إذا كان الأساس المستخدم بالنسبة للترتيب المقترح هو ممارسة راسخة لم تطعن فيها السلطات الضريبية المختصة.

- دراسة احتمالية قبول السلطات الضريبية المختصة لترتيب المقترح في حال الإفصاح عن جميع الحقائق والظروف.
- التشاور مع المستشارين القانونيين أو الخبراء الآخرين داخل منظمة المحاسب المهني أو خارجها بشأن التفسير المعقول للقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة.
- التشاور مع السلطات الضريبية المختصة، حسب الضرورة.

١٣.٣٨٠ إذا علم المحاسب المهني، في مسار العملية، بظروف قد تؤثر على القرار السابق بخصوص متطلبات الأساس الموثوق، فعليه أن يعيد تقييم صلاحية الأساس.

النظر في التوصيات أو المشورة العامة المتعلقة بالتخطيط الضريبي

١٤.٣٨٠ بالإضافة إلى تقرير وجود أساس موثوق لترتيب المخطط الضريبي، على المحاسب المهني ممارسة الحكم المهني والنظر في العواقب المتعلقة بالسمعة والظروف التجارية والاقتصاد بشكل عام التي قد تنشأ بسبب رأي الأطراف المعنية في الترتيب.

١٤.٣٨٠ قد ترتبط العواقب التجارية وتلك المتعلقة بالسمعة بتأثيرات شخصية أو متعلقة بالأعمال لدى العميل أو قد تؤثر على سمعة العميل أو المهنة نفسها في حال وقوع نزاعات مطولة مع السلطات الضريبية المختصة أو غيرها من السلطات. وقد تشمل التأثيرات التي يتعرض لها العميل الدعاية السلبية أو تكبد تكاليف أو التعرض لجزاءات أو خسارة وقت الإدارة في فترات مهمة بالإضافة للعواقب السلبية المحتملة على العميل.

١٤.٣٨٠ قد تتطلب المعرفة بالعواقب الاقتصادية الأوسع نطاقاً أن يفهم المحاسب المهني بشكل عام البيئة الاقتصادية الحالية وتأثير ترتيب المخطط الضريبي على الأساس الضريبي في المنطقة التي يعمل فيها، أو التأثيرات المحتملة للترتيب على الأسس الضريبية في مناطق متعددة، يعمل فيها العميل.

١٥.٣٨٠ إذا قرر المحاسب المهني، بعد دراسة المسائل الموضحة في فقرة المطلب ١٤.٣٨٠، ألا يقدم متطلبات توصية أو مشورة بخصوص ترتيب المخطط الضريبي الذي قد يرغب العميل في تطبيقه، فعليه أن يخطر العميل بذلك ويفسر حيثيات القرار الذي اتخذه.

ترتيبات المخططات الضريبية في مناطق متعددة

١٦.٣٨٠ قد توجد ظروف يعلم فيها المحاسب المهني أن العميل تحصل على مزايا ضريبية من المحاسبة تطبيق ١ عن نفس المعاملة في أكثر من منطقة، خاصة في حال عدم وجود اتفاقية ضريبية بين المناطق. في هذه الحالات، وفي حين أن العميل قد يكون قد تحايل على القوانين والأنظمة الضريبية في كلٍ من هذه المناطق، قد يقدم المحاسب المشورة للعميل بأن يفصح للسلطات الضريبية المختصة عن الحقائق والظروف المعينة والمزايا الضريبية التي ترتبت على المعاملة في مناطق مختلفة.

١٦.٣٨٠ من العوامل ذات العلاقة التي قد ينظر فيها المحاسب المهني عند تحديد ما إذا كان سينصح تطبيق ٢ العميل بالإفصاح ما يلي:

- أهمية المزايا الضريبية في المناطق المعنية.
- تصور الأطراف المعنية بخصوص العميل في حال معرفتهم بالحقائق والظروف.
- ما إذا كانت توجد مبادئ أو ممارسات دولية أو محلية مقبولة متعلقة بالإفصاح للسلطات الضريبية في مثل تلك الحالات في المناطق المعنية.

حالات عدم التيقن

١٧.٣٨٠ عند تحديد ما إذا كان يوجد أساس موثوق لترتيب المخطط الضريبي، قد يتعرض المحاسب المهني لظروف تؤدي إلى عدم التيقن مما إذا كان الترتيب الضريبي المقترح يتحايل على القوانين والأنظمة ذات العلاقة. هذه الحالة من عدم التيقن تُصعب على المحاسب أن يحدد وجود أساس موثوق في القوانين أو الأنظمة بخصوص ترتيب المخطط الضريبي، وبالتالي قد تنشأ تهديدات تمس الامتثال للمبادئ الأساسية.

١٧.٣٨٠ تشمل الظروف التي قد تؤدي لعدم التيقن ما يلي:

- تطبيق ٢ ● صعوبة وضع أساس واقعي ملائم.
- صعوبة وضع أساس ملائم للافتراضات.
- عدم وضوح القوانين والأنظمة الضريبية وتفسيراتها، ويشمل ذلك:
 - وجود ثغرات في القوانين والأنظمة الضريبية.
 - الطعن في أحكام قضائية سابقة.
 - وجود تعارض في القوانين والأنظمة الضريبية بين المناطق في حالات المعاملات العابرة للحدود.
 - نماذج الأعمال الابتكارية التي لا تتناولها القوانين والأنظمة الضريبية الحالية.
 - أحكام قضائية سابقة صادرة عن سلطات ضريبية تلقي بشكوك حول ترتيبات مخططات ضريبية مشابهة.
 - تعقيد تفسير أو تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية من الناحية الفنية أو القانونية.
 - عدم وجود سوابق أو أحكام أو مواقف قضائية سابقة.
- عدم وضوح الغرض الاقتصادي وجوهر ترتيب المخطط الضريبي.
- عدم وضوح المستفيدين النهائيين من ترتيب المخطط الضريبي.

١٨.٣٨٠ عند عدم التيقن مما إذا كان ترتيب المخطط الضريبي متحايل بالفعل أو سوف يتحايل على متطلبات القوانين والأنظمة ذات العلاقة، يتناقش المحاسب المهني مع العميل بخصوص ذلك.

١٨.٣٨٠ تخدم هذه المناقشات عدداً من الأغراض، تشمل ما يلي:

- تطبيق ١ ● شرح تقييم المحاسب المهني لاحتمالية أن تتبنى السلطات الضريبية المعنية وجهة نظر تدعم ترتيبات المخطط الضريبي في حالة عدم وضوح تفسير القوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- دراسة أي افتراضات وضعت أثناء وضع الأساس الذي قدمت عليه مشورة التخطيط الضريبي.
- تجميع أي معلومات إضافية من العميل ما قد يؤدي إلى الحد من حالة عدم التيقن.

- مناقشة أي مسائل تجارية أو متعلقة بالسمعة أو بالتداعيات الاقتصادية الأوسع نطاقاً بسبب المضي قدماً في ترتيب التخطيط الضريبي.
- مناقشة المسارات المحتملة للإجراءات اللازمة لتخفيف احتمالية وقوع تداعيات سلبية على العميل، بما في ذلك النظر في الإفصاح للسلطات الضريبية المختصة.

التهديدات المحتملة التي تنشأ عن تقديم خدمات التخطيط الضريبي

١٩.٣٨٠ قد يؤدي تقديم خدمات التخطيط الضريبي لصالح عميل إلى خلق تهديدات مصلحة شخصية تطبيق ١ أو مراجعة ذاتية أو تأييد أو مضايقة. فعلى سبيل المثال:

- قد ينشأ تهديد مراجعة ذاتية عندما يكون المحاسب المهني قد قدم مؤخراً خدمة تقييم تقييم لصالح عميل لأغراض ضريبية، وكانت نتيجة هذه الخدمات قد استخدمت في خدمات التخطيط الضريبي أو كانت من مدخلاتها الرئيسية.
- قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يكون للمحاسب المهني حصة مالية مباشرة لدى العميل وكان المحاسب قد اشترك في تصميم ترتيب مخطط ضريبي له تأثير على الموقف المالي للعميل.
- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية وتأييد عندما يعزز محاسب مهني بشكل نشط موقفاً ضريبياً محدداً على العميل تبنيه.
- قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يكون المحاسب المهني على علم بمعلومات سرية حصل عليها بسبب اشتراكه في رسم أو صياغة السياسات الضريبية أو القوانين أو الأنظمة لوكالة حكومية، وكانت تلك المعلومات السرية ذات قيمة في تقديم المحاسب لمشورة للعميل بخصوص ترتيبات المخطط الضريبي.
- قد ينشأ تهديد مصلحة شخصية عندما يقبل المحاسب أتعاباً يمكن اعتبار أنها مبالغ فيها نظير عملية إعداد ترتيب مخطط ضريبي كان تفسير القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة غير واضح بخصوصه.
- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية وتأييد عندما يناصر المحاسب المهني موقف العميل في ترتيب مخطط ضريبي كان المحاسب قد قدم المشورة بشأنه مسبقاً في حال وجود مؤشرات على أن الترتيب قد يفترق لوجود أساس موثوق في القوانين والأنظمة.

- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة عندما يقدم المحاسب المهني خدمات لعميل يؤثر بشكل بالغ على تصميم ترتيب مخطط ضريبي معين، بطريقة قد تؤثر على قرار المحاسب بشأن وجود أساس موثوق للترتيب في القوانين والأنظمة.
- قد تنشأ تهديدات مصلحة شخصية ومضايقة عندما يتعرض المحاسب للتهديد بالإقالة من عملية أو من المنظمة التي يعمل بها بسبب موقف يصر فيه العميل على تطبيق ترتيب مخطط ضريبي.

١٩.٣٨٠ تشمل العوامل التي قد تكون ذات علاقة عند تقييم مستوى تلك التهديدات ما يلي:

تطبيق ٢

- درجة الشفافية التي يتعامل بها العميل، بما في ذلك، حسب الضرورة، هوية المستفيدين النهائيين.
- ما إذا كان لترتيب المخطط الضريبي غرض اقتصادي وجوهري واضحين بناءً على الظروف أو المعاملات الأساسية.
- طبيعة المعاملات أو الظروف الأساسية وتعقيدها.
- تعقيد أو وضوح القوانين والأنظمة ذات العلاقة.
- ما إذا كان المحاسب المهني يعلم، أو إذا كان لديه أسباب تدعوه للاعتقاد، بأن ترتيبات المخطط الضريبي ستخالف الغرض من التشريعات الضريبية ذات العلاقة.
- عدد المناطق المشتركة في طبيعة النظم الضريبية.
- مدى خبرة المحاسب المهني وتجاربه في المجالات الضريبية ذات العلاقة.
- أهمية مبالغ الوفر الضريبي المحتملة.
- طبيعة ومبلغ الأتعاب نظير خدمات التخطيط الضريبي.
- مدى دراية المحاسب المهني بأن ترتيبات المخطط الضريبي تعكس ممارسة راسخة لم تطعن فيها السلطات الضريبية المختصة.
- ما إذا كانت توجد ضغوط يمارسها العميل أو طرف آخر على المحاسب المهني.
- درجة الحاجة الملحة لتنفيذ ترتيب المخطط الضريبي.

• ما إذا كان ترتيب المخطط الضريبي يستخدمه عملاء متعددون بعد إدخال تعديلات طفيفة لتلائم الظروف الخاصة بكل عميل.

• السلوك السابق المعروف للعميل أو سمعته، بما في ذلك ثقافته المؤسسية.

١٩.٣٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تحد من تلك التهديدات ما يلي:

تطبيق ٣

• إحالة العميل إلى خبير من خارج شركة المحاسب المهني والذي يتمتع بالخبرات والتجارب الملائمة التي تسمح له بإسداء المشورة للعميل بخصوص ترتيب المخطط الضريبي.

• إسداء المشورة للعميل بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي ليكون متسقاً مع التفسير الضريبي أو الحكم الحالي الذي أصدرته السلطات الضريبية المختصة.

• الحصول على حكم مسبق من سلطة ضريبية مختصة أو من غيرها من السلطات، حسب الضرورة.

• إسداء مشورة للعميل بعدم المضي قدماً في تنفيذ ترتيب المخطط الضريبي.

١٩.٣٨٠ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي قد تعتبر وقائية لمعالجة تلك التهديدات ما يلي:

تطبيق ٤

• تحديد هوية المستفيدين النهائيين.

• إسداء المشورة للعميل بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي ليتوافق بشكل أفضل مع الغرض والجوهر الاقتصادي الأساسي.

• إسداء المشورة للعميل بخصوص هيكله ترتيب المخطط الضريبي وفقاً للممارسات الراسخة التي لا تخضع في الوقت الحالي لطعون من سلطة ضريبية مختصة أو المعروف أنها مقبولة من جانب تلك السلطات.

• التشاور مع المستشارين القانونيين أو الخبراء الآخرين داخل الشركة التي يعمل بها المحاسب المهني أو من خارجها بشأن المجالات الضريبية ذات العلاقة.

• الحصول على رأي متخصص مؤهل بشكل ملائم (مستشار قانوني أو محاسب مهني آخر) في تفسير القوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة التي تطبق في حالات معينة.

- الاستعانة بخبير ضريبي مختص، لم يشترك في تقديم خدمات التخطيط الضريبي، لمراجعة الأعمال التي نفذت أو النتائج التي توصل إليها المحاسب المهني فيما يتعلق بترتيب المخطط الضريبي.
- مطالبة العميل بعرض ترتيب المخطط الضريبي بشفافية على السلطات الضريبية المختصة، بالإضافة إلى الأهداف والجوانب القانونية وتلك المتعلقة بالأعمال والمستفيدين النهائيين من الترتيب.

١٩.٣٨٠ تشمل الأمثلة على الخطوات التي قد يتخذها المحاسب المهني لتحديد هوية المستفيدين تطبيق ٥ النهائيين:

- توجيه الاستفسارات للإدارة وآخرين لدى العميل.
- الاستفسار من آخرين من داخل الشركة أو خارجها ممن تعاملوا مع العميل مع مراعاة مبدأ السرية.
- مراجعة السجلات الضريبية للعميل وبياناته المالية وغيرها من السجلات المؤسسية ذات العلاقة.
- الاستفسار من هيئات السجلات المسجلة فيها شركة العميل أو المنشآت التابعة لهيكل القانوني بخصوص المساهمين المهمين.
- البحث في السجلات العامة ذات العلاقة.

التواصل بشأن أساس التوصيات أو المشورة المتعلقة بالتخطيط الضريبي

٢٠.٣٨٠ يوضح المحاسب المهني للعميل الأساس الذي استند إليه في تقديم التوصيات أو الاستشارات متطلبات بخصوص ترتيبات المخطط الضريبي للعميل.

الاختلاف مع العميل

٢١.٣٨٠ إذا لم يوافق المحاسب المهني على أن ترتيب المخطط الضريبي الذي يرغب العميل في تطبيقه متطلبات له أساس موثوق، فعلى المحاسب أن:

(أ) يخطر العميل بأساس التقييم الذي توصل له المحاسب.

(ب) يتواصل مع العميل بشأن العواقب المحتملة لتطبيق الترتيب.

(ج) يسدي مشورة للعميل بعدم المضي قدماً في تنفيذ الترتيب.

٢٢.٣٨٠ إذا قرر العميل المضي قدماً في تنفيذ ترتيب المخطط الضريبي، رغم مشورة المحاسب المهني متطلبات بالعكس، فعلى المحاسب أن ينصح العميل بما يلي:

(أ) التواصل داخلياً مع المستوى الإداري الملائم بخصوص تفاصيل الترتيب والآراء المختلفة.

(ب) النظر في الإفصاح الكامل عن الترتيب للسلطات الضريبية المختصة.

(ج) النظر في التواصل بشأن تفاصيل الترتيب والآراء المختلفة مع المدقق الخارجي، إن وجد.

٢٢.٣٨٠ ضمن عملية التواصل بشأن المسائل الموضحة في فقرتي المطلب ٢١.٣٨٠ و ٢٢.٣٨٠، قد تطبيق يرى المحاسب المهني أنه من الملائم رفع المسألة ذات العلاقة إلى المكلفين بالحوكمة لدى العميل.

٢٣.٣٨٠ في ضوء ردود العميل على مشورة المحاسب المهني، يمكن أن ينظر المحاسب أيضاً فيما إذا متطلبات كانت توجد حاجة للانسحاب من العملية ومن العلاقة المهنية.

منتجات أو ترتيبات التخطيط الضريبي التي تعدها أطراف أخرى

٢٤.٣٨٠ إذا استعان العميل بمحاسب مهني لإسداء مشورة بخصوص منتجات أو ترتيبات تخطيط متطلبات ضريبي أعدتها أطرافاً أخرى، فعلى المحاسب أن:

- (أ) يخطر العميل بأي علاقات مهنية أو علاقات عمل بين العميل وبين مقدم الخدمة الأخر.
- (ب) يطبق أحكام هذا القسم فيما يتعلق بمنتج أو ترتيب التخطيط الضريبي.

٢٥.٣٨٠ إذا قدم المحاسب المهني توصية بمقدم خدمات تخطيط ضريبي آخر أو أحال العميل إليه، فعلى المحاسب إخطار العميل بأي علاقات مهنية أو علاقات عمل بينه وبين مقدم الخدمة الأخر.

٢٥.٣٨٠ إذا قدم المحاسب المهني توصية أو فقط أحال العميل إلى مقدم خدمات آخر يقدم خدمات تطبيق ١ التخطيط الضريبي، لا تطبق أحكام هذا القسم.

٢٥.٣٨٠ إذا تسلم المحاسب المهني من الطرف الآخر أتعاب أو عمولة نظير إحالة العميل إليه، تطبق تطبيق ٢ أحكام القسم ٣٣٠.

التوثيق

٢٣.٣٨٠ عند تقديم خدمات التخطيط الضريبي، يشجع المحاسب المهني على توثيق ما يلي في التوثيق الملائم:

- الغرض والظروف وجوهر ترتيب المخطط الضريبي.
- هوية المستفيدين النهائيين.
- طبيعة أي حالات عدم تيقن.
- تحليل المحاسب، ومسار الإجراءات الذي درسه، والأحكام المهنية التي اتخذها، والنتائج التي توصل إليها لإسداء المشورة للعميل بخصوص ترتيب المخطط الضريبي.
- نتائج المناقشات مع العميل والأطراف الأخرى.
- رد العميل على الاستشارة التي قدمها المحاسب.
- أي عدم توافق مع العميل.

٢٦.٣٨٠ هذا النوع من التوثيق يساعد المحاسب على:

- تطبيق ٢
- النظر في العواقب المتعلقة بالسمعة والظروف التجارية والاقتصاد بشكل عام التي قد تنشأ بسبب رأي الأطراف المعنية في الترتيب.
 - إعداد تحليل للحقائق والظروف المتعلقة بالقوانين والأنظمة الضريبية ذات العلاقة وأي افتراضات نفذت أو تغيرت.
 - تسجيل الأساس الذي استندت إليه الأحكام المهنية في توقيت اتخاذها أو عند تغييرها.
 - دعم الموقف إذا طعنات السلطات الضريبية المختصة في ترتيبات المخطط الضريبي.
 - إثبات أن المحاسب قد امتثل لأحكام هذا القسم.

التعديلات التوافقية على القواعد الأخلاقية المهنية

الجزء الثالث - المحاسبون المهنيون في الممارسة العامة

القسم ٣٢١

أراء ثانية

...

المتطلبات والمواد التطبيقية

عام

(تُستبدل الفقرة الحالية ٣.٣٢١ تطبيق ١ بالفقرة ٣.٣٢٣ تطبيق ١ أدناه)

٣.٣٢١ قد يطلب من المحاسب المهني أن يقدم رأياً ثانياً بخصوص تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية تطبيق ١ والمحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير أو المعايير الأخرى أو المبادئ على (أ) ظروف معينة أو على (ب) معاملات تنفذها شركة أو منشأة أو تنفيذ نيابة عنها من خارج العملاء الحاليين. وقد ينشأ تهديد مثل تهديد المصلحة الشخصية يمس الامتثال لمبدأ الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، إذا كان الرأي الثاني ليس مستنداً إلى نفس الحقائق التي كانت متاحة للمحاسب الحالي أو السابق أو غيره من مقدمي الخدمات، أو إذا كان هذا الرأي مستنداً إلى دليل غير ملائم.

....

(تستبدل الفقرات الحالية من ٣.٣٢١ تطبيق ٣ إلى ٤.٣٢١ بالفقرات من ٣.٣٢١ تطبيق ٣ إلى مطلب ٤.٣٢١ أدناه)

٣.٣٢١ تشمل الأمثلة على الإجراءات التي تعتبر وقائية لمعالجة تهديد المصلحة الشخصية المذكور تطبيق ٣ ما يلي:

- بعد الحصول على تصريح من العميل، الحصول على معلومات من المحاسب الحالي أو السابق أو مقدمي الخدمة الآخرين.
- وصف القيود التي تحيط بأي رأي في المراسلات أو عمليات التواصل مع العميل.
- تقديم نسخة من الرأي للمحاسب الحالي أو السابق أو مقدمي الخدمة الآخرين.

في حالة عدم التصريح بالتواصل

٤.٣٢١ إذا كانت المنشأة التي تسعى للحصول على رأي ثانٍ من المحاسب المهني لن تسمح للمحاسب متطلبات أن يتواصل مع المحاسب الحالي أو السابق أو مقدمي الخدمات الآخرين، على المحاسب أن يحدد ما إذا كان سيمنحه تقديم الرأي الثاني الذي تريده المنشأة.

تاريخ نفاذ أحكام التخطيط الضريبي الخدمات ذات العلاقة

- يسري نفاذ القسم ٢٨٠ على مهام التخطيط الضريبي بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- يسري نفاذ القسم ٣٨٠ والتعديلات التوافقية على القسم ٣١٢ على خدمات التخطيط الضريبي بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

أحكام انتقالية

بالنسبة لخدمات التخطيط الضريبي أو المهام التي ستبدأ بعد تاريخ النفاذ المذكور أعلاه، فيمكن الاستمرار فيها واستكمالها وفقاً للأحكام الحالية للقواعد الأخلاقية المهنية.

ويُسمح بالتطبيق المبكر.

دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

يشمل
معايير الاستقلال الدولية

طبعة عام ٢٠٢٤